شؤون فلسطينية

١٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	شؤون فلسطينية	استشهاد المناضل الفذّ
٥	ميشيل كامل	ما بعد السادات الخلفية... خريطة الصراع... والآفاق
١٧	د. الياس شوفاني	«التعاون الاستراتيجي» بين إسرائيل والولايات المتحدة
٣٤	وليد الجعفري	دروز الجولان، نهوض وطني في مواجهة الضمّ
٤٩	روز مصلح	إسرائيل وأزمة الكهرباء في الضفة الغربية (١٩٦٧ ــ ١٩٨٠)
٦٢	ديمة عبدالرحيم	يهود المغرب العربي في إسرائيل
٧٤	فيصل حوراني	بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني
٩٧	أحمد عبيدلي	جوانب من تاريخ القضية الفلسطينية في البحرين (١٩٣٦ ــ ١٩٥٦)
١١٤	د. شكري نجّار	من تراث القضية الفلسطينية
١٢٠	فيصل درّاج	سميرة عزّام: البحث عن الإنسان والأخلاق والوطن

١٤٢ **تقارير**

حملة الاعتقالات الأخيرة في مصر: رؤية القوى السياسية المستهدفة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، أحمد المصري

المسرح الفلسطيني في أعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمسرح العربي، عمر صبري كتمتو

١٥٤ **مراجعات**

الشرق الأوسط والولايات المتحدة، عبيدلي عبيدلي

د. ماهر الشريف، الأمميّة الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٢٨، محمود قدري

١٦٧ **شهريات**

المقاومة الفلسطينية ـ عربيّاً، ف.ح.

المناطق المحتلة، صلاح عبدالله

اسرائيليات، محمد عبدالرحمن

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان **عبد الهادي شلا**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير: بلال الحسن**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

استشهاد المناضل الفذّ

يحمل المناضل الفلسطيني موته، وهو يمارس الحياة، مثلما يؤكد حياته وهو يقتحم الموت. ماجد أبو شرار ليس أول الشهداء ولن يكون آخرهم، وما يميزه بين أقرانه هو ما يميزهم بالذات: إن فخاخ الموت المنصوبة في كل مكان لا تقعد الطلائع الفلسطينية عن ولوج الأبواب المرصودة، حين تسنح الفرصة لقول كلمة حق أو إطلاق قذيفة ضد مغتصب.

«ابن دورا» الذي جاء إلى الحياة مع انطلاق ثورة ١٩٣٦، ظل، على امتداد عمره، السباق إلى النضال الوطني التقدمي. تقاذفته صروف الحياة هنا وهناك ولكن انشداده إلى هموم شعبه الفلسطيني، اجتذبه إلى الثورة المتجددة في عام ١٩٦٥.

وكان من شأنه، كما جرى هذا بالفعل، أن يفارقنا وهو في الميدان، معلناً، باستشهاده، أنه يكسب الشوط، ومشيراً لنا، نحن الذين عرفناه وأحببناه واحترمنا صلابته ودأبه وتواضعه، إلى أن أشواطاً جديدة لا تزال، في المدى الممتد نحو النصر النهائي، تنتظر المبادرين.

لقد طالت يد العدو نجمًا من نجوم الثورة الفلسطينية، لكن اليد التي اغتالته لا تستطيع أن تحجب النور الذي انتشر فوق القارات الخمس على مدى أعوام طويلة تولى ماجد أبو شرار، خلالها، مسؤولية التعريف بالقضية الفلسطينية وتجنيد المؤيدين لها ممن يعطونها كلمتهم عن معرفة واقتناع.

مضى في طريقه بثقة الثوري الذي لا يلجأ إلى الالتواء، وبحزم القائد الذي لا يتردد أمام المصاعب المتراكمة. وفي كل الأحوال، ظل سلاحه هو الوعي الذي يتعمّق بمضي الأيام، والثوابت التي لا يضل من يهتدي بها. وكان ماجد أبو شرار، وهو المناضل على الساحة السياسية والاعلامية والفنية، أصلب مبدئية من أن يضل؛ إنه السياسي الذي لا يقع في دهاليز المناورات والحرتقات، والاعلامي الذي ينبذ كاذب الدعاية، والفنان الذي لا يقوده المزاج. منه تعلمت أجيال من الثوريين

الفلسطينيين أن القضية العادلة لا يدعمها حقاً إلّا الذين يؤمنون بالعدل ويثقون بانتصاره.

ولهذا بقي ماجد أبو شرار من أشد الأصوات تأثيراً على الساحة الفلسطينية، في مجال تأكيد وحدة صفوف المناضلين الوطنيين الفلسطينيين وتشييد جسور التعاون بينهم، وفي مجال تأكيد التلاحم بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وفي مجال إرساء دعائم الصداقة والتعاون بين الشعب الفلسطيني ودول المنظومة الاشتراكية وكل قوى السلام والديمقراطية ومناصرة حرية الشعوب في أي بلد في العالم.

ما تاه مرة واحدة، على كثرة ما تلاطمت الأمواج وتداخلت الظلال فوق الساحة؛ كان منارة ما يفتأ نورها يشع مهما تقلبت الأنواء، لا تستخفه المزايدة ولا يبهره زيف الكلام.

وفي هذا كله، كان واحداً لا يتقلب، كذلك كان في حياته الشخصية، وفي علاقاته العامة، وفي موقفه كعضو في هيئات قيادية عدة، وفي عمله النقابي وتعامله مع زملاء المهنة... في كل ما يؤكد إنسانية الانسان الشريف وصدقه ومتانة شخصيته.

والآن تفتقده اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلسان: المركزي والوطني الفلسطينيان وجهاز الاعلام الموحد الذي سهر على بنائه لبنة لبنة، والإتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين الذي بذل جهداً في تأسيسه، وفي صيانته من الإنحراف عن دوره.

ويفتقده ألوف السياسيين والصحافيين والفنانين العرب والأجانب، ممن كانوا يجدون فيه الزميل المتفهم والقائد الموجه، وتفتقده ميادين مجلس السلام العالمي ومنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا وجمعية الصداقة الفلسطينية ـ السوفياتية، وكل مؤتمرات الشرفاء والتقدميين في العالم، كما يفتقده مناضلو الوطن الفلسطيني المحتل، الذين كانوا يسعون إليه وكان يسعى إليهم، وهو يلف العواصم من أجل أن يلتقي أحدهم ويستمع إلى نبض مشاغلهم.

غير أن المناخ الثوري الذي أنبت ماجد أبو شرار، والذي غذاه ماجد بعصارة فكره وزهرة حياته، لا يزال هو هو على قوة عطائه؛ وما استشهاد المناضل الفذّ إلاّ مساهمة أُخرى منه في تغذية الثورة بما يطلق أمجد عطاءاتها.

«شؤون فلسطينية»

ما بعد السادات
الخلفية... خريطة الصراع
... والآفاق

ميشيل كامل

على أثر مقتل الرئيس السادات، تحوَّلت القاهرة إلى غرفة عمليات عسكرية وسياسية للمعسكر الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة، لحماية النظام المهترىء، والعمل على جمع أشلائه الممزقة. فمنذ اللحظة الاولى لإعلان النبأ، وضع تحت مظلة الحماية الاميركية ـ الصهيونية، واتخذت استعدادات جوية للتدخل العسكري، عندما سارعت واشنطن الى تحريك اسطولها السابع لتطويق الشواطىء المصرية، ووضع قوات الانتشار السريع في حالة تأهب، وتقرر تكوين لجنة عسكرية مشتركة، وإجراء مناورات حربية أميركية ـ مصرية «بمشاركة بعض دول الخليج»! واتخذ قرار التعجيل بإمداد مصر بالعتاد العسكري، وإرسال طائرات «الاواكس» وعسكريين اميركيين.

وتتابعت اللقاءات الامنية «الاستراتيجية» بين أطراف الحلف الثلاثي الاميركي ـ الاسرائيلي ـ المصري، ومع قادة بلدان حلف الاطلنطي الذين وفدوا الى مصر في مظاهرة تضامن ودعم، أكثر مما وفدوا بهدف المشاركة في تشييع جثمان السادات. كما التقى الوفد الاميركي بوفود الانظمة العربية الثلاثة التي تمثل العمالة السافرة لواشنطن، وتخلف وزير الخارجية هيغ ليشرف على إعادة ترتيب الاوضاع في مصر؛ الامر الذي يكشف مدى إحكام قبضة الوصاية والتحكم الاجنبي على مخلفات السلطة الساداتية، والتدخل الصريح في الشؤون الداخلية. وبادرت واشنطن إلى إرسال وفد عسكري رفيع المستوى إلى السودان.

وشملت إجراءات تأمين النظام المسارعة إلى ترشيح حسني مبارك خلفاً للسادات، قبل مرور ٢٤ ساعة على وفاته، وإعلان حالة الطوارىء لمدة عام كامل، وتحويل القاهرة إلى معسكر اعتقال كبير، تتخلله وتحاصره تجمعات مكثفة من قوات الامن المركزي. وامتدت الاضطرابات والصدامات المسلحة من أسيوط إلى ديروط والمنيا والقاهرة

والاسكندرية والمنصورة، وغيرها من المواقع، إضافة إلى توسيع حملة الاعتقالات لتشمل مئات العسكريين وآلاف المدنيين. وجرى تشييع جثمان رب عائلة الـ«٩٩,٩٩٪» في جناز «أجنبي» هزيل معزول «مدرَّع»، محصَّن ضد «أفراد العائلة»!

بعد هذه الشواهد كلها، هل يجوز «اختصار» القضية بالحزن لوفاة صديق وحليف وفي، ورجل دولة «بارز»؟ أو تصوير الحدث على أنه من فعل مجموعة صغيرة حركتها دوافع الانتقام الشخصي أو الطائفي؟ هل حقاً لن يؤثر اختفاء السادات على استقرار النظام واستمرارية النهج الذي أرساه؟

لقد وصف قادة الغرب غيبة السادات المفاجئة عن مسرح الاحداث بأنها «كارثة» و «حدث مأساوي»، بل اعتبرت «ضربة أعنف من صدمة أميركا بسقوط شاه إيران». كما أن تعهدات حسني مبارك ووعوده بمتابعة مسيرة السادات ونهجه والوفاء بكافة الالتزامات لم تُدخل الطمأنينة على الدوائر الغربية.

وكان قد سبق مقتل السادات نبوءة «متشائمة» لرافائيل إيتان، رئيس الاركان الاسرائيلي، بأن «السلام في مصر يعتمد على رجل واحد، إذا سقط انهار كل شيء».

فهل حقاً يصبح «الرجل الواحد» بمثل كل هذه الاهمية والوزن؟

□ إن الاوضاع في «العالم الثالث» عامة، وبحكم الخصوصية المصرية التاريخية، وفي ظروف الحكم الاوتوقراطي المطلق، تسمح بتضخيم دور الفرد «الفرعوني» المستبد، وتحويله الى «شبه» مؤسسة مهيمنة وقائمة بذاتها.

□ الواقع انه تعبير مجازي، المقصود به الفئة الحاكمة، أي الشريحة الاجتماعية صاحبة القرار، ومركز القوة الرئيسي في السلطة. وهي الرأسمالية الطفيلية، أو المافيا المشكلة من السماسرة والوسطاء.

□ زاد من ضيق إطار الدوائر الحاكمة وتمثيلها، الانفصال التدريجي لقطاعات متزايدة ومتسعة من القوى التي كانت تشكل عناصر الائتلاف الرأسمالي الحاكم والتي تعدّ القاعدة الاجتماعية للمؤسسة البورجوازية المهيمنة على مقاليد السلطة، نتيجة تناقضات ثانوية، تتعلق بالأسلوب والمدى، رغم الالتقاء على المحتوى والنهج العام، وبعد أن عجزت عن ترشيد سياسات الفئة المهيمنة. فانضمت الى صفوف المعارضة، مُشكِّلة جناحه اليميني الإصلاحي، الذي يتطلّع الى انتزاع الموقع المهيمن، من أجل تأمين المؤسسة الحاكمة والعلاقات الاجتماعية البورجوازية من خطر بديل وطني ديمقراطي راديكالي، يساعد على بلورته وتقويته واستقطابه للجماهير، ضيق أفق «الفئة المهيمنة» وتماديها في الانبطاح بغير قيد أو شرط، فاقدة أي هامش من الاستقلالية النسبية، ضاربة عرض الحائط بمصالح الفئات الأخرى من الرأسمالية، مستفزة لمشاعر الجماهير مؤججة للصراع الطبقي بآفاقه الخطيرة على مستقبل النظام الرأسمالي بكامله.

□ العنصر المغيَّب دائمًا، المتمثل في النهضة الوطنية، وتنامي القوى الشعبية، والتحول المتسارع لميزان القوى لمصلحتها وتوثيق عرى التحالف بين القوى الاجتماعية الاستراتيجية؛ وذلك مع تفاقم أزمات النظام وعجزه عن حل اي منها، وبخاصة الازمات الاقتصادية ـ الاجتماعية والديمقراطية والوطنية والقومية والطائفية.

ويجدر بنا، هنا، أن نشير إلى الخط المبدئي السليم والمرن الذي انتهجته القوى الراديكالية، باستخدام المدخل الواقعي لمعاناة الجماهير اليومية والمشاكل الماسة بحياتها المعيشية، وقيادة النضالات في هذه المجالات الملموسة، للارتفاع بها إلى المستوى السياسي الوطني والقومي، والإمساك بالحلقة الرئيسية في القضية الوطنية، التي تتمركز حولها مصالح أوسع الفئات. ونقصد الحملة المكثفة والتعبئة الشاملة ضد «التطبيع»، الذي تلمس مختلف الفئات الشعبية الكادحة، بل ومعظم القطاعات الرأسمالية ـ بما فيها يمينها ـ والمثقفين والمهنيين،الأخطار التي تكمن في تمريره على مصالحها المباشرة.

وتبنَّت هذه القيادة الراديكالية الواعية المعادلة والممارسة السليمة الواقعية لعلاقة جدلية بين العمل السري والعمل العلني، مستثمرة القدر القليل والمتضائل مما هو متاح من نشاط في ظل الشرعية.

وبعد تشكيل نواة التحالف الاستراتيجي بين القوى الاجتماعية المؤهلة لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية تمهيداً للانتقال للمرحلة الاشتراكية، وتعميق جذورها الجماهيرية، لم تتردد في طرح شعار «جبهة الإنقاذ»؛ وهو مستوى آخر أوسع وأشد مرونة، يضم كافة القوى والشخصيات المناهضة للسادات ونظام حكمه، بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية والسياسية، ورغم كون القطاعات الاساسية فيها تنتمي إلى القاعدة الاجتماعية للمؤسسة البورجوازية الحاكمة، انفصلت عنها في مراحل متتابعة ولاسباب متباينة، على أن يجري التركيز على النشاط والتنظيم التحالفي الاستراتيجي، حتى لا يختل التوازن لمصلحة بديل للإجهاض أو ليس البديل للتغيير.

وبعد الارتفاع من الخاص إلى العام، ومن المشاكل اليومية الملموسة إلى القضايا الاستراتيجية، وسيادة المناخ العام المواتي، بدأ الإنطلاق من النشاط التعبوي التنظيمي إلى انتهاج خط حركي هجومي متصاعد متنوع الأساليب.

كما بدت الظروف مهيأة للنفاذ والتأثير داخل المؤسسات الاساسية الاستراتيجية للسلطة، نتيجة انعكاس مناخ التذمر والرفض العام عليها وتفشي حالة من التفسخ ، مما زعزع تماسكها.

وتسارعت الأحداث، فقد نمت المعارضة واتسع نطاقها، وتعمَّقت جذورها ووحَّدت صفوفها، وأفرزت مناخ التحدي بين الجماهير في مواجهة السلطة، وهذا يشكل مقدمات انفجار شامل؛ مما دفع النظام إلى شن حملة قمع ضارية واعتقالات شملت كافة القيادات

السياسية والنقابية والمهنية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ونقلت عشرات الصحافيين والجامعيين إلى مؤسسات، تبعدهم عن مجال تخصصهم المهني، وصادرت ما تبقى من صحف للمعارضة... الخ من إجراءات، فسرها السادات بقوله: «إنها مسألة حياة أو موت»!

المرحلة الحرجة

يمر النظام بمرحلة حرجة، يختنق فيها تحت وطأة الأزمات الاقتصادية ـ الاجتماعية والطائفية والوطنية التي أفرزها، وبافتضاح ديمقراطية «الانياب الاشد ضراوة من الديكتاتورية»، على حد تعبير السادات إثر حملة الاعتقالات، بعد أن كان الديكور الزائف للديمقراطية هو الركيزة الاساسية التي استند إليها السادات في الانقلاب على الناصرية وإنجاز عملية الردة وفتح الطريق أمام الهيمنة الاميركية ـ الصهيونية.

ليس هذا فحسب، فالسادات كان عازماً على تقديم المزيد من التنازلات الجسيمة، في فترة زمنية محدودة، تنتهي قبل نيسان (ابريل)، القادم، موعد انسحاب القوات الاسرائيلية ـ الشكلي ـ من سيناء (لتحتل مواقعها القوات «متعددة الجنسية»، أي الأميركية عملياً). وهي «المصداقية» الوحيدة المتبقية لإنقاذ النظام ـ من وجهة نظره ـ، ليثبت بها أن نهج كامب ديفيد، و«الاعتماد» على واشنطن، و«التفاهم» مع إسرائيل هو الطريق إلى «تحرير الأرض»!! وهي «مصداقية» مطلوبة عربياً أيضاً، للترويج لامتدادات خط كامب ديفيد، الممثلة أساساً بـ«المشروع السعودي».

لكن الثمن باهظ. والجريمة يستحيل تمريرها دون تفريغ الساحة من كافة قوى المعارضة. فالمهام المنوطة بالسادات هي إنهاء عمليات «تطبيع» العلاقات مع اسرائيل في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والامنية (أي ضمان هيمنتها على كافة مقدرات البلاد)، ثم تمرير مشروع «الحكم الذاتي الفلسطيني»، إضافة إلى توقيع معاهدة عسكرية صريحة معلنة مع الولايات المتحدة، تقنن وضع القواعد والتسهيلات العسكرية، «تحسباً للاحتمالات»، حتى تستند واشنطن إلى «شرعيتها» للتدخل العسكري، في حالة انهيار النظام. (صدقت توقعاتها).

لذا، كانت هذه المرحلة بالذات، تمثل أكثر الفترات حرجاً وتفجراً، فهي مشحونة بالاحتمالات، خاصة وأن حملة القمع لم تزعزع روح التحدي النضالي للجماهير الشعبية.

وهكذا، لا يمكن تقييم عملية «إعدام» السادات بمعزل عن هذا المناخ، فهي على ارتباط وثيق بتطور الحركة الثورية واتساع المعارضة، وبالتوقيت الذي أنجزت فيه هذه المهمة الوطنية الباسلة، وقد كان لها مقدماتها في التطورات الموضوعية والذاتية. وعلى الرغم من استمرارية النظام الساداتي بعد مقتله، فقد جاء الحدث ليزعزع أركانه، وكعامل هام في مسلسل التداعي في مواقع السلطة.

خريطة الصراع الاجتماعي والسياسي

هناك نزعة سائدة في بلدان «العالم الثالث» عامة، تعزو كل الأحداث، كبيرها وصغيرها، إلى العوامل الخارجية والتآمر الأجنبي، وتنحو إلى تبسيط الأمور وتسطيحها، وتبخس من شأن العوامل الداخلية ووزنها. من هنا تبدو أهمية إلقاء بعض الأضواء على الواقع المصري، وخريطة الصراعات الطبقية؛ وذلك من أجل استيعاب هذا الواقع وآفاق المستقبل.

تشهد مصر مستويين من التناقض والصراع داخل المجتمع.

□ التناقض العدائي الحدِّي بين معسكري الثورة و«الثورة المضادة».

ويتشكل التحالف الثوري ــ الاستراتيجي ــ من العمال وفقراء الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في المدينة والريف وبعض القطاعات المنتجة من البورجوازية المتوسطة والمثقفين الثوريين.

ويشتد ساعد هذا التحالف تدريجياً ويتعاظم نفوذه بخطى متسارعة، معتمداً على تعبئة القوى والتيارات السياسية الوطنية وتنظيمها في أشكال متطورة، أو في صيغة التحالف «الطبقي» (نقابات العمال، اتحاد فقراء الفلاحين واتحاد الشباب، تنظيمات المثقفين الثوريين والنساء... الخ) وليس في النمط التقليدي لـ«جبهة الأحزاب»، بسبب غيبة التنظيمات السياسية المعبرة عن مصالح الطبقات الشعبية (الميراث السلبي للنظام الناصري)، وعقم البورجوازية الوطنية عن إقامة تشكيلات جماهيرية منظمة، بعد أن استنفدت طاقاتها وقدراتها «القيادية»، بفشل تجربة رأسمالية الدولةالوطنية في ظل قيادتها.

ويتأكد الدور القيادي للطبقة العاملة وحزبها الطليعي داخل هذا التحالف الذي يهدف إلى إقامة نظام وطني ديمقراطي يستكمل مهام الثورة الديمقراطية من أجل الانتقال للاشتراكية.

□ التناقض الثانوي داخل صفوف المؤسسة البورجوازية، بين مجموعتين من الفئات والشرائح تشكلان معاً القاعدة الاجتماعية للسلطة الرأسمالية، ويظل هذا التناقض ثانوياً، حتى في حالة اتخاذه طابع العنف. وذلك من منطلق أن القوى المناهضة «للمجموعة الحاكمة» صاحبة القرار ــ والمنفردة به ــ لن تحقق تغييراً في المحتوى الرئيسي للسياسات المنتهجة، ولا في البنى الاقتصادية ــ الاجتماعية.

وقد تطور هذاالصراع وتصاعد بصفة خاصة على أثر الصدامات العنيفة «ومعارك الشوارع»، عام ١٩٧٦، التي بلغت ذروتها في انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، فبدأ التصدع والانشقاق في صفوف القاعدة الاجتماعية للسلطة حول السياسة التي تضمن حماية

هذه المؤسسة من العاصفة الشعبية. فاندفع القطاع «الطفيلي» من البورجوازية* بزعامة السادات إلى «القدس» ليبدأ مسلسل التحالف الثلاثي المصري ـ الاميركي ـ الاسرائيلي، بكل أبعاده وآثاره المعروفة، بين تحفظ وتردد جناح آخر، خشية العواقب. وانتقل تدريجياً إلى مواقع المعارضة العلنية لبعض سياسات النظام. ويضم هذا «الجناح» القطاع الأكبر من البورجوازية، بما في ذلك، شرائح من الرأسمالية الكبيرة والكومبرادورية والزراعية، وتلعب دوراً قيادياً داخلها عناصر من البورجوازية البيروقراطية والرأسمالية التي تعمل في مجالات الانتاج والأنشطة المرتبطة بها.

إن ظاهرة البورجوازية «الطفيلية» بدأت في عهد عبد الناصر، وقد أفرزها أساساً التزاوج بين البورجوازية البيروقراطية والقطاع الخاص في ظل غيبة الديمقراطية، وقد قاومها النظام دون جدية، وأطلق عليها تعبير «الطبقة الجديدة» و«القطط السمان». وكانت السياسة التوفيقية لما بعد النكسة مجالاً خصباً لانتعاشها. وجاء السادات ليعمل بشكل مخطط مدروس ـ مع سادته الأميركان ـ لدعم نفوذ هذه الفئة وتقويتها ليجعل منها القوة الضاربة الرئيسة للنهج والمؤسسات الناصرية الوطنية، ولانجاز عملية الردة، بحكم تحلل هذه الفئة من أي قيم أو «مبادىء»؛ فهي لا تحسّ انتماء لا بالأرض ولا بالوطن ولا تملك رأس مال ثابتاً (وإن كان بعض عناصرها لجأ إلى استثمار أرباحه في مشروعات ثابتة: معظمها في قطاع الخدمات أو العقارات)؛ وبحكم شراستها في العداء للشعب، وتهالكها على خدمة سادتها.

وقد تحالفت معها الغالبية العظمى من فئات الرأسمالية. وجاهدت للحصول على نصيبها من الأرباح الطفيلية، أو التحول إلى هذه الأنشطة، بل وجرفت في طريقها بعض شرائح الرأسمالية الوطنية التي أضيرت (أو أفلست) فيما بعد في ظل سياسة الانفتاح. وقد استعادت رشدها (وعيها) من واقع تجربتها المريرة.

وكان المفترض أن يكون لهذه الفئة «الطفيلية» دور مرحلي محدد كي تعود الأمور إلى نصابها (بعد أن تؤدي المهمة الموكولة إليها)، وتحتل موقعاً ثانوياً، ضماناً للاستقرار، إلّا أن نفوذها استشرى، لتسيطر على موقع القرار في السلطة، وتنفرد بتقرير السياسات التي ميزت مرحلة ما بعد انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، وأدت إلى الانشقاق داخل القاعدة الاجتماعية للمؤسسة الحاكمة.

انشقاق يبلور برنامجاً متميزاً

وانضم قطاع متنامٍ من الرأسمالية إلى صفوف المعارضة، مبلوراً خطّاً متمايزاً عنها، عناصره الأساسية هي:

(*) نستخدم تعبير: «الطفيلي» تجاوزاً، ونعني به القطاع المعتمد أساساً أو كلياً على الأنشطة الطفيلية (السمسرة والوساطة... الخ).

□ في السياسة الخارجية، قدر أكبر من «التوازن» في العلاقات بين المعسكرين. وهذا لا يعني التخلي عن الارتباط العضوي التبعي بالمعسكر الرأسمالي العالمي، وإنما كسب الأسواق الاشتراكية* وإتاحة مقومات المساومة على نصيب أكبر من الأرباح من الدوائر الاقتصادية الغربية.

□ عربياً، تحسين العلاقات مع الدول العربية «المحافظة» (والنفطية منها بصفة خاصة) وتطويرها. فمن غير المتصور ولا المقبول أن تحرم الرأسمالية المصرية من نصيبها في أرباح خيالية يمكن أن تحصل عليها من عائدات النفط التي تتكالب عليها كل رأسماليات العالم بما فيها أميركا نفسها، خاصة وأن الرأسمالية المصرية بإمكانياتها ووزنها هي المرشحة أكثر من أي بلد عربي للحصول على النصيب الأكبر منها. هذا، إضافة إلى ما تشكله هذه العلاقات من عناصر استقرار اقتصادي وسياسي.

□ اقتصادياً، تطرح هذه القوى شعار «الانفتاح الانتاجي» في مواجهة ممارسات سياسة الانفتاح الاستهلاكي الخدمي، من منطلق إدراكها لأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كركيزة للاستقرار السياسي و«الامن الطبقي»، وأنه بدون زيادة الإنتاج المادي، يتآكل الدخل القومي ــ ومن ثم ارباحها ونصيبها من الفائض الاقتصادي ــ بفعل عوامل التضخم. وهي تطالب بوضع ضوابط وقيود على نشاط البنوك الأجنبية الطفيلي وإطلاق يدها في نهب الاقتصاد القومي. وتدعو الى ترشيد سياسة الاستيراد، بما لا يتعارض مع مصلحة الانتاج المحلي*، والقضاء على الفساد (البورجوازية الطفيلية)، وهي الفئات التي عارضت بشدة تطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل. وللبورجوازية لمصرية تجربة مريرة مع الرأسمالية اليهودية الاحتكارية في مصر الملكية (مقالات مجلة «الأهرام الاقتصادي» المعبرة عن هذا القطاع).

ويلقى هذا «الاتجاه» دعمًا من المؤسسات الاقتصادية والمالية الامبريالية، إلّا أنها كانت تحاول «ترشيد المجموعة الحاكمة (ذات الطابع الطفيلي الغالب)، والتأثير في سياستها الاقتصادية، لتقوم، من خلالها، بإضفاء «العقلانية» على ممارساتها في هذا المجال، خشية إحداث هزات تزعزع استقرار النظام.

ويبدو هذا الاتجاه واضحاً في توصيات صندوق النقد الدولي، وبصورة أكثر وضوحاً في توصيات الكونسورتيوم الدولي (الغربي) المشكل لدعم الاقتصاد المصري، والذي كان يؤكد ويدفع باتجاه الاهتمام بالنشاط الانتاجي ــ المرتبط والتابع للاحتكارات العالمية ــ. ولا

(*) فقْد هذه الأسواق أضرَّ بقطاع كبير من الرأسمالية المصرية، خاصة في مجال الانتاج الزراعي وصناعة الجلود والأثاث والنسيج.

(*) طبقاً للإحصاءات الرسمية بلغت قيمة المخزون السلعي لقطاع الدولة ٤٠٠٠ مليون جنيه في شباط (فبراير) ١٩٨١، تعذّر تصريفه بسبب منافسة السلع المستوردة.

يغيب عن بالنا، في هذا المجال، اتجاه الدول الامبريالية والشركات متعددة الجنسية لاقامة مراكز اقتصادية قوية كواجهات وكنماذج لاقتصاد «حر» ذي مظهر عصري متقدم (الأرجنتين، أوروغواي، شيلي، المكسيك، كوريا الجنوبية.. الخ).

وهنا يكمن تناقض (تعبيراً عن الأزمة الموضوعية للرأسمالية العالمية) بين استمرار الحاجة إلى خدمات هذه الفئة «الطفيلية» لإتمام المهام الموكولة إليها، وبين متطلبات الاستقرار التي لن تتوافر إلاّ بهيمنة القطاعات الأكثر استنارة ونضجاً من الرأسمالية المحلية، خاصة بعد أن أتمت عملية التغييرات الجذرية في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية وربطها بشكل محكم بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأنجزت المهام الرئيسية في إلحاق مصر بالتحالف الأميركي ـ الاسرائيلي، سياسياً وعسكرياً، وفي خدمة مخططات اميركا في المنطقة.

□ وفيما يتعلق بالأساليب، تبنّت القطاعات «المنشقة» من البورجوازية شعارات «الديمقراطية» ـ بمفهوم ليبرالي ـ بما يكفل لها حرية العمل ويكسبها شعبية بين الجماهير المتطلعة إلى الحريات، خاصة وهي تفتقر إلى القدرات النضالية والتنظيمية، وتعتمد أساساً على المؤسسات القائمة (مؤسسات الدولة والقطاع العام والفئات المهنية... الخ) كأشكال «جاهزة التنظيم» بديلاً عن الأحزاب السياسية، وتتطلع إلى استخدام و«ركوب» الحركة الجماهيرية لانتزاع السلطة من «حلفائها الألداء» بأشكال تتجنب العنف (انقلاب قصر أبيض).

ومن هنا، فإن مقتضيات التغيير تنبثق عن اعتبارات موضوعية محلية. وللبورجوازية المصرية صاحبة التقاليد والوزن والخبرات العريقة دور بارز فيها. وهي تلقى دعمًا وتأييداً من جانب الدوائر الامبريالية التي تنشد الاستقرار، لأهم موقع استراتيجي تملكه في الشرق الأوسط.

التحضير لبديل «مستنير» «يرشد» ولا يغير نهج النظام

لذا فهي، بعد أن عجزت عن ترشيد الطغمة الحاكمة المرتهنة بمصالحها الطفيلية، وفشلت في توسيع إطار الائتلاف الحاكم بالقوى الأكثر استنارة، وبسبب تفاقم عزلة النظام وتعاظم قوة الحركة الوطنية والراديكالية، شرعت في التحضير لبديل بإعداد «مراكز قوة» داخل إطار مؤسسات الحكم وخارجها.

وقد عرقلت المقاومة الشعبية المتصاعدة إنجاز «مهام ما قبل التغيير» المستهدف (التطبيع، الحكم الذاتي الفلسطيني ومعاهدة عسكرية مصرية ـ اميركية)، وهي المهام التي أوكلت للسادات في المرحلة التاريخية التي تنتهي قبل الانسحاب الاسرائيلي من باقي مناطق سيناء في نيسان (ابريل) القادم. ومن هنا كانت توقعاتنا باحتمالات أن تأتي رياح التغيير

قوية نشطة في أعقاب هذه المرحلة، مع ضمان الاستمرارية في المحتوى العام للسياسة القائمة. فالطغمة الحاكمة الطفيلية الراهنة هي الأقدر على إنجاز المهام الموكولة إليها. وليأت «البديل» بعد ذلك متحرراً من الجرائم و«العمليات القذرة»، متطهراً من آثام الماضي، ليبدأ «صفحة جديدة»، مع تثبيت واعتماد ما تم من خطوات «على مضض» ــ ظاهرياً ــ انطلاقاً من ترويج النظرة القانونية القائلة «باحترام المواثيق الدولية» ومن مقولة أن «السياسة هي فن الممكن»، واقراراً بالأمر الواقع وحماية لسيناء من خطر إعادة الاحتلال الاسرائيلي (المكسب الذي تحقق!!)... الخ. ونذكّر، في هذا المجال، بمقال أحمد بهاء الدين الذي انزلق إلى تبني هذاالمفهوم، ومقال سعد الدين ابراهيم في الاهرام، وغيرها من كتابات تروج في المرحلة الأخيرة.

وكان مخططاً أن يعمل البديل على تثبيت مواقعه عبر العديد من الخطوات، ومنها:

ــ حملة ضد «الفساد»، يضحى خلالها ببعض كباش الفداء الطفيلية (ولإضعاف نفوذهم) مستغلين حالة النقمة ضد هذه الفئة.

ــ «انفتاح ديمقراطي» ليبرالي في حدود تكسبهم شعبية الاستجابة لمطلب رئيسي لقطاعات جماهيرية واسعة.

ــ الانفتاح على العالم العربي، والاستعانة بالدعم المادي لدول النفط، وتحسين الاوضاع المعيشية عبر العلاقات الاقتصادية معها.

والأهداف المتوخاة من هذا الاتجاه، الداعي للتغيير، هي كفالة حالة من الاستقرار تتم عبر توسيع قاعدة الحكم وترشيد سياساته عن طريق شق التحالف المشكل «لجبهة الانقاذ»، وإعادة استقطاب فصائل المعارضة البورجوازية داخل صفوف الائتلاف الحاكم.

وعناصر هذا التغيير في الداخل أقوى من تلك التي تتبناه في الخارج، وخاصة في الادارة الاميركية بحكم تفاقم نزعتها العدوانية الفاشية.

ولا شك في أن هناك تبايناً في وجهات النظر داخل الادارة الاميركية. وترجيح كفة اتجاه على آخر رهن بعدة عوامل محلية واقليمية وعالمية. كما أنها تفضّل التعامل مع «الاذلاء» المستسلمين، وتغريها «الحلول السهلة»، ودعم «ما هو قائم» خشية المضاعفات. ومن جانب آخر فالطبيعة المهادنة ونزعة المصالحة لدى البورجوازية تجعلها على استعداد للتهالك على «الحلول الوسط».

المأزق... والاحتمالات

نعود إلى مأزق اختفاء السادات من الساحة قبل أن يُنهي المهمات القذرة لمرحلة ما قبل الانسحاب، مما أثار وأشاع الاضطراب في معسكر «الثورة المضادة». انه يفرض

على الرئيس الجديد أن يتولى بنفسه هذه المهام والتمرغ في وحل الخيانة السافرة منذ اللحظة الأولى لتوليه الرئاسة.

من الطبيعي أن نتوقع أن تُقْدِم واشنطن على الضغط على إسرائيل لتيسير مهمته وتخفيف وطأة شروطها (بدأت بإجراء شكلي بتعهد تل ـ أبيب بالوفاء بالتزاماتها بإنجاز الانسحاب في موعده).

لكن إلى أي مدى يمكن أن تمارس مثل هذه الضغوط؟!!

هل يمكن أن تصل الأمور إلى حد التخفيف بعض الشيء من حدّة إجراءات التطبيع وتأجيل صياغة وتنفيد مشروع «الحكم الذاتي الفلسطيني» ليجري في إطار «المشروع السعودي»، الذي يلقى في المرحلةالأخيرة رواجاً ودعمًا على أوسع نطاق، يصحبه غزل الرياض مع القاهرة عبر تصريحات وزير الداخلية الأمير نايف بأن السعودية «تأمل في أن تعود مصر إلى الأمة العربية». وجعل «مبادرة فهد محوراً لإعادة التضامن العربي» والتحرك الأوروبي النشط وتصريح شيسون وزير الخارجية الفرنسي، عن زوال العقبة (السادات) من طريق عودة مصر للصف العربي... الخ. ثم أن تتخلى واشنطن ـ مؤقتاً على الأقل ـ عن مطلب ربط مصر بشكل سافر بمعاهدة عسكرية؟

من المتصوَّر أن تلجأ إدارة أميركية «ذكية» إلى انتهاج سياسة مرنة من هذا القبيل، فهي تتفق مع مصالحها، إذ تتيح للنظام المصري أن يستقطب قطاعات لا يستهان بها من المعارضة البورجوازية استجابة لدعوة المصالحة التي اطلقها مبارك ليتفرغ «للردع القاطع والحساب العسير»، ضد القوى الثورية الأصيلة (الخطاب الذي القاه بمناسبة تنصيبه رئيساً للجمهورية).

وعلى الرغم من ذلك، تراودنا شكوك قوية ضد هذا الاحتمال. فلسنا في عهد ايزنهاور «المستريح»، بل في ظروف الأزمة الطاحنة للرأسمالية العالمية، بكل انعكاساتها على «الوحش الجريح» المسعور.

وهناك من الشواهد ما يُـرَجِّح اعتماد الخط المعاكس الذي يتمثل في التحرك العسكري الاميركي المكثف داخل مصر وحولها، والمخططات النشطة لعدوان عسكري ضد الجماهيرية الليبية وتصاعد عمليات القمع والاعتقالات الواسعة.

ولا تخفي الولايات المتحدة حقيقة إدراجها لمصر في وضع «المحمية»، إذ يعلن وزيرا الخارجية والدفاع احتمال «أن تنشأ ضرورة إلى العمليات القتالية دعمًا لمصر»، وأن «واشنطن مستعدة للقيام بكل ما هو ضروري للدفاع عن مصر من العناصر الداخلية المعادية لأميركا». (مجلة بيزنس ديك الأميركية).

وتتركز المخاوف على مدى «ولاء» مؤسسة الجيش. فمنذ إحجام القوات المسلحة عن

اداء دور البوليس في ضرب انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، اتجهت الطغمة الحاكمة إلى الاعتماد على قوات الامن المركزي (تتبع وزارة الداخلية حجمها نحو ٢٥٠ ألف). التي أمدتها واشنطن بأحدث الأسلحة الخفيفة والثقيلة، ودرّبت قياداتها في أميركا وفرنسا والمانيا الفيدرالية، والتي استشرى نفوذها كمركز قوة أثار حفيظة مؤسسة القوات المسلحة، وفجّر الصراع بينهما... وهو الصراع المرشح للتفاقم في المستقبل القريب.

وليس أدل على الافتقار للثقة في القوات المسلحة من التلكؤ الملحوظ من جانب البنتاغون في تسليح الجيش؛ وذلك على الرغم من لهفته على «عسكرة» الحلفاء، وما كان يُبديه السادات من استعداد لتسخير الجيش، بلا تحفظ، في خدمة المغامرات العسكرية الاميركية.

فالقوات المسلحة المصرية (فيما عدا شريحة رقيقة في القمة) تنتمي للعالم الثالث، وهي تملك تراثاً وطنياً عريقاً. والأهم من ذلك أنها لم تعد فئة متميزة، إذ تعايش الجماهير ومشاكلها ومعاناتها.

وليست من قبيل المصادفة تلك التحركات الاميركية ـ المصرية ـ السودانية والحملة المسعورة ضد الجماهيرية الليبية لتوتير الأجواء أو المناورات العسكرية المشتركة وإرسال قوات مصرية إلى الحدود التشادية في السودان والحدود المصرية ـ الليبية، واستنفارها، تحضيراً للعدوان... فالهدف هو شغل الرأي العام وصرفه عن المشاكل الداخلية الى عدو خارجي وخطر مزعوم، ولتعبئة القوات المسلحة وإبعادها عن المدن، خاصة القاهرة إلى الصحراء الغربية والسودان.

وتظل الصراعات داخل المجتمع وبين المؤسسات و«مراكز القوى» هي الانعكاس المباشر للصراع الاجتماعي ـ السياسي بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية «الحدث» ودلالته، وآثاره الواضحة على استقرار السلطة وتماسكها ووقع الضربة التي أصابت النظام في الصميم، إلّا أن المعركة لم ولن تنتهي عند هذا الحد، بل ستستعِر وتحتدم. ولن تنعم الطغمة الحاكمة بالاستقرار.

أما قوى المعارضة البورجوازية، فالمتوقع أن تتخاذل شخصيات وقطاعات عديدة منها، مع تصاعد حملة القمع، وتستقطب بعض عناصرها التوفيقية المتذبذبة أو تجمد نشاطها «توخياً للسلامة».

وفيما يتعلق بالاخوان المسلمين والجماعات الاسلاميةالمتطرفة، فإن «فورتها» الآنية ليس لها آفاق. وتكتيكاتها مثل ايديولوجيتها «لا عقلانية» انفعالية. وكانت دائمًا (في تاريخ مصر) عنصر زعزعة وخلخلة للنظام، لا يشكل خطراً على السلطة.

وتقع على اكتاف الحركة الوطنية الراديكالية أعباء أضخم في ظل ظروف قمعية فاشية قاسية. وهي القوة الوحيدة المؤهلة لإنجاز مهام التغيير الوطني الديمقراطي، وإعادة «مصر الشعب»، إلى الصف العربي الثوري.

وهناك علاقة جدلية عضوية وثيقة بين كفاح القوى الثورية في مصر العربية ومجمل النضال العربي. لذا، فإن السبيل الجاد للتضامن مع الشعب المصري في معركته الضارية المقبلة يتمثل في تشديد نضال قوى الثورة العربية ضد الامبريالية والرجعية العربية، ودحر اتجاهات المصالحة والنزعات الانهزامية.

«التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل والولايات المتحدة

د. الياس شوفاني

زيارة ناجحة جداً

عاد مناحيم بيغن من زيارته الأخيرة إلى واشنطن، وهي الزيارة العاشرة له إلى العاصمة الأميركية منذ تولية السلطة في اسرائيل عام ١٩٧٧، يهلل للنتائج الباهرة التي حققها في محادثاته مع إدارة ريغان الجديدة. فهو، على حد قوله، لم يسبق أن استقبل والوفد المرافق له، الذي ضم وزير دفاعه، اريئيل شارون، بمثل هذه الحفاوة في البيت الأبيض الاميركي. كما أنه، فوق الاطراء الذي سمعه هناك لاسرائيل ، كونها «ذخراً استراتيجياً» للولايات المتحدة الأميركية، تحظى بالعطف الكبير والتقدير العالي، حقق «ماكان بن ــ غوريون يحلم به» أيام حكمه بحمل الادارة الاميركية على اعلان عزمها «التعاون الاستراتيجي» البعيد المدى مع اسرائيل. وقد جاء هذا «الانجاز الضخم» على خلفية ماكان يدور من كلام قبل الزيارة عن توتر العلاقات بين إدارة ريغان وحكومة بيغن، كون هذه الأخيرة قامت، «دون علم واشنطن والتنسيق المسبق معها»، بعدد من الأعمال العسكرية والسياسية التي من شأنها أن تفسد على واشنطن تحركاتها المتوقعة على صعيد المنطقة، كقصف المفاعل النووي العراقي والأحياء السكنية في بيروت الغربية، وكذلك شن حملة شعواء على صفقة طائرات الاستطلاع (أواكس) بين السعودية والولايات المتحدة. وأثناء المعركة الانتخابية في اسرائيل، سرت إشاعات مفادها أن إدارة ريغان تعمل على إسقاط بيغن من الحكم، وقيل بعد نجاح بيغن في تشكيل حكومته الجديدة أن العلاقات بين تل ــ أبيب وواشنطن قد وصلت الحضيض بفعل بيغن، وتوقع كثيرون، في اسرائيل وخارجها، أن ينفجر الخلاف بين الاثنين أثناء الزيارة. ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل، وعاد بيغن يتبجح بنجاحه، ويهزأ بمنافسيه من الخارج على الحظوة في واشنطن، كما يسخر من معارضي سياسته في الداخل، مدعياً أنه حقق ماكان يبدو مستحيلاً قبل الزيارة.

والحق أن بيغن قد انتزع من الادارة الاميركية الراهنة إعلاناً صريحاً عن واقع في

العلاقات القائمة بين اسرائيل وأميركا، كان قائماً منذ قيام الكيان الصهيوني. غير أن الادارات الأميركية المتعاقبة، منذئذ، قد أعرضت عن تسمية الأمور بمسمياتها لأسباب تكتيكية تتعلق بحرصها على تمويه موقفها من الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير. بالمقابل، انتزعت إدارة ريغان من بيغن تصريحاً بالكف عن المعارضة النشطة لصفقة الطائرات مع السعودية، غير أنه لم يلتزم بذلك حتى أثناء وجوده في الولايات المتحدة. ومع ذلك، وتوَّ عودة بيغن من زيارته، سافر رئيس أركانه، رفائيل ايتان، إلى واشنطن لوضع الخطط لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين السياسيين في إطار «التعاون الاستراتيجي». والملفت للنظر، كما تفيد المصادر الاسرائيلية، أن الاعلان عن هذا «التعاون الاستراتيجي» قد جاء بناءً على طلب بيغن ذلك، وإصرار شارون عليه؛ وذلك على الرغم مما قد يترتب عليه من إحراج لواشنطن إزاء حلفائها من الدول العربية، خاصة وأن واشنطن تعمل لإقامة تشكيل سياسي ــ عسكري في المنطقة، يربط دولها، أو بعض هذه الدول، بشبكة من العلاقات مع اميركا، تجعل منها حلفاً متعدد الأطراف، همه الأساسي الحفاظ على المصالح الاميركية فيها، وعلى رأسها نفط الخليج. وإذا كان نفط الخليج هو مصلحة اميركا العليا في المنطقة، فالطبيعي أن تكون السعودية بؤرة الاهتمام الأولى للمشروع الامبريالي الأميركي الذي تريد اسرائيل أن تنخرط فيه، عبر ما اتفق على تسميته «التعاون الاستراتيجي» بين الطرفين. ومع ذلك، تعترض اسرائيل على تزويد السعودية بالأسلحة المتطورة التي يفترض أن يكون من شأنها تعزيز «أمن الخليج»، مما يخدم المصلحة الأميركية العليا، والتي من أجلها يقام الحلف أصلاً. فكيف يكون ذلك؟!

«إسرائيل هي الحليف الثابت والوحيد للعالم الحر في الشرق الأوسط»

هذا القول لمناحيم بيغن، الذي أطلقه في مقابلة مع شبكة التلفزيون الاميركية (أي. بي.سي.) برنامج «قضايا وأجوبة» (هآرتس ١٩٧٩/٣/٥)، يعكس بدقة عالية التوجه الذي حكم الفكر السياسي للقيادة الصهيونية، وبالتالي العمل الصهيوني بأكمله، سواء قبل قيام اسرائيل أم بعده. ولقد صدق بيغن عندما أعلن أنه نجح في تحقيق ما كان يحلم به بن ــ غوريون الذي يعتبر، وبحق، مهندس بناء الكيان الصهيوني وآلته العسكرية. والواقع أن قيادة العمل الصهيوني، ومنذ بداية نشاطها السياسي قد وعت استحالة إمكان إنجاز مشروعها دون التحالف الوثيق مع أحد أهم المراكز الامبريالية، إن لم يكن أهمها، واعتماد هذا المركز بمثابة «البلد الأم» للمشروع الصهيوني. وليس صدفة أن تتواكب المعالم الأساسية في بناء المشروع الصهيوني مع المشاريع الامبريالية الكبرى التي طرحت إزاء المنطقة. فمعلوم أن «وعد بلفور» صدر عندما بانت ملامح نتائج الحرب العالمية الأولى، التي نشبت على أرضية تضارب مصالح المراكز الامبريالية الغربية وتعارض مشاريعها. فتلك المشاريع الامبريالية الكبرى التي أدت إلى الحرب، تبلورت في سياقها وتم تجسيدها بناء على نتائج القتال. وفي إطار استراتيجية تنفيذ تلك المشاريع الامبريالية الكبرى، حيث ابتكرت الدول ذات المصلحة أنظمة الانتداب واعتمدتها وسيلة لبسط نفوذها على أقطار المنطقة، صدر «وعد بلفور». وكذلك حصل بعد الحرب العالمية الثانية، التي نشبت على أرضية المشاريع الامبريالية أيضاً، تلك المشاريع التي تبلورت بدورها في

سياق الحرب، وجرى تجسيدها بعد الحرب وبناء على نتائجها. ولكن المراكز الامبريالية اعتمدت هذه المرة استراتيجية للتنفيذ مختلفة، انعكست في منح الكيانات السياسية في المنطقة استقلالاً شكلياً، مع الدأب في العمل على إبقائها تابعة فعلاً لتلك المراكز. وكذلك، فقد سعت تلك المراكز إلى الحفاظ على واقع التفتت في العالم العربي، وبالتالي استمرار ضعفه وتخلفه، عبر تجميع هذه الدول العربية، الحديثة الصنع والاستقلال، في جامعة الدول العربية. وفي إطار هذه الاستراتيجية، قامت اسرائيل وجاء الاعتراف بها، لتشكل تهديداً مباشراً لذلك الاستقلال المهزوز الذي خُلِعَ على أقطار المنطقة.

واليوم، وبعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) وما تلاها من مسارات سياسية، كان أبرزها المفاوضات على ما أسمي «التسوية السلمية»، والتي قادت إلى كامب ديفيد وصولاً إلى «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية»، يعود المركز الامبريالي الأول، واشنطن، ليطرح مشروعه الكبير الرامي إلى إنشاء تشكيل سياسي ــ عسكري في المنطقة، يكون برعاية الولايات المتحدة وقيادتها، وينضوي فيه عدد من الدول العربية الموالية للغرب، كما تنخرط فيه اسرائيل كجزء عضوي من الشرق الأوسط، له شرعية الوجود والبقاء والعمل. وهكذا، وفي مسار المفاوضات، خروجاً من الامم المتحدة ومجلس الأمن، ومروراً بـ «مؤتمر جنيف»، الذي لم يعمر طويلاً، وبالتالي لم يحقق شيئاً، وصولاً إلى «مبادرة السادات» وانتهاءً بالمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، انقلبت «التسوية السلمية»، على أرضية قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، إلى حلف عدواني في إطار المشروع الاميركي الجديد إزاء المنطقة والعالم، الذي عرف بـ «مبدأ كارتر»، والذي تبنته إدارة ريغان، على أن يتم تجسيده بوتيرة متسارعة. وعليه، فإنه إذا جازت هذه «التسوية»، على أرضية المشروع الاميركي العام للمنطقة، فإنما يعني ذلك تثبيت المرحلة الثالثة من بناء المشروع الصهيوني الخاص، عبر ترسيخ وجوده والاعتراف بشرعية قيامه وبقائه كما هو.

من هذا العرض السريع، ودون الدخول في التفاصيل المعروفة، يبدو واضحاً أن المشروع الصهيوني قد طرح على هامش المشاريع الامبريالية الكبرى إزاء المنطقة، وراح الشركاء فيه يبنونه بشكل استيطاني تراكمي، انطلاقاً من نقطة الصفر في العلاقة بين المستوطنين والأرض المعنية ــ فلسطين، وفي إطار استراتيجية تنفيذ المخططات الامبريالية الشاملة. فبعد أن ضمنت الحركة الصهيونية مشاركة هذا المركز الامبريالي، أو ذاك، في مشروعها، انحصر نشاطها داخل ذلك المركز في صياغة استراتيجية تنفيذ مشروعه العام، بحيث تضع المصالح الصهيونية المرحلية في قلب تلك الاستراتيجية. وهذا النشاط هو الذي يسمى عادة «اللوبي الصهيوني». هكذا حصل في لندن قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، واستطراداً، لفترة طويلة إبان الانتداب البريطاني في فلسطين. ثم انتقل مركز النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة، بقرار اتخذ في «مؤتمر بلتمور»، عام ١٩٤٢، ولا يزال يقبع هناك إلى يومنا هذا، حيث طور شبكة علاقاته، كذلك نهجه وأساليب عمله، فأصبحت الولايات المتحدة تشكل «البلد الأم» للكيان الصهيوني الاستيطاني.

ونظراً لطبيعة هذه العلاقة بين المشروع الصهيوني الابن وهذا المشروع الامبريالي

الأم، أو ذاك، فإن تطور الأول، وبالتالي صياغته، ظلا محكومين باملاءات الثاني واعتباراته. والمشروع الابن، الذي لا يزال قيد الانشاء ولم يستكمل بناءه الذاتي بعد، بقي، وهو يعمل على تثبيت استيطانه، يسعى لربط نفسه في استراتيجية تجسيد المشروع الأم، وبالتالي، ترسيخ مبرر وجوده في المركز عبر الدور الذي يلعبه، فعلاً أو قوة، في خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة. وبذلك تكون قيادة العمل الصهيوني، ومنذ البداية، قد ربطت الشق اليهودي من مشروعها الاستيطاني، الرامي إلى بناء الدولة اليهودية عبر تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، بالشق الامبريالي لذلك المشروع، المتمثل في بناء الآلة العسكرية الصهيونية، وتسخيرها لتنفيذ استراتيجية المشروع الأم، التي تضع، في أعلى سلم أولوياتها، التصدي لحركة الجماهير العربية وضربها وإحباطها. وهكذا تشكلت العلاقة الجدلية بين شقي المشروع الصهيوني ــ الاستيطاني والعدواني، الأول في فلسطين والثاني في العالم العربي. أما في فلسطين، فقد تركز العمل الصهيوني على تأمين القاعدة، سواء للاستيطان أم للعدوان؛ مما ترتب عليه تهويد فلسطين تهويداً كاملاً، وهو ما أخفق المشروع الصهيوني في تحقيقه إلى الآن. وأما في العالم العربي، فقد توجه النشاط الصهيوني إلى الاسهام في تطويع حركة الجماهير العربية لاملاءات المشروع الامبريالي الأم، وهو الدور الذي لم يستكمل بعد. وعلى هذين المبدأين قامت العقيدة الأمنية للكيان الصهيوني، خاصة على صعيد الاستراتيجية العليا المتعلقة بإقامته ومبرر وجوده. فمن جهة، هناك ضرورة ضمان «أمن القاعدة»، سواء للاستيطان أم لآلة العدوان، وهو الأمن الذي لا يستتب إلاّ بالتهويد الكامل لفلسطين، ممّا يترتب عليه تغييب الشعب الفلسطيني وصولاً إلى تذويبه. ومن جهة أخرى، هناك «أمن مبرر البقاء»، الذي يعتمد على النجاح في الاداء والقيام بالدور الموكل، وهو الأمن الذي لا يستتب دون التحكم بالمسارات السياسية لحركة الجماهير العربية. والعلاقة الجدلية بين هذين «الأمنين» واضحة وضوح جدلية العلاقة بين البعدين، الوطني والقومي، في الصراع الدائر في المنطقة.

ولقد وعت قيادة العمل الصهيوني أبعاد مشروعها، وراحت، منذ البداية، تنسج شبكة علاقاتها مع المراكز الامبريالية على أساس الربط الوثيق بين شقي المشروع الصهيوني ــ اليهودي الذاتي، المنطلق من أرضية الفهم الصهيوني لـ «المسألة اليهودية» وسبل حلها، والامبريالي المنطلق من دور الاستيطان الصهيوني في تنفيذ المشاريع الامبريالية إزاء المنطقة. هكذا طرحت الصهيونية السياسية، الهرتسلية، فكرة القاعدة المتقدمة للحضارة الغربية لقاء منح حركتها امتياز الاستيطان الكولونيالي في فلسطين ــ قلب العالم القديم. وتطورت هذه الفكرة التصاقاً بالمشروع الامبريالي البريطاني على يد خلف هرتسل، حاييم وايزمن، الذي لعب نشاطه على هذا الصعيد دوراً أساسياً في استصدار «وعد بلفور». وحتى قبل قيام اسرائيل، طرح بعض المندوبين الصهاينة إلى بريطانيا، ومنهم يسرائيلي غليلي، الزعيم العمالي وأحد قادة الهاغاناه، مسألة تجنيد الاستيطان الصهيوني في فلسطين (اليشوف) في خدمة الجيش البريطاني في الشرق الأوسط عشية الحرب العالمية الثانية. ومعلوم أن الحركة الصهيونية ساهمت في الجهد العسكري للحلفاء في الحربين العالميتين، الأولى والثانية. كما أن بعض قيادات الاستيطان

الصهيوني انخرط في أعمال التجسس والاستخبارات لصالح القوى الامبريالية، منذ بدايات الحرب العالمية الأولى، ومنهم، على سبيل المثال لا الحصر، أهرون أهرونسون مؤسس شبكة «نيلي» للتجسس على الجيش العثماني في فلسطين. ولعل أول رئيس حكومة لاسرائيل، دافيد بن ــ غوريون، كان أكثر قادة العمل الصهيوني البارزين جنوحاً إلى دفع اسرائيل نحو الانحياز الكلي إلى المراكز الامبريالية في الغرب. وهو الذي يقول عنه بيغن أنه كان يحلم في عقد تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، ولكن هذا الحلم لم يتحقق، حسب زعم بيغن، حتى زيارة هذا الأخير إلى واشنطن في أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، وعلى يديه. ومعلوم دور اسرائيل، بقيادة بن ــ غوريون، في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وكذلك في عهد خلفه أشكول، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفي أيام غولده مئير في أيلول (سبتمبر) الأسود ١٩٧٠، وفي عهد إسحق رابين، ومن بعده بيغن، في لبنان، حتى يومنا هذا، وغير ذلك كثير.

وبعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) دار كلام كثير، ومن أطراف مختلفة ومتعددة عما أسمي بـ«التسوية السلمية»، وابتدأ مسار من المفاوضات تحت هذه اليافطة التي فهمها الناس العاديون بالمعادلة البسيطة ــ انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل اعتراف الأنظمة العربية بها. ومنذ أن انطلقت تلك المفاوضات، كان واضحاً أن الولايات المتحدة لا تريدها كما جرى الاعلان عنها، وأن اسرائيل لم تكن مهيَّأة لقبولها كما تصورها البعض، وهم كثر، ناهيك عن أنها، كما أميركا، لم تكن راغبة بها. وفي مسار طويل ومتعرج، تخللته تقلبات وتطورات لم تكن كلها متوقعة، انقلبت تلك التسوية السلمية إلى حلف عدواني، كما أرادته واشنطن أصلاً، وتمت صياغته بحيث يلائم بين طاقة اسرائيل على الضغط وقدرة نظام السادات على التنازل. وهكذا ضربت فكرة «التسوية» على أرضية التوازن الدولي، كما توقع البعض إنجازها في «مؤتمر جنيف»، الذي كانت الأغلبية الساحقة من أطرافه الأصيلة تنفر من إشراك الاتحاد السوفياتي في المفاوضات على «حل النزاع في الشرق الأوسط»، مع كل ما كانت تعتقد أنه يترتب على مثل هذه المشاركة. وعلى أي حال، فكما هو معلوم، ما لبث «مؤتمر جنيف» أن يباشر جدول أعماله حتى أفرغ من مضمونه تماماً، وجاءت مبادرة السادات لتدق المسمار الأخير في نعشه، وتقطع الطريق على أي تفكير في بعثة من جديد. ومن «سكة» «التوازن الدولي» عَبَر قطار مؤامرة التسوية إلى «سكة» «التوازن الأميركي»، أي القول بامكان تعديل السياسة الاميركية، بناء على تغيير موازين القوى داخل الساحة الاميركية بين الاحتكارات النفطية والمصرفية من جهة، والمجمع الصناعي ــ الحربي من الأخرى. وجرى الترويج الكثير لقوة العرب النفطية والمالية، وفعل ذلك في التنافس بين البؤر الاقتصادية في الرأسمالية الاميركية، مما من شأنه، تحت شعار «مصلحة اميركا معنا»، أن يعدل السياسة الاميركية، فتوازن هذه بين اسرائيل و«عرب اميركا»، وتضغط واشنطن على تل ــ أبيب، فتكون النتيجة «تسوية عادلة وشاملة ونهائية». وعليه، ومن أجل النجاعة في الأداء، كان على العرب أن يتضامنوا ويتكاتفوا ويسيروا تحت «مظلة النفط»، أي بقيادة السعودية، فرس الرهان في واشنطن.

وكان الرهان على «التوازن الاميركي» خاسراً؛ إذ أن واشنطن لم توازن بين «أصدقائها» العرب واسرائيل، بل على العكس من ذلك، فقد انحازت أكثر إلى اسرائيل، بفعل تصاعد قوة حلفاء هذه الأخيرة على الساحة الأميركية. ففي النصف الثاني من ولاية كارتر، جنح ميزان القوى في واشنطن لصالح المجمع الصناعي ــ الحربي وممثليه في المؤسسة الأميركية الحاكمة، مما انعكس في غلبة البنتاغون على وزارة الخارجية في تحديد معالم السياسة الاميركية، حيث عادت «العسكرتارية الاميركية» والتقطت أنفاسها بعد هزيمتها في فيتنام وطغت على المؤسسة الحاكمة في واشنطن. وكان من نتائج هذا الصعود في قوة «العسكرتارية» الاميركية وامتداداتها نجاح ريغان في الانتخابات الأخيرة هناك، وبالتالي وصول حلفاء اسرائيل الحقيقيين إلى السلطة في واشنطن. وقد التقط السادات هذا التطور على الساحة الاميركية، فسارع إلى فك الارتباط بالتضامن العربي والخروج من مظلة النفط السعودية فالقفز إلى عربة «العسكرتارية» الاميركية. وهكذا أصبح السادات في الخندق نفسه مع اسرائيل وغاص في سياسة الأحلاف العسكرية في المنطقة. ولقد لعب سقوط نظام الشاه في ايران دوراً مركزياً في وضع السياسة الأميركية على هذه «السكة» وارتباط السادات بعجلتها. وتجدر الاشارة هنا، إلى ان إنجاز الصفقة بين نظام السادات واسرائيل قد تمَّ على يد وزير الحرب الأميركي آنذاك، هارولد براون، وليس بفعل «وساطة» وزير الخارجية، سايروس فانس.

غير أن عبور السادات إلى خندق اسرائيل لم يكن يعني أن هذه تقبل ٢٠ شريكاً متكافئاً، وعلى قدم المساواة، معها في التشكيل السياسي ــ العسكري الجديد الذي أرادت واشنطن إنشاءَه في المنطقة تجسيداً لـ«مبدأ كارتر». وقد زاد الطين على السادات بلة أن عبوره هذا وقع في مرحلة كان الجناح التنقيحي، بزعامة مناحيم بيغن، يقود العمل الصهيوني ويتولى السلطة في اسرائيل. ففوق الاعتراف بشرعية قيام اسرائيل والقبول بخصوصية علاقتها بالولايات المتحدة، وبالتالي الركون إلى موقعها المتميز في التشكيل السياسي ــ العسكري الجديد، كانت حكومة بيغن تريد كفَّ يد السادات عن التدخل في مسألة تقرير مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والسكوت على ممارسات سلطات الاحتلال الصهيوني الهادفة إلى ضم تلك المناطق عبر مشروع بيغن للادارة الذاتية. أي أن بيغن أراد «كلاهما وتمرة»، وكان له ما أراد بسبب تكالب السادات على الانخراط في سياسة الأحلاف الاميركية في المنطقة. وهذا ما يفسر مسار المفاوضات، صعوداً وهبوطاً، بين نظام السادات وحكومة بيغن، وبرعاية الولايات المتحدة، منذ اتفاقية سيناء الثانية، وخاصة في الفترة ما بين «مبادرة السادات» إلى زيارة القدس وتوقيع «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية». واليوم، وقد جاء دور السعودية، تعمل حكومة بيغن على تقزيمها أسوة بما فعلت بالسادات. وليست مبادرة ولي العهد السعودي، فهد، من جهة، واعلان «التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل والولايات المتحدة، من جهة أخرى، إلا بشائر الموسم الأولى.

بين اسرائيل واميركا شراكة غير متكافئة

لقد كان طبيعياً أن تبحث الحركة الصهيونية عن شريك لها، يعينها على تنفيذ

مشروعها الاستيطاني، الذي لم يكن يعقل أن تنجزه هي بقواها الذاتية، خاصة إذا أخذت بالاعتبار ظروف الزمان والمكان، فالزمان هو نهاية القرن التاسع عشر؛ حيث التنافس بين الدول الاستعمارية على أشده، وغيوم تضارب المصالح الامبريالية تلبد سماء العالم، مما أدّى في نهاية الأمر إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. والمكان هو فلسطين، بموقعها الاستراتيجي في قلب العالم القديم، الذي كان يشكل بؤرة اهتمام الدول الامبريالية. والصهيونية، بفعلها الذاتي، لم تكن لها مقومات الدخول في صراع العمالقة. ونظرة سريعة نلقيها على أسماء المشاركين في المؤتمر الصهيوني الأول (بازل ١٨٩٧)، تكفي لتثبيت القناعة بأن مثل هذه التركيبة لا قبل لها بطرح مثل المشروع الذي يدور الكلام عنه، إذا كانت تعتمد على ذاتها فحسب. من هنا، انصب التفكير الصهيوني، منذ البداية، على البحث عن شريك مناسب، يكون بالضرورة أحد المراكز الامبريالية الفاعلة. وهكذا، وضعت الحركة الصهيونية نفسها على «سكة» أوصلتها إلى حيث هي اليوم، وحكمت تطور مشروعها وصولاً إلى وضعه الراهن، حيث تغلب سمة الثكنة فيه على ملامح الدولة القومية. فالشراكة التي ضربتها الصهيونية العالمية مع المراكز الامبريالية كان لابد لها من أن تعكس موازين القوى بين الشريكين، وتكون بالتالي غير متكافئة، أي أن يكون أحد الشريكين هو الأكبر والآخر هو الأصغر. وهذه هي طبيعة العلاقة القائمة الآن بين اسرائيل، كشريك أصغر، والولايات المتحدة كشريك أكبر، في تجسيد المشروع الصهيوني بكل أبعاده.

وكان طبيعياً أن تفعل هذه الشراكة غير المتكافئة بين الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية فعلها في صياغة المشروع الصهيوني، بحيث تأتي متسقة مع تطلعات الشريكين ومتناسبة مع موازين القوى بينهما.

وهكذا، جعلت تلك الشراكة المشروع الصهيوني ذا شقين، أحدهما يهودي، يقوم على الوعي الصهيوني الزائف لـ«المسألة اليهودية»، وبالتالي الطرح الخاطىء لحلها؛ والثاني امبريالي، ينطلق من استراتيجية المركز الامبريالي الشريك لتجسيد مشروعه العام إزاء المنطقة. وبينما التقى الشقان على الخطوط العامة للمشروع المشترك، كان طبيعياً أن يفترقا في بعض التفاصيل وفي ترتيب جدول الأولويات في عمل المشروع. ففي حين أعطى الشق اليهودي الأولوية للاستيطان، على نية حل «المسألة اليهودية» بتهجير يهود العالم وتوطينهم في فلسطين، التي كان لابد من تهويدها، أرضاً وشعباً وسوقاً، كانت أولوية الشق الامبريالي من المشروع إياه التصدي لحركة الجماهير العربية وإحباطها للحؤول دون تحقيقها لأهدافها في الاستقلال والوحدة والتطور الاجتماعي. وكذلك أضفت تلك الشراكة على المشروع الصهيوني أبعاداً ثلاثة. ففي بعده الفلسطيني يرمي المشروع إلى تأمين القاعدة، سواء للاستيطان أو لآلة العدوان. وأمن الاستيطان يستلزم تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، ولذلك كان إجلائياً، واعتمد نهج تغييب الشعب الفلسطيني وصولاً إلى تذويبه. أما آلة العدوان، فهي تحتاج إلى قاعدة آمنة تنطلق منها لاداء دورها خارج رقعة الاستيطان. والبعد العربي للمشروع الصهيوني يتمثل في الدور الامبريالي لآلته العسكرية، والذي يرمي إلى المساهمة الفعالة في تطويع حركة الجماهير العربية

لإملاءات المخططات الامبريالية الكبرى إزاء المنطقة. أما البعد الثالث، وهو الدولي، فيتمثل في الارتباط العضوي للمشروع الصهيوني بالمراكز الامبريالية، مع كل ما يترتب على ذلك من سلوك على الصعيد العالمي.

والواقع أن المشروع الصهيوني بشقيه، اليهودي والامبريالي، وبأبعاده الثلاثة، الفلسطيني والعربي والدولي، هو ظاهرة فريدة من نوعها في العالم، وبالتالي، فلقيادته مفهوم أمني فريد، سواء على صعيد الأمن الجاري أو على مستوى الاستراتيجية العليا للكيان، أي المتعلقة بترسيخ مبرر وجوده. فأمن اسرائيل الجاري لا يتوقف على ما يحصل داخل خطوط وقف إطلاق النار معها، أو عندها، وإنما يتعدى ذلك إلى مراكز نشاط حركة الجماهير العربية، أي إلى العواصم العربية، على الأقل في دول الطوق. ومثل هذا الأمن لا يستتب إلّا إذا تحكمت اسرائيل بالمسارات السياسية الجارية في تلك العواصم. وهذا الأمن، بحد ذاته، ينطوي على مفارقات تفتح فيه ثغرات، تجعله عرضة للخلخلة إذا اهتدي إلى النفوذ منها، إذ أنه، في محصلة الأمر، يرمي إلى «ضمان أمن العدوان الاسرائيلي»؛ مما يتطلب «أمناً مطلقاً». أما على صعيد «الاستراتيجية العليا»، فإن المفهوم الصهيوني لأمن اسرائيل أكثر تعقيداً وإغراقاً في الفرادة. فكون اسرائيل كياناً استيطانياً قيد الانشاء، لم يستكمل بعد، وهو حديث العهد، انطلق من نقطة الصفر في العلاقة بين جمهور المستوطنين والرقعة الجغرافية المعنية ــ فلسطين، يجعل من أمنها في هذا المجال، أي على مستوى الشق اليهودي من المشروع الاستيطاني، مسألة تتوقف على قدرة الحركة الصهيونية على تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، وهذا رهن بمدى إجماع يهود العالم على الصهيونية والتزامهم بمبادئها ومنطلقاتها، من جهة، وبقدرة العمل الصهيوني على تغييب الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى تذويبه خارج أرضه الوطنية، من جهة أخرى. والصهيونية لم تحقق أهدافها في هذين المجالين بعد، فلا هي حلّت «المسألة اليهودية»، ولا هي نجحت في قطع علاقة الشعب الفلسطيني بأرضه الوطنية. وكون اسرائيل قاعدة عدوان، أي الشق الامبريالي من المشروع الصهيوني، يجعل من أمنها مسألة تتعلق بقدرتها على اداء الدور الموكل إليها في المنطقة، وعلى مستوى نجاعتها في هذا الاداء، إذ أن مدى تمسك المركز الامبريالي بالشراكة مع الصهيونية، وبالتالي رفده إياها بمقومات الحياة والقدرة على البقاء والتطور، رهن بمدى ما تقدمه اسرائيل من خدمات في إطار تحقيق المشروع الامبريالي الأم إزاء المنطقة. والواقع أن اسرائيل قد أحرزت، في شقها الامبريالي، نجاحاً أكبر بكثير مما أحرزته في الشق اليهودي منها.

وكما تقوم علاقة جدلية بين شقي المشروع الصهيوني، وجدلية هذه العلاقة هي التي تحكم صياغة المشروع وبناءه وصولاً إلى استكماله ونضجه، فهناك علاقة، جدلية أيضاً، بين أمن الشقين، حيث يبقى ضمان أحدهما رهن باستتباب الآخر. وشرط النجاح، وصولاً إلى استكمال المشروع، هو التوازن في هذه العلاقة، والذي لن يحصل إلا في حال التكافؤ بين الشريكين في المشروع الواحد. ولكن الشراكة بين الحركة الصهيونية والمركز الامبريالي «الأم»، كانت ولا تزال غير متكافئة؛ مما ترتب عليه انعدام التوازن بين شقي المشروع الصهيوني الواحد، اليهودي والامبريالي، وبالتالي الاتساق بين «أمنه»

الاستيطاني «وأمنه» العدواني. وطبيعة تلك الشراكة قد حتمت أن يكون الشريك الأكبر هو الأكثر إفادة منها، وهو ما يبدو واضحاً من حصيلة العمل الصهيوني في المنطقة؛ وأن يكون هو صاحب الكلمة الفصل والأخيرة في صنع القرار السياسي، رغم هامش الحرية الذي يتمتع به الشريك الأصغر، والذي يتناسب مع وزنه في المشروع؛ والأهم، حتمية أن يكون الشريك الأكبر هو الأكثر فعلاً في صياغة المشروع، وبالتالي تحديد طبيعته. وعليه، ولو سلمنا جدلاً أن همَّ الحركة الصهيونية الأول كان حلَّ «المسألة اليهودية» بإقامة «دولة قومية يهودية»، وكانت نية شريكها الأكبر، المركز الامبريالي، أن يجعل من تلك الدولة قاعدة متقدمة، فالأكيد أن له الغلبة. وهذا ما حصل فعلاً؛ حيث غلب طابع التكنة على سمة الدولة في الكيان الاستيطاني الصهيوني. وهذا واضح من مقارنة، ولو سطحية، بين تنامي الآلة العسكرية الصهيونية، كتعبير عن الشق الامبريالي لاسرائيل، وبين تطور باقي المؤسسات فيها، تجسيداً للشق الاستيطاني منها.

إن «عسكرة» المشروع الصهيوني لم تكن وليدة الصدفة، كما أنها ليست حديثة العهد. فبناء الآلة العسكرية الصهيونية، وتطويرها بشتى الوسائل والأشكال، قد رافق الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ بدايته. ففضلاً عن الفيالق اليهودية التي أعدتها ودفعتها إلى القتال في الحربين العالميتين، الأولى والثانية، إلى جانب «الحلفاء»، عمدت الحركة الصهيونية إلى إنشاء قوة عسكرية في المستوطنات في فلسطين، وإعدادها للقيام بدورها في المستقبل. وقد كان لهذه الآلة العسكرية دور مزدوج، أصبحت تهيئة مستلزمات نجاحها في ادائه تشكل الركن الأساسي في «العقيدة الأمنية» للقيادة الصهيونية. فمن جهة، كان على الآلة العسكرية الصهيونية حماية الاستيطان اليهودي في فلسطين وتوسيع رقعته والاسهام في تثبيته وتطويره، ومن جهة أخرى، كان عليها أن تعد نفسها للقيام بمهامها خارج حدود احتلالها، تجسيداً لدورها الامبريالي. ونظراً لأهمية الدور الذي أنيط بتلك الآلة، فقد جهدت قيادة العمل الصهيوني على رفدها بوسائل القوة اللازمة لها لتستطيع الاداء بنجاعة، فنمت وتطورت بشكل لايتوازى مع مؤسسات الاستيطان الأخرى؛ مما عزز عسكرة اسرائيل قلباً وقالباً. والواقع أن هذه الآلة العسكرية هي التي حسمت الصراع في فلسطين دون المؤسسات الاستيطانية الأخرى. فاحتلال فلسطين وتشريد شعبها وإخضاعه للظروف التي يعيشها اليوم، كان بفعل الآلة العسكرية الصهيونية، وليس بفعل نشاط المؤسسات الاستيطانية ونجاحها في تهويد فلسطين. والشعب الفلسطيني لم يرحل عن أرضه بسبب نجاح «الوكالة اليهودية» في إغراق البلد بالمهاجرين، فلم يعد فيه متسع لأهلها الأصليين؛ ولا بفعل نشاط «الصندوق القومي اليهودي» في استيطان البلد بكثافة لم تترك لأصحابه مجال البقاء فيه؛ ولا بسبب هيمنة المؤسسات الصهيونية على اقتصاد فلسطين بحيث اضطر شعبها للرحيل عنها؛ وإنما حصل ذلك نتيجة للعنف الفاشي الذي مارسته الآلة العسكرية الصهيونية على ذلك الشعب. وبذلك، صادرت تلك الآلة المهام التي من أجلها أقيمت المؤسسات الاستيطانية وحلت محلها. وقد استمر هذا النهج، وبوتيرة متصاعدة، خاصة بعد قيام الكيان الصهيوني. وقد لعب رئيس حكومة اسرائيل الأول، دافيد بن ــ غوريون، الدور المركزي

في هذا التوجه، وسار خلفه من بعده على خطاه. ومع انحسار موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدا أن المشروع الصهيوني يواجه أزمة فعلية في شقه اليهودي، فراحت قيادته تعوض فشله الاستيطاني بتقوية شقه الامبريالي، عبر بناء آلته العسكرية، وتوسيع دائرة نشاطها، وزجها أكثر فأكثر بالانخراط في المخططات الامبريالية إزاء المنطقة. وهكذا، ولإثبات قدرتها العسكرية، وبالتالي إقناع المراكز الامبريالية أن بإمكانها الاعتماد عليها، كشرطي المنطقة، دخلت القيادة الاسرائيلية في المؤامرة الثلاثية للعدوان على مصر في حرب السويس. وكان لنجاح هذه التجربة، على الأقل عسكرياً، أثر بالغ في تشجيع القيادة الاسرائيلية على المضي قدماً في هذا النهج، كما لفت ذلك انتباه الولايات المتحدة إلى إمكانات توظيف قدرات اسرائيل العسكرية في خدمة مشاريعها المستقبلية. وعاودت اسرائيل الكرة، ولكنها قامت بها منفردة هذه المرة، في حرب حزيران (يونيو)، مما رفع مكانة اسرائيل في العالم الرأسمالي، وخصوصاً في اميركا، كما عزز موقع الآلة العسكرية في الكيان الصهيوني. وقد فتحت حرب حزيران (يونيو) صفحة جديدة في تطوير ارتباط الآلة العسكرية الاسرائيلية بالمركز الامبريالي في واشنطن، بحيث أصبحت امتداداً لأدواته فعلاً.

خصوصية علاقة اسرائيل بأميركا هي حجر الزاوية في «أمن اسرائيل القومي»

تتضح، من العرض أعلاه، ولو بخطوط عريضة، طبيعة الكيان الصهيوني الذي لا يزال قيد الانشاء، والدور الأساسي الذي تلعبه الآلة العسكرية في بنائه وترسيخ وجوده، وبالتالي السمات البارزة للعقيدة الأمنية الاسرائيلية، سواء على صعيد الأمن الجاري أم على صعيد الاستراتيجية العليا للكيان. ونظراً للخلل القائم على مستوى البنية التحتية لاسرائيل، أي عدم التوازي فيها بين الجانبين، الديمغرافي والجغرافي، والذي يبرز في كون رقعة احتلالها أكبر من قدرتها على الاستيطان بكثير، وذلك على خلفية الأيديولوجية الصهيونية التي لا تزال تتمسك بمبدأ تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، فإن القيادة الاسرائيلية تحاول أن تعوض هذا الخلل في الشق اليهودي من مشروعها عن طريق تقوية الآلة العسكرية الصهيونية، وبالتالي، زيادة وزن الشق الامبريالي من ذلك المشروع. وهذا يعني ضرورة توثيق ارتباط اسرائيل بالمركز الامبريالي، وتحديداً بأكثر البؤر رجعية فيه، أي في المجمع الصناعي ــ الحربي الاميركي. وبذلك، تكون تلك القيادة تدفع باسرائيل نحو الانحياز الكامل إلى معسكر التوتير في العالم والعداء المكشوف لقوى السلام والانفراج الدوليين، مما من شأنه أن يزيد الاستقطاب في المواقف إزاء اسرائيل، سواء على الصعيد العالمي أم على صعيد الولايات المتحدة، وينعكس سلباً على مجمل جوانب الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، بدءاً بانحسار الهجرة اليهودية إلى اسرائيل وانتهاء بالانقسام الطائفي فيها. وعليه، فإن اعتماد القيادة الاسرائيلية لمبدأ تعويض فشلها في استكمال بناء «الدولة اليهودية» بتقوية الجيش الاسرائيلي وتوسيع دائرة نشاطه العدواني، قد زاد وزن الآلة العسكرية في اسرائيل، وبالتالي طابع الثكنة فيها على سمة

الدولة. وكان لابد أن ينعكس ذلك على العقيدة الأمنية التي تحكم تصرف القيادة الصهيونية في عملها لتثبيت الكيان واستكمال بنائه؛ حيث أصبح ضمان موقع متميز لتلك الآلة في الاستراتيجية الاميركية العامة إزاء المنطقة، وهو ما يعبر عنه بخصوصية العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة، يشكل الركن الأساسي فيما تسميه القيادة الصهيونية «أمن اسرائيل القومي». من هنا تهافت تلك القيادة على الانخراط في الأحلاف الامبريالية، وتفانيها في إثبات نجاعة قدرتها العسكرية، وتلهفها على ضمان موقع متميز لها في المحاور السياسية ــ العسكرية التي يتم تشكيلها في المنطقة، وبالتالي حساسيتها العالية لإمكان دخول أي طرف محلي في تنافس معها على ذلك الموقع.

إن وعي مفهوم القيادة الصهيونية لأمن كيانها هو المفتاح لإدراك مايكمن وراء تصرف اسرائيل في مفاوضات التسوية، بدءاً بموقفها من «مؤتمر جنيف»، وانتهاءاً بسلوكها في المداولات مع النظام المصري حول «الادارة الذاتية» في المناطق المحتلة ١٩٦٧. فمنذ البداية، كان واضحاً أن اسرائيل، بواقعها الراهن، خاصة بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) وعلامة الاستفهام الكبرى التي وضعت على فاعلية الجيش الاسرائيلي، لم تكن ترغب في تسوية ولو مرحلية، على أرضية إنجازاتها في تلك الحرب، كما أنها لم تكن مهيَّأة لتسوية نهائية، وبالتالي لاتخاذ القرار الحاسم بشأن حدودها الجغرافية والبشرية والسياسية، في هذه المرحلة من تطورها، كمشروع استيطاني قيد الانشاء. فالخلل القائم فيها، على صعيد البنية التحتية، المتمثل في عدم التوازن بين الجغرافيا والديمغرافيا من مقومات بنائها ككيان سياسي، وكذلك الكوابح الأيديولوجية لدى القيادة الاسرائيلية كونها لم تجسد منطلقاتها الصهيونية على أرض الواقع، وتقديرها باستحالة إمكان تحقيقها في المستقبل المنظور، ناهيك عن العقبات السياسية الأخرى، ذلك كله كان حائلاً دون إمكان أن تنجز اسرائيل تسوية، ولو في إطار المشاريع التي كانت مطروحة في حينه، إلّا إذا أرغمت على ذلك، وعندها لن تكون التسوية سلمية. وقبول اسرائيل بتسوية على قاعدة أي من تلك المشاريع، بما فيها الاسرائيلية ذاتها، كان سيضع اسرائيل أمام الخيار الصعب بين مبدأين أساسيين في العمل الصهيوني هما: تكامل الأرض ووحدانية الشعب، حيث لامكان للجمع بينهما في ظل الوضع الراهن في اسرائيل. فإما أن تنسحب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فتكون قد تنازلت عن مبدأ تكامل الأرض لصالح الحفاظ على وحدانية الشعب، وإما أن تضم تلك المناطق، فتكون قد فعلت العكس، وكلاهما مر، ناهيك عن غياب إجماع صهيوني حول أي من هذين المبدأين، بل على العكس، فجمهور المستوطنين في اسرائيل ينقسم حولهما إلى نصفين تقريباً، مما يجعل الحسم الطوعي في أي من الاتجاهين شبه مستحيل. ولذلك خرج بيغن بمشروعه للادارة الذاتية، الذي يرمي إلى بسط السيادة الاسرائيلية على الأرض، دون ضم السكان إلى المواطنية في الدولة اليهودية، أي مسخ وجودهم إلى منزلة اللاجئين على أرضهم، وتسويته بأوضاع بقية الشعب الفلسطيني في شتاته، أي أنها «تلجىء» ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي، كخطوة أخرى على طريق ضرب تماسكه ووحدته، وبالتالي تغييبه السياسي، وصولاً إلى تذويبه المادي. وكذلك فإن

القيادة الاسرائيلية، التي عَبَّأت جمهور مستوطنيها على فكرة «الحق التاريخي» لليهود في فلسطين كلها، وشحنته بضرورة التمسك بالمناطق المحتلة لحيويتها الأمنية، ورسخت لديه القناعة بقدرة الكيان العسكرية على حماية الاحتلال تحت كل الظروف، ليس بمقدورها بعد ذلك كله أن تواجه هذا الجمهور بقرار الانسحاب وتدافع عنه. ولكن اسرائيل التي دأبت على الكلام عن السلام، وعن تطلعاتها إلى الاستقرار في المنطقة، وجهدت في رسم صورة مشرقة لها، لدى الرأي العام العالمي، لم يكن بمقدورها الكشف عن موقفها الحقيقي، الرافض للتسوية بمفهومها الدارج، أي انسحابها من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، مقابل اعتراف الأنظمة العربية بشرعية قيامها، والعاجز عن إنجاز مثل هذه التسوية لأسباب ذاتية، فعمدت إلى عرقلة التسوية بأساليب ملتوية وبأشكال مموهة.

ولكن، عندما انقلبت التسوية إلى حلف، بفعل نشاط الولايات المتحدة واستفرادها برعاية المفاوضات عليها، وعبور نظام السادات الكامل إلى الخندق الاسرائيلي في إطار المشروع الاميركي لاقامة تشكيل سياسي ــ عسكري في المنطقة، يكون همه «أمن الخليج» أولاً، لم يعد بمقدور اسرائيل رفض السادات، لأن ذلك يعني خروجها عن المشروع العام، وبالتالي على إرادة «البلد الأم». ولكن رضوخ القيادة الاسرائيلية لإملاءات المشروع الاميركي، وفقاً لـ «مبدأ كارتر»، لم يكن يعني قبولها بالسادات حليفاً متكافئاً معها، يلعب دوراً موازياً لها في المنطقة، وبالتالي منافساً، ولو قوة، لها على موقعها المتميز في الاستراتيجية الاميركية. والواقع أن كلام السادات عن مبادرته وأهدافها، وكذلك ما روجته وسائل إعلام نظامه من تفسيرات لدوافعه إلى اتخاذ هذه الخطوة، والحديث عن ضرورة تسليح الجيش المصري بأسلحة أميركية وإعداده للقيام بدور مركزي في حماية «أمن الخليج»، وكذلك في افريقيا، قد أشعل الضوء الأحمر لدى القيادة الاسرائيلية من إمكانية دخول السادات في تنافس معها على خصوصية علاقتها بأميركا، فعمدت إلى قطع الطريق عليه بكل الوسائل. وقد زاد من قلق اسرائيل بعد مبادرة السادات، كون الادارة الاميركية استعملت نتائج حرب تشرين الأول (اكتوبر)، بل وقائعها، لاقناع القيادة الاسرائيلية بضرورة قبولها نظام السادات حليفاً استراتيجياً في إطار التشكيل المزمع إقامته في المنطقة. وفي الحوار الذي دار حول المسألة، طرحت الادارة الاميركية تقديرها، بناءً على تقويم مجرى القتال في حرب تشرين الأول (اكتوبر)، بأنه لن يكون بمقدور اسرائيل أداء دورها في المستقبل إذا بقيت «حاملة طائرات»، وبأنها تحتاج إلى «غور استراتيجي»، يشكله نظام السادات، وليكون بامكانها التفرغ للعمل في المشرق العربي. ولذلك ظلت حكومة بيغن تماطل وتناور وتضغط وتساوم حتى توصلت إلى ما تريده من ذلك النظام، وأولاً، وقبل كل شيء، تحجيم دور السادات، بل تقزيمه، وتوضيب موقعه خلفها في التسلسل حسب الأهمية في التشكيل السياسي ــ العسكري الاميركي. وإمعاناً في هذا التحجيم، أرادت حكومة بيغن أن تحرم السادات من أي دور، ولو ضئيل، فيما يمكنه تسميته المشاركة في «حل القضية الفلسطينية»، وبالتالي، الادعاء بأنه قد قام بواجبه القومي، وعليه، فلا يزال له موقع في زعامة العالم العربي وقيادته. فاسرائيل أرادت، عبر المماطلة الواضحة في مفاوضات

الادارة الذاتية، أن تحصر اهتمام السادات بمصر فحسب. ويبدو أنها تنوي الاستمرار في المماطلة إلى حين اقتراب موعد الانسحاب الثاني والأخير من سيناء، والمفترض أن يكون في شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٢، لتضع خليفة السادات أمام الخيار الصعب، فاما فك الارتباط بين جانبي اتفاقية كامب ديفيد، المصري والفلسطيني، وبالتالي تنازل مبارك عن «دوره القومي»، واما تأجيل الانسحاب من سيناء إلى أمد غير مسمى، وإلى أن يتم الاتفاق على الادارة الذاتية. وبين مطرقة الوضع الداخلي في مصر، والذي يتأزم بسبب الضغط العربي، وبين سندان حكومة اسرائيل، والذي يتصلب بفعل الانقسام الداخلي، يعاني النظام المصري من أزمة خانقة، لامخرج له منها إلا بالقمع الداخلي، مع كل ما قد يترتب على ذلك من نتائج.

بيغن يقطع الطريق على «المبادرة السعودية»

منذ أن تولت إدارة ريغان زمام الحكم في واشنطن، في بداية العام ١٩٨١، راحت تتحدث عن مبادرة تقوم بها في إطار «تسوية» النزاع في الشرق الأوسط، تأتي في الخريف، بعد أن تكون الانتخابات الاسرائيلية قد انتهت، وتبين الفريق الذي سيتولى الحكم هناك، وبالتالي الذي سيدير مفاوضات التسوية من جانبها. وعندها، تستدعي الادارة الاميركية، وحسب الترتيب، الرئيس المصري فالاسرائيلي فالسعودي، لزيارة واشنطن وإجراء محادثات هناك، تنير الطريق أمام الادارة الجديدة في تحركها المرتقب. وقبل توافد الزوار على واشنطن، قام وزير خارجيتها، الكسندر هيغ، بزيارة استطلاعية إلى كل من مصر واسرائيل والاردن والسعودية، وكان ذلك في خضم المعركة الانتخابية في اسرائيل. ولمناسبة زيارة هيغ، جرى توتير الوضع الأمني في زحلة؛ مما ترتب عليه رد سوري عنيف، أدّى إلى تدخل الطيران الاسرائيلي، فأزمة الصواريخ فزيارة المبعوث الاميركي، فيليب حبيب... الخ. وفي مصر، سمع هيغ كلاماً عن استكمال اتفاقية كامب ديفيد، بما فيها إنجاز الادارة الذاتية، ليتسنى للأطراف المعنية المضي قدماً في تشكيل الحلف الذي تدعو واشنطن إلى تشكيله. والأكيد أنه سمع في الاردن كلاماً عن «الخيار الأردني»، الرامي إلى «حل القضية الفلسطينية» باشتراك الاردن، ومن خلاله. ومن السعودية، تناقلت وكالات الأنباء حديثاً عن «الخيار الفلسطيني». أما في اسرائيل، فقد طرحت عليه المعارضة مشروعها في «الحل الوسط الاقليمي»، الذي هو الوجه الآخر لـ «الخيار الأردني». وأما بيغن، فعرض عليه «الخيار اللبناني» أولاً، والذي يهدف إلى جر لبنان إلى التسوية على نسق كامب ديفيد، بعد إخراج قوات الردع السورية منه، وتصفية الوجود الفلسطيني المسلح فيه، والاستفراد بالحركة الوطنية اللبنانية وتطويعها. ويبدو أن مشروع بيغن استهوى الوزير هيغ، أو هكذا فهم بيغن موقفه، فعمد إلى تصعيد التوتر مع سوريا، وصولاً إلى «أزمة الصواريخ». وفي أوج هذا التصعيد ضد سوريا، قام الطيران الاسرائيلي بالاغارة على المفاعل النووي العراقي وتدميره. وسكتت إدارة ريغان، بل دافعت، عن حكومة بيغن. ونجح هذا الأخير في الانتخابات، وشكل حكومته الصقرية الجديدة. وجددت حكومة بيغن عدوانها على الثورة الفلسطينية في لبنان، وصعدت غارات طيرانها وصولاً إلى قصف الأحياء السكنية في بيروت. وردت الثورة الفلسطينية بقصف

عنيف على المستوطنات الشمالية في فلسطين المحتلة. ثم جرى الاتفاق على وقف القصف المتبادل عبر الحدود اللبنانية. وطرحت الادارة الاميركية مشروعها لتسوية الوضع في لبنان. وتوالت الزيارات على واشنطن. وعلى أثرها أعلنت السعودية عن مبادرتها بشخص ولي العهد، الأمير فهد، كما أعلنت واشنطن عن «التعاون الاستراتيجي» مع اسرائيل، ولأمد طويل.

وقبلت اسرائيل البند الثامن من المبادرة السعودية فحسب، وهو الداعي إلى الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، وبذلك تكون التقطت أهم ما ورد في تلك المبادرة، لأن ما عداه هو تلخيص لقرارات دولية وعربية مختلفة، كانت اسرائيل قد رفضتها سابقاً، وبتأييد من الولايات المتحدة. ومقابل هذا التطور في موقف السعودية، فتحت اسرائيل، وأعوانها في اميركا، النار على صفقة طائرات الاستطلاع (أواكس)، التي كانت الادارة الاميركية تنوي بيعها إلى السعودية. وكانت حجة اسرائيل، في موقفها هذا، أن الصفقة تعرض أمن اسرائيل إلى الخطر، ولم تقبل بكل التطمينات الاميركية القائلة بأن هذه الطائرات لن تستعمل ضد اسرائيل، وان من شأنها تعزيز «أمن الخليج»، الذي من أجله يقام التشكيل السياسي ــ العسكري في الشرق الأوسط، بقيادة الولايات المتحدة وانخراط عدد من دول المنطقة فيه، بمن فيها السعودية واسرائيل. وذهب بيغن إلى واشنطن، وانتزع الاعلان الصريح عن «التعاون الاستراتيجي»، ولكنه أصر على موقفه المعارض لتزويد السعودية بتلك الطائرات، رغم كل الضمانات التي قدمتها له إدارة ريغان. أما مؤيدو موقف اسرائيل في الكونغرس، وهم الأكثرية في مجلسي النواب والشيوخ، فقد بنوا معارضتهم على عدم استقرار النظام السعودي، مما قد يؤدي إلى وقوع هذه الطائرات في أيد معادية، فيتعرض أمن الولايات المتحدة للخطر، وذلك رغم كل القيود التي فرضتها الادارة الاميركية على استعمال تلك الطائرات من قبل السعودية.

الواقع أن قلق اسرائيل من صفقة طائرات «أواكس» سياسي وليس عسكرياً. فالأواكس هي طائرة نقل عادية، محدودة القدرة على المناورة، وتحتاج إلى حماية مكثفة ومعقدة في مواجهة المقاتلات المتطورة، والتي تمتلكها اسرائيل. ناهيك عن أن هذه الطائرات ستديرها طواقم أميركية، تخضع لقيادة اميركية، وليس سعودية، وبالتالي فخطرها الأمني على اسرائيل غير قائم. والخطر، كما تراه اسرائيل فعلاً، ليس من تلك الطائرات في أيد سعودية، وإنما من السعودية وفي يدها تلك الطائرات. فهي ترى، في تزويد السعودية بمثل هذه الطائرات، مؤشراً إلى نظرة واشنطن إليها، وإلى موقعها في الاستراتيجية الاميركية الجديدة في المنطقة، وبالتالي، فهي تعتبر السعودية منافساً، ولو قوة، لها على خصوصية علاقتها باميركا وعلى موقعها المتميز في المشروع الامبريالي العام. وكما وقفت اسرائيل ضد تزويد مصر بأسلحة اميركية متطورة وتقوية الجيش المصري في حينه، درءاً لأية إمكانية، ولو ضئيلة، لدخول نظام السادات في تنافس معها، ونجحت في ذلك، هكذا ستفعل بالسعودية، عندما تخوض هذه الأخيرة في الأخذ والرد معها على أرضية ما يسمى بالتسوية، والدلائل واضحة. وأول تلك الدلائل، ولعله ليس آخرها، هو الاعلان الصريح عن «التعاون الاستراتيجي»، والذي يبدو موجهاً أصلاً إلى السعودية

بالذات، إذ أنها هي الدولة العربية الوحيدة التي لاتزال تساورها تطلعات الحظوة لدى واشنطن، على قدم المساواة مع اسرائيل، انطلاقاً من المقولة البالية: «إن مصلحة اميركا معنا، فلماذا لاتعاملنا هذه بالتساوي مع اسرائيل». وقد جاء الاعلان عن هذا «التعاون الاستراتيجي» بناء على طلب بيغن وإلحاحه، وهو يعلم أن الذي بين اسرائيل واميركا أشد من التعاون وأقوى من الحلف. ولكن بيغن أراد قطع دابر تلك الأوهام التي تراود السعودية، كما أنه بحاجة إلى مثل هذا الاعلان لأسباب اميركية دعاوية واسـرائيلية داخلية.

إن التصريح بـ«التعاون الاستراتيجي» هو بمثابة الاعلان عن انخراط اسرائيل في التشكيل السياسي ــ العسكري الذي يجري انشاؤه في المنطقة، على أرضية «مبدأ كارتر»، والذي يركز في مرحلته الراهنة على مصر واسرائيل والاردن والسعودية، وبعض التوابع من دول الخليج والسودان والصومال. ويقوم هذا التشكيل على مبدأ التواجد العسكري الاميركي في الدول المشاركة فيه، سواء في زمن الحرب أم في زمن السلم، وفي قواعد ثابتة أو عائمة، كما يعتمد على قوات التدخل السريع الاميركية، مع كل مايترتب على ضرورة سرعة نقلها ووصولها إلى ساحة عملها من تطوير للمرافق المحلية من مطارات وموانىء وغيرها، ووضعها تحت تصرف تلك القوات عند الحاجة. وكذلك تحديد مناطق تحشيد للجيوش وتخزين للمؤن والأعتدة والذخائر والوقود وسواها، تقوم الجيوش المحلية، أو بعضها، بحراستها وصيانتها... الخ. وتنطوي فكرة التشكيل على تقوية الجيوش المحلية وتسليحها وربطها، بعضها بالبعض الآخر، في مخطط استراتيجي يمكنها من مساندة بعضها بعضاً عند الحاجة. كما يقوم بين أطراف التشكيل، المحلية والخارجية، «تعاون اقتصادي»، تدعم بموجبه الدول الفنية الأخرى الفقيرة، وكل ذلك برعاية الولايات المتحدة وتنسيقها، وتحت شعارات التهويل بالخطر على «أمن المنطقة واستقرارها» من «النوايا التوسعية» للاتحاد السوفياتي، ومن «الحركات الراديكالية الحليفة له محلياً».

من حيث الجوهر، لاجديد في العلاقات الاسرائيلية ــ الاميركية من إعلان «التعاون الاستراتيجي» بينهما، فمضمون هذه العلاقة واحد، قبل الاعلان وبعده. أما التغيير في الشكل فله فوائد تكتيكية، تعين الطرفين على تذليل العقبات القائمة أمام تشكيل الحلف الجديد. فمن زاوية نظر اسرائيل، جاء هذا الاعلان ليضع النقاط على الحروف، فيما يتعلق بشروط اسرائيل لتسهيل مهمة واشنطن في إنجاز مشروعها. فقد ضمنت، وبشكل علني، موقعها المتميز في التشكيل الجديد، والذي تعتبره حجر الزاوية في «أمنها القومي»، والذي من شأنه أن يعود عليها بمردود اقتصادي وفير، يعينها، كما تقدر، على المضي في استكمال مشروعها الاستيطاني. وكذلك، وعبر هذا الموقع وما يترتب عليه من مهام تلقى على عاتق اسرائيل، وبالتالي، لأهميتها في هذا التشكيل، سيكون بمقدور القيادة الصهيونية ابتزاز الأطراف الحليفة الأخرى على صعيد البعد الفلسطيني. وستكون ذريعة اسرائيل في هذا المجال الادعاء بأن الحلول المطروحة للقضية الفلسطينية، خارج مشاريعها هي، ستؤدي بالضرورة إلى زعزعة أمن اسرائيل، وبالتالي، إلى إضعاف فاعلية هذا التشكيل الأميركي. وبكلام آخر، ستضع اسرائيل بقية الأطراف أمام أحد خيارين، فإما نجاح

المشروع الاميركي، وإما «دولة فلسطينية»، وهي تعتقد، وربما صادقة، أن الخيار الأول هو الذي ستجمع عليه أطراف الحلف. وسيكون هذا الابتزاز موجهاً أصلاً ضد السعودية، التي من الواضح أن اسرائيل تسعى إلى تحجيم دورها في قيادة المنطقة العربية. وكما فعلت اسرائيل مع نظام السادات، ورفضت أن تفتح أمامه مجال المشاركة في «حل القضية الفلسطينية»، وبالتالي، إتاحة الفرصة له ليلعب «دوراً قومياً» يعينه في المعركة التي يخوضها على الصعيد العربي، هكذا تخطط القيادة الاسرائيلية للسلوك مع السعودية، عندما يأتي دورها. والأكيد، أن السعودية، على الرغم من إمكاناتها الاقتصادية، أرق عوداً من مصر، والعائلة المالكة فيها أكثر عرضة للابتزاز من النظام المصري. وعلى الأقل، فإن اسرائيل تخطط لكسب المعركة معها دون قتال، إذ ليس للسعودية قوة عسكرية قادرة على حماية قرارها السياسي، إذا افترضنا حسن النية، وجدية السعودية في طرح مبادرتها. واسرائيل، التي لم تهتز من «المبادرة الاوروبية»، وكذلك من «المبادرة السوفياتية»، لن تقلقها «مبادة الأمير فهد»، وهذا واضح من مواقفها المعلنة. واسرائيل على ثقة بأن واشنطن لا تقف وراء المبادرة السعودية، حيث الظاهر أن هذه الأخيرة تريد تجنيد أوروبا وراء مبادرتها كوسيلة للضغط على واشنطن. والسعودية، التي لا يبدو أنها ستنجح في ضغطها على واشنطن لابتياع عتاد عسكري، سيكون أكيداً في أيد أميركية، رغم المبالغ الطائلة التي ستدفعها لقاء ذلك، لن يكتب لها النجاح في حمل الادارة الاميركية على الضغط على اسرائيل لتمرير «الخيار الفلسطيني».

والاعلان عن «التعاون الاستراتيجي» من شأنه أن يرسخ لدى عدد من الأطراف العربية مقولة السادات الشهيرة إنه «بقتاله لاسرائيل إنما يقاتل اميركا، وهو لا قبل له بذلك». وعليه، فلا بد من القبول بواقع الأمر، والرضوخ لاملاءات موازين القوى. وفي مؤتمر القمة الأخير لأطراف الصمود والتصدي تم التقاط هذه النقطة، حيث ورد في البيان الختامي الصادر عنه أن هذا «التعاون الاستراتيجي» هو بمثابة إعلان حرب اميركية ــ اسرائيلية على الشعوب العربية، ودعا البيان إلى الوقوف بحزم في وجه هذا العدوان الجديد.

والأكيد أن هذا الإعلان يسهل على القيادة الاسرائيلية عدداً من الأمور الاجرائية في العلاقة مع الولايات المتحدة، فكون نشاط الجيش الاسرائيلي في إطار الحلف سيجري ضمن الخطة الموضوعة اميركياً فإن مستلزمات هذا النشاط، ميزانية، عتاد، أسلحة... الخ، ستدخل في ميزانية الجيش الاميركي، وتحول إلى اسرائيل، مما يسهل على الحكومة الاسرائيلية، وكذلك على الادارة الاميركية، التمويه على حجم المساعدات التي تقدم لاسرائيل، والتي يدور كلام كثير عنها، داخل الولايات المتحدة وخارجها، مما يعطي الانطباع لدى الرأي العام الأميركي، بأن اسرائيل هي عبء على الولايات المتحدة وليست ذخراً لها. وأكثر من ذلك، فإن هذا الاعلان من شأنه أن يحسن صورة اسرائيل أمام الرأي العام الأميركي؛ إذ أنه سيصورها وكأن الولايات المتحدة هي المدينة لها، لما تقدمه من خدمات في سبيل حماية المصالح الاميركية، والعالم الرأسمالي، في الشرق الأوسط.

وكذلك فإن هذا «التعاون الاستراتيجي» يقضي ببناء مرافق ومستودعات، للأعتدة والذخائر والمؤن، في اسرائيل، وتوكل إلى قطاعات من الجيش الاسرائيلي مهمة الاشراف عليها وصيانتها، وكل ذلك بثمن. كما اتفق على شراء بعض المعدات والذخائر وكذلك المؤن والأدوية من الصناعة الاسرائيلية. وكذلك، وبالإضافة إلى أن هذه المستودعات ستكون تحت تصرف الجيش الاسرائيلي عند الحاجة، مما يلغي لزوم إقامة جسور جوية لنقل المساعدات المستعجلة، فإن فرق الصيانة الاسرائيلية ستبقى تطل على التقنية العسكرية الحديثة، وتستفيد منها في الصناعة العسكرية المتنامية فيها، واللائحة طويلة.

إن الانطباع الأولي، قبل طرح الموضوع للمناقشة في الكنيست، هو أن هذا «التعاون الاستراتيجي» يحظى بقبول واسع لدى الجمهور الاسرائيلي والمؤسسة الحاكمة، وغني عن القول أنه يلقى القبول في المؤسسة العسكرية وامتداداتها. فهو حلم قد تحقق. ولكن هناك معارضة خافته له، تأتي من جانبين: الأول صقري، يرى في إعلان العلاقة مع اميركا عاملاً سلبياً، من شأنه أن يحد من حرية اسرائيل في التحرك، نظراً لاعتبارات موقف واشنطن وعلاقاتها العربية، إذ لم يعد بالامكان التغطية على تواطئها مع اسرائيل في مجمل نشاطها السياسي والعسكري، ولن يكون ممكناً بعد اعتبار الولايات المتحدة طرفاً محايداً يقتضي إليه لحل المشاكل. والثاني، حمائمي، ليبرالي، جانح إلى اليسار، يرى أن حكومة بيغن قد دفعت اسرائيل دون رجعة، إلى التورط في صراع العمالقة، حيث أصبحت جزءاً عضوياً من استراتيجية أميركا العالمية، مما يشكل خطراً كبيراً على اسرائيل والمشروع الصهيوني، خاصة في ظل موازين القوى القائمة في العالم حالياً.

دروز الجولان
نهوض وطني في مواجهة الضم

وليد الجعفري

محاولات اسرائيل لضم الجولان

تحركت السلطات الاسرائيلية في الهضبة السورية المحتلة على محورين متكاملين، الأول: تجاه **الأرض السورية المحتلة**، والثاني **تجاه المواطنين السوريين في الهضبة**. وكلا الاتجاهين يندرج في اطار السياسة الاسرائيلية الرامية إلى عزل الجولان وسلخه عن الوطن الأم سوريا، ثم ضمه بصورة نهائية إلى اسرائيل.

فعلى صعيد **الاتجاه الأول**، اتفقت كافة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٦٧ ــ ١٩٨١، على موقف واحد مفاده: «عدم الانسحاب من الهضبة السورية» وينطبق هذا الموقف، على حكومات المعراخ، والليكود على السواء. ففي عهد **المعراخ**، التزمت كافة الحكومات المعراخية، بالموقف السابق، وأقصى ما قدمته هذه الحكومات من مرونة، هو موقف حكومة اسحق رابين، حيث أعلن: «حتى إذا تحقق السلام الحقيقي، لا يجوز الانسحاب من الجولان،... ولكن ليس من الضروري التمسك بالخط القائم حالياً»(١).

وقد أوضح رابين رأيه في هذا الموضوع أكثر من مرة، حيث قصد بذلك إمكانية إجراء «تعديلات تجميلية طفيفة» على الحدود، في حال التوصل إلى سلام حقيقي مع سوريا. وبناء على هذا الموقف، بذلت حكومات المعراخ قصارى جهدها لفرض الحقائق المنتهية على الأرض، لرسم المستقبل السياسي للهضبة السورية، معتبرة هذه المنطقة «منطقة إستيطانية» بكل معنى الكلمة (مساحات واسعة، كثافة سكانية عربية ضئيلة، مصادر طبيعية، مواقع استراتيجية...). كما اعتبرتها هذه الحكومات «منطقة أمنية من الدرجة الأولى». وقد شكلت الخصائص، الديموغرافية والطبيعية والاستراتيجية للهضبة، مغريات كبيرة لإسرائيل تنسجم مع الطبيعة التوسعية الاسرائيلية، خصوصاً وأن الهضبة السورية، لا تشكل معضلة ديموغرافية لإسرائيل كما هو الحال في الضفة الغربية. أما من الناحية الأمنية، فقد أجمعت كافة الأوساط الاسرائيلية المختصة، على أهمية الهضبة

السورية المحتلة من الناحية العسكرية، حيث توفر هذه المنطقة ــ برأي تلك الأوساط ــ عمقاً استراتيجياً لإسرائيل، والسيطرة عليها تؤمن السيطرة على وادي الحولة وغور الأردن وشمال فلسطين. كما انها «نقطة قفز» تشكل تهديداً مستمراً لدمشق، ولأنابيب النفط التي تصب على شواطىء البحر المتوسط[٢]. وترى الأوساط العسكرية الاسرائيلية أن الجولان هو «اسفين دفاع اسرائيل» في مواجهة الجيش السوري. وعدا الدوافع العدوانية والتوسعية والاستيطانية، تعتبر اسرائيل الهضبة السورية «برج المياه» الرئيسي لها والسيطرة على الهضبة، تحول دون محاولات تحويل المياه وحجبها عن اسرائيل التي تعاني، أساساً، من أزمة مائية خانقة. وبصورة عامة تمكنت اسرائيل من تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من جراء احتلالها للهضبة والسيطرة على مقدراتها، ومصادرها الطبيعية وعلى مناطقها السياحية، ومياهها المعدنية، حيث قامت سلطات الاحتلال ببناء قاعدة إقتصادية للمستوطنات، توفر إنتاجاً صناعياً وزراعياً كبيراً. فالأراضي الزراعية التي تسيطر عليها المستوطنات تشكل «احتياطياً زراعياً» ضخماً لإسرائيل. من هذه الزوايا لعب الاستيطان اليهودي، بعد ١٩٦٧، دوراً كبيراً في السيطرة على الأراضي العربية في الهضبة، وليس من قبيل الصدفة أن تقام أولى مستوطنات المناطق المحتلة في الجولان، فما كادت مدافع الحرب تهدأ حتى أقيمت أول مستوطنة باسم «ميروم هجولان»، بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٦. وقد أقيمت بمبادرة مستوطني الجليل، وبدعم من الحكومة الاسرائيلية، والحركات الاستيطانية[٣] واشتملت الخارطة الاستيطانية، خلال عهد المعراخ، على ٢٥ مستوطنة موزعة على طول الهضبة المحتلة وعرضها، وتتسم جميعها بالصبغة العسكرية، من حيث مواقعها وطبيعة بنائها وتحصيناتها. وحسب المنظور الاسرائيلي، أدخل وجود هذه المستوطنات تعديلات جذرية على مفهوم «الدفاع الشامل»، وأدى إلى دمج الوظائف الأمنية ــ العسكرية للمستوطنات، في إطار الجهاز الأمني ــ العسكري المركزي. ومن أجل إحكام السيطرة على الهضبة السورية، قامت سلطات الاحتلال بشق شبكات الطرق الطولية والعرضية، وأجرت جملة تغييرات على الأرض، بهدف تغيير معالم المنطقة تمهيداً لضمها.

أما في **عهد الليكود**، فقد جرى التعامل مع الهضبة السورية المحتلة انطلاقاً من موقف توسعي استراتيجي مشابه، خصوصاً وان الهيكلية الاستيطانية ــ العسكرية التي بناها المعراخ، تشكل منطلقاً لاستكمال السيطرة على الهضبة وضمها. وبناء عليه، أعلن قادة الليكود، في مناسبات مختلفة، عن نوايا اسرائيل لضم الجولان، وعدم الانسحاب من المنطقة. ويعتبر تصريح رئيس الحكومة مناحيم بيغن، في هذا المجال، تلخيصاً لمجمل مواقف حكومتي الليكود، حيث قال: «إن اسرائيل لن تتنازل أبداً عن هضبة الجولان، حتى لوكان ذلك مقابل سلام مع سوريا»[٤]. إلا انه من الملاحظ أن الأهمية الاستيطانية التي أولاها الليكود للجولان، لم تكن على الأهمية نفسها التي منحها المعراخ للمنطقة. وهذا الأمر لا يرجع إلى إهمال الليكود للجولان من الناحية الاستيطانية، بل على العكس، فقد أقيمت المستوطنات الجديدة، وعزّزت المستوطنات القائمة، ولكن وتيرة ذلك لم تكن موازية لوتيرة الاستيطان في المناطق الأخرى، وخصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد

اعتبرت هاتان المنطقتان في أعقاب زيارة السادات للقدس وطرح مشروع الحكم الذاتي الاداري، وما تلا ذلك من معاهدات واتفاقات، أكثر إلحاحاً من بقية المناطق، لذلك، ارتأت حكومة بيغن، في بداية الأمر، أن لا ضرورة لتركيز الجهود في الهضبة السورية على حساب الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدت وكأنها في تسابق مع الزمن لاستكمال الخارطة الاستيطانية قبل تطبيق الحكم الذاتي عليهما. فهناك مشروع سياسي مطروح بشأن الضفة والقطاع، وهذا المشروع يستوجب استكمال الإجراءات على الأرض، لرسم أفقه وأبعاده بما يتلاءم مع الموقف الاسرائيلي. إضافة إلى ذلك، تعتبر مسألة ضم الجولان وعدم إعادته إلى سوريا نقطة إجماع بالنسبة للشارع السياسي الاسرائيلي، ونقطة التقاء بين كافة القوى السياسية الصهيونية. من هنا، لا تحتاج الهضبة السورية إلى تلك السرعة التي تحتاجها الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا اكتفت حكومة الليكود، خلال السنتين الأوليين من توليها السلطة، بتدعيم المستوطنات القائمة وتعزيزها. وفي أواخر ١٩٧٩، بدأت حكومة الليكود تولي الهضبة اهتماماً ملحوظاً، على الصعيدين السياسي والاستيطاني، خصوصاً وأن ما تم الاتفاق عليه مع مصر، بشأن إخلاء مستوطنات مشارف رفح وسيناء، قد أثار مخاوف المستوطنين الاسرائيليين في الهضبة، وخلق لديهم بعض الشكوك حول نوايا الحكومة من مستقبل الجولان السياسي. فالتقت النزعة التوسعية الاستيطانية، مع الرغبة في كسب المستوطنين وتهدئة خواطرهم، وإثبات حسن النوايا تجاههم، وعلى خلفية هذه التطورات، أقيمت المستوطنات الجديدة، وعزِّزت المستوطنات القائمة، وطرحت المشاريع الاستيطانية، وقدِّمت إلى الحكومة والكنيست مشاريع عدة تقضي بتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، وازدادت الهجمة على السكان العرب في الجولان، لدفعهم إلى تقبل الهوية الاسرائيلية والانسلاخ عن وطنهم سوريا. وقد استغلت السلطات، في هذا المجال، قلة من المنتفعين من أبناء الطائفة الدرزية في قرى الجولان، مستفيدة في ذلك من سياستها السابقة التي اتبعتها ضد أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين.

الموقف الاسرائيلي من مواطني الهضبة

أسفر عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عن تدمير العديد من القرى العربية السورية في الجولان، وعن تهجير أكثر من ٩٠ بالمئة من سكان الهضبة. فمن بين نحو ٨٠ قرية سورية، كان يعيش فيها نحو ١٣٠ ألف نسمة، لم يبق حالياً سوى ١٤ ألف مواطن سوري[٥] يتوزعون على أربع قرى تقع في شمال الهضبة، وهي: مجدل شمس، بقعاتا، مسعدة، عين قينيا. وسكان هذه القرى من المواطنين السوريين الدروز(*). وتقدر مساحة

(*) تعتبر قرية مجدل شمس من أكبر قرى الهضبة السورية حالياً. وتقع على المنحدرات الجنوبية الشرقية لجبل الشيخ. كما تقع في جنوبها الغربي، قريتا مسعدة وبقعاتا. أما عين قينيا، فتقع بين بانياس ومسعدة، وتبعد عن مجدل شمس نحو الغرب، حوالي ٩ كلم. جميع سكان هذه القرى من الطائفة الدرزية، باستثناء عائلتين مسيحيتين تقيمان في عين قينيا. وتذكر بعض المصادر الاسرائيلية أن عدد القرى الدرزية في الهضبة خمس قرى وليس أربعاً، والمقصود بالقرية الخامسة، قرية «الغجر» التي دخلتها اسرائيل بعد انتهاء الحرب وألحقتها بالقرى الأربع بسبب وضع خاص للقرية نجم في أعقاب حرب حزيران.

الأراضي التي تشغلها هذه القرى بـ ٥٠ ألف دونم من ضمن مساحة الجولان الكلية، وهي مليون ومئتي ألف دونم تتوزع عليها المستوطنات الاسرائيلية[٦].

وقد لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٦٧، إلى اتباع سياسة مبرمجة تجاه المواطنين السوريين في الهضبة، مستغلة في ذلك عددهم القليل من جهة، وبرامجها السابقة تجاه أبناء الطائفة العربية الدرزية في مناطق ١٩٤٨ من جهة ثانية، والرامية إلى سلخ الطائفة عن انتمائها القومي، وزرع بذور الخلاف بين أبناء الشعب الواحد. لذلك فإن من الضروري التعرض بصورة عامة، للمخططات الاسرائيلية تجاه الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، والربط بينها وبين المشاريع الاستعمارية المختلفة، تجاه دروز المشرق، وصولاً إلى طبيعة السياسة الاسرائيلية وأبعادها تجاه الدروز في الجولان.

الموقف الاسرائيلي من الدروز الفلسطينيين

تعرضت الطائفة الدرزية في فلسطين، منذ عام ١٩٤٨، إلى سياسة مزدوجة، طرفها الأول: حملات القمع والاضطهاد والمصادرة، وذلك كجزء من الاضطهاد الذي تعرض له مجمل الشعب الفلسطيني بجميع طوائفه وفئاته، وطرفها الثاني: حملات الدس والتزوير والتجهيل. وقد رمت السلطات الاسرائيلية، من وراء سياستها، إلى عزل أبناء الطائفة الدرزية عن بقية أبناء الشعب الفلسطيني، والحد من نشاطهم الفعّال في مقارعة السلطات الاسرائيلية. وتنفيذاً لسياسة العزل، اتبعت السلطات عدة أساليب، على غرار: تغذية الولاءات العائلية والعشائرية، والإبقاء على القيادات التقليدية، والمحافظة على الأوضاع المتردية للطائفة الدرزية، على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، وبث روح التفرقة والصراع سواء داخل القرية الواحدة من خلال الصراعات العائلية، أو في المناطق المختلفة التي يتواجد فيها أبناء الطائفة، كالخلاف المفتعل بين دروز الجليل الأعلى، ودروز الكرمل. وقد عملت السلطات الاسرائيلية على إحباط أي توجه لتنظيم نضال الطائفة الدرزية في إطار النضال العام للشعب الفلسطيني من خلال الأحزاب الوطنية والتقدمية. ومقابل ذلك، ساهمت في خلق تجمعات ومنظمات موالية لها. يقف على رأسها ذوي المصالح الضيقة، مثل «الكشاف الدرزي الاسرائيلي» و«المنظمة الدرزية الصهيونية» وغيرها. وتوجت السلطات الاسرائيلية إجراءاتها هذه بفرض قانون الخدمة الإجبارية على أبناء الطائفة الدرزية، وكان ذلك في عام ١٩٥٥. ودائماً، كانت السلطات تتظاهر وكأنها الطرف الحريص على مصلحة الطائفة الدرزية، وطرحت عدة شعارات، أرادت منها استمالة أبناء الطائفة، مثل: «التوجه الخاص للدروز»، وأوجدت ما يسمى بـ«التعليم الانفرادي الخاص للطائفة» و«المدارس الثانوية الدرزية»، وفرضت مادة «التراث الدرزي» على أبناء الطائفة، وغير ذلك من الشعارات والتوجهات[٧]. وقد واجهت كافة هذه الأساليب، مقاومة كبيرة من أبناء الطائفة الدرزية، فنشأت بعض التنظيمات المعارضة للسياسة الاسرائيلية، منها من فشل ومنها من استمر في نضاله ولا يزال فاعلاً، وأبرز هذه التجمعات: «لجنة المبادرة الدرزية» التي تعتبر حالياً الإطار التقدمي الوحيد الذي يتجمع حوله أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين. ولهذه اللجنة برامجها المتعددة الجوانب، ومن أولى مهامها النضال لإلغاء التجنيد الإجباري. والجدير بالذكر أن «لجنة المبادرة» قد تأسست في أوائل عام

١٩٧٢، وأصدرت بيانها الأول في أيار (مايو) ١٩٧٢[٨]، إلا ان جذور نشأتها تعود إلى الأيام الأولى التي فرضت فيها السلطات الاسرائيلية قانون التجنيد الاجباري على أبناء الطائفة الدرزية.

إن ما تقدم لا يعني أن المخطط الصهيوني قد اقتصر على الدروز الفلسطينيين، بل تجاوزهم ليطال كافة أبناء الطائفة العربية الدرزية في سوريا ولبنان.

وينسجم هذا المخطط، مع المخططات الاستعمارية السابقة واللاحقة تجاه أبناء الطائفة، حيث شكلت مهمة عزل الدروز وسلخهم عن انتمائهم القومي، هدفاً إستعمارياً دائماً، لدى كافة المستعمرين الذين تناوبوا على المنطقة، منذ العهد المملوكي، مروراً بالسيطرة العثمانية وفترة الانتداب الفرنسي والبريطاني على المشرق العربي، حتى يومنا هذا. وذلك بغية تفتيت وحدة الشعب العربي، وتوجيه ضربة إلى الوطن العربي، وتجزئته إلى كيانات طائفية متعددة تعمل على خدمة الاستعمار، وتسهل إحكام السيطرة على المنطقة. ومن أبرز محاولات إقامة كيان مستقل للدروز، إقتراح نابليون بونابرت على الأمير بشير في ١٧٩٨ لإقامة سلطة مستقلة في بيروت وجوارها، ثم المحاولة الفرنسية التي قسمت بلاد الشام إلى خمسة كيانات ذات سيادة، من ضمنها «دولة جبل الدروز» وعاصمتها السويداء، وقد تمكن أبناء الطائفة الدرزية بنضالهم الدؤوب، من إسقاط هذا الكيان المصطنع، إلى أن جاء مشروع ايزنهاور، ليطرح مجدداً هذا التوجه الاستعماري[٩]. وقد أعيد إحياء المخطط الأميركي ــ الاسرائيلي، بعد سقوط هضبة الجولان في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث شرعت السلطات الاسرائيلية بتحريك بعض أعوانها للاتصال ببعض الأشخاص في سوريا ولبنان للتنسيق في تنفيذ هذا الهدف، إلا أن الأخيرين قاموا بفضح المخطط وكشفه عن طريق الاتصال بالجهات العربية المعنية، وينطوي المخطط الجديد على إقامة **إمارة درزية** تمتد، حسب ما جاء فيه، من جبل العرب إلى الشاطىء اللبناني، محيطة بإسرائيل، وتشتمل على محافظة القنيطرة، قطنا، وبعض قرى غوطة دمشق، وقضاءي حاصبيا وراشيا، ثم الشوف، وقضاء عاليه حتى خلدة، بما في ذلك الشويفات. وحسب المشروع، ستكون العاصمة إما السويداء أو بعقلين، وسيكون علمها، هو نفس العلم الذي فرضته فرنسا على «الدولة الدرزية» بعد تقسيمها لسوريا، والمكون من خمسة ألوان[١٠]. وقد لعب نضال الدروز في الجولان وأولئك الذين تظاهروا بقبول المخطط ثم قاموا بفضحه لدى الجهات المعنية، دوراً كبيراً في إفشال المخطط وإحباطه.

أما بالنسبة **لدروز الهضبة السورية المحتلة**، فقد كشف وزير الدفاع السابق موشي دايان، في أعقاب الحرب مباشرة، عن حقيقة النوايا الاسرائيلية تجاه أبناء الجولان، وذلك حين صرح لدى زيارة له للهضبة انه «إذا طلب الشباب الدروز في الهضبة، التطوع في جيش الدفاع الاسرائيلي، فسوف نجيب على طلباتهم بالإيجاب»[١١]. وكان هذا التصريح بمثابة الإطار العام للسياسة الاسرائيلية المبيتة تجاه المواطنين السوريين في الهضبة المحتلة. كما اعتبر هذا التصريح مبادرة جديدة لتكرار التجربة

القاسية، التي مرت بها الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، حيث لجأت السلطات الاسرائيلية، في البداية، إلى فتح باب التطوع في الجيش ضمن إطار فرقة الأقليات، التي تضم في صفوفها، إلى جانب الدروز، الشركس والبدو والمسيحيين[١٢]. ثم سنت السلطات، لاحقاً، قانون التجنيد الإجباري وفرضته على أبناء الطائفة الدرزية. وإعلان دايان هذا، يعني أن هناك نوايا مخفية لفرض القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، ومنح المواطنين هويات اسرائيلية، حيث أن التجنيد الاجباري لا يجوز إلا لمن يحمل الجنسية الاسرائيلية. وقد جوبهت دعوته برفض قاطع من أهالي الهضبة؛ الأمر الذي دفع السلطات إلى إرجاء المخطط والتمهيد له قبل طرحه. ولكنها كانت تعود، بين الحين والآخر، إلى طرح الموضوع لمعرفة ردات فعل أهالي الجولان حياله، مستخدمة في ذلك بعض الموالين للحكم العسكري من سكان الهضبة بهدف إظهار الأمر وكأنه نابع من رغبة السكان وليس مفروضاً عليهم. في الوقت نفسه، شرعت سلطات الحكم العسكري بتنفيذ برنامجها العملي في الهضبة، الذي اعتبر ملازماً لأي توجه يرمي إلى سلخ الهضبة نهائياً عن سوريا، وضمها إلى اسرائيل بعد تطبيق القانون الاسرائيلي عليها.

وقد اشتمل **البرنامج العملي** على عدة **إجراءات إدارية وتنظيمية وسياسية واقتصادية**، يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً ــ قمع المقاومة الشعبية في الهضبة، وزج الزعماء الوطنيين في السجون: إذ فور إنهاء الحرب استخدمت السلطات العسكرية سياسة «اليد القوية» تجاه مواطني الهضبة السورية بصورة عامة، والزعماء الوطنيين والمثقفين بصورة خاصة، رامية من وراء ذلك إلى كبح جماح حركة المقاومة، التي نشأت في الهضبة قبل استفحالها، فوجهت ضربات متلاحقة للناشطين ضد الاحتلال وسياسته، واعتقلت العشرات من الزعماء الدينيين والوطنيين، موجهة إليهم التهم المختلفة، بقصد عزلهم والحد من تأثيرهم على المواطنين. وغالباً ما كانت السلطات تطلق على شبكات المقاومة، عبارة «شبكات التجسس» للتقليل من شأن نشاطها الوطني ــ بالمنظور الأخلاقي ــ. والجدير بالذكر أن خلايا المقاومة قد بدأت بالانتظام والعمل بعد سقوط الهضبة السورية مباشرة، وتخلع سلطات الحكم العسكري عبارة «التجسس» على كل مواطن يعمل ضد الاحتلال، سواء من انتظم في خلايا مسلحة، أم أولئك الذين يحرضون بالكلمة ضد الاحتلال، ويصرحون علانية بانتمائهم لوطنهم الأم سوريا، ويرفضون التعامل مع المؤسسات والمجالس المحلية التي فرضتها سلطات الحكم العسكري عليهم عنوة. فلم تمض بضع سنوات على الاحتلال، حتى تمكنت السلطات العسكرية من زج معظم الزعماء الوطنيين في قرى الجولان الأربعة في السجون؟ حيث تعرض المعتقلون، خلال التحقيقات، لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي(*). وإثر حملات القمع، بدأت قلة من المنتفعين برفع رأسها والاعلان عن

(*) أنظر، غالب أبو مصلح، **الدروز في ظل الاحتلال**، ص ٨٠ ــ ٨٧؛ صحيفة **الاتحاد**، ١٩٨٠/٨/٢٩ و١٩٧٣/٦/١٢ و١٩٦٩/٧/١، و١٩٦٩/٥/٢٠.

مواقفها الموالية لإسرائيل، ويقف على رأس هؤلاء أولئك الذين عينتهم السلطات العسكرية أعضاء في المجالس المحلية المفروضة. ولم تكتف السلطات بزج الوطنيين في السجون، بل أصدرت أوامر تحديد الإقامة الجبرية على عشرات الوطنيين والمثقفين، وبموجب هذه الأوامر، يحظر على المعنيين مغادرة منازلهم، من الساعة السادسة مساء حتى السابعة صباحاً، كما يحظر عليهم مغادرة قراهم(١٣). وإمعاناً في قمع أهالي الهضبة ودفعهم إلى تقبل المخططات الاحتلالية، مارست السلطات كافة أشكال الضغط المادي والمعيشي، وصعّدت من هذه الاجراءات، بعد تصاعد النضال الوطني في الهضبة السورية، اثر رفض المواطنين تسلم بطاقات الهوية الاسرائيلية. ومن ضمن أساليب الضغط المادي والمعيشي(١٤):

ـــ ردم برك المياه المخصصة للماشية، ومنع الرعاة من أخذ ماشيتهم للمراعي.

ـــ هدم البيوت، أو التهديد بهدمها، وحجب رخص البناء عن الوطنيين.

ـــ محاصرة المزارعين، ومنعهم من تسويق مزروعاتهم، وعدم السماح لهم باقتناء الآلات الزراعية.

ـــ منع أهالي مجدل شمس ومسعده، من استكمال مشروع الري الذي بدأوا به قبل سنوات، ومحاكمة الأشخاص الوطنيين الذين قاموا بحفر آبار للمياه قبل سنوات.

ـــ إغلاق الحوانيت العائدة للأشخاص الوطنيين.

ـــ إغلاق مصادر الرزق في وجه الوطنيين.

كما تلجأ السلطات إلى فرض حصار على الشخصيات الوطنية، وتمنعهم من مقابلة ممثلي الهيئات الدولية، ومبعوثي الأمم المتحدة ومؤسساتها، وفي الوقت نفسه، تعمل على ترتيب لقاءات بين هذه المؤسسات وبين عملائها في الهضبة.

إلا أن هذه الاجراءات القمعية لم تمنع مواطني الهضبة من مواصلة نضالهم ضد الاحتلال، خصوصاً في السنتين الأخيرتين. وقد تصاعدت وتيرة الهبة الجماهيرية، في أعقاب اعتقال خمسة من الزعماء الوطنيين في الهضبة، في حزيران (يونيو) ١٩٨١، وذلك بموجب أوامر مؤقتة أصدرها قائد المنطقة الشمالية السابق، اللواء افيغدور بن ـ غال، ونسبت إليهم تهم التحريض ضد الحكم العسكري(١٥). وقد أوضحت مصادر الحكم العسكري أن اعتقال الزعماء الخمسة قد استهدف التلويح بالعصا لباقي المتطرفين. وقالت هذه المصادر: ان على المتطرفين ألا يشدوا الحبل الرفيع مع الحكم العسكري أكثر من اللازم(١٦). ولدى زيارة للهضبة، قام بها نائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري، ومنسق النشاطات في المناطق المحتلة، الجنرال داني ماط، أعلن تسيبوري: ان «إجراءات قاسية سوف تتخذ ضد الدروز الذين يخرقون النظام والقانون،... وان صبر الأوساط الأمنية الاسرائيلية قد نفذ، وذلك بعد أن استنفذت أساليب اللين تجاه الأوساط المتطرفة،

ولم تعد هذه الأساليب تجدي، ومن الآن فصاعداً سنستعمل سياسة، «اليد القوية» ضد المحرضين»[١٧].

وقد أثارت قضية الاعتقال الاداري للزعماء الخمسة، غضب أهالي الهضبة واستنكارهم، حيث جرى التعبير عن ذلك، بالمظاهرات والاضرابات العامة وتعطيل الدراسة... وقد أدت هذه الأشكال النضالية إلى إجبار سلطات الاحتلال على التجاوب مع مطالب مواطني الجولان، والإفراج عن المعتقلين الاداريين، خصوصاً بعد أن هدد الوطنيون بضرب المؤسسات التعليمية في الهضبة. ومع أن سلطات الاحتلال أفرجت عن الزعماء الخمسة، إلا أنها قامت بفرض الاقامة الجبرية عليهم لمدة سنة[١٨]. وبعد ذلك انتقل الوطنيون إلى خطوة جديدة في نضالهم، بهدف إجبار سلطات الاحتلال على إلغاء الأوامر الجبرية المفروضة على الزعماء المذكورين...

ثانياً ــ فرض المجالس المحلية على سكان القرى السورية: تمهيداً لفرض المجالس المحلية على قرى الهضبة السورية الأربع، قامت سلطات الاحتلال بعزل المخاتير الوطنيين في هذه القرى. ففي مطلع ١٩٧٣، أطلع الحاكم العسكري للجولان، مختار قرية مجدل شمس، محمود الحلبي، على أمر صادر عن القائد العسكري للجولان، يقضي بعزله من منصبه، وقد رفض الأهالي هذا الإجراء التعسفي، واعتبروه عقاباً للمختار المعروف بمواقفه الوطنية، وبرفضه لمحاولة السلطات الرامية إلى فرض مجلس محلي على أهالي القرية[١٩]. كما اتبعت السلطات الأسلوب نفسه مع باقي القرى الدرزية، إلى أن تمكنت من فرض المجالس المحلية عنوة، حيث فرض مجلس محلي على قرية بقعاتا، في ١٩٧٥/١/١٢، ومجلس آخر في قرية عين قينيا، في ١٩٧٦[٢٠]. وكان الحاكم العسكري قبل ذلك، قد مارس كافة أشكال الضغط لإجبار المواطنين على تقبل مجالس محلية مرتبطة بالجهاز الاداري الاسرائيلي، وتعمل بموجب قوانين المجالس المحلية المعمول بها في اسرائيل. ففي مطلع ١٩٧٣، أبلغ الحاكم العسكري للمنطقة زعماء القرى، بأنه مكلف رسمياً، من قبل القائد العسكري للهضبة، الجنرال «خوفي»، بإبلاغهم بأمر إقامة المجالس المحلية في القرى الأربع، وأن عليهم أن يقدموا، خلال ٤٨ ساعة، أسماء من يرغبون بتعيينهم أعضاء في هذه المجالس، وأن السلطة العسكرية سترفض من تشاء، وتعتمد من تشاء، وقال لهم: «إذا لم يبادر السكان إلى تسمية ممثليهم، فإن السلطة العسكرية ستقوم بهذه المهمة، وتلزمهم بقبولها...»[٢١]. وقد احتج المواطنون على أسلوب فرض مجالس محلية عليهم، ولم يتجاوبوا مع طلب الحاكم العسكري، الأمر الذي دفعه إلى تسمية الأشخاص الذين شاءت السلطة تعيينهم، وحذر السكان بأن «كل من يرفض التعيين، سيزج في السجن، ويجبر على مغادرة المنطقة، أو يبعد إلى سوريا»[٢٢]. وبهذا الأسلوب فرضت على قرى الهضبة مجالس محلية يشغل عضويتها أشخاص عرفوا بمواقفهم اللاوطنية، وبتعاونهم مع سلطات الاحتلال.

وقد اعترفت وسائل الاعلام الاسرائيلية بأن هذه المجالس لا تنسجم مع إرادة المواطنين، ولا تمثلهم، فذكرت صحيفة هآرتس: انه «لا يوجد في الجولان ممثلون، بالمعنى

المتعارف عليه في اسرائيل، ففي قرى الهضبة، لم تجر انتخابات للمجالس المحلية، كما لم تجر انتخابات للجمعيات التعاونية، ويقف على رأس هذه المجالس أشخاص عينوا من قبل الحكم العسكري...»[٢٣]. وأكدت الصحيفة أن نظرة أهالي الهضبة السورية لإسرائيل، هي مزيج من الخوف والعداء. كما اعترفت المصادر الاسرائيلية، بأن أولئك الذين قبلوا عضوية المجالس المحلية وعملوا على خدمة سلطات الحكم العسكري، هم من الذين سبق لسوريا أن حكمتهم بتهم التعامل مع اسرائيل، أو من أولئك الذين تضرروا من إجراءات الاصلاح الزراعي في سوريا أو من الذين تقلص نفوذهم التقليدي، بفعل الاجراءات الادارية التي أدخلتها سوريا على الهضبة قبل سقوطها[٢٤]. ولدعم هذه الفئة القليلة من سكان الهضبة السورية، قرر نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري، في آذار (مارس) ١٩٨١، منح رواتب جديدة وتسهيلات، على غرار التسهيلات التي تمنح للجنود المسرحين في اسرائيل، لـ ١٥٠ شخصاً من قرى شمال الجولان، الذين حكم عليهم السوريون بالإعدام عام ١٩٥٠، بتهمة التعامل مع اسرائيل. ونتيجة لتدخل الحكومة المصرية في حينه، خفف الحكم إلى٢٣ سنة سجن... وقد أطلق سراحهم، قبل ٦ سنوات وعادوا إلى الجولان... والبعض منهم استلم بطاقة الهوية الاسرائيلية»[٢٥].

واستكمالاً لمخطط فرض المجالس المحلية، قامت السلطات الاسرائيلية بدعم بعض الموالين لتشكيل تجمعات مشبوهة، الهدف منها تزوير إرادة أهالي الهضبة، على غرار «الدائرة الدرزية ــ الصهيونية»، التي يترأسها رئيس المجلس المحلي في مسعدة، محسن أبو صالح. كما أقامت السلطات الاسرائيلية، داخل القرى الأربع، نوادٍ هستدروتية وبعض المؤسسات الاجتماعية الاسرائيلية، وفتحت أبواب الهستدروت أمام عمال الهضبة، وأجبرت الفئات العاملة على الانضمام للهستدروت، كما أجبرتهم على الاشتراك بالتأمين الطبي وصندوق المرضى (كوبات حوليم) والتأمين القومي (؟!!) وغير ذلك من المؤسسات الاسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فرضت السلطات على أهالي الهضبة ضريبة الدخل المعمول بها في اسرائيل[٢٦]. ومقابل ذلك، كانت السلطات تحبط أية محاولة من سكان قرى الهضبة، لإقامة جمعيات خيرية ترعى شؤونهم الطبية والاجتماعية، وقد حدث أن شكل أهالي مجدل شمس جمعية خيرية في قريتهم، في آذار (مارس) ١٩٨٠، وأعلنوا، في دستورها أنها تمثل أهدافاً، إنسانية، إلا أن الحاكم العسكري، موشيه عطار، أمرهم بحل الجمعية، زاعماً أن اهدافاً سياسية تقف وراء إقامتها[٢٧].

ثالثاً ــ تغيير المناهج التعليمية وفرض المناهج الاسرائيلية على المدارس: لم تسلم المؤسسات التربوية في الهضبة السورية من إجراءات الضم والالحاق، كما لم يسلم العاملون في هذه المؤسسات من سياسة القمع والاضطهاد، فقد قامت سلطات الاحتلال باستبدال المناهج التعليمية التي كانت في الهضبة قبل احتلالها، بالمناهج التعليمية الاسرائيلية، كجزء من مخطط ربط المؤسسات القائمة بإسرائيل، وإمعاناً في سياسة الاضطهاد القومي «فرق تسد» وفصل أبناء الطائفة الدرزية عن انتمائهم القومي، لجأت السلطات الاسرائيلية إلى فرض مادة «التراث الدرزي»، على مدارس الهضبة، وهي المادة

نفسها التي فرضتها السلطات الاسرائيلية على أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، عام ١٩٧٧، وأثارت في حينه، احتجاج أبناء الطائفة الدرزية ورفضهم لفصل تاريخ الطائفة عن مجمل التاريخ العربي. وللحد من معارضة معلمي المدارس ومدرائها لجأت السلطات الاسرائيلية إلى فصل عشرات المعلمين والمدراء، وبتهديد الآخرين بالفصل أو النقل التعسفي إذا لم يتجاوبوا مع التغييرات الجديدة التي طرأت على المناهج التعليمية[٢٨]. وقد أجبرت السلطات المعلمين على الانضمام لنقابات المعلمين في اسرائيل، وربطت قرية مجدل شمس بكريات شمونة، التي أقيم فيها قسم عربي يشرف على الشؤون النقابية في القرية. وتبدي سلطات الاحتلال مخاوفها من التحاق أبناء الهضبة بالجامعات، خوفاً من تزايد وعيهم السياسي بصورة تهدد مخططاتها من جهة، وتهدد التيارات التقليدية الموالية من جهة ثانية. لذلك عملت السلطات الاسرائيلية على منع طلبة الجولان من الالتحاق بالجامعات السورية أو العربية، وبقي هذا الحظر مستمراً حتى عام ١٩٨٠، حين رضخت وسمحت لبعض الطلبة بالالتحاق بالجامعات السورية بموجب تصاريح زيارة، وذلك إثر ضغط أهالي الهضبة من جهة، ووساطة الصليب الأحمر الدولي من جهة ثانية، خصوصاً بعد أن واجه الطلبة الجامعيون في الجولان صعوبات كبيرة للالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، من ناحية اللغة والتكيف. ومنذ ذلك الحين، تأخذ سلطات الاحتلال كافة احتياطاتها الأمنية لدى عودة الطلبة لقضاء العطلة الصيفية في قراهم. وسبب هذه الاحتياطات نابع من مخاوف السلطات من أن يقوم هؤلاء الطلبة بنشاطات معادية، ضد الموالين لإسرائيل[٣٠].

وإضافة إلى الممارسات المذكورة أعلاه، قامت سلطات الاحتلال بإجراء تغييرات إدارية وتنظيمية، الهدف النهائي منها هو التمهيد لتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية المحتلة، وضمها إلى اسرائيل. ومن ضمن هذه التغييرات[٣١]:

ـ إستخدام الأوراق الرسمية الخاصة بالأحوال الشخصية، والمروسة بعبارة: «دولة اسرائيل ـ وزارة الداخلية». وقد كانت سلطات الاحتلال تستخدم، قبل ذلك، أوراقاً مروسة بعبارة: «قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي في هضبة الجولان ـ إدارة الحكم العسكري».

ـ إستبدال لوحات السيارات التي حددها الحكم العسكري للهضبة السورية في بداية الاحتلال، والخاصة بالمناطق المحتلة، بلوحات السيارات المتبعة في اسرائيل.

ـ تعيين قضاة المحكمة المذهبية الخاصة بالعرب الدروز في اسرائيل قضاة مذهبيين لسكان الهضبة السورية، وقد رفض السكان هذا الاجراء، وأبلغوا السلطات أنهم يتعهدون بحل مشاكلهم المذهبية بأنفسهم. بعد ذلك فرضت السلطات محاكم مذهبية في الهضبة بموجب التشريع القضائي الاسرائيلي، إلا أن السكان لم يعترفوا بها أو بقضاتها.

ـ تعيين مستشار للشؤون الدرزية في الجولان، وذلك بعد النهوض الوطني في

الهضبة، خصوصاً وأن هذا المنصب مرتبط بصورة مباشرة باللجنة الوزارية لشؤون الأمن. ويشغل حالياً هذا المنصب يهودا رؤوبين، بقرار صادر عن وزير الداخلية.

ـ تبني المجلس الصهيوني للقرى الدرزية، بهدف تشجيع الأشخاص الذين استلموا بطاقات الهوية الاسرائيلية.

رابعاً ـ مشاريع تطبيق القانون الاسرائيلي على الجولان: إرتبطت المشاريع التي اقترحت لتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، بالموقف الاسرائيلي من الهضبة ومواطنيها، وجوهر هذا الموقف التأكيد على عدم الانسحاب من الهضبة المحتلة. وبناء عليه، قدم إلى سكرتارية الكنيست، بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٠، إقتراحان يتضمنان: «تطبيق القانون الاسرائيلي» على الهضبة السورية. المشروع الأول، قدم عن طريق أعضاء ما يسمى بـ«لوبي الجولان» في الكنيست، والمشكل من كتل حيروت، والمفدال. والمشروع الثاني، قدم من قبل غيئولاه كوهين، وموشي شامير (هتحياه). وقد جاء في اقتراح مشروع كوهين وشامير، «انه في اليوم الذي سيطبق فيه هذا القانون... ستلحق هضبة الجولان بدولة اسرائيل، وسيسري عليها القضاء، والقانون والادارة، المتبعة في دولة اسرائيل»[٣٢]. وقد أثار المشروعان المقدمان للكنيست جدلاً كبيراً، خلال جلسة المناقشة وبعدها، إلى أن أسفرت جلسات الكنيست المتعددة عن رفضها للمشروعين، وأحالتهما إلى الحكومة، التي حسمت الموضوع، بصورة مرحلية، في ٢٢/١٢/١٩٨٠، وسحبت تأييدها «لقانون الجولان». ومن خلال تفحص مواقف القوى والأحزاب الاسرائيلية من هذا المشروع، يتضح أن الجدل الكبير، الذي أثير بشأنه، لم يكن متعلقاً بجوهر المشروع، حيث أن هذه المسألة تحظى بتأييد جميع الأحزاب الصهيونية، وإنما الجدل قد أثير حول مسألة «التوقيت»؛ حيث اعتبرت بعض القوى، ومن ضمنها المعراخ، أن الوقت غير ملائم لفرض قانون الجولان حالياً، وذلك حتى لا تزداد عزلة اسرائيل من دون مبرر، بينما اعتبرت القوى السياسية المؤيدة للمشروع أن مسألة «التوقيت» ليست ذات أهمية، وعبر مئير برالي في صحيفة دافار عن موقف هذه القوى بقوله: «إن التوقيت، لا يشكل خطراً على مسار المفاوضات مع مصر»، وأعطى مثلاً على رأيه، قانون القدس والموقف المصري منه حيث قال: بعد ذلك [تطبيق القانون] سار كل شيء حسب ما كان مخططاً له في اتفاقات كامب ديفيد...[٣٣].

أما عضو الكنيست موشي شامير، فقد اتهم الحكومة بقوله: «إنها ضد القانون، بحجة التوقيت، وان كل من يقول ان هذا الوقت ليس مناسباً يكون قد فقد الشعور بصهيونيته».وأضاف: «ينبغي تطبيق القانون الاسرائيلي فوراً على هضبة الجولان»[٣٤].

وبغض النظر عن مصير المشاريع التي قدمت للكنيست فإن جميع الأحزاب الصهيونية متفقة على ضم الهضبة السورية، فالحكومة الاسرائيلية ليست بحاجة الآن إلى «قانون شكلي» يزيد من متاعب الحكومة الأمنية في الجولان، من خلال النهوض الوطني المتزايد، كما انها ليست بحاجة إلى زيادة عزلتها على الصعيد الخارجي. لذلك فقد فضلت الحكومة الاسرائيلية راهناً، أن تؤجل إقرار المشروع، ريثما تستكمل خطواتها العملية في

الهضبة، وبعدما تستكمل مسار المفاوضات مع مصر بشأن سيناء، عندها، ستضع الحكومة على جدول أعمالها، مسألة ضم الجولان من جهة، وتطبيق مشروع الحكم الذاتي في الضفة والقطاع من جهة ثانية.

ويبقى أن نشير هنا إلى أن حرص سلطات الاحتلال منذ منتصف السنة الماضية، على منح سكان الهضبة السورية بطاقات هوية اسرائيلية، ما هو إلا جزء أساسي من توجهاتها المستقبلية لفرض القانون الاسرائيلي على الجولان. وتنفيذاً لهذا المخطط، بحثت لجنة الداخلية التابعة للكنيست، بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٦، مسألة تعديل قانون الجنسية، الذي يقصد منه، السماح للحكومة بمنح الجنسية الاسرائيلية لسكان الهضبة السورية، وقد جاء في تعديل القانون الذي بحثته اللجنة: «... في حالات خاصة، يجوز للحكومة إعطاء الجنسية، لأشخاص تراهم مناسبين لذلك»(٣٥).

وقد عارض بعض أعضاء اللجنة هذه الصيغة، ومن ضمنهم أعضاء المعراخ، فاقترح عضو الكنيست شلومو هيلل، باسم المعراخ، صيغة أخرى جاء فيها: «إن كل راشد يعيش في المناطق المحتلة من قبل الجيش الاسرائيلي، والذي قدم خدمة ما لدولة اسرائيل، يحق لوزير الداخلية إعطاؤه الجنسية الاسرائيلية...»(٣٦).

وبتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٣، أقرت لجنة الداخلية التابعة للكنيست الصيغة النهائية، بأغلبية الأصوات، بشأن هذا الموضوع. وبناء على الصيغة الجديدة «ستعطى بطاقات الهوية، لسكان قاطنين في مناطق محتفظ بها، والمقصود في الأساس دروز الهضبة...»(٣٧).

وفي أواخر ١٩٨٠، بدأت وزارة الداخلية بمنح بطاقات الهوية لبعض الموالين للحكم العسكري، كما بدأت بممارسة الضغط المادي والمعيشي على الرافضين للهوية الاسرائيلية، بهدف دفعهم إلى تسلمها، فغالباً ما كانت سلطات الاحتلال، تشترط على طالبي الوظائف والعمل، حصولهم على الهوية الاسرائيلية، ومع ذلك، لم يتجاوز عدد الحاصلين عليها بضع مئات (٤٠٠ شخص كما تفيد بعض المصادر الاسرائيلية). وفي الآونة الأخيرة، بدأ قسم كبير من هؤلاء بإعادة بطاقات الهوية الاسرائيلية إلى مكاتب وزارة الداخلية، وذلك في أعقاب الحرمان الاجتماعي والديني الذي فرضه رجال الدين في الهضبة على كل حامل بطاقة هوية إسرائيلية.

النهوض الوطني في مواجهة الضم

إن كل ما تقدم من إجراءات وممارسات قمعية لم يمنع أهالي الهضبة المحتلة من التصدي للاحتلال بالأشكال النضالية المتاحة، رابطين مصيرهم بنضال الجماهير العربية، ومؤكدين انتماءهم الوطني والقومي، من خلال التفاعل مع أفراح الأمة العربية وأتراحها، فلم تمر أية مناسبة وطنية دون أن يشارك فيها أهالي الهضبة، فكانوا يحتفلون سنوياً بذكرى جلاء الاستعمار الفرنسي عن سوريا، ويرفعون بهذه المناسبة، العلم السوري في الساحات العامة. كما أنهم عبروا عن مشاعرهم القومية بمناسبة وفاة عبد الناصر؛ حيث خرج عدة آلاف من المواطنين في مسيرة حزن. إضافة إلى ذلك، استنكر أهالي الهضبة

محاولات اغتيال بسام الشكعة وكريم خلف، وعبروا في رسالة نشرتها صحيفة الاتحاد، عن تضامنهم مع نضال الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره[٣٨]. وبصورة عامة، نستطيع تلخيص الأساليب النضالية التي اتبعها أهالي الهضبة على النحو التالي[٣٩]:

ـــ التعبير عن مشاعرهم الوطنية والقومية، في المناسبات والأعياد القومية.

ـــ تنظيم الاضرابات العامة، وتعطيل الدراسة، وإغلاق المحلات التجارية.

ـــ القيام بأعمال عسكرية ضد بعض المؤسسات، والمستوطنات في الهضبة.

ـــ التنسيق في نضالهم، مع رؤساء البلديات في الضفة الغربية ومع حزب راكح، في مناطق ١٩٤٨.

ـــ تحويل المناسبات الاجتماعية، كالزفاف وما شابه، إلى مناسبات سياسية ضد اسرائيل.

ـــ التنديد بالاحتلال، من خلال البيانات السياسية، والوثائق الوطنية والبرقيات المرسلة إلى الهيئات الدولية. ولعل أبرز ما في هذا الموضوع البيان الوطني الصادر في نيسان (ابريل) ١٩٨١، والموقع من ٢٨ شخصية وطنية في الهضبة، والوثيقة الوطنية في آذار (مارس) ١٩٨١، الموقعة من ٣٠ شخصية وطنية. وقد كشفت هذه الوثائق الوطنية عن حقيقة الأوضاع في هضبة الجولان، وأكدت على انتماء الجولان أرضاً وشعباً، إلى الوطن الأم سوريا.

ونستطيع القول ان الانجاز الكبير الذي حققه أهالي الهضبة السورية المحتلة، قد تمثل في إحباطهم لمخطط فرض بطاقات الهوية الاسرائيلية على مواطني الهضبة. وقد جاء هذا الانجاز تتويجاً لنضالاتهم السابقة، واستمراراً لها، فبعد أن حاصروا المجالس المحلية المفروضة، ورفضوا التعامل معها والاعتراف بها، وبعد أن فضحوا وقاطعوا كافة المؤسسات التي أقامتها سلطات الاحتلال في الهضبة، تمكنوا من فرض الحصار على قلة من المنتفعين الموالين لإسرائيل، والذين قبلوا باستلام بطاقات الهوية الاسرائيلية، مقابل مصالحهم الضيقة. فقد فرض الزعماء الوطنيون والدينيون في الهضبة، الحرمان الديني والاجتماعي على كل من يتسلم الهوية الاسرائيلية[٤٠]. وقد اعترفت المصادر الاسرائيلية بأن ثلاث جهات أساسية تدير الحملة ضد حاملي بطاقة الهوية الاسرائيلية: الدروز، الفلسطينيون الذين لهم علاقة بـ«راكح» و«لجنة المبادرة الدرزية»، وأبناء العائلات الكبيرة في القرى الدرزية ورجال الدين المحليين، باستثناء واحد فقط[٤١]. والجدير بالذكر أن الحرمان الديني والاجتماعي، يعني، منع حملة الهويات من دخول أماكن الصلاة، ومقاطعتهم على الصعيد الاجتماعي، وعدم المشاركة في أفراحهم وأتراحهم، وعدم التزاوج معهم، إضافة إلى مقاطعتهم إقتصادياً. وتنفيذاً لقرار الحرمان، قاطع أهالي الهضبة جنازة أحد المواطنين من بقعاتا، لأنه قبل الحصول على بطاقة الهوية الاسرائيلية، وقام أربعة من ذويه بدفنه دون إجراء المراسم الجنائزية المتعارف عليها دينياً واجتماعياً[٤٢].

ونتيجة لهذه الاجراءات الوطنية، بدأ جزء كبير من حملة بطاقات الهوية بإعادتها إلى السلطات الاسرائيلية، وقامت وزارة الداخلية في ١٩٨١/٩/٢٣ بفتح مكاتب خاصة في الهضبة، لاستعادة الهويات، وقد جاءت هذه الخطوة، بعد أن تمت إعادة بطاقات الهوية من قبل ٢٥٠ شخصاً، من أصل ٣٨٤ شخصاً حصلوا عليها. وهناك عدد آخر من طلبات إعادة الهوية بين يدي المحامين لاتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة لذلك، ومن ضمن من أعادوا بطاقة هويتهم، أشخاص عرفوا بتأييدهم لإسرائيل، ورؤساء مجالس محلية عرفوا بمواقفهم الموالية لسلطات الحكم العسكري(٤٣).

وقد اعتبر البعض أن فتح الحكومة لمكاتب خاصة لاستعادة بطاقات الهوية، يشكل تغييراً جذرياً في سياسة الحكومة تجاه الجولان، بينما اعتبر البعض الآخر هذه الخطوة «انحناءة مؤقتة» قامت بها السلطة، أمام الهبة الجماهيرية في الجولان. وبغض النظر عن مصداقية أي من الرأيين، فإن السلطات الاسرائيلية تسعى جاهدة لفرض الحقائق المنتهية، التي تقرر رسم مستقبل الهضبة السياسي. وإحباط مخططاتها ما هو إلا نتيجة طبيعية لتصاعد النضال الوطني في الهضبة السورية المحتلة، المرتبط أساساً بالنهوض الوطني في كافة المناطق المحتلة.

---

(١) **ر.إ.إ.**، العدد ١٩٧١، ١٩٧٥/١٢/٢٧، ص ٣٨٤.
(٢) **الاتحاد**، (حيفا) ١٩٨٠/١١/١٧.
(٣) وليد الجعفري، **المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٣٩ و ١٤٠.
(٤) **دافار**، ١٩٧٠/١١/١٧.
(٥) **الاتحاد**، ١٩٨١/١/٢٣.
(٦) زئيف تسور، **هتيشفوت فعفولوت همدنيا** (الاستيطان وحدود الدولة)، إصدار الكيبوتس الموحد، ١٩٨٠، ص ٦٩.
(٧) **الاتحاد**، ١٩٧٠/١/١٦ و ١٩٧٠/١/٦.
(٨) **المصدر نفسه**، ١٩٧٣/٦/١٩.
(٩) غالب أبو مصلح، **الدروز في ظل الاحتلال الاسرائيلي**، منشورات مكتبة العرفان، ١٩٧٥، ص ٢٢٢ و ٢٢٥ و ٢٢٩.
(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٥١.
(١١) **الاتحاد**، ١٩٧٠/١١/١٠.
(١٢) **المصدر نفسه**، ١٩٧٣/٩/١٨.
(١٣) **المصدر نفسه**، ١٩٧٣/٣/٣٠.
(١٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٤/١٤؛ ١٩٨٠/٤/٣.
(١٥) **هآرتس**، ١٩٨١/٦/٢.
(١٦) **دافار**، ١٩٨١/٦/٣.
(١٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/١٨.
(١٨) **ر.إ.إ.**، العدد ٢٤٥٤، ٢٧ و١٩٨١/٩/٢٨.
(١٩) **الاتحاد**، ١٩٧٣/١/١٩.
(٢٠) نجيب صعب، **القرى الدرزية في اسرائيل والجولان**، [اسرائيل]، ١٩٧٨، ص ١٥٩، ١٦٣.
(٢١) **الاتحاد**، ١٩٧٣/١/١٩.
(٢٢) **المصدر نفسه**.
(٢٣) **هآرتس**، ١٩٨٠/٦/٦.
(٢٤) **الاتحاد**، ١٩٧٣/٥/١١.
(٢٥) **دافار**، ١٩٨١/٣/٢٥.
(٢٦) **الاتحاد**، ١٩٧٣/١/١٩.
(٢٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٥/٢.
(٢٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٣، و١٩٧٣/١/٣٠ و ١٩٧٠/١٠/١٦.
(٢٩) **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/٧/٢٤.
(٣٠) **ر.إ.إ.**، العدد ٢٣٨٩، ١٠ و١٩٨١/٧/١١. ص ؟.
(٣١) **الاتحاد**، ١٩٧٣/١/١٩؛ **دافار**، ١٩٨١/٦/٢٨؛ **هآرتس**، ١٩٨١/٣/١٢.
(٣٢) **دافار**، ١٩٨٠/١٠/١٤.
(٣٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/١٢/١٨.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ١٢/٣/١٩٨١.
(٣٥) **المصدر نفسه**، ١٦/٧/١٩٨٠.
(٣٦) **المصدر نفسه**.
(٣٧) **المصدر نفسه**، ٢٤/٧/١٩٨٠.
(٣٨) **الاتحاد**، ٥/٥/١٩٨١ و٢٠/٦/١٩٨٠، و٢٠/١١/١٩٧٠، و١٠/١١/١٩٧٠.
(٣٩) **المصدر نفسه**، ١٤/٤/١٩٨١، و٣/٤/١٩٨١، **دافار**، ١٣/٤/١٩٨١؛ **الفجر**، ٢٠/٨/١٩٨١.
(٤٠) **دافار**، ٢/٣/١٩٨١؛ **هآرتس**، ٢٢/١/١٩٨١.
(٤١) **دافار**، ١٦/١٢/١٩٨٠.
(٤٢) **الاتحاد**، ١١/٨/١٩٨١.
(٤٣) **دافار**، ٢٣/٩/١٩٨١؛ **معاريف**، ٢٣/٩/١٩٨١.

إسرائيل وأزمة الكهرباء في الضفة الغربية

١٩٦٧ ـ ١٩٨٠

روز مصلح

منذ بداية الاحتلال والسلطات الاسرائيلية تحاول، بشتى الطرق، ربط كهرباء الضفة الغربية بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية. وقد ابتدأت بالمدن والقرى التي لم تتوافر لديها مولدات محلية للطاقة الكهربائية، كما حالت دون ارتباط بعض القرى والمدن بشبكات الكهرباء المحلية. وبالمقابل، عملت على توريط مدروس لأهم شركة عربية لإنتاج الكهرباء في عملية توسع غير مخطط لها، انتهت بها، في الحصول على مستلزماتها اليومية من التيار الكهربائي، إلى اعتماد شبه كلي على الشركة القطرية الاسرائيلية، أي أن الشركة العربية تحولت تدريجياً إلى موزع للتيار الكهربائي في نطاق ما تسمح به الشروط الاسرائيلية.

وقد كانت نسبة استهلاك الضفة الغربية، حتى العام ١٩٦٧، من أدنى النسب في العالم؛ فهي إذا ما قورنت باستهلاك اسرائيل من الكهرباء، لا تتعدى ٢ ٪ منه[١]. وقد حالت حرب حزيران (يونيو) دون إتمام المشاريع التي خططت لها سلطة الكهرباء الأردنية لتزويد الضفتين بالكهرباء المولدة في المحطة الحرارية في الزرقاء، وفي المحطة الكهرومائية المنوي إقامتها على نهر اليرموك[٢]. وبذلك، ظلت الضفة الغربية تعتمد، في استهلاكها للطاقة الكهربائية، على مولدات محلية تخص، في الغالب، البلديات كما هو الحال مع شركتي كهرباء محافظة القدس وبلدية نابلس، أو جمعيات التنوير الكهربائي والمشاريع الخاصة. ولم تتجاوز الكمية المنتجة من الطاقة الكهربائية حتى سنة ١٩٦٧، ٢٢ ميغاواط، كما لم يزد عدد المستهلكين على ٤٢ ألف شخص، اعتمد معظمهم على شركة كهرباء محافظة القدس كما يبين الجدول التالي:

الطاقة الكهربائية المولدة وعدد المستهلكين في الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧		
المشروع	الطاقة المنتجة بالكيلواط[٣]	عدد المستهلكين[٤]
١ ــ كهرباء محافظة القدس	١٣,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
٢ ــ كهرباء بلدية نابلس	٤,٠٠٠	٩,٥٠٠
٣ ــ كهرباء بلدية جنين	٧٠٠	١,٦٥٠
٤ ــ كهرباء بلدية الخليل	١,٣٠٠	٣,٢٠٠
٥ ــ كهرباء بلدية طولكرم	١,١٨٥	٢,٧٠٠
٦ ــ كهرباء بلدية قلقيلية	١٨٥	١,٠٠٠
٧ ــ كهرباء بلدية سلفيت	٣١٥	ــ
٨ ــ كهرباء بلدية طوباس	١٨٤	ــ
٩ ــ كهرباء بلدية يعبد	١٤٤	ــ
١٠ ــ كهرباء جمعية عتيل التعاونية للتنوير	١٠٤	ــ
١١ ــ كهرباء جمعية عصيرة الشمالية التعاونية للتنوير	٢٦٤	ــ

شركة كهرباء محافظة القدس

تأسست الشركة الحالية لكهرباء محافظة القدس في العام ١٩٥٧؛ حيث تم شراء حقوق امتياز شركة كهرباء القدس ومؤسسة الخدمات العامة، (The Jerusalem Electric and Public Service Corporation)، في القسم الذي أصبح تحت الادارة الأردنية[٥]. وكانت سلطات الانتداب البريطاني قد ألغت الامتياز الذي منحته الحكومة العثمانية حسب اتفاق ١٤ ــ ٢٧ كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩١٤ إلى مواطن يوناني يدعى يربيديس مافرومايتس[٦] (Europidis Mavrommatis)، ووهبته للشركة البريطانية المذكورة أعلاه بتاريخ ١ كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٢٨ لمدة ٤٤ سنة مع إمكانية تمديده ١٦ سنة أُخرى[٧].

وفي نهاية عهد الانتداب، عدل قانون امتياز الكهرباء حسب تعديل رقم ٨ لسنة ١٩٤٨ بحيث أصبحت مدة الامتياز القانونية ٦٠ سنة ابتداء من الفترة المذكورة[٨]. وبموجبه، قامت الشركة بالعمل ضمن دائرة قطرها عشرون ميلاً، ومركزها كنيسة القيامة في القدس[٩]. إلّا أنه نتيجة لأحداث سنة ١٩٤٨، توقفت الشركة عن العمل في القسم الشرقي من المدينة، باعتبار أن مولداتها كانت منشأة أصلاً في الجزء الغربي الذي وقع تحت الاحتلال الاسرائيلي. وفي سنة ١٩٥٠، قامت الشركة البريطانية بفتح مكتب لها في الجزء الشرقي من القدس[١٠] وبدأت بتزويد مدن القدس ورام الله وبيت لحم بمولدات ثلاثة كحل مرحلي لتأمين الكهرباء في هذه المناطق[١١]. إلّا أن هذه الشركة التي باعت

حقوقها في منطقة غربي القدس لشركة الكهرباء الاسرائيلية[١٢]، مالبثت أن باعت حقوقها في الجزء الشرقي في المدينة لشركة عربية أسهمت فيها بلدية القدس بشكل أساسي، والمجالس البلدية لكل من رام الله وبيت لحم والبيرة وبيت ساحور وبيت جالا وأريحا، وما يزيد على خمسين مجلساً بلدياً وقروياً وما يقارب الألفين من أهالي القدس[١٣]. وقد منحت الحكومة الأردنية، في العام ١٩٦٣، حق توسيع دائرة الامتياز في الضفة الغربية[١٤]؛ مما مكّن الشركة من شراء امتياز شركة الخاروف في أريحا وامتياز منطقة مصايف رام الله[١٥]. وتملك الشركة، حالياً، ١٤ مولداً، منها عشرة مولدات في القدس واثنان في كل من رام الله وأريحا[١٦]، تنتج ٢٢ ميغاواط[١٧]، يستفيد منها ٤٥ ألف مشترك موزعين على أكثر من ٧٥ قرية ومخيماً في الضفة الغربية عدا مدن القدس وبيت لحم وبيت ساحور ورام الله والبيرة وأريحا[١٨]، بالإضافة إلى ١٣١ منشأة وطنية يعمل فيها حوالي ١٠ آلاف عامل عربي[١٩].

الأزمة: بدأت الأزمة المالية لشركة كهرباء محافظة القدس منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية في حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧، حيث اشترطت السلطات الاسرائيلية على الشركة العربية تطبيق التعرفة الاسرائيلية للتيار الكهربائي، والتي تعتبر من أدنى التعرفات في العالم، مقابل موافقتها على الاعتراف بالامتياز. إلّا أن الشركة العربية التي لاتتوافر لديها الإمكانات المتاحة للشركة القطرية الاسرائيلية أصبحت، نتيجة لذلك في وضع غدت فيه مبيعاتها من التيار لاتحقق من الربح ما يكفي لتأمين النفقات الضرورية لتسيير العمل. وقد امتنعت سلطات الاحتلال عن تقديم أي نوع من أنواع الدعم أو المساعدات التي اعتادت على أن تمنحها للشركة الاسرائيلية، فلم تمنح الشركة العربية أية تسهيلات في أثمان البضائع أو قطع الغيار. بل على العكس من ذلك، فقد فرضت عليها تكاليف نقل المحروقات من مركزي الاستيراد في حيفا وأشدود إلى المحطة الرئيسية للتوليد في شعفاط، والتي تعادل نحو ٢٥ ٪ من مجمل الثمن كما حالت دون الحصول على قروض أو مساعدات تمكن الشركة من تطوير مولداتها[٢٠]، ناهيك عن الرسوم والضرائب التي فرضت على استيرادها. وفي السنتين الأخيرتين، أصرت السلطات الاسرائيلية على الشركة العربية كي تتبنّى نظام الشركة القطرية الاسرائيلية في تركيب الشبكات والخطوط[٢١]، كشرط للسماح لها برفع أسعارها. وقد سمح للشركة العربية برفع أسعارها بعد ١٩٧٩/٢/١٥؛ حيث بدأت تعمل بنظام التمديدات الاسرائيلي[٢٢]. ومن الواضح أن دفع الشركة العربية إلى العمل على هذا الأساس، كان خطوة ضرورية للتمهيد لربط خطوط الضفة الغربية والمستوطنات المنشأة فيها بالشبكة القطرية الاسرائيلية. حتى إذا ما تم الاستيلاء على الشركة فيما بعد، يكون الوضع مهيئاً للضم مما يوفر على الشركة الاسرائيلية القيام بتمديدات جديدة.

ومنذ بداية احتلالها للضفة الغربية، والسلطات الاسرائيلية تسعى لإقامة المستوطنات ومشاريع الاسكان الضخمة ومعسكرات الجيش ضمن حدود امتياز الشركة العربية، وبخاصة في منطقة القدس؛ الأمر الذي اضطر الشركة العربية إلى تزويدها بالتيار الكهربائي في محاولة منها لسد الطريق على الشركة القطرية الاسرائيلية خوفاً من قيامها

هي بذلك، كي لا تخسر عملياً حقها في الامتياز وبالتالي تسجل على نفسها إقراراً بالعجز يمكن أن تتخذه سلطات الاحتلال مبرراً لمصادرة امتيازها. وقد شكل هذا التخوف عامل ابتزاز للشركة العربية، وحكم مجمل سياستها وقراراتها. فعلى سبيل المثال نذكر أنه من أجل تلبية الحاجات المتزايدة للأحياء والمستوطنات الاسرائيلية، تم تشغيل المولدات جميعها، بما فيها المخصصة للاحتياط، بصورة مستمرة، مما أدى إلى تلفها مولداً بعد الآخر. ونظراً للصعوبات التي فرضتها السلطات أمام استيراد الضروري من قطع الغيار والمولدات الجديدة[٢٣]، فقد لجأت الشركة العربية إلى الشركة الاسرائيلية من أجل التزود بالتيار الضروري لتأمين طلبات المستهلكين الجدد، بعد أن وصلت في إنتاجها إلى الحد الأقصى الممكن. ومع تزايد إنشاء المستوطنات، ازداد اعتماد الشركة العربية على الشركة الاسرائيلية. فبعد أن كان ما تشتريه، سنة ١٩٧٤، يعادل ٣٠٪ من مستلزماتها اليومية من التيار[٢٤]، ارتفع إلى ٥٨٪ في سنة ١٩٧٨ وإلى ٦٥٪ في سنة ١٩٧٩[٢٥]. وإذا ظل التوسع في الاستيطان على الوتيرة السابقة نفسها، فإنه من المتوقع أن يصل في نهاية فترة الامتياز، أي في سنة ١٩٨٨، إلى حوالي ٩٥٪. وتدريجياً تصبح الشركة العربية مجرد موزع للتيار الكهربائي، يعتمد وجودها على قرار الشركة القطرية الاسرائيلية.

وقد نتج عن هذا التوسع المفروض لسد حاجات المستوطنات والمعسكرات والمشاريع الاسرائيلية المنشأة ضمن حدود منطقة الامتياز، إرباك للشركة على مختلف المستويات الادارية والمالية والفنية. فالشركة التي أصبحت موجوداتها تقدر بثلاثة أضعاف ما كانت عليه في سنة ١٩٦٧[٢٦]، باتت في وضع يتطلب نقلة نوعية في الادارة والتنظيم. فمجلس الادارة الذي كان يقود الشركة في السابق، أصبح بحاجة إلى كفاءات جديدة ومتفرغة من أجل مواكبة مثل هذا التوسع. كما أن الوسائل التي كانت تستخدم في الجباية وتصريف الشؤون المالية، أصبحت عاجزة عن تقديم الموازنة السنوية وتدقيقها في موعدها؛ مما جعل وضع خطة مالية سنوية أمراً صعب التحقيق وجعل الاطلاع على حقيقة الوضع المالي متعذراً. ولذلك لم يكن غريباً، في مثل هذا الوضع، أن تلجأ الشركة إلى البنوك الاسرائيلية للاقتراض بفائدة بلغت ٢٧٪[٢٧]، وبخاصة، بعد أن وضعت السلطات الاسرائيلية القيود والعراقيل أمام أية مساعدات عربية يمكن أن تقدم لحل أزمة الشركة. كما لم يكن مستبعداً أن يتصرف مجلس إدارة الشركة بمساهمات المشتركين الجدد وبأرباح المساهمين القدامى، وبتعويضات العمال، وأخيراً إلى التلويح بفصل مائتي عامل جديد، تم استخدامهم من أجل إنجاز عملية التوسع، أصبحوا عبئاً على الشركة، بعد أن امتنعت وزارة الاسكان الاسرائيلية عن تكليف الشركة العربية بمشاريع إمداد الكهرباء للمستوطنات الاسرائيلية منذ منتصف سنة ١٩٧٨[٢٨]. وقد وصل وضع الشركة المتدهور إلى مرحلة بدا معها وكأن تأجير جزء من الامتياز إلى الشركة القطرية الاسرائيلية هو الحل الوحيد الممكن للخروج من الأزمة المالية، والمحافظة على الامتياز.

وهكذا فقد دفعت السلطات الاسرائيلية بالشركة العربية تدريجياً، ومنذ احتلالها للضفة الغربية، إلى خيارين ليسا في صالح الشركة العربية على المدى البعيد. فالاستمرار

في تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش بالتيار الكهربائي، يستوجب الاستمرار في الاعتماد على الشركة القطرية الاسرائيلية؛ مما يسلب الشركة العربية تدريجياً أهم مبرر لوجودها، أي القدرة على توليد الكهرباء، ويحولها إلى مجرد محطة توزيع تابعة للشركة القطرية الاسرائيلية. فضلاً عن أن الالتزام بالتعرفة المفروضة على بيع التيار بأسعار مخفضة، ومن دون وجود ضمانات تسديد فواتير الكهرباء من قبل سكان المستوطنات ومعسكرات الجيش، والذين يشكلون أكثر من ربع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الشركة العربية، كفيل بتعجيل وصول الشركة إلى مرحلة إعلان إفلاسها، وبالتالي يسهل شراؤها من قبل سلطات الاحتلال دون إثارة جدل حول الموضوع. أما الخيار الآخر، والذي حاولت الشركة تجنبه قدر الامكان؛ وهو الامتناع نهائياً عن تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش الاسرائيلي بالتيار الكهربائي، فيعني أن الشركة عاجزة عن إيصال التيار ضمن مناطق امتيازها؛ الأمر الذي يعطي مبرراً للسلطات الاسرائيلية بالعمل ضمن منطقة امتياز الشركة العربية. وهذا اعتداء يصبح، في هذه الحالة، «مشروعاً»، ويتحول إلى الاستيلاء عملياً على حق الشركة العربية في العمل ضمن الأراضي التي تنشأ فيها المستوطنات. ومع تزايد إنشاء المستوطنات ومعسكرات الجيش، يتم التنازل عملياً عن حق الشركة العربية في الامتياز، وتفقد تدريجياً هذا الحق في معظم أنحاء الضفة الغربية.

ومن الواضح أن تبني الشركة للخيار الأول جاء نتيجة لحسابات اقتصادية أكثر منه لاعتبارات سياسية. إذ أن تزويد المستوطنات الاسرائيلية بالتيار الكهربائي يعني في الحقيقة تدعيماً للاستيطان واعترافاً واقعياً بشرعيته في المناطق المحتلة. وإن كانت السلطات الاسرائيلية قد سمحت للشركة العربية في الفترة الأولى بالعمل في المستوطنات، فما كان ذلك إلّا طعماً استخدم في اصطيادها.

الوجه الآخر للأزمة: كان عمال الشركة من أكثر الفئات تضرراً من السياسة الاسرائيلية الرامية إلى إضعاف شركة الكهرباء بقصد احتوائها؛ حيث أن الاجراءات التي فرضتها عملية التوسع لتغطية حاجات المستوطنات الاسرائيلية من الكهرباء جاءت على حساب أجور العمال وتعويضاتهم ومكافآتهم وإجازاتهم السنوية. ومما زاد وضع العمال تدهوراً، الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة الذي لم يترافق مع زيادة في المداخيل. كما أن القيمة الفعلية لتعويضات العمال قد انخفضت بانخفاض القيمة الشرائية لليرة الاسرائيلية التي أصبحت، في نهاية سنة ١٩٧٩، تعادل أقل من تسع ما كانت عليه في السنوات الأولى للاحتلال.

وقد تراوحت أجور العمال الاجمالية ما بين ٤٠ و٧٠ ديناراً في الشهر بعد إضافة قيمة العلاوات[٢٩]، وهذا أقل بكثير مما يمنح لأمثالهم في الأردن ودول الخليج أو في اسرائيل. كما أن الضرائب التي تفرض على منطقة القدس، باعتبارها تخضع للقوانين الاسرائيلية منذ بداية الاحتلال، تعادل ٢٥ ٪ من إجمالي الأجور[٣٠]. وهذا يعني أن أجور العمال تنخفض حسب المعمول به في الضفة الغربية، أما الضرائب المفروضة على هذه الأجور فترتفع حسب المعمول به في اسرائيل. وفي الوقت الذي يمنح فيه عمال شركة

الكهرباء القطرية الاسرائيلية مساعدات إضافية تعوض ما يدفع من ضرائب، استخدمت الشركة العربية تعويضات العمال المستحقة والتي تجاوزت ٣٣ مليون ليرة إسرائيلية في عملية التوسع الآنفة الذكر[٣١]. واضطرت، بسبب أزمتها المالية، إلى التحايل على عدم تعويض الاجازات السنوية المتجمعة للعمال والتي تراكمت نتيجة لضغط العمل خلال السنوات التي رافقت عملية التوسع. كما لجأت إلى حرمان العمال من الزيادات الاستثنائية والعلاوات التي درجت على منحها كحوافز للمبدعين والمجدين في العمل، والمناورة على حقهم في العلاج الطبي ونصيبهم من الاستهلاك المجاني للتيار الكهربائي والذي منح لهم منذ تأسيس الشركة وفق القانون الأردني بما يعادل ٤٠ ٪ من قيمة التيار المستهلك من قبلهم[٣٢]. ولذلك، فقد جاءت مطالب العمال تنص على ضرورة ربط التعويضات بالدينار الأردني لضمان عدم تناقصها نتيجة لانخفاض الليرة الاسرائيلية المستمر، وصرف الاجازات السنوية المتراكمة للعمال، بالإضافة إلى دفع الزيادات الاستثنائية باعتبارها حقوقاً مكتسبة للعمال[٣٣]، وقد جاءت مطالب العمال هذه بعد معاناة أكثر من عشر سنوات من الاحتلال، أي بعد أن أصبح العمال مهددين بالبحث عن مصدر رزق آخر في ظل الارتفاع المستمر لمستوى المعيشة وبخاصة في منطقة القدس. ولذلك لم يكن مستغرباً هذا الدعم الذي منحتهم إياه المؤسسات والبلديات والهيئات الوطنية في كافة أنحاء الضفة الغربية، والوقفة المؤيدة لمطالبهم في إضراب تموز (يوليو) سنة ١٩٧٩، والذي استمر أكثر من عشرين يوماً.

وفي الحقيقة، فقد كان أهم مطلب للعمال، رغم انه لم يبرز إلّا أثناء الاضراب وليس قبله، هو إصرارهم على عدم فصل أي عامل من الشركة، في عملية الاصلاح التي اتفق على القيام بها[٣٤]. والواقع أنه كان هناك تيار في مجلس الادارة يدعو لعملية الاصلاح عن طريق تقليص عدد العمال إلى النصف. وقد سعت سلطات الاحتلال إلى الانتهاء بالشركة إلى وضع تقوم هي فيه بالاستغناء عن عمالها، وهذا ما يفسر عملية التوسع المفاجئة، التي فرضتها شروط الاستيطان، والتي استوجبت استخدام مائتي عامل جديد، ثم التوقف المفاجيء لوزارة الاسكان عن تكليف الشركة العربية بمشاريع التمديدات الكهربائية في المستوطنات الاسرائيلية بحجة الأمن. وكما هو معلوم، فإن مجال العمل في الضفة الغربية محدود، كما أن الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الاسرائيلي، نتيجة لحرب تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٧٣، أدت إلى استيعاب عدد أقل من العمال العرب القادمين من الضفة الغربية؛ مما يعني أن الشركة، بقرارها هذا، تحكم بالتهجير على مائتي عائلة من الضفة الغربية وبالتحديد من منطقة القدس، وهذا ينطبق تماماً مع السياسة الاسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأرض من أكبر عدد ممكن من السكان، وبخاصة من الفئات الشابة التي هي في سن العمل.

وقد عبر العمال عن هذا التخوف في المذكرة التي قدمت باسم الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، والتي ركزت على أهمية الانطلاق من «الاعتبار الوطني وليس التجاري لوضع شركة الكهرباء»[٣٥]، كما ركزت البيانات الصادرة عن النقابة على خطورة تأجير الامتياز على عروبة الشركة ونتائجه من تحجيم لانتاجيتها

وتقليص لعدد عمالها، خاصة وأنهم أكثر وعياً لأبعاد عملية التأجير هذه، وأكثر الفئات تضرراً منها.

التمهيد لمصادرة الامتياز: حوصرت الشركة العربية، كما مر سابقاً، بمختلف الطرق والوسائل إلى أن وجدت نفسها، في النهاية، أمام احتمالات حددتها السلطات الاسرائيلية بما يلي(٣٦):

١ ــ فصل الشبكة التي توزع الكهرباء للأحياء والمستوطنات الاسرائيلية مقابل تأجيرها بمبلغ ٦٠ مليون ليرة إسرائيلية لباقي مدة الامتياز. يدفع منها ٥٠ مليون ليرة عند توقيع الاتفاق والباقي مقابل محولات كهربائية بالقيمة.

٢ ــ الضغط على الشركة العربية بواسطة الشركة الاسرائيلية وإمكانية توجيه إنذار لفترة محددة بوجوب تسديد رصيدها المطلوب من ثمن التيار والذي كان حتى نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٩ يعادل خمسة وعشرين مليون ليرة إسرائيلية، أو ما يعادل ٣٠٠ ألف دينار أردني. وفي حال عدم التسديد، خلال الفترة المذكورة، مطالبة الشركة العربية بإعلان إفلاسها.

٣ ــ إصدار قرار رسمي بفصل هذه الشركة بالقوة، وترك أمر التعويض للمفاوضات.

٤ ــ عدم السماح للشركة بتلقي أية مساعدات مالية إلاَّ بعد موافقتها على الفصل.

٥ ــ إلغاء الامتياز كاملاً والتعويض حسب التقديرات التي تراها السلطات الاسرائيلية مناسبة.

وقد كانت مراهنة السلطات الاسرائيلية قائمة على موافقة مجلس الادارة على الاحتمال الأول، فتأجير الامتياز يبدو وكأنه أقل الخيارات المطروحة ضرراً. فهو يعطي مجالاً للشركة كي تقوم بتسديد ديونها، وفي الوقت نفسه يحد من زيادة الاعتماد على الشركة القطرية الاسرائيلية في المستلزمات اليومية من التيار. وقد كان مجلس الادارة، في ذلك الوقت(*)، على وشك القيام بعملية التأجير هذه، لولا موقف العمال المتشدد المدعوم بتأييد القوى والمؤسسات والهيئات الوطنية في الضفة الغربية، والذي جاء منسجماً مع إعلان منظمة التحرير رفض التجزئة والتأجير. وللمرة الأولى يتم التعامل مع أزمة شركة الكهرباء بعيداً عن معادلات الربح والخسارة التي جرى مجلس الادارة على اعتبارها أساساً للتعامل مع سلطات الاحتلال.

(*) كان السيد أحمد زهير العفيفي رئيساً لمجلس الادارة حتى نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٩، إلاَّ انه قام بتقديم إستقالته بسبب معارضة خمسة أعضاء يمثلون رام الله والبيرة وأريحا، للعرض الاسرائيلي. وعين رئيساً بالوكالة السيد الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، الذي وصلت الأزمة المالية في عهده إلى ذروتها(٣٧).

وبعد فشل الاحتمال الأول، بدأت السلطات الاسرائيلية بالعمل على تنفيذ الاحتمال الثاني. وفي سبيل ذلك، أوعزت إلى الشركة القطرية الاسرائيلية باستصدار أمر احترازي من المحكمة المركزية بالحجز على أموال الشركة العربية الموجودة في البنوك، إذا لم تسدد الأخيرة المبالغ المستحقة عليها للشركة الاسرائيلية خلال فترة أقصاها عشرة أيام[٣٨].

وبعد أن مهدت السلطات الاسرائيلية عملياً من أجل الاستيلاء على الامتياز، شنت حملة إعلامية لتهيئة الرأي العام قبل الاستيلاء «القانوني» على الشركة. فمن ادعاء بأن الشركة تباطأت في وصل الأجهزة الخاصة بالجيش الاسرائيلي وبالمستوطنات[٣٩]، إلى الاحتجاج بأن المصلحة الأمنية تقتضي عدم إعطاء الفرص لموظفي الشركة العرب لمعرفة كل جهاز عسكري وأمني في منطقة الامتياز[٤٠]، وأخيراً إلى التساؤل عن مبرر بقاء الشركة أصلاً، كونها لا تنتج أكثر من ٢ ٪ من الكهرباء في إسرائيل، وتستخدم بالمقابل فائضاً من العمال[٤١]. وقد شاركت وزارة الصحة الاسرائيلية في هذه الحملة، مدعية أن مولدات الشركة العربية تهدد صحة السكان في المستوطنات بحرقها طنين من المازوت كل ساعة[٤٢].

ورغم ما تمت إشاعته عن تقصير الشركة العربية، والمستوى المتدني للخدمات والانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي[٤٣]، إلّا أنه، حسب رأي تسفي رون، نائب رئيس بلدية القدس السابق، فإن الشركة العربية قامت بخدماتها بطريقة تفوق ما قدمته الشركة الاسرائيلية رغم الامكانات المحدودة[٤٤]، ففي الوقت الذي كان العمال العرب يقومون بالعمل خارج أوقات دوامهم في فترة التوسع سالفة الذكر إدراكاً منهم لأهمية المحافظة على هوية الشركة العربية كان عمال الشركة القطرية الاسرائيلية، والبالغ عددهم ٧٠٠٠ عامل، يلجأون باستمرار إلى الاضراب كوسيلة ضغط لتحقيق زيادة في الأجور؛ الأمر الذي أدى إلى خسارة تقدر بملايين الليرات الاسرائيلية بالإضافة إلى توقف في أعمال الكهرباء والصيانة بما في ذلك محطات التوليد في الخضيرة وأشدود كما حصل في إضرابي آب (اغسطس) ١٩٧٩[٤٥]، وأيار (مايو) ١٩٨١[٤٦].

وفي محاولاتها لسد الطريق أمام اتهامها بالعجز والتقصير، قامت الشركة العربية بتقديم خدماتها للمستوطنات والمعسكرات الاسرائيلية على حساب مولداتها وعمالها ومشتركيها من العرب.

ورغم محاولة وزير الطاقة تغليف دوافع قرار الشراء بأسباب اقتصادية وأمنية وصحية كما مهدت لذلك أجهزة الاعلام الاسرائيلية، إلّا أن قرارات محكمة العدل العليا الاسرائيلية قد ارتأت العكس[٤٧]، واعتبرت أن الأسباب الأساسية لمثل هذا القرار هي سياسية[٤٨].

وقد ترافقت اتهامات الوزير موداعي، وبعده الحاكم العسكري للضفة الغربية، مع قيام الشركة القطرية الاسرائيلية بإقامة ثلاث شبكات مركزية في الضفة الغربية، وربط عدد من القرى العربية بالتيار الكهربائي. كما أعلن فارل شيفر، مدير اللواء الجنوبي، في مؤتمر صحافي عقده في القدس أنه سيتم، خلال العام ١٩٨١، ربط نحو ٣٠ قرية عربية،

إضافة إلى المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، بالتيار الكهربائي من الشركة القطرية[٤٩]. وهذا الاعتداء الجديد على امتياز الشركة العربية يقصد به تسجيل موقف التقصير والعجز على الشركة العربية؛ وذلك لعدم قيامها بواجباتها. هذا من جهة، ومن جهة أُخرى، فإن الامتناع عن منح الشركة العربية مشاريع إمداد الكهرباء يمكن أن يعيد الأزمة المالية من جديد، وبخاصة أن أكثر من نصف العمال أصبح يشكل عبئاً مالياً بعد توقف مشاريع إمداد الكهرباء، كما مر سابقاً.

وليس غريباً أن تتم هذه الحملة الاعلامية في الوقت الذي بدأت فيه الشركة العربية بتجاوز الأزمة المالية؛ وذلك بعد الدعم المالي الذي قدمته اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، وبعد المحاولات الاصلاحية التي أعادت تنظيم الشركة في صيف سنة ١٩٧٩(*). كما أن تباكي الاعلام الاسرائيلي على القرى العربية التي لم يصل التيار الكهربائي إلاَّ إلى ٥٠ قرية منها من أصل ١٣٠ في منطقة الامتياز[٥٢]، لم يتم إلاَّ بعد أن قامت الشركة بوضع خطة لإنارة القرى الواقعة ضمن حدودها[٥٣]. ومن الواضح أن قرار وزير الطاقة الاسرائيلي، إسحق موداعي، الصادر بتاريخ ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، والداعي إلى تطبيق حق الحكومة في شراء امتياز الشركة العربية بعد سنة من تاريخه[٥٤]، استناداً إلى المادة ٣٩ من نص الامتياز(*)، جاء رداً على قرار الشركة القاضي بالامتناع عن تأجير الامتياز. ويؤكد ذلك إعلان المدير العام لوزارة الطاقة الاسرائيلية عن استعداده للتنازل عن نية شراء الشركة مقابل تنازل الشركة عن حقها في تزويد الأحياء اليهودية في القدس بالكهرباء[٥٦].

مدلولات قرار محكمة العدل العليا

جاء قرار محكمة العدل العليا (اتخذ القرار من قبل القضاة الثلاثة، حاييم كوهين، واسحق كاهان وموشي بيكي، بالإجماع[٥٧]) ليعطي الشرعية للاستيلاء على امتياز الشركة العربية بعد أن تم ذلك عملياً، وبالتدريج منذ بداية الاحتلال. أما التحايل للوصول إلى مصادرة الامتياز، فقد تم عن طريق تجزئته، بحيث يبدو للرأي العام وكأن الشركة العربية قد ربحت المعركة مع السلطات الاسرائيلية. واستخدم القانون في عملية الاحتيال بشكل مدروس لإضفاء الشرعية عليها. فقرار محكمة العدل العليا يعطي وزير

(*) تم تعيين المحامي أنور نسيبة رئيساً لمجلس إدارة الشركة بدل السيد الياس فريج الرئيس السابق بالوكالة والذي كان على وشك تأجير جزء من امتياز الشركة العربية للشركة القطرية الاسرائيلية[٥٠]، مقابل تعويض قيمته ٦٠ مليون ليرة إسرائيلية لتغطية ديون الشركة[٥١].

(*) المادة ٣٩: إذا رغب المندوب السامي في شراء المشروع عند ختام السنة الخامسة والعشرين من مدة هذا الامتياز، أو عند انقضاء كل خمس سنوات تالية من المدة المذكورة، وأعرب عن رغبته هذه بإخطار خطي بلغه للشركة قبل نهاية أية سنة من السنين المذكورة باثني عشر شهراً، فيجوز له عند ختام السنة الخامسة والعشرين المذكورة أو نهاية كل خمس سنوات، حسب مقتضى الحال، أن يشتري المشروع ابتداء من اليوم الأول من شهر كانون الثاني [يناير] سنة ١٩٢٨، تاريخ الشراء الذي أعطي بشأنه إخطار الشراء[٥٥].

الطاقة الاسرائيلي الحق في شراء معظم منشآت الشركة العربية وكافة وحدات إنتاج الطاقة التي تقع ضمن حدود منطقة القدس[٥٨]، كونها تخضع للأحكام نفسها المطبقة في إسرائيل في المجالين القضائي والقانوني. وبذلك يمكن اعتبار سلطات الاحتلال في منطقة القدس وريثة للمندوب السامي البريطاني حسب نص المادة ٣٩ من الامتياز؛ الأمر الذي لا ينطبق على الضفة الغربية والتي ما زال يطبق فيها القانوني الأردني. وحسب القانون الدولي، فلا يسمح لقائد منطقة محتلة بالقيام بتغييرات جذرية في الوضع القانوني أو الواقعي للمنطقة الخاضعة لسلطته؛ وعليه، فإن السيطرة على شركة كهرباء القدس التي تزود معظم منطقة الضفة الغربية بالتيار الكهربائي هو بمثابة تغيير غير مقبول دولياً. وبذلك، فإن «الحاكم العسكري ليس حراً في تغيير الوضع وأسلوب الحياة في (المناطق المحتلة)، إلّا في حالات خاصة للغاية»[٥٩]، لم يتمكن الحاكم العسكري للضفة الغربية من إقناع محكمة العدل العليا بتوافرها. ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال رغم حصولها على شرعية شراء امتياز الشركة ضمن حدود منطقة القدس، إلّا أنها سوف تظل تعمل جاهدة من أجل استكمال السيطرة على امتياز الشركة ككل، ووضعها تحت «إدارة إسرائيلية تاركة أمر الجباية للشركة العربية»[٦٠]، على غرار ما هو سائد في الاقتصاد الاسرائيلي؛ حيث يقوم العرب عادة بالعمل الصعب الذي يرفض العمال اليهود القيام به.

وقد أحدث قرار المحكمة العليا وضعاً غريباً صعب التحقيق من الناحية العملية؛ إذ أنه بناء عليه ستستولي الحكومة الاسرائيلية على منشآت الشركة ومولداتها أجمع، ولن يتبقى في المنطقة التي لا ينطبق عليها حق الشراء سوى الأعمدة والأسلاك[٦١]. وبذلك، تنتفي نهائياً صفة الانتاج عن الشركة العربية وتتحول إلى مجرد موزع للتيار الكهربائي الذي تنتجه الشركة القطرية الاسرائيلية. وهذا بالضبط ما عبر عنه نائب المستشار القانوني للحكومة، يورام بار ــ سيلع، الذي مثل وزير الطاقة في محكمة العدل العليا حين قال: «لقد انتصرنا، لأنهم مكنونا من شراء منشآت شركة الكهرباء، وهذه هي المشكلة الأساسية التي كانت تزعجنا»[٦٢].

وإن كان شراء امتياز الشركة في منطقة القدس لم يتم حتى الآن، فهذا لا يعني أن الحكومة الاسرائيلية قد صرفت النظر عن هذا الموضوع، وإنما أرجأته، من جهة أولى، إلى ما بعد انتخابات الكنيست العاشر، ومن جهة أخرى، بسبب الرأي العام في الضفة الغربية المعارض لشراء الامتياز في منطقة القدس. وعلى حد تعبير عضو الكنيست السابق، أمنون لين، فإن «المهم» في هذه المرحلة «هو تثبيت وحدة القدس» وعدم الدخول في «شجار مع الناطور»[٦٣]، وهذا يعني تأجيل مسألة الشراء مرحلياً وليس التخلي عنها نهائياً. وإذ ترك قرار المحكمة الاتفاق على خطوات الشراء لوزير الطاقة ورئيس مجلس الادارة؛ فهو يعطي بذلك الوقت الكافي للوزير من أجل إنجاز عملية الشراء في الوقت المناسب، أي في فترة ما بعد الانتخابات الاسرائيلية وبالضرورة قبل البدء بإجراءات الحكم الذاتي للمناطق المحتلة، أي بعد استكمال السيطرة على كافة المرافق الحيوية في الضفة الغربية، بحيث يستحيل على الحكم الذاتي أن يكون كذلك.

وقد تم ربط جميع أنحاء قطاع غزة في آب (أغسطس) سنة ١٩٧٤[٦٤]. وعلى حد تعبير عضو الكنيست دافيد شتيرن فإن «مصادر الطاقة في كل الظروف يجب أن تكون بأيدي الحكومة»[٦٥]، وذلك تمهيد ضروري للإدارة الذاتية. كما أن «السيطرة على أجهزة الرقابة ومصدر التيار الكهربائي تمكن من توفير الكهرباء للمستوطنات اليهودية ومناطقها الصناعية في أوقات الأزمات والتقلبات السياسية»[٦٦]. وعلى حد تعبير رئيس شعبة الاستيطان «يجب العمل في سباق مع الوقت لخلق وقائع جديدة تمنع المساس بهذه المناطق والتفريط فيها، لأن الواقع الذي سنخلقه يلعب دوراً أساسياً في أي اتجاه للحل»، ويجب الانطلاق من أن «الحكم الذاتي سيطبق فقط على السكان العرب وحدهم وليس على المستوطنين اليهود أو الأرض[٦٧] وهو يعني بالأرض، الأرض نفسها وما فيها من مصادر مياه ومصادر طاقة، وما عليها من مجال كهرومغناطيسي، وجوي. وقد استهدف فصل السكان عن الأرض باعتبار أن الأرض هي العنصر الثابت، أما الوجود الراهن للسكان فهو مؤقت، ولا يمنحهم أية صلاحية أو سيادة على أرضهم[٦٨].

خاتمة

إن تتبع الخطوات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية من أجل الاستيلاء على شركة كهرباء القدس يشير إلى الطابع المتعمد للسياسة الاسرائيلية الرامية إلى إضعاف اقتصاد المناطق المحتلة وإخضاعه، بحيث يلبي حاجة الاقتصاد الاسرائيلي من جهة، ويعيق أي استقلال ممكن له في المستقبل من جهة أُخرى. فالتحكم بكهرباء الضفة الغربية يعني استكمال السيطرة على قطاع الصناعة وعرقلة سبل تطوره، بالإضافة إلى التحكم في الحياة اليومية للسكان. وقد جاء إنشاء المستوطنات في المناطق المحتلة في سياق هذه السياسة حيث لعبت هذه المستوطنات دوراً هاماً في دفع الشركة العربية إلى الاعتماد شبه الكلي على الشركة القطرية الاسرائيلية. ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بتحويل الشركة العربية عملياً إلى موزع للتيار الكهربائي، وإنما استصدرت قراراً من المحكمة العليا يقضي بشرعية مصادرة معظم مكاتب الشركة العربية ومولداتها الواقعة في منطقة القدس، مكرسة بذلك، سياسياً، فصل القدس عن الضفة الغربية، وعملياً إنهاء وجود الشركة العربية كمنتج للتيار الكهربائي، وتحويلها إلى مجرد جابٍ لفواتير الكهرباء. وتحت غطاء الشرعية، تكون السلطات الاسرائيلية قد استولت على الأراضي التي تمر بها خطوط الشركة في منطقة القدس، ومهدت لتهجير عائلات أكثر من ٣٠٠ عامل لن يكون لهم عمل في ظل الادارة الاسرائيلية للشركة العربية.

وكما مهدت السلطات الاسرائيلية للسيطرة على المرافق الحيوية في الضفة الغربية، فقد مهدت أيضاً لوضع مماثل للمستوطنات الاسرائيلية، بحيث تظل هذه المستوطنات خاضعة للقرار الاسرائيلي في حال حصول تغيير على مستقبل المناطق المحتلة. وبذلك تستطيع، من خلال المستوطنات المنشأة، أن تمهد للسيطرة القانونية على المناطق، باعتبار أن المستوطنات وبخاصة الزراعية منها، قبل العام ١٩٤٨، كانت نواة الدولة الاسرائيلية.

(١) «The Israeli Administration in Judia and Samaria», *The Israeli Economist,* vol. XXIV, 1968, p. 284.

(٢) د. بسام الساكت وآخرون، **بعض مصادر الضفة الغربية؛ ما تعنية للاقتصاد الاسرائيلي**، عمان: الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٧٩، ص ٥٢.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٣.

(٤) The Israeli Economist, *op. cit.*

(٥) روحي الخطيب، **أمانة القدس قديماً وحاضراً**، (دراسة غير منشورة) عمان: مكتب أمانة القدس، ١٩٧٨/١١/٢٢، ص ٢٣.

(٦) روبرت هاري درايتون، **قوانين فلسطين ١٩٣٣**، (٣ أجزاء) القدس: مطبعة دير الروم ١٩٣٦، الجزء الأول، الباب ١ ــ ٦٦، ص ٧٤٤ و٧٤٥.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٧٤٧.

(٨) محمد ميعاري وحنا نقارة، **مذكرة متضمنة الترجمة العربية لتقرير، شلومو توسيا كوهن**، محامي الشركة أمام محكمة العدل العليا، ١٩٨٠/٤/٢٩، ص ١.

(٩) درايتون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٤٤.

(١٠) John Hopkins, *the Economic Development of Jordan,* Baltmore: The John Hopkins Press, 1961, p. 352.

(١١) ميعاري ونقارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢.

(١٢) Hopkins, *op. cit., p. 352.*

(١٣) الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) ميعاري ونقارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢.

(١٥) «شركة كهرباء القدس: تيار وطني يمد الأرض المحتلة بالنور»، **تقرير الدراسات الشهري**، ١٩٨٠/٢/١، ص ٧٣ ــ ٨١.

(١٦) ميعاري ونقارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣.

(١٧) الخطيب، **مذكرة صادرة عن مكتب أمانة القدس**، عمان، ١٩٧٩/١/٩.

(١٨) الخطيب، أمانة القدس...، **مصدر سبق ذكره**؛ مقابلة مع أعضاء مجلس إدارة الشركة الجديد، **الطليعة**، (القدس)، ١٩٨٠/١/٢٤؛ الساكت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩.

(١٩) الخطيب، مذكرة...، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) ميعاري ونقارة، **مصدر سبق ذكره**.

(٢١) محرم البرغوثي، **الطليعة**، ١٩٧٩/٥/١٠، ص ٢.

(٢٢) الخطيب، **مذكرة حول شركة كهرباء القدس**، عمان، ١٩٧٩/٣/٢٢، ص ٢.

(٢٣) **الطليعة**، ١٩٨٠/١/٣، نقلاً عن **دافار**، ١٩٧٩/٢/١٥.

(٢٤) الخطيب، **مذكرة حول شركة كهرباء محافظة القدس المحدودة**، عمان، ١٩٧٥/١١/٢، ص ٣.

(٢٥) ميعاري ونقارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣.

(٢٦) **العمال** (نشرة صدرت لمرة واحدة عن نقابة عمال شركة كهرباء القدس)، تموز (يوليو) ١٩٧٩، ص ٧.

(٢٧) **الطليعة**، ١٩٧٩/٨/١٦.

(٢٨) تقرير صادر عن مجلس الادارة، ١٩٧٩/١٠/١٠، ص ٢؛ العمال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.

(٢٩) عبد أبو دياب ونبيل العزة، **مذكرة بالمطالب المستعجلة لعمال شركة كهرباء محافظة القدس**، عن الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، ١٩٧٩، ص ١.

(٣٠) العمال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٨.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٤.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١؛ بيان صادر عن نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، ١٩٧٩/٧/١٢.

(٣٤) بيان صادر عن الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، ١٩٧٩/٧/١٨.

(٣٥) **تقرير عن أوضاع شركة كهرباء القدس**، الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، ١٩٧٩/٧/٨، ص ٢.

(٣٦) الخطيب، **مذكرة حول شركة كهرباء القدس**، عمان، ١٩٧٩/٤/١٦.

(٣٧) الخطيب، مذكرة...، ١٩٧٩/١/٩، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٨) البرغوتي، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٩) ر.إ.إ.، العدد ١٨٤١، ١٩٧٩/٨/٦، ص ٢٠ و٢١.

(٤٠) **المصدر نفسه**، العدد ٢٢٧، ١٦ و١٩٨١/٢/١٧، ص ٣.

(٤١) **المصدر نفسه**، العدد ٢٢٦٩، ١٥ و١٩٨١/٢/١٦، ص ١٠.

(٤٢) **المصدر نفسه**، العدد ٢٣٠٧، ١٩٨١/٤/٢، ص ١٠.

(٤٣) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة العاشرة، العدد ٢ و١٩٨٠/١/٣، ص ١٠، نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٠/١/١.

(٤٤) **الطليعة**، ١٩٨٠/١/٢٤.

(٤٥) ر.إ.إ.، العدد ٨٦١، ١٩٧٩/٨/٣١، ص ١٩.

(٤٦) **المصدر نفسه**، العدد ٢٣٤٩، ١٩٨١/٥/٢٦، ص ١٧.

(٤٧) **المصدر نفسه**، العدد ٢٢٧٥، ٢٢ و١٩٨١/٢/٢٣، ص ١٤.

(٤٨) **الفجر** (القدس)، ١٩٨١/٢/٢٤.

(٤٩) **الأنباء** (القدس) (صحيفة إسرائيلية تصدر باللغة العربية)، ١٩٨١/٤/٣٠.

(٥٠) **الطليعة**، ١٩٧٩/٩/٢٠.

(٥١) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٩، ١٩٨١/٢/١٥، ص ٩.

(٥٢) **المصدر نفسه**.

(٥٣) **الرأي** (عمان)، ١٩٨٠/١/٢١؛ **والطليعة** ١٩٨٠/١/٣.

(٥٤) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٥) درايتون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥٧.

(٥٦) **نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحافية**، السنة الثالثة، تقرير رقم ١، ١٩٨١/١/٣، ص ١٩.

(٥٧) ر.إ.إ.، السنة العاشرة، العدد ٢٢٦٩، ١٥ و١٩٨١/٢/١٦، ص ٨.

(٥٨) **المصدر نفسه**، عدد ٢٢٧٥، ٢٢ و١٩٨١/٢/٢٣، ص ١٤.

(٥٩) مقابلة مع القاضي إسحق كاهان، قاضي محكمة العدل العليا، **المصدر نفسه**، ص ١٢.

(٦٠) مقابلة مع نائب المستشار القانوني للحكومة يورام بار ــ سيلع، **المصدر نفسه**، ص ١٤؛ **المصدر نفسه**، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و١٩٨١/٢/١٧، ص ٣.

(٦١) **الطليعة**، ١٩٨١/٢/١٩.

(٦٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢.

(٦٣) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٤، ٢٠ و١٩٨١/٢/٢١، ص ٩.

(٦٤) وليد الجعفري، **المشروع الاسرائيلي للإدارة الذاتية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص XV.

(٦٥) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٤، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٦) «من حديث ليسرائيل هرئيل، سكرتير مجلس المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة»، ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و١٩٨١/٢/١٧، ص ٤.

(٦٧) «من حديث لرئيس شعبة الاستيطان، متتياهو دروبلس، **نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحافية**»، تقرير رقم ٣٥٦، ١٩٨١/٢/٢١، ص ٢.

(٦٨) الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥.

يهود المغرب العربي في إسرائيل

ديمة عبد الرحيم

لم تنل قضية الهجرة، من جانب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، ما تستحق من اهتمام، إلا منذ عهد قريب. ففي وقتنا الحاضر، وفي سياق عملية التطور العالمي، يبدي علماء الاجتماع، والأجناس (الانثروبولوجيا) قدراً كبيراً من العناية بمشكلات الهجرة والمهاجرين، وذلك بعد أن غدت قضية الهجرة متغيراً بارزاً لا يستغنى عنه لفهم «المجتمعات الصغيرة» المغلّفة في إطار وحدات اجتماعية وثقافية تعاني الشعور بالغربة في داخل الأنظمة الاجتماعية ــ الثقافية التي تحيط بها من كل جانب.

يمكن القول، تعميماً، إن الهجرة تنسج أواصر معينة بين أناس من مشارب وأجناس وثقافات مختلفة، ومن مستويات متباينة في درجة التشكل الاجتماعي؛ وهذه الأواصر بدورها تفرز العديد من المشكلات. أما الدراسات التي ظهرت في مرحلة مبكرة، فلقد سلكت سبيلها إلى معالجة قضية الهجرة، بمقاربة أخذت منحى اجتماعياً ــ نفسياً. لكن توجّهاً علمياً جديداً قد أطلّ، مستمداً معالمه خصوصاً من لجة المشكلات التي خلقتها سياسات الادارات الاستعمارية، ومن الأثر الذي خلّفه الغرب وتقنياته على التجمعات الفلاحية والعشائرية شبه المعزولة.

ولقد توافر قدر هائل من البيانات والمعلومات في غمرة التعاطي مع مشكلات التحضّر والمهاجرة في أفريقيا. وهنا ينبغي أن نسجّل فضلاً كبيراً لمساهمة «بارنز» فيما طلع به من نظرية «تحليل الشبكة» في إطار علم الأجناس. فهذه النظرية التي تركز على دراسة الفصائل الاجتماعية والروابط القائمة بين الأفراد والجماعات في حيّز مكاني معيّن، غدت مبدأ مهماً حقاً من المبادىء اللازمة لدراسة الهجرة. فانطلاقاً من هذا المبدأ يمكن تناول مسائل الهجرة في العمق، ناهيك عما يسعفنا به ونحن نحاول استخراج القواعد العامة التي تحكم هذه المسائل. وبالطبع فإن آثار الهجرة رهن بنمط النظام الاجتماعي.

لكن هناك عوامل أخرى فائقة الأهمية لدراسة المهاجرين نذكر منها: أدوارهم

الاجتماعية، وطراز تقاليدهم وعاداتهم، وأوضاعهم السكنية، وكيفية تقسيم العمل في المجتمع. وهل نحن بحاجة إلى تأكيد أهمية العامل الايديولوجي في هذا المضمار؟!

تأسيساً، يهمنا أن نميز ونرسم حداً فاصلاً بين ما «يعتقد» المهاجر أنه فعل، وبين ما «يفعله» حقاً. فالمهاجرون إلى بريطانيا وفرنسا، على سبيل المثال، (كالهنود والجزائريين وسواهم)، سوف يعيشون في البلدان التي تستضفيهم إلى الأبد، هذا على صعيد الواقع، أما على الصعيد الآخر فإنهم «يعتقدون» بأن إقامتهم هناك ليست سوى مرحلة عابرة ومؤقتة! هذا الاعتقاد في ذاته له بالطبع مردوداته الكثيرة وتأثيراته على علاقات هؤلاء المهاجرين، سواء مع مجتمعاتهم الأصلية، أم مع أبناء منشئهم الاجتماعي نفسه، أم مع غيرهم من الناس الذين يعيشون في «مقر إقامتهم المؤقت». ولا بد للمرء من البحث كذلك عن التنظيم الاجتماعي للمهاجرين، فقد يتبين في النهاية أن لهذا التنظيم الاجتماعي صلة مباشرة بايديولوجيتهم، فنسأل مثلاً: هل سيبقى المهاجرون في البلد المضيف الى الأبد أم لا؟ ونسأل، كمثال آخر: هل يقيم المهاجرون تنظيماً اجتماعياً و«شبكات» مماثلة لتلك الموجودة في الوطن، أم أنهم مرتبطون مباشرة بشبكات الوطن ــ الأم وتنظيمه الاجتماعي؟ فهذه المسألة تتوقف على مدى ديمومة البقاء في المهجر.

وقد كشفت الدراسات التي قام بها «مايـر» و«فيليبوت» وآخـرون عن شبكات اجتماعية تنشأ في لندن أو في جنوب أفريقيا، وتصل امتداداتها إلى شتى أرجاء القارة الأفريقية أن هناك حرصاً على رعاية الأواصر الاجتماعية بين أبناء التجمع العرقي الواحد الذين شتتتهم الظروف أيدي سبأ من موطنهم الأصلي. ففي ظل التمسك بهذه العلاقات الاجتماعية، يمكن للمهاجر أن يجنّد أبناء عشيرته وأن يعبىء علاقاته الأخرى، في سبيل تسهيل أمور ارتحاله، ومد الجسور مع أبناء مجتمعه الذين سبقوه إلى دنيا الاغتراب. ولقد جرت دراسات مشابهـة في أوسـاط المهاجـرين العرب، من قبـل «غوليـك» و«سويت» و«طنوس» وسواهم.

مبتغانا من هذا العرض التمهيدي هو الالمام بالقواعد اللازمة لدرس قضية الدمج والاستيعاب ليهود الشمال الأفريقي في دولة اسرائيل. ولتحقيق هذا، لا مفر من التنقيب بسرعة عن جذورهم التاريخية، والإطلال على حالتهم الراهنة، واستقراء مستقبلهم في الدولة اليهودية.

القسم الأول: يهود العالم العربي، عودة سريعة إلى التاريخ

يعود يهود العالم العربي، في نسبهم، إلى مهاجرين من شتى أرجاء المعمورة، إلا انهم مع ذلك من السكان الأصليين في هذه المنطقة. ولا جدال في أن الموجة الكبرى من المهاجرين الذين حلوا في العالم العربي، تمثلت في الخروج اليهودي الجماعي من اسبانيا غداة سقوط الحكم العربي في الأندلس. وكان هؤلاء هم «السفارديم» الذين كانت لهم لغة عرفت باسم «لادينو». وحلّ في العالم العربي عدد لا يستهان به من المهاجرين اليهود من «القورانيين» الذي ارتحلوا عن إيطاليا في القرن السابع عشر. ولقد امتاز السفارديم،

والقوارنيون على اليهود الأصليين بمستواهم الثقافي الأعلى وبثـرواتهم الأعظم. وشكّل سليلو هؤلاء اليهود الطبقة الوسطى التي تألفت من التجار والحرفيين. واستمر تعاملهم بلغة اللادينو حتى أواخر القرن التاسع عشر عندما استبدلت بالفرنسية. كما كان لهم كلف بالتجارة، شأنهم في ذلك شأن العديد من المجتمعات الشرقية. لكن اللغة العربية التي كانت لغة اليهود الأصليين، اضمحل شأنها بينهم، لترثها الفرنسية التي أضحت لسان اليهود كافة في هذه المنطقة. وكانت غالبية يهود المنطقة من «الربانيين» الذين تشيعوا إلى طائفتين: القرائية والسامرية. وقد انسلخ أتباع المذهب الأول عن الجسم الأساسي لليهود في القرن الثامن عشر مبشرين بوجوب العودة إلى المنبع وتجاوز التلمود والتقاليد المتواترة. فيما كان السامريون يدعون إلى التمسك بالأسفار الخمسة الأولى فقط من العهد القديم (أسفار موسى)، وكانت طقوسهم مبنية على التشريع الموسوي وحده، إنما باختلاف كبير وشامل عن سواهم من اليهود. وكانوا يتكلمون العربية والآرامية، واقتصروا في تعاملهم بالعبرية على الدراسات الدينية فقط.

لا تتوافر لدينا أرقام دقيقة عن عدد اليهود في العالم العربي؛ ذلك أن معظم مناطق العالم العربي لم يعرف إحصاء رسمياً إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. أما الأرقام التي نقدمها في الجدول المرفق، فهي من تقـدير «لانـدشوت» وقـد وردت في كتابـه: «المجتمعات اليهودية في بلدان الشرق الاوسط الاسلامية». لكن هذه الأرقام التقديرية قريبة من الصحة؛ إذ تتطابق مع الأرقام التي سجلتها الوكالة اليهودية أمام اللجنة الأنغلو ــ أميركية لتقصي الحقائق في عام ١٩٤٦.

البلد	عدد اليهود	نسبتهم إلى السكان
مصر	٧٥٠٠٠	٠,٤ ٪
العراق	١٢٠٠٠٠	٢,٤ ٪
لبنان	٦٧٠٠	٠,٨ ٪
سوريا	٦٠٠٠	٠,٣ ٪
البحرين	٤٠٠	٠,٤ ٪
حضرموت	٢٠٠٠	غير معروفة
اليمن	٨٠٠٠	٢,٠ ٪
عدن	١٢٠٠	٢,٥ ٪
ليبيا	١٤٠٠٠	١,٥ ٪
تونس	١٠٠٠٠٠	٢,٩ ٪
الجزائر	١٢٠٠٠٠	١,٧ ٪
مراكش	٢٢٥٠٠٠	٢,٦ ٪
مراكش الاسبانية	١٤٧٠٠ (١٩٤٧)	٢١,٠ ٪
طنجه	٧٠٠٠	٢,٨ ٪

القسم الثاني: يهود الشمال الأفريقي

بلغ عدد اليهود في إسرائيل، في الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠، ٢,٥٦١,٤٠٠ من بين ٣,٠٠١,٤٠٠ شكلوا العدد الاجمالي للسكان. هؤلاء اليهود كان بينهم ١,٢٣٠,٢٠٠ من اليهود الشرقيين؛ مما يعني أن أكثر من نصف يهود إسرائيل في العام ١٩٧٠، كانوا من هؤلاء اليهود الشرقيين (أنظر الخلاصة الاحصائية في إسرائيل لسنة ١٩٧٠، الرقم ٢٢:٤٣).

عقدت حركة «عوديد» مؤتمرها الأول في خريف العام ١٩٧١ ورفعت صوتها بتوجيه الاتهام والاستنكار لسياسية التمييز الإثني (العرقي) بين اليهود. ولقد توجهت الحركة، أساساً، إلى يهود شمال أفريقيا، وإلى المراكشيين على وجه الخصوص. إن كون يهود الشمال الأفريقي (كمجموعة إحصائية) يمثلون فئة «محرومة»، هي حقيقة مسلّم بها. وكان التعليل المعطى لهذا الواقع، أن هذه الفئة الواسعة من اليهود قد جلبت معها مكوّنات وضعها الاجتماعي ــ الاقتصادي الهابط، وتحديداً افتقارها إلى الحرف والمهارات الصناعية الحديثة، ونقص أو انعدام التعليم الرسمي، بالاضافة إلى كونها تحمل مفاهيم اجتماعية تحبّذ الاكثار من النسل وبناء العائلات الكبيرة. لكن الواقع هو أن حضور مؤتمر «عوديد» المشار إليه، وهم من الشبان والشابات المؤهلين جامعياً، ومن أصحاب الحرف العصرية، والأسر الصغيرة، عبروا بوضوح قاطع عن شعورهم القوي بوجود تمييز إثني. وهكذا أخذت المشكلة بعداً جديداً. فنظرية «الأصول الفقيرة» لم تعد صالحة لتعليل الوضع. ونشأت في العام التالي، أي ١٩٧١، حركة جماهيرية «شرقية» هي حركة «الفهود السود» التي اجتذبت إلى صفوفها الشبيبة المراكشية، مع فارق مهم هذه المرة، هو أن هذه الشبيبة كانت من أحزمة البؤس المحيطة بالمدن الكبيرة.

يشكل يهود المغرب العربي نسبة عالية من مجموع اليهود الشرقيين في اسرائيل، وهم الفئة التي تشعر بالغبن والإجحاف أكثر من سواها. لهذه الأسباب، ولكونها الفئة التي تعلن سخطها، فانها، أي فئة يهود شمال أفريقيا، ستكون المحور الرئيسي لهذه الدراسة.

نبذة تاريخية عن يهود المغرب العربي

استوطن اليهود شمال أفريقيا منذ أقدم العصور. وعلى الرغم من أن المؤرخين يتهيبون من تقديم معلومات دقيقة حول أصولهم، فإنهم يجمعون على أن هؤلاء اليهود ربطتهم أواصر حميمة بالسكان البربر الأصليين. ويمضي بعض المؤرخين أبعد من هذا ليتكلم عن «البربرية اليهودية»[١]. بل إن ابن خلدون في كتابه «تاريخ البربر» يتحدث عن بعض المجتمعات البربرية اليهودية، عشية الفتح الاسلامي[٢].

وحين جاء النزوح اليهودي الواسع من اسبانيا في القرن الثالث عشر، توجه هؤلاء المهاجرون إلى مراكش والجزائر وتونس وليبيا؛ حيث كانت مجتمعات يهودية قائمة ومستقرة من قبل. استوطن اليهود الوافدون الشريط الساحلي، فيما كان اليهود الأصليون

في هذه البلدان يعيشون في الأنحاء الجبلية وعلى تخوم الصحراء الكبرى. وكان اليهود، مثلهم في ذلك مثل جيرانهم المسلمين، يشعرون بالاعتزاز لانتمائهم إلى المدن المغربية التي أوتهم لدى هروبهم من اسبانيا غداة سقوط الحكم العربي[٣]. وكان يهود شمال أفريقيا متنبهين بحدّة إلى تنوع أصولهم ومنابتهم، وشهدت مراكش وتونس حالة من التوتر والنزاع بين اليهود الأصليين و«اليهود الاسبان». وتعزز هذا التباين العرقي ببعض المكوّنات الأخرى من إقليمية ومحلية. كما خلف الاستعمار الفرنسي آثاراً بارزة على يهود أفريقيا الشمالية. فلقد استمر الحكم الفرنسي ١٣٢ سنة في الجزائر، و٧٥ سنة في تونس، و٤٤ سنة في مراكش. وتمدد النفوذ الفرنسي بصورة بطيئة، وإنما مطردة، حتى بلغ المناطق الداخلية. وبناء عليه ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات من التأثير الفرنسي في شمال أفريقيا: الشريط الساحلي الذي تعرض لتأثير عميق، والمناطق الداخلية التي حافظت على تراثها، وأخيراً المناطق الجبلية وشبه الصحراوية التي نجت من التأثيرات الفرنسية.

وهنا لا بد من القول إن الجماعات الثلاث التي كانت تعيش في شمال أفريقيا، أي العرب والبربر واليهود، لم تكن استجابتها للوجود الفرنسي متجانسة. فاليهود وحدهم انفردوا بالنظر إلى هذا الوجود الاستعماري الفرنسي بعين الرضى وكأنه المنقذ. وأدى هذا الموقف المتفرد من الادارة الاستعمارية إلى تخريب العلاقات الودية العريقة التي كانت قائمة بين اليهود وغير اليهود[٤].

لا جدال في أن يهود الجزائر كانوا الأعمق تأثراً بالوجود الفرنسي، بين الجماعات اليهودية في بلدان المغرب كافة. وفي مرسوم خاص صدر عام ١٨٧٠ منحت فرنسا جميع يهود الجزائر الجنسية الفرنسية. أضف إلى ذلك أن الوجود الفرنسي الطويل ساهم في إكساب اليهود الجزائريين قيم الغرب ومفاهيمه. ومن هذا أن غالبية الأطفال اليهود تلقت تعليمها في المدارس العلمانية الفرنسية، وكانت نسبة الطلبة الجامعيين من اليهود أعلى بكثير من نسبة أقرانهم من المسلمين. ولقد ارتبط هيكل المجتمع اليهودي الجزائري كله ارتباطاً عميقاً بالمجتمع اليهودي الفرنسي. وفي أعقاب حملة الاضطهاد التي تعرض لها يهود فرنسا على يد هتلر، هاجر يهود الجزائر إلى هناك ليملأوا الفراغ ويسدوا الفجوات. ويتبين بجلاء أن يهود الجزائر غدوا منذئذ الأشد تفرنساً والأكثر التصاقاً بالغرب بين يهود الشمال الأفريقي قاطبة، إلى درجة أن غالبيتهم اختارت فرنسا عندما جرى توقيع اتفاقية ايفيان في العام ١٩٦٢[٥].

وبالمثل استجاب يهود تونس بعمق لتأثير الوجود الفرنسي. واختفت عاداتهم وتقاليدهم الأصلية، لتحل مكانها مجموعة القيم والمفاهيم الغربية. وبلغة الأرقام نذكر أنه كان هناك، في العام ١٩٤٢، ٦٨,٢٦٨ يهودياً تونسياً يحملون الجنسية التونسية، كان بينهم ١٦,٤٩٦ يحملون الجنسية الفرنسية، و٣,٢٠٨ التابعية الايطالية، فيما تحول ٦٦٨ يهودياً تونسياً لصبحوا من رعايا بريطانيا[٦].

لكن التأثير الغربي على اليهود المراكشيين كان ذا طبيعة مختلفة عنه في الجزائر

وتونس؛ ذلك أنه كان أسرع وإنما أقل عمقاً. ومع أن أغنياء اليهود المراكشيين أرسلوا أولادهم إلى المدارس والجامعات، إلا أن جماهير اليهود ظلت أمّيّة بدرجة أو بأخرى. وعلى خلاف الحال مع يهودالجزائر وتونس، لم يكن متاحاً ليهود مراكش الحصول على أية جنسية أوروبية. ويمكن القول، في شيء من التعميم ان المجتمع اليهودي المراكشي كان ينقسم في الخمسينات إلى ثلاث شرائح أوفئات: الفلاحون المقيمون في الجبال والمناطق الجدباء، وقد اندمجوا في المجتمعات المحلية من عربية وبربرية. وهذه التجمعات اليهودية الفلاحية كانت، إلى حد ما، معزولة وتعيش حياة شبه «بدائية». الفئة الثانية يمثلها سكان المدن التقليديون من حرفيين وتجار. أما الفئة الثالثة فهي المجتمع اليهودي في مدينة الدار البيضاء الذي شكل الشريحة شبه البروليتارية في هذه المدينة(٧).

ولقد تنازعت هذا المجتمع اليهودي المراكشي وسيطرت عليه نزعتان: الأولى هي البنية الثقافية ــ الايديولوجية للحاخامية التي نشرت التراث التقليدي، والثانية هي البنية السياسية ــ الاجتماعية التي أرست دعائمها قوة الاحتلال الفرنسي في أوساط الطبقتين العليا والوسطى من اليهود المراكشيين، حيث وجد التوجه نحو الغرب تشجيعاً من جانب سلطات الاحتلال(٨). ولقد تعاونت كل من الادارة الاستعمارية والبورجوازية اليهودية على خلق أسطورة «الاستغراب» والتوجه نحو القيم الغربية. وجاءت الصهيونية لتجسد، في نظر الشبيبة اليهودية، وسيلة الخلاص التي توفر التوفيق بين المطامح الغربية «العصرية» من ناحية، وبين قيم اليهودية التقليدية من الناحية الأخرى(٩).

وتشتد أهمية النظر في مدى «الاستغراب» أو «التغرب» أو (تبني قيم الحياة الغربية ومفاهيمها) ومستوياته المتعددة، عند دراسة أوضاع المهاجرين من يهود شمال أفريقيا إلى اسرائيل. وفي رأس النتائج المترتبة على هذه المسألة، قضية التعليم؛ فالتعليم في اسرائيل، أعاد بدرجة أو بأخرى، تشكيل البنى الاجتماعية ــ المهنية والحرفية للمجتمعات اليهودية. وبينما كان يهود الجزائر وتونس قد اكتسبوا تدريباً يؤهلهم للتكيف مع ظروف مجتمع صناعي عصري، فإن اليهود المراكشيين وصلوا إلى اسرائيل محملين بمجموعة القيم والعادات والمهن والمهارات «الشرقية».

وتبدو غايتنا بكل وضوح من هذا العرض، وهي تبيان مدى أهمية هذا العامل باعتباره العامل ــ المفتاح في مسألتي التكيف والدمج في نظام اسرائيل الاجتماعي ــ السياسي والاقتصادي والثقافي.

القسم الثالث: الصهيونية وهيكلية الدولة في اسرائيل

كانت الصهيونية السياسية «العقيدة الثابتة» لقطاع معين من اليهود الأوروبيين، وخصوصاً يهود شرق أوروبا ووسطها. وكانت هذه الصهيونية السياسية، على الصعيد الايديولوجي السياسي، مختلفة عن الايديولوجيات القومية الأوروبية، لكنها كانت تشاركها، مع ذلك، بالكثير من الخصائص، وعلى رأسها التركيز الأوروبي على معادلة الفكرة القومية بالدولة القومية الحديثة(١٠). وكان آباء الصهوينية الأوائل منشغلي البال على مصير

اليهودية الأوروبية، وأغفلوا تماماً شمال أفريقيا والشرق الأوسط، باستثناء فلسطين بالطبع. وفي أعقاب حرب ١٩٤٨ وخلق دولة اسرائيل، واجهت القيادة الصهيونية مشكلات النقص في الأيدي العاملة في جميع القطاعات من الزراعة إلى الصناعة إلى الجيش الخ... ولم تكن الهجرة من أوروبا وأميركا كافية. في هذه الأثناء، كانت المجتمعات اليهودية في العالم العربي تحصد النتائج السيئة لنزاع لم تكن طرفاً فيه. وهكذا تدفقت هجرة يهود العالم العربي بعشرات الآلاف إلى اسرائيل، مدفوعة بالدعاية الصهيونية والجهود النشيطة للوكالة اليهودية. وفي غضون فترة قصيرة (من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١) هاجر ثلث مليون يهودي من البلدان العربية إلى اسرائيل.

ما هي صورة الاسرائيلي في الغرب وفي اسرائيل نفسها؟ إنها بالتأكيد صورة اليهودي الأشكنازي: فهو أشقر، أزرق العينين، ومفتول العضلات. لكن هذه «الصورة» ليست دقيقة من ناحية، وليست مفاجئة من ناحية أخرى، وإليكم الأسباب: إنها ليست دقيقة لكونها تتجاهل أن غالبية يهود اسرائيل هم من اليهود الشرقيين؛ لكنها مع ذلك لا تثير الدهشة باعتبار أن الاسرائيلي الذي يبرز في وسائط الاعلام ويهيمن شكله على وسائل الاتصال هو اليهودي الاشكنازي.

على الصعيد النظري، تعلن ايديولوجية اسرائيل أنها دولة لجميع اليهود، وأنها أنشئت لحل مشكلات اللاسامية والمظالم التي أنزلت باليهود. لكن الواقع شيء آخر. الواقع هو سيطرة اليهود الأشنكاز على اليهود الشرقيين. إن دمج السكان وتكاملهم، أو بعبارة أخرى إيجاد أسس التماسك المجتمعي، يمثل سياسة رشيدة؛ حيث أنها تقلل من عوامل النزاع الاجتماعي التي تهدد وحدة المجتمع بالتمزق. لكن المشكلة في إسرائيل تتخذ منحى عويصاً، لأن الطبقة الأدنى، عرقياً، هي أكثرية السكان. وفي معظم الحالات الأخرى، لا يكون بمقدور الجماعات الهامشية أن تشكل أي تهديد جدّي للوضع القائم. أما في اسرائيل فإن متطلبات الحد الأدنى من النزوع نحو الدمج الاجتماعي تتطلب لا محالة تسليم الأكثرية «الشرقية» بمفاهيم فئة الاشكناز الحاكمة، وبأعرافها الاجتماعية. وان ايديولوجية هذه الفئة الإثنية المهيمنة تتضمن فكرة المساواة، أو المساواة في الفرص على الأقل. ومن هنا بالضبط تنشأ المشكلة التي يجابهها المجتمع: فاليهودية «الشرقية» تمثل الأغلبية من جهة، وتشكل طبقة أدنى مظلومة من جهة أخرى.

القسم الرابع: يهود الشمال الأفريقي في إسرائيل

وجد اليهود غير الأوروبيين أنفسهم في اسرائيل مواطنين في دولة غريبة عن أجوائهم وتربيتهم وتقاليدهم، ووجدوا أنفسهم مصنّفين في كتلة مميزة لها اسم: «اليهود الشرقيون». وبينما رأى اليهود الأوروبيون الذين هم الآباء المؤسسون، مستقبل اسرائيل من منظور أنها دولة «عصرية، غربية» كان اليهود الشرقيون يكابدون أزمة هوية جماعية. وفي حين ارتأى اليهود الأوروبيون رمز يهوديتهم مجسداً في «بلد كل اليهود»، فإن معظم اليهود العرب التحقوا بهذا البلد لاعتبارات دينية. وفي الدراسة المقارنة التي أجراها بن سيمون ــ دوناث، يتبين أن اليهود غير الأوروبيين يعيدون سبب مجيئهم إلى اسرائيل إلى

اعتبارات غير سياسية في الغالب. وتبين من سلسلة مقابلات مع يهود قادمين من بلدان المغرب العربي، أن اليهود المراكشيين طرحوا أقل من سواهم بكثير الأسباب الايديولوجية والسياسية. وتراوحت ردود اليهود المراكشيين على استبيان بشأن دوافع ارتحالهم الى اسرائيل، بين قائل ان السبب هو الخشية من عواقب الزواج المختلط بين اليهود والمسلمين، وقائل ان السبب هو ما اعتقدوه من ان اسرائيل هي أرض اللبن والعسل، وقائل ان السبب هو هجرة «الآخرين» إليها، وقائل ان الدافع كان الرغبة في لمّ الشمل والالتحاق بالأقارب، وبين قائل ان مصير الدول العربية المولودة حديثاً غير مطمئن، وقائل ان الدوافع دينية...الخ. وتبين كذلك أن اليهود القادمين من تونس والجزائر أعادوا أسباب هجرتهم إلى اعتبارات الايديولوجية الصهيونية، وكانت نسبة هؤلاء ٤٠,٩ ٪، في حين أن ٣١,٧ ٪ فقط من اليهود المراكشيين طرحوا أسباباً ايديولوجية[١١].

يتبين من هذا كله أن اليهود الشرقيين قد أضاعوا في اسرائيل مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما خسروا وطنهم وممتلكاتهم وفولكلورهم ولغتهم ومجمل موروثهم الثقافي؛ وأن هجرتهم إلى اسرائيل عنت إقحامهم في حالة فريدة من الخواء الاجتماعي. لقد ضيّعوا مقومات كيانهم دون أن تتوافر لهم أية بوادر على تعويضهم بكينونة حقيقية بديلة. وغداة وصولهم إلى اسرائيل؛ جرى حشوهم بأشد أشكال القومية الأوروبية ضراوة، وبأكثر أنماط الحياة الأميركية تفاهة![١٢]. وكان عليهم تقديم تضحيات إضافية: فلكي يتلاءموا مع وضعهم الجديد في اسرائيل لابد من أن يتبنوا القيم الحضارية للأشكنازي. ومن أجل أن يصبحوا اسرائيليين «حقيقيين» يتوجب عليهم التنكر لماضيهم والتبرؤ من هويتهم. فهذا الانفصام عن «التراث الشرقي» هو سياسة حكومية منظمة. فالنخبة الاسرائيلية على قناعة كاملة بتفوق المفاهيم الغربية وبضرورة التخلص من أية ارتباطات أو وشائج تمتد إلى الموروث التقليدي[١٣]. ولعل التعبير عن هذه الفكرة جاء في غاية الجلاء على لسان أبا إيبن الذي قال: «بالنسبة لاعتبار مهاجرينا من البلدان الشرقية جسراً يصلنا بالعالم الناطق بالعربية، فغايتنا هي أن نغرس فيهم الروح الغربية، وليس السماح لأنفسنا بأن ننجرّ إلى استشراقية مصطنعة»[١٤]. وعندما تعرض بن ــ غوريون لضغوط تحثه على ضم بعض اليهود السفارديم إلى مجلس وزرائه، قال: «لن تصبح دولة اسرائيل دولة شرقية»[١٥].

إن عملية استيعاب جميع اليهود الشرقيين في اسرائيل، واليهود المراكشيين بخاصة، هي عملية مضنية وطويلة؛ ذلك أن الهيكل العام للدولة اليهودية هو مجرد تطوير لأوروبا القرن التاسع عشر، وليس الشرق بالتأكيد. وحين يصل المهاجرون إلى اسرائيل يزج بهم في «مدن التطوير» التي أنشئت خصيصاً لمهمات استيعاب المهاجرين الجدد. وتتصف هذه المدن عموماً ببنية تحتية متخلفة، ففي أفضل الأحوال تتوافر فيها صناعة واحدة لتأمين العمالة للمهاجرين الجدد. لكن الأعمال التي تؤمنها هذه المدن لليهود العرب سواء منها اليدوية أم الصناعية، لا تأتلف مع المهن والمهارات التي نشأوا عليها في بلادهم الأصلية كحرفيين أو باعة أو تجار[١٦]. ولا تتوافر لديهم أية فرصة لنيل التأهيل

اللازم لتحويلهم إلى أيد عاملة ماهرة ومدربة، وبهذا يضطرون للاكتفاء بالعمل في الوظائف غير الفنية؛ مما يحرمهم من إمكان تحسين مواقعهم الاجتماعية ــ الاقتصادية.

لقد لعبت الأسرة، في اليهودية المغربية، دوراً اجتماعياً مركزياً على الدوام. ولا نبالغ إذا قلنا إن العلاقات الاجتماعية بين اليهود في شمال أفريقيا، قامت أساساً على الأواصر العائلية. فلقد لعبت الأسرة دور النواة في كامل الحياة الاجتماعية والدينية. وإذا استثنينا الصوم، أمكن لنا القول إن جميع نواحي الممارسات الدينية جرى التعبير عنها كطقوس عائلية. ويتكون المحفل العائلي، مثلاً، من عشرة رجال يلتقون ثلاث مرات في اليوم لأداء صلاة الجماعة. فالعادات اليهودية تأثرت بعمق بالعادات العربية والبربرية، إلى درجة أن اليهودي المغربي لا يميز في حياته اليومية بين طرازه من اليهودية المتأثرة بالاسلام وبين اليهودية الأخرى[١٧]. ماذا يحدث للعائلة في إسرائيل؟ إنها تتمزق وتتفرق أشتاتاً منذ لحظة وصول المهاجرين الجدد. فأعضاء الأسرة الواحدة الذين وفدوا في أوقات مختلفة، نقلوا إلى أماكن متباعدة. وتعطى للمهاجرين الجدد شقق صغيرة، لا تلائم نمط الحياة المألوفة لدى اليهود الشرقيين الذين يتمتعون غالباً بعائلات كبيرة وفق المقاييس الغربية. وهذه الشقق الصغيرة المبنية على أساس سريرين في الغرفة الواحدة، تعطى هي نفسها للمهاجرين الجدد من شرقيين وغربيين، لكن عائلات الغربيين أصغر، فتكون النتيجة اكتظاظ شقق اليهود القادمين من الشرق. وهذا الازدحام يؤثر بالطبع على نواحي الحياة الأخرى. فالتلاميذ تتعذر عليهم الدراسة السليمة، وتنعدم مقومات الحياة الخاصة، ويُلقى بالأطفال في الشوارع.

وإذا كانت الخصوبة العالية من المميزات الأساسية للمجتمعات الشرقية، فإنها وجدت في إسرائيل دعماً إضافياً وتشجيعاً كبيراً تطبيقاً لسياسة حكومية مرسومة تستهدف التفوق عددياً على السكان العرب في اسرائيل. ولقد قال تشارلي بيتون زعيم الفهود السود في إحدى خطبه: «قال بن ــ غوريون: إن اسرائيل دولة صغيرة، وإنها في حاجة ماسة إلى البشر. إذن فاليهود الشرقيون مواطنون جيدون، لأنهم عملوا بنصيحة بن ــ غوريون، وأنشأوا أسراً كبيرة»!

هذه هي الصورة إذاً: أجور متدنية لوظائف متدنية، ظروف سكنية رديئة، نقص في التعليم. هذه العوامل وسواها أوقعت اليهود القادمين من شمال أفريقيا خاصة، واليهود الشرقيين عامة، في الدائرة المفرغة المألوفة: أحياء شعبية فقيرة، تعليم هابط، بطالة، وبالتالي... جريمة. ولهذا نجد أن العديد من الشبيبة اليهودية الشرقية يحمل صحيفة سوابق إجرامية، ويمضي شطراً من حياته في دور الاصلاحية. وفي العام ١٩٦٩، مثلاً، كان ٦٩ ٪ من الأحداث المنحرفين من أصول شرقية. وهنا نصل إلى مشكلة اليهود الشرقيين مع الجيش. فلا بد للمواطن الاسرائيلي، لكي يصبح مواطناً «محترماً»، من أن يخدم فترة معينة في الجيش. لكن الأشخاص أصحاب السوابق والسجلات في دوائر الشرطة، وحتى الشبان الجانحون أو المنحرفون الذين أمضوا أي وقت في دور الاصلاحية، لا يسمح لهم بأداء الخدمة العسكرية[١٨]. وفي هذا الصدد، قال شخص آخر

من قادة الفهود السود هو ر. أبرجيل، ما يلي: «بسبب سرقة حبة بندورة (طماطم) في محانيه يهوداً، أصبح لي ملف في سجلات الشرطة ولهذا لم يُسمح لي بأداء خدمتي العسكرية. وترتب على عدم انخراطي في الجيش، شعوري بالدونيّة»!

الخدمة في الجيش، والمشاركة في حرب ١٩٦٧، من «المؤهلات» المهمة التي يتسلح بها اليهود الشرقيون لدعم مطالبهم بمواطنية متكافئة. وإن حرب ١٩٦٧ بالذات أفضت إلى تغيير ملحوظ في نظرة اليهود الشرقيين إلى أنفسهم، لكنها لم تبدّل في الواقع نظرة اليهود الأشنكاز إلى مواطنيهم الشرقيين. فهذه الحرب لعبت دوراً مهماً في الوسط اليهودي الشرقي، إذ شحذت إحساسه بالمشاركة والانتماء. وكان اليهود المراكشيون يقولون قبل الحرب إنهم من جنوب فرنسا، أما بعد حرب ١٩٦٧ فلقد شاركت الألوف منهم بكل فخر واعتزاز في عيد واحتفالات «ميمونه» جرياً على تقاليدهم المراكشية السابقة[١٩].

ما الذي يمكن استنتاجه من كل ما سلف؟ يمكن أن نستنتج، أولاً وقبل كل شيء، ان هناك تلازماً قوياً بين درجةالتوجه نحو الغرب والمفاهيم الغربية في الحياة، والمهارات الصناعية الحديثة من جهة، وبين القدرة على الاندماج في المجتمع الاسرائيلي والتكيف مع واقعه من جهة أخرى. لماذا أخفقت عملية الدمج حتى الآن في هذا الشكل الصارخ؟ السبب ليس مجيء اليهود الشرقيين من مجتمعات تقليدية، وليس «الحاجة إلى المزيد من الوقت»، ولا عدم قابلية اليهود الشرقيين للتكيف والتلاؤم مع وضعهم الراهن. فكل هذه الأسباب والذرائع التي توردها النخبة الأوروبية الحاكمة في اسرائيل، هي كما يلاحظ ماك: «حجج مثيرة في ما تتضمنه من روح عنصرية»[٢٠]. وعند هذه النقطة ينطرح إمكان أن يتبنى اليهود الإشنكاز المفاهيم الاجتماعية للأغلبية السفاردية، أو إمكان الوصول إلى حل وسط ونقطة لقاء مشتركة بين الثقافتين. لكن الفذلكة التي يطرحها اليهود الأوروبيون قاطعة، وفحواها أن النمط الأوروبي هو النموذج الذي ينبغي إحتذاؤه والتسليم به. وإنه لأمر مدهش حقاً أن يُطلب إلى أناس من ثقافة معينة، أن ينسلخوا كلياً عن ماضيهم، وأن يتبنّوا ثقافة مغايرة ومفاهيم مختلفة جذرياً، وأن ينجحوا في إنجاز هذه النقلة الحضارية الواسعة في مدى جيل واحد. فاليهود الأوروبيون الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة، مثلاً، استغرقت عملية استيعابهم نحو جيلين. والاستيعاب الذي نعنيه هنا، لا يتضمن معنى الامتصاص الكامل والشامل في المجتمع، بل مجرد تعلم اللغة والقوانين، والوصول إلى درجة ما من التماثل لا يعود معها الانتماء العرقي هو الذي يحدد الوضع الطبقي ويقرره.

وماذا عن اسرائيل؟ هنا نجد أنه لو لم تكن هناك هوّة بين الشرقيين والأوروبيين، ولو لم يكن توزيع الوظائف والمراتب يتم على أساس إثنيّ، لاحتل اليهود الشرقيون نسبة أعلى بكثير في المنزلة الاجتماعية والمستوى الوظيفي والمواقع الادارية والوضع الاقتصادي والشأن العسكري. فالواقع هو أن الادارة الاسرائيلية هي إدارة أشنكازية صافية، مع استثناء تقليدي واحد هو وجود يهودي سفاردي على رأس وزارة الشرطة. وحتى هذا الاستثناء ينظر إليه البعض باعتباره حيلة ذكية وعملية تسمح للسلطة بضرب الشبيبة السفاردية، دون التعرض لتهمة التحامل[٢١].

لماذا لم يتمكن اليهود الشرقيون من تجاوز هذه الأوضاع؟ أحد الأسباب يكمن في أنهم حتى في رفضهم للإجحاف الذي يلحقه بهم الأشكنازيون، يظلون مع ذلك مسلّمين بالنمط الأوروبي لهيكلية المجتمع، باعتباره النمط الشرعي. ولهذا تجد أنهم لم يتساءلوا قط عن مبررات خضوعهم لثقافة غريبة عن أعرافهم، فكل ما فعلوه هو المطالبة بأن يكون لهم نصيب عادل في «الكعكة» الثقافية.

وهناك حقيقة أخرى تعوق أو تعرقل الاستيعاب الاجتماعي الحقيقي لهذه الفئة القوية في حيّـز الإمكان، تتعلق بصفة اليهودي الشرقي. فتصنيف اليهودي الشرقي كان، بدءاً على الأقل، تصنيفاً مصطنعاً استخدم للدلالة على أناس من مناطق جغرافية مختلفة، وثقافات متنوعة، وخلفيات اقتصادية متباينة. وبعبارة أخرى، لا يتوافر لهذه المجموعة من الناس تجانس ثقافي ــ حضاري يوجب تصنيفهم في فئة واحدة ذات هوية مشتركة وكيان محدد: «لا يوجد مجتمع سفاردي أو شرقي واحد، هناك عدة مجتمعات»[٢٢]. وبعد وصول هؤلاء الناس إلى اسرائيل، كانت أقوى أنواع العلائق التي تشدهم، هي صلتهم بمنطقتهم السابقة، وأمتهم السابقة، أو حتى في بعض الاحيان انسباؤهم وارتباطاتهم العشائرية السابقة. ومع أن هذا التعريف لليهودي الشرقي أصبح مقبولاً من جانب العديد من اليهود غير الأوروبيين، باعتباره التعريف الذي ينطلق من العلاقات العامة والتمييز بينهم وبين اليهود الأشكناز، إلا أنه تعريف غير مقبول في داخل المجتمعات الشرقية نفسها. بل نجد على العكس من ذلك أن أبرز الحواجز التي تحول دون التعاون فيما بينهم، أي بين الشرقيين أنفسهم، كان على الدوام التصنيفات الداخلية التي يستخـدمونهـا ونواحي التمايز التي يسجلونها انطلاقاً من اعتبارات ثقافية ووطنية وعائلية. وبكلام آخر نؤكد أنه لم يتوافر لليهود الشرقيين قدر كاف من التجانس الذي ــ مثلاً ــ كان للطبقة العاملة البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر. ولقد قاد هذا الواقع إلى سلسلة من النزاعات المريرة بين الجماعات المختلفة من المهاجرين الوافدين من شتى البلدان والثقافات. ومن هذا ان اليهود السفارديم (أي أحفاد أولئك اليهود الذين نزحوا من اسبانيا والذين تشتتوا إلى مختلف أصقاع شمال أفريقيا، وتركيا، واليونان، ومصر) يميزون أنفسهم عن سواهم من اليهود غير السفارديم ولو كانوا من غير الأوروبيين. ومن النماذج الشهيرة لهذه النزاعات، العلاقات المتوترة المشحونة بعدم الثقة بين اليهود العراقيين والمراكشيين. ونستنتج من هذا أن الحاجز الهائل الذي يحول أساساً دون تعاون اليهود الشـرقيين يتمثل في نزاعاتهم الداخلية والفروقات المميزة لفئاتهم المختلفة عـلى الصعد الثقـافية والعرقية وصلات النسب والقرابة.

كلمة أخيرة

الخلاصة العامة التي يمكن الـوصول إليهـا في الختام هي أن قضيـة اليهود الشرقيين مثيرة للاهتمام بصورة خاصة، من حيث أنها تكشف على نحو ملائم النزاع بين القيم الشرقية والغربية. وأن اليهود الشرقيين، على الرغم من كونهم الأكثرية، لا يحاولون أن يفرضوا على المجتمع أعرافاً ومفاهيم تمشى مع تقاليدهم، وتستجيب لاحتياجاتهم،

وتمثل رؤيتهم وتطلعاتهم. وهم، بدلاً من ذلك، يطالبون بحصة متساوية من «الكعكة» في مجتمع يستلبهم على الصعيدين الاقتصادي ــ الاجتماعي والثقافي. وأنه لأمر في غاية الأهمية أن نبقي في البال هذه الحقيقة، وهي أن هجرة اليهود الشرقيين إلى اسرائيل تعود دوافعها إلى طبيعة اسرائيل الخاصة بالذات وإلى ظروف نشأتها. فالعوامل السياسية ــ الثقافية ــ النفسية لعبت الدور الرئيسي في جلب اليهود إلى اسرائيل، وليس الحوافز الاقتصادية هي التي ساقت أبناء المغرب العربي، مثلاً، إلى فرنسا، وساقت الأتراك إلى ألمانيا.

---

(١) Bensimen-Donath, D.; *Immigrants d'Afrique de Nord en Israel, Paris:* Edition Anthropos,1962, p. 30-87.

(٢) إبن خلدون، **تاريخ البربر**، ١٨٥٢، ص ٢٠٨ و ٢٠٩.

(٣) Bensimon-Donath, 1970, *op. cit.*, 20-21.

(٤) *Ibid,* p. 27-28.

(٥) *Ibid,* p.29.

(٦) *Ibid,* p.30.

(٧) Sarfati, A.; *Le Judaisme marocain en Israel,* 1971, p.2.

(٨) *Ibid.*

(٩) *Ibid.*

(١٠) Mack, A.; «Oriental Jews: class Ethnicity and Ideology», in mack, David & Yoval Danis (Eds.) *Israel and the Palestinians,* London: Ithico Press, 1975., p.224.

(١١) Bensimon-Donath, *op.cit.*, p.103-107.

(١٢) Ben Hakham, Ezra Eliyahu; «Israel's in Sephardic Jews», *Middle East international,* March 1978., p. 29.

(١٣) Sarfati, *op.cit.*, p.8.

(١٤) Iris, M. and Shama, A., *Immigration Wihout Integration,* Massachusetts: Schenkman Publishing co., 1977., p. 42.

(١٥) Ben Hakham, *op.cit.*, p.29.

(١٦) Inbar and Adler; *Ethnic integration in Israel,* New York, Trasaetion Books, 1977.

(١٧) Bensimon-Donath, *op.cit.*, p.200.

(١٨) Berreby, G., «Israel: l'autre danger», *Information Juive,* juillet/Aout, 1978., p. 4.

(١٩) Iris, M. and Shama, *op.cit.*, p.135.

(٢٠) Mack, *op. cit.*, p. 250.

(٢١) Ben Hakham, *op.cit.*, p.29.

(٢٢) Avineri, S.; «Israel: Tow Nations», *Midstream,* May 1972, p.7.

بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني

فيصل حوراني

من الملاحظ أن المواجهة العملية بين عرب فلسطين والمطامع الصهيونية فيها، تأخرت، بعض الوقت، عن تاريخ تشكل الحركة الصهيونية وتبلور مطامعها تلك، وعن وصول أولى الدفعات من مهاجري هذه الحركة إلى فلسطين. وإذا كان هذا كله قد تم، على الجانب الصهيوني، في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، فإن بداية التحرك الفلسطيني ضده ابتدأت، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، دون أن يعني هذا أنه لا يمكن الوقوع على أنشطة، متفرقة قليلة، جرت، هنا وهناك، من قبل هذا الفريق أو ذاك، قبل عام ١٩١٨.

فجيعة الحركة العربية بوعود بريطانيا

وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ولسنوات قليلة بعدها، كانت الحركة العربية القومية، التي قاتلت بزعامة الشريف حسين، جنباً إلى جنب، مع القوات البريطانية، لا تزال تتمسك بحلمها، في تحقيق وحدة واستقلال البلاد العربية الواقعة شرقي البحرين: الأحمر والأبيض المتوسط. وكانت الحركة العربية تعتمد، في هذا، على ثمرة كفاحها ضد الامبراطورية العثمانية، وعلى تعاونها مع بريطانيا، وعلى نتائج الدور الذي لعبته، في خدمة قضية الحلفاء، ضد دول المحور، وعلى ثقتها بمتانة الوعود التي حصلت عليها من بريطانيا. وكان من شأن هذا كله أن يشغلها عن الاعدادات التي تقوم بها الحركة الصهيونية، خصوصاً أن تلك الإعدادات كانت تجري في أماكن بعيدة؛ كما يشغلها أيضاً، عن المخاطر المرتقبة للهجرة اليهودية التي ظلت، حتى نهاية الحرب، قليلة.

غير أن كثيراً من خيبات الأمل، كان ينتظر زعامة الحركة العربية القومية، منذ أخذ يتكشف أمامها الفارق الكبير، بين الوعود التي تعهدت بها بريطانيا، وبين الترتيبات الفعلية التي تقوم، برغم هذه الوعود، باعدادها لدفع مصائر البلاد العربية، باتجاه لا يتسق مع طموحات العرب القوميين إلى الاستقلال والوحدة؛ ومن ثم التحالف مع الدول

الأوروبية من موقع الندّ. وقد تبلورت هذه الاعدادات، في اتفاق سايكس ــ بيكو[1]، الذي قسم بلاد الشام وما بين النهرين، على الاحتلالين البريطاني والفرنسي، وفي وعد بلفور[2]، الذي عبّر عن التزام بريطانيا بدعم المطامع الصهيونية، في فلسطين.

وهكذا تحول الجيش البريطاني، الذي دخل البلاد العربية «محرراً»، تحت الرايات الشريفية، إلى جيش احتلال، ومثله فعل الجيش الفرنسي الذي جاء، إلى سوريا ولبنان، ليحمي حصة فرنسا من الغنيمة.

وكان الأثر المباشر لهذا التحول، أن تجزأت الحركة العربية الواحدة، تجزيئاً موازياً لافتراق مصائر بلدانها، إلى حركات وطنية تقاتل، في كل بلد على حدة، وان ظل فرقاؤها يحملون، لـوقت طويل، أحلامهم المهيضة، ويتأثرون بها.

ولم تشذ فلسطين عن القاعدة، بطبيعة الحال، وقد وجد وطنيوها أنفسهم، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، في مواجهة خطرين، تكشفـا لهم بحجمهما الكبير، في وقت واحد: الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني الذي نشط في ظل هذا الاحتلال.

وفد الحركة الصهيونية في فلسطين

ولا شك في أن قلة قليلة من قادة الصف الأول العرب، أو من نخبة المتعلمين الذين يقرأون بلغات أجنبية، اطلعت، بصورة أو بأخرى، على وجود الحركة الصهيونية، وأهدافها قبـل الحـرب. ومن هؤلاء من عرف شيئاً، عن اتصالات الحركة الصهيونية بالدول الامبريالية، وارتباطاتها بها. إلا أن قادة وممثلي الرأي العام العربي، ومنه الفلسطيني، أحيطوا علماً بنوايا الصهيونية، كما كانت تعلنها، في عام ١٩١٨ فقط؛ وذلك حين قررت سلطات الاحتلال البريطاني أن الوقت قد حان، لاطلاعهم عليها.

ورأت الحركة الصهيونية أن تجسّ النبض الفلسطيني بشأن أهدافها. فحضرت إلى فلسطين، في نيسان (ابريل) ١٩١٨، بعثة صهيونية ضمت د. حاييم وايزمن، رئيس المجلس الصهيوني في بريطانيا، وعدداً آخر من القادة الصهيونيين. فكان أن هيـأت سلطات الاحتلال البريطاني، للبعثة، لقاءات، مع أعداد مختارة من ممثلي الرأي العام الفلسطيني، حتى تطرح، خلالها، الأفكار الصهيونية في أقل صورها بشاعة، وتدعو إلى تعاون العرب واليهود من أجل النهوض بفلسطين بمعونة بريطانيا[3]. وخلال هذه الزيارة، أقام الحاكم العسكري البريطاني بمدينة القدس مأدبة، على شرف البعثة الصهيونية، دعا إليها عدداً من القـادة والوجهاء الفلسطينيين، ومن بينهم كامل الحسيني، مفتي القدس آنـذاك. وتحدث د. وايزمن أمامهم، لأول مرة، عن العمل لإنشاء الوطن القومي اليهودي، في فلسطين، مما حمل المفتي على الانسحاب، من المأدبة، مظهراً، باحتجاجه هذا، أنه فوجيء بطبيعة الوفد ومهمته.

وفي السنة ذاتها اتصل د. وايزمن بالأمير (الملك فيما بعد) فيصل بن الحسين، وأجرى معه محادثات مستفيضة حاول خلالها أن يزيّن له فوائد الـوجود اليهـودي الصهيوني في فلسطين، ويحصل على موافقته على مطلب الوطن القومي. وبذا أحيط الأمير

فيصل وحاشيتـه، وفيها فلسطينيون، علماً ببعض أهـداف الصهيونيـة وببعض أوجه نشاطها وسياستها.

ردود الفعل الفلسطينية والعربية

ومع اندياح الأنباء الأولى الغامضة، عن الحركة الصهيونية ومطامعها، ووصولها إلى أوساط فلسطينية واسعة، أرسل عدد من قادة الرأي العام الفلسطيني احتجاجاً، إلى كل من هيئة مؤتمر السلم ووزارة الخارجية البريطانية، ضد «ما يذيعه الصهيونيون من جعل فلسطين وطناً قومياً لهم»، ووجـه المحتجون شكـواهم على الصهيـونيين «إلى الحلفـاء العادلين». ولعل في هذا الاحتجاج المبكر مايشي بأن موقعيه، وإن أصبحوا على علم بالمطلب الصهيوني، يجهلون ما يتصـل بسياسـة بريطـانيا بشـأنه؛ فضـلاً عن أنهم يجهلون خطورة الصهيونية الكاملة، على الوجود الوطني للعرب في فلسطين.

ولعله أيضاً، وبسبب هذا، انصب احتجاجهم ضد الصهيونية على أساس أنها هي «التي تثير التعصب الديني في القرن العشرين والاثرة والأنانية والطمع الخبيث، الذي جر على الانسانية بلاء هذه الحرب»، مردداً، بهذا القول، التهم الشائعة ضد اليهود بصورة عامة، دون أن يتناول الاحتجاج، طبيعة الحركة الصهيونية بالذات. وقد حرص المحتجون، على تأكيد أن «لنا الثقة العظمى بأننا سننال مطلبنا، مادام في العالم المتمدن عدل، وما أثبتنا أن اليهود شـرذمة صغيرة في البلاد»[٤].

وعلى النحو ذاته، وتأكيداً لزوايا النظر، هذه ذاتها، بعث مئات من وجهاء نابلس، إلى مؤتمر الصلح، أوائل عام ١٩١٩، مذكرة احتجاج توجهوا فيها بالخطاب، «إلى حضرة دولة بريطانيا العظمى وهي نصير الانسانية». وناشد محتجو نابلس بريطانيا أن تدقق، في المطالب العربية، وتقرر حقوق العرب الثابتة. «وبذلك يكون لها منا خير معـوان، على السلام، وأن نعترف لها بالفضل على ممر الأيام»[٥].

والأمير فيصل الذي وقع الاتفاقية المشهورة، مع د. وايزمن[٦]، مع أنه عرف أكثر قليلاً مما عرفه القادة الفلسطينيون، لم ير، هو الآخر، الخطر الصهيوني على حقيقته، بل أنه لم يره حتى بحجمه الذي كان قائماً آنذاك، والذي تمثل بمساندة بريطانيا، وهي أهم الدول المنتصرة في الحرب، لمطلب إنشاء الوطن القومي اليهودي. وقد تحدث الأمير، بعد وقت من توقيعه على الاتفاقية مع د. وايزمن، عن تصوراته على النحو التالي:

«قيل لي ان جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذي فاه به لورد بلفور، ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أي أن تصير فلسطين دولة يهودية. ولا ريب أن هذه الأماني تناقض أفكار العرب ولا ترضيهم». وبما أن اليهود، كما وصفهم الأمير «ساميون قبل العرب» فقد ناشدهم «معونتهم في إنشاء المملكة العربية» «حتى إذا كثر [عددهم] في فلسطين، تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة»[٧].

وبصرف النظر عن موقف الأمير فيصل واستعداده، لقبول الوجود اليهودي في فلسطين، مقابل إسهامهم في تطوير المملكة المأمولة، على أن تشكل فلسطين في المستقبل، ولاية في

مملكة الوحدة العربية، فإن المطامع الصهيونية التي تسربت عنها الأنباء، لم تظل، بغير تأثير على عرب فلسطين، لوقت طويل. وإذا كان من الصحيح أن الوعي الفلسطيني، لدرجة الخطر، لم يصل إلى إدراك حجمه الفعلي، فإن قادة الحركة العربية في سوريا، والفلسطينيون جزء منهم، لمسوا، على نحو أولي، أثر هذا الخطر على مطلبهم الرئيسي، آنذاك، وهو وحدة البلاد المشرقية أو، على الأقل، وحدة البلاد السورية. وهكذا نصت مقررات المؤتمر السوري الأول، الذي انعقد في دمشق في حزيران (يونيو) ١٩١٩، على التمسك بوحدة البلاد السورية، بحدودها الطبيعية، وبضمنها فلسطين، كما نصت على رفض «مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم»(٨).

وخطا المؤتمر السوري الذي انعقد في دمشق، في شباط (فبراير) ١٩٢٠، خطوة أخرى، بتفسير سبب هذا الرفض العربي، للهجرة اليهودية، وذلك «لخطرها على كيانهم السياسي». كذلك أعلن المؤتمر عزمه على عدم الاعتراف، بأية حكومة وطنية في فلسطين، قبل أن تعترف الحكومة المحلية بمطلبي الفلسطينيين اللذين قدموهما للجنة الأميركية، وهما عدم فصل فلسطين عن سوريا، ومنع الهجرة اليهودية»(٩).

التواطؤ البريطاني ــ الصهيوني

أما صلة الخطر الصهيوني بسياسة بريطانيا الحليفة فإن الفلسطينيين أحيطوا علماً بها، رسمياً، في نيسان (ابريل) ١٩٢٠. وقد تولى الجنرال بولز، مدير إدارة بلاد العدو المحتلة في القدس، إعلام الأعيان ورؤساء الطوائف الفلسطينية، بأن مجلس الحلفاء «قرر انتداب دولة على فلسطين، وأن يدمج وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في معاهدة الصلح مع تركيا»، وزادهم علماً بأن هذا الانتداب «عُرض على بريطانيا فقبلته». ثم تلا الجنرال البريطاني، على مسامع ممثلي الرأي العام الفلسطيني، نص وعد بلفور، وحثهم على إنهاء الخلافات السياسية والاضطرابات، مؤكداً أن «على جميع الفلسطينيين الحقيقيين أن يتبارروا في خدمة فلسطين وخير الأجيال المقبلة»(١٠). هذا الاعلان، الذي عزز معلومات توافرت قبله، وضع الوطنيين الفلسطينيين، وجهًا لوجه، أمام الخطر الذي لم يعد من الممكن الحديث عنه بصيغة: «تناهى إلى مسامعنا». وقد جاء الاعلان في وقت كانت فيه المعلومات التي سبقته، وحدها، كافية لجعل «الشعور ضد الصهيونية، في فلسطين وسوريا، بالغاً أشده وليس من السهل الاستخفاف به»، كما وصفه تقرير لجنة التحقيق الأميركية التي زارت فلسطين، بتكليف من الرئيس ولسن في منتصف ١٩١٩(١١). وكان هذا الاعلان كافياً، حتى لو لم تتوافر معلومات أخرى، لتأكيد الاقتران بين الخطر الصهيوني وسياسة بريطانيا؛ ومع ذلك ظل رد فعل الوطنيين الفلسطينيين ضد بريطانيا، أقل حدة بكثير من رفضهم للصهيونية؛ في حين بقيت المفاهيم العربية حول الصهيونية قاصرة عن إدراك طبيعتها.

لقد استند الرفض العربي للصهيونية، منذ البداية، بما هي خطر قادم، إلى إحساس عفوي بهذا الخطر، ولم يرتق، في ذلك الوقت المبكر من بداية الغزو الصهيوني المؤيد من بريطانيا، إلى إدراك أبعاده القادمة وطبيعة الصلة بين الصهيونية والامبريالية

البريطانية. ولعله من الصحيح أن نقول: ان هذا الوعي، وان تطور وتقدم بمضي السنين، ظل حتى قيام اسرائيل قاصراً عن أن يلم بهذه الطبيعة بكاملها.

أسباب الرفض الفلسطيني للصهيونية

ففي بداياته انطلق الرفض الفلسطيني للصهيونية، من الحذر الشائع تجاه اليهود، وهو حذر حفزته نوازع اجتماعية ودينية واقتصادية، سبق وجودها وجود الصهيونية، وغذّاه ــ كما أشرنا إليه آنفاً ــ شيوع أنباء الخطة الصهيونية، لاستيطان فلسطين، وبناء الوطن القومي اليهودي فيها، ثم بروز ظاهرة الهجرة اليهودية، في ظل الانتداب البريطاني، واستفحال خطرها، وما رافقها من أعمال الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بوسائل مختلفة. وحين اتضح للفلسطينيين أن بريطانيا تدعم مطلب الوطن القومي اليهودي، وكذلك الدول الحليفة الأخرى، اعتقدوا أن هذا ناجم عن نقص في معلومات بريطانيا، عن مطامع اليهود، وعن قلة معرفتها، بحقوق العرب وبراهينهم التي تثبت حقوقهم هذه. ولذلك، فان مذكرة المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، إلى مؤتمر الصلح، كانت واثقة أنه «متى عرف [المؤتمر] حجتنا وبراهيننا، والأضرار التي تلحق بنا، يثبت حقوقنا في بلادنا ويمنع عنا عادية الصهيونيين»[١٢]. وقد قر في أذهان قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، لسنوات عديدة لاحقة، أنه يمكن بالتعاون مع بريطانيا ومن خلال الاتصال بها وإقناعها بخطورة الحركة الصهيونية، ثنيها عن تأييد المطلب الصهيوني. وفي غياب الوعي لطبيعة الصهيونية والامبريالية وللصلة بينهما، اتخذت محاولات الإقناع، في بعض الحالات، صيغاً مفرطة في التعبير عن السذاجة؛ من ذلك، مثلاً، أن رئيس «اللجنة التنفيذية» لفلسطين، موسى كاظم الحسيني، وجد الفرصة، بعد اضطرابات أثارها اليهود، في يافا عام ١٩٢١، في عيد العمال، ليقول في رسالة وجهها إلى وزارة الخارجية البريطانية: ان مهاجري اليهود «ينشرون روح البلشفية في فلسطين»، وليطلب «ايقاف الهجرة اليهودية إلى هذه البلاد، حقناً للدماء، ومنعاً لسير نار البلشفية في الشرق»[١٣]. وفي رسالة مماثلة وجهها، لمجلس العموم البريطاني، يقول الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية: «جئناكم اليوم ونار البلشفية تكاد تلتهم إحدى أمهات بلادنا، وعلم الهدم والتقويض، الأحمر، يرفع علناً في البلاد، ومناشير دعوة الشيوعية توزع على الأهلين بصورة متوالية. نطلب إلغاء عهد بلفور، وتغيير سياسة الحكومة الحاضرة، قبل أن تداهمنا نار البلشفية بحالة، أوسع وأشد، بحيث لا نقوى معها على مساعدة الحكومة، لاطفاء فتنتهم البلاد والشرق أجمع»[١٤].

وإذا كان الجهل بطبيعة الصهيونية، فضلاً عن طبيعة صلتها ببريطانيا، وسم الموقف العربي منها، آنذاك، فإن الجهل بتكوين منظماتها والتيارات التي تشكل مجموعة حركتها، وبما بين هذه التيارات، من نقاط التقاء أو اختلاف في الاتجاهات، وزوايا النظر والأهداف الصغيرة والكبيرة، ظل سمة ميزت الموقف العربي حتى سنة ١٩٤٨. وقد ظل من المألوف، على مدى هذه السنوات كلها، النظر إلى الجانب الصهيوني، ككل واحد ومتماسك، وتفسير كل ما يشي بوجود خلافات بين تياراته وكتله، على أنه شيء متفق عليه،

فيما بينها، هدفه تضليل العرب. والباحث، في الأدبيات الفلسطينية لتلك الفترة، لا يقع على أي شيء ذي مغزى، يدل على أن العرب أولوا تلك الناحية اهتمامهم؛ ولا يقع، بالتالي، على ما يشير إلى أنهم بذلوا أي مجهود للاستفادة، من خلافات وتباين الكتل الصهيونية، أو حتى لاستخلاص المدلولات الصحيحة، لعلاقاتها مع بعضها.

يضاف إلى هذا أن التمييز بين اليهودية والصهيونية ظل معدوماً، أو شبه معدوم، لدى الوطنيين الفلسطينيين؛ هذا إذا استثنينا القلة القليلة التي يمثلها الشيوعيون، والتي وقعت، بدورها، في سلسلة من الأخطاء والبلبلات بهذا الصدد[١٥]. ولم يأت غياب التمييز نتيجة القناعة العربية، بمدى مساندة اليهود للحركة الصهيونية، حتى ولو كانت هذه القناعة قائمة على أسس خاطئة؛ بل جاء هكذا بصورة عفوية، ومن غير أي تمحيص، وكان الصهيوني معادلاً لليهودي والعكس بالعكس. وانطبق هذا حتى على اليهود الشيوعيين الذين كانوا، من بين اليهود، أشد أعداء الصهيونية. كما انطبق على اتباع الطوائف اليهودية المفرطة في التدين، والذين قاوموا العمل الصهيوني لبناء الوطن القومي اليهودي، لنوازع دينية تستر تهيبهم من اتيان ما قد يعرض اليهود للخطر.

انعدام التعاون الفلسطيني ــ اليهودي ضد الصهيونية

ولم يشهد تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية أية محاولة من أي نوع للتحالف مع قوى، أو تيارات يهودية، معادية للصهيونية؛ وذلك إذا استثنينا، مرة أخرى، المحاولة غير المباشرة، التي تمثلت بقيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفي عداد أعضائه عرب ويهود، وهي محاولة كانت مستنكرة، من أوساط فلسطينية واسعة، مثلما هي مستنكرة من الصهيونيين، ومدانة من قبل قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التي رفضت الاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني، كقوة وطنية، ورفضت، بالتالي تمثيله في قيادتها، حتى عندما ضمت هذه القيادة ممثلي الأحزاب الأخرى كافة. وقد انتهت هذه المحاولة، في عام ١٩٤٣، إلى انقسام الحزب الشيوعي الفلسطيني، انقساماً كاملاً، إلى منظمتين: احداهما يهودية صرفة. والأخرى عربية صرفة، بقرار من لجنة الحزب المركزية، ولم يصوّت، من أعضاء اللجنة المركزية العرب، ضد قرار الانقسام إلا عضو واحد هو المرحوم فهمي السلفيتي[١٦]، مما يشير إلى مدى عمق النظرة الفلسطينية تجاه اليهود، والتي امتدت لتشمل حتى الشيوعيين.

وقد ترتب على هذا كله، مواقف فلسطينية ترفض أي شكل من أشكال التعاون مع اليهود، وجعل مطلب رفض الوجود اليهودي برمته، طاغياً، وفوق أية اعتبارات سياسية، كان من شأنها لو اتسمت بشيء من المرونة، في هذا المجال، أن توسع ثغرات الخلافات والتناقضات القائمة، أو المحتملة، في الجانب اليهودي.

الحركة الوطنية الفلسطينية والموقف البريطاني

أما الجهل بطبيعة الموقف البريطاني، وخصوصاً فيما يتصل بدوافع تأييده للحركة الصهيونية، فترتب عليه اعتقاد الحركة الوطنية الفلسطينية، لسنوات طويلة، بأن التأييد

البريطاني للصهيونية، نابع من مواقف هذه الحكومة أو تلك وهذا الوزير أو ذاك، في الحكومات البريطانية المتعاقبة. وقد ظلت قيادة الحركة الوطنية أسيرة هذا الاعتقاد إلى بداية الثلاثينات، ولم تكن مهيأة لأن تدرك، أن الحركة الصهيونية صعدت في ظل صعود الرأسمالية وانتقالها إلى طورها الامبريالي، وأنها بذلك ارتبطت، بها وبحكوماتها، هذا الارتباط العضوي الذي لا ينفصم؛ حتى أن تبني بريطانيا، رسمياً، لمطلب إقامة الوطن القومي اليهودي، ثم إصرارها على إدخال هذا المطلب في صك الانتداب الذي صادقت عليه عصبة الأمم وإجراءات السلطات البريطانية، في فلسطين، لتطبيقه، لم يكن لها التأثير المناسب في لفت نظر الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى أن بريطانيا تمارس سياساتها، منذ البداية، بما يخدم مصالحها الامبريالية، وكذلك مصالح حلفائها، وليست أسيرة سوء فهم ناجم عن نقص المعلومات، أو عن قلة معرفتها بحجج الجانب العربي، وأن ضوابط إمعانها، أو ترددها في تنفيذ تلك السياسة، كانت تحددها، وستحددها فيما يلي من سنين، تقديراتها لمصالحها بالذات.

لقد احتاج الأمر لعدة سنوات من الممارسات البريطانية، ومن خيبات الأمل العربية في مواجهتها، حتى قرّ في الأذهان أن تلك سياسة بريطانية معتمدة، وأن بريطانيا تقف في صف الأعداء. وهذا الاستنتاج توصل إليه فرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية تباعاً، وبالتدريج. وكان أول من توصل إليه، من الفرقاء المؤثرين في قيادة الحركة الوطنية، الجماعة التي التقت في حزب الاستقلال العربي[١٧] سنة ١٩٣٢. وكثير من الفرقاء، لم يصلوا إلى استنتاج بهذا الصدد، إلا عشية اندلاع ثورة ١٩٣٦، أو حتى بعد ذلك. ومنهم من تخلى عنه، أو تهيب، على الأقل، من التصرف على أساسه، كما تجلى هذا في استجابتهم لدعوة وقف إضراب عام ١٩٣٦، الذي استهل الثورة، ثم بعودتهم لقبول التفاوض مع بريطانيا، وإجراء الاتصالات التي انتهت بصدور الكتاب الأبيض[١٨]، عام ١٩٣٩؛ وهو كتاب رأى فيه كل أعضاء اللجنة العربية العليا، أساساً صالحاً للتعاون مع بريطانيا، مع أنه لم يكن يتضمن من المطالب العربية، إلا أقلها، وأنه ضمن هيمنة بريطانيا على فلسطين بعربها ويهودها. ومن أعضاء اللجنة العربية العليا، اعترض، على الكتاب، شخص واحد هو رئيسها، الحاج محمد أمين الحسيني[١٩]، لأنه كان يراهن، وقتها، على نجاح دول المحور، بزعامة المانيا النازية، ضد الحلفاء، بزعامة بريطانيا.

ولأن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتخذ موقفاً حاسماً ضد بريطانيا، لا في البداية ولا فيما تلا من سنوات، فقد ظلت تتوجه إلى الادارة البريطانية، في فلسطين، وإلى الحكومات البريطانية المتعاقبة، كلما تراكمت لديها أسباب الشكوى، من استفحال خطر النشاط الصهيوني في البلاد، ولعدة سنوات، كان الأمل يراود الحركة الوطنية بإمكانية حمل بريطانيا على التوقف عن تأييدها للمشروع الصهيوني. وكان هذا الأمل واحداً من الأسباب، التي جعلت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، ترفض، حتى المقترحات البريطانية لمشاريع الحكم، أو الادارة الذاتية، التي يشترك فيها عرب ويهود، ثم لا تناقش مطالبها المقابلة، إلا مع السلطات البريطانية نفسها، أو مع وسطاء من حكام الدول العربية المرشحين للعب دور، في اقناع بريطانيا.

تقصير الحركة الوطنية الفلسطينية في البحث عن حلفاء

وحين اكتملت خيبة الأمل ببريطانيا، في عام ١٩٣٦، كان هذا العامل لا يزال مؤثراً، حتى أن القيادة الوطنية قبلت وقف الإضراب الشامل الذي أعلنته البلاد، والثورة المسلحة التي اندلعت إثره، ملقية بالعبء على وساطة ملوك وأمراء الدول العربية، الذين عرضوا الوساطة معتمدين، صراحة، على ثقتهم بعدالة صديقتهم، بريطانيا وحدها. ولم تفكر قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بالبحث عن حلفاء، بين الدول التي تقف على طرف نقيض مع بريطانيا، ولم تفكر، خصوصاً، بالتوجه إلى الاتحاد السوفياتي الذي كان، منذ عهد لينين، يمد يده لحركات التحرر، في البلدان المستعمرة، ويدعوها إلى التعاون. وحتى التوجه نحو بلد كالولايات المتحدة تم في وقت متأخر، وبالتحديد، بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث ساهمت بعض الأطراف الفلسطينية، في فتح مكتب صغير في نيويورك، اعتمد نشاطه، أساساً، على جهود عدد من الفلسطينيين والعرب الآخرين، الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة وعلى علاقاتهم المحدودة. وكان هدف المكتب الرئيسي حث الجاليات العربية على تقديم العون لقضية الشعب الفلسطيني.

ومن الحق أن بريطانيا، المصممة منذ البداية، على تنفيذ التزاماتها للحركة الصهيونية، بذلت، من جانبها، ما احتاجته من جهد للتخفيف من حدة الرفض العربي للمطلب الصهيوني، ولمنع تحول هذا الرفض إلى موقف ضدها، من غير أن تتراجع، مرة واحدة، عن هذا الالتزام. وقد فعلت ديبلوماسيتها الكثير في هذا المجال، وتوالت بياناتها المطمْئِنة، أو الهادفة إلى تخفيف السخط؛ ابتدأت ذلك، منذ البيان الأول الذي أذاعته، هي وفرنسا، عشية نجاح القوات البريطانية في احتلال فلسطين، حين أعلنت الدولتان: ان السبب الذي حملهما على خوض الحرب في الشرق «هو رغبتهما في تحرير شعوبه من ظلم الأتراك واستعبادهم، وخلاصهم من عسف الألمان ومطامعهم، وميلهما إلى تأليف حكومات وإدارات وطنية حرة، تنتخب حسب رغائب الأمة، وتستمد سلطتها منها»[٢٠].

وحتى بعد أن أُبلغ الفلسطينيون رسمياً بقرار مجلس الحلفاء المؤيد لمطلب الوطن القومي اليهودي، وثارت التخوفات من احتمال هيمنة الصهيونية على البلاد، صرح المندوب السامي البريطاني، صيف ١٩٢٠، محاولاً تهدئة المخاوف: «انني أقول بصراحة: ان أموراً كهذه لم تخطر للصهيونيين ببال. وهب أنها خطرت ببالهم، فإن الحكومة البريطانية لا تقبل بسياسة كهذه، فأنا لا أرى خطراً على البلاد من الصهيونيين، بل لا أراني متشائماً، لأن كل قضية مبنية على بُطْل لا يلبث القائلون بها أن يعودوا لرشدهم، متى رأوا فسادها»[٢١]. قال المندوب السامي هذا في حين أن لجنة كرامن الأميركية، التي زارت فلسطين، قبل هذا بسنة، كانت قد أكدت في تقريرها: «إن الحقيقة التي وقعت عليها اللجنة، في أحاديثها مع ممثلي اليهود، أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء أراضيهم». وحكمت اللجنة مؤكدة: أن «تعريض شعب، هذه حالته النفسية، لهجرة يهودية لا حد لها، اعتداء على حقوقه ونقض للمبادىء التي حارب الحلفاء من أجلها»[٢٢].

إذن، انصب الرفض الفلسطيني في الأساس ضد المطلب الصهيوني، وليس ضد الوجود البريطاني. وقد نجم، عن هذا، ضياع جهود كبيرة بذلتها الحركة الوطنية الفلسطينية، في محاولات حمل الحكومات البريطانية المتعاقبة على سحب تأييدها للمطلب الصهيوني، كي ينفتح أمامها باب التعاون مع العرب المستعدين لقبول منحها العديد من المزايا، بما في ذلك قبول الانتداب، إذا اقتضى الأمر. وعندما ذهب الوفد العربي الفلسطيني إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني سنة ١٩٢١، كان مخولاً، على ما يبدو مما تكشفه الوثائق القليلة المتاحة، بالتفاوض مع المسؤولين البريطانيين على أساس أن تتخلى بريطانيا عن وعد بلفور، مقابل القبول الفلسطيني بالانتداب، حتى أن رئيس الوفد استاء من موافقة عضو الوفد، أكرم زعيتر، على مقررات المؤتمر السوري ــ الفلسطيني التي نادت بانهاء الانتدابين البريطاني والفرنسي، وبجلاء قوات الدولتين وكتب له معتبراً أن خطة المؤتمر بهذا الصدد جاءت «نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على خطتنا التي قررناها هنا، وفقاً للحالة الحاضرة ولمقررات المؤتمرات، ولا نعلم الضرورة التي أدت بكم لأن تصرحوا برفض الانتداب، صراحة عارية». وكشف كاظم الحسيني، في رسالته لزعيتر (١٩٢١/٩/١٠)، النقاب عن «أن اتفاقنا، قبل سفركم، في موضوع اشتراكنا في المؤتمر السوري، كان مقيداً بأن تُقبل خطتنا التي قررناها وأمضيناها كلنا وقررنا أن نستشير بعضنا، في المواضيع الهامة، قبل البت فيها»[٢٣]. هذه الخطة، المتفق عليها، يكشف بعض بنودها رد زعيتر، على رسالة رئيسه في ١٩٢١/٩/١٣، حين يقول: إن خطتهم ومقررات المؤتمرات، بخصوص الانتداب، ترمي كلها «إلى رفض الانتداب المبني على أساسات وعد بلفور رفضاً باتاً صريحاً. وإلى إضمار البحث، فيما يتعلق بقبول الانتداب العاري عن وعد بلفور أو رفضه» وذلك، حسب زعيتر، «لبينما يتسنى لنا الوصول إلى درجة تخولنا المفاوضة، على شكله وتحديده» مع الحكومة البريطانية[٢٤].

أسباب التقصير

هل يكفي أن ننسب الخلل، في موقف الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى الجهل بطبيعة الصلة بين بريطانيا ــ الصهيونية؟ لا شك في أن هذا الجهل، هو أحد الأسباب، لكنه لم يكن السبب الوحيد، وربما لم يكن السبب الأول، أو الحاسم. فهناك، إلى جانب هذا، مجموعة العوامل التي أملت، في السابق، وقوف الحركة العربية القومية إلى جانب بريطانيا، في الحرب؛ وفي جذر هذه العوامل تكمن رغبة البرجوازية العربية الناشئة، وخصوصاً في بلاد الشام، للاستفادة من علاقاتها بدول الغرب المتطورة، ضد التخلف العثماني. وهذه الرغبة كانت لا تزال تمارس تأثيرها على الحركة الوطنية الفلسطينية، التي شكلت البرجوازية، المدينية الناشئة، لحمتها، وانضم إليها ملاكو الأرض، المتوسطون والصغار، لأن أرضهم بالذات، بما هي مورد رزقهم، كانت مهددة بالمشروع الصهيوني، في حين كان الاقطاع الكبير ميالاً لبيع الأرض، واستثمار الأموال التي يحصل عليها، في المشاريع التجارية أو الصناعية، فكان، لهذا، هو الأسرع في التفريط بملكية الأرض أمام المبالغ المغرية التي عرضها الصهيونيون. أما الظروف الدينية ـ التاريخية التي فرضت رموزاً بعينها، على رأس قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فإنها لم تصمد أمام رغبة

البرجوازية المدينية، في التعاون مع بريطانيا. ولذا لم يكن من الصدفة أن يقف الحاج أمين الحسيني، ضد الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، ويراهن على ظفر دول المحور، في حين وقف أعضاء اللجنة العربية العليا، كلهم، مع هذا الكتاب الذي حمل إشارات غامضة حول احتمالات تبدل لصالح العرب، في السياسة البريطانية، أملتها حاجاتها لتهدئة العرب، حين كان الخطر الرئيسي عليها متمثلاً بقوة المانيا. ولم تلبث أن تجاهلتها، بعد أن انحسر الخطر الألماني عن الصحراء العربية.

لقد بقيت الحركة الوطنية الفلسطينية أسيرة تناقض مواقفها وتبلبلها، بين رفضها الكامل والمشروع للمطالب الصهيونية، ورغبتها في التعاون مع بريطانيا. وكان هذا التناقض قابلاً للتجاوز، حين كان خطر الصهيونية مجرد مشروع وادعاءات يدور الحديث حولها، لكنه أخذ يشتد، مع تضخم حجم الوجود الملموس للصهيونية على أرض فلسطين، ومع تحسس صغار ملاك الأرض، وحرفيي وتجار وصناعيي المدن، وجمهور العاملين المرتبطين بهم، لتأثيره على مصادر رزقهم، إنهم الذين يشكلون آخر الأمر، جمهور الحركة الوطنية وأداتها لأي مواجهة. وهذا ماكان من شأنه أن يدفع الأمور دفعاً، نحو الاصطدام مع الوجود الصهيوني ومع الوجود البريطاني، حتى ولو لم تشأ قيادة الحركة الوطنية التورط في الصدامات، وأخذت حركة هذا الدفع تشتد، مع بروز التحقق العياني لمخاطر الوجود الصهيوني، بمضي السنين.

مظاهر الخطر الصّهيوني

اتخذ الخطر الصهيوني أول ما بدأ يتضح، أمام الفلسطينيين العرب، مظهراً سياسياً، تمثل في مطلب إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وكان، بمظهره العام هذا، مرفوضاً من العرب، ولم تُجْدِ التطمينات البريطانية المتلاحقة، ولا التأكيدات التي انصبت، على أن إقامة الوطن القومي اليهودي لن تضر بالمصالح الدينية والمدنية لسكان فلسطين، في ثني العرب الفلسطينيين عن رفضه. بل ان تلك التطمينات، ذاتها، كانت تحمل، في طياتها، نُذُر الخطر. فالوثائق البريطانية، كافة، التي استهدفت استرضاء العرب، تحدثت، فقط، عن ضمانات للحقوق والمصالح الدينية والمدنية، لأهالي فلسطين من غير اليهود، وغاب عنها أي حديث عن الحقوق السياسية. بينما كانت طموحات العرب المشارقة، وبضمنهم الفلسطينيون، وكذلك مجهوداتهم التي اتصلت، منذ اشتراكهم في الحرب ضد الدولة العثمانية، تضع، كما رأينا، مطلب استقلال بلدان المشرق العربي ووحدته في المحل الأول من الاهتمام. ويمكن القول، على هذا الأساس، ان السبب الأول لرفض مشروع الوطن القومي اليهودي، تمثل في تعارضه مع المطلب العربي، في الاستقلال والوحدة. دلّ على ذلك انطلاق الاحتجاجات الأولى، ضد المشروع الصهيوني، في المؤتمرات التي حضرها ممثلو الحركة العربية القومية في دمشق، وليس من ممثلي فلسطين وحدها، واقتران المطالبة بالتخلي عن المشروع، بالمطالبة باستقلال البلدان العربية ووحدتها.

أما أول مظهر ملموس، للخطر الصهيوني العام، اتصل بفلسطين خاصة، فهو

انتظام الهجرة اليهودية التي تمت بإشراف الحركة الصهيونية. وهي هجرة لفت النظر إليها، طابعها السياسي المتصل اتصالاً وثيقاً بمطلب الوطن القومي وتأييد السلطات البريطانية لها، وما رافقها من نمو دور المنظمة الصهيونية داخل فلسطين، مما ميزها عن هجرات سابقة أوصلت، إلى فلسطين، أعداداً من اليهود، لم يثر وصولهم من شكوك العرب، إلا أقلها.

ومن المعلوم أن الحركة الصهيونية كانت تعوِّل على الهجرة، بوصفها العامل الرئيسي الأول الذي يستند إليه المشروع الصهيوني برمته، أيا كان مدى مطالبها المقبلة، وإن المشروع كان معرضاً للفشل الكامل، لو لم يتحقق وجود يهودي بشري له القدرة، على مواجهة المحيط العربي، ومرتبط بالصهيونية وبمشروعها. وأيا كانت المعارف التفصيلية المتوافرة للعرب، حول المسائل المتصلة بالهجرة اليهودية، فإن الإحساس بخطرها برز، منذ ابتدأت، في ظل الاحتلال البريطاني. ولم يكن، بغير معنى إذاً، أن الرفض العربي للهجرة اقترن، على الدوام، برفض الوطن القومي اليهودي، في القرارات التي صدرت عن التجمعات السياسية الفلسطينية كافة، منذ المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، إلى آخر المؤتمرات. وان التمسك بهذا الرفض، ميّز مواقف القوى والمنظمات الفلسطينية، السياسية والشعبية والاجتماعية، كافة بغير استثناء، سواء اتخذت هذه القوى والمنظمات مواقفها متفرقة أم موحدة. كما أن التركيز على رفض الهجرة، ميز طروحات الوفود العربية الفلسطينية، الأربعة المتعاقبة، التي أمت لندن، بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠، للتفاوض مع المسؤولين البريطانيين، ووضعت مطلب منع الهجرة اليهودية في مقدمة مطالبها.

تصلب الرفض العربي

ولم يلن الرفض العربي للهجرة، في أي وقت من الأوقات، ولم يتجزأ، أي أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم توافق، ولم تمِل إلى الموافقة على عروض تكررت، بتقليص الهجرة وتقنينها، بدل منعها كلية. كما أنها لم تقبل، حين تلقت عروضاً تتصل بمسائل أخرى، أن تعطي موافقتها على ما كان قد تحقق، بالفعل، من هجرة قبل ذلك. وقد وجه المؤتمر العربي الفلسطيني الأول (دمشق، شباط (فبراير) ١٩١٩)، إلى مؤتمر الصلح، احتجاج الوطنيين الفلسطينيين الشديد «بسبب ما سمعوه من أن الصهيونيين نالوا وعداً بجعل بلدنا [فلسطين] وطناً قومياً لهم، وأنهم ينوون المهاجرة إلى هذا البلد واستيطانه»[٢٥]؛ وذلك في السنة التي لم تكن فيها الهجرة المنظمة، طبقاً لالتزام بريطانيا، قد ابتدأت على نطاق واسع. والحاج أمين الحسيني، زعيم الحركة الوطنية ورئيس اللجنة التنفيذية العليا، رفض أن يقبل وجود ٤٠٠ ألف يهودي كانوا قد استوطنوا، بالفعل، في فلسطين حتى العام ١٩٣٦، وذلك في حواره مع اللجنة الملكية لفلسطين التي اشتهرت باسم لجنة بيل والتي جاءت للتحقيق، بعد اضراب ١٩٣٦، كما رفض أن يلتزم بشيء يتصل بمستقبلهم في فلسطين، حتى ولو أمكن قيام الحكم العربي فيها[٢٦].

وعوني عبدالهادي، عضو اللجنة التنفيذية، قال أمام اللجنة، بجلاء: «نعارض في

[وجود] أي يهودي في أي بلد كان»، وطالب بما يعني إخراج كافة من هاجروا، منذ العام ١٩١٨، حين أكد أن النسبة التي تقبلها اللجنة العربية العليا لوجود اليهود في فلسطين، هي ٧ بالمئة من مجموع السكان. أي نسبتهم كما كانت، قبل الاحتلال البريطاني[٢٧].

واعترض الجانب العربي أيضاً، على الجزء من الكتاب الأبيض البريطاني ١٩٣٩ الخاص بتحديد الهجرة اليهودية، بمئة ألف خلال خمس سنوات على الرغم من أن الكتاب تضمن عدداً من الاسترضاءات لهذا الجانب، كما سنرى.

وهذا الرفض المتصل لم يتبدل، بالرغم من تبدل الظروف المضطرد. بينما ظلت موجات الهجرة تتدفق، على فلسطين، يحفزها جهد متصل بذلته الحركة الصهيونية، تحميها سياسة بريطانية، لم يجر التراجع عنها أبداً. ولم يتم التخفيف من شدتها، إلا في وقت واحد هو الوقت الذي رافق ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، واحتدام الظروف التي قادت إلى قيام الحرب العالمية الثانية. وإذا كان عدد الذين وفدوا إلى البلاد من اليهود، في العام ١٩٢١، بلغ أكثر، قليلاً، من تسعة آلاف مهاجر، فإن الرقم قفز، في العام ١٩٣٥، إلى قرابة ٦٢ ألفاً، مع أن الاحتجاجات العربية ضد الهجرة لم تبهت.

والذي لا شك فيه، أن الاحتجاجات وأشكال المعارضة العربية الأخرى للهجرة قد أثرت، بصورة ما، في التخفيف من شدة وتيرة الهجرة إلى ما هو دون مطامع الصهيونيين، إلا أنها لم تلغها بالمرة. وإذا كان لثورة ١٩٣٦، التي امتدت ثلاث سنوات، أكبر أثر تحقق في هذا المجال، فإن صعود النازية والاضطهادات التي تعرض لها يهود عدد من البلدان، بسببها، وظروف الحرب العالمية الثانية حطمت القيود التي قامت في وجه الهجرة، بما في ذلك بعض التحفظات البريطانية التي وضعت، بتأثير الرغبة في التخفيف من الاعتراضات العربية. وإذا كان يهود أوروبا المشردون لم يصلوا كلهم إلى فلسطين، في سنوات الحرب، فلأسباب تتصل بمصاعب التنقل، زمن الحرب، وباعتبارات الحرب، ذاتها، وبرغبات اليهود، أنفسهم، الذين لم يكونوا كلهم صهيونيين، أو متحمسين لمساندة المشروع الصهيوني.

وقد اقترنت بمسألة الرفض العربي المتصل للهجرة اليهودية، مسألة أخرى تتصل بحقوق اليهود، غير المرفوضين، الذين استوطنوا فلسطين قبل الاحتلال البريطاني، وكانوا يُعَدُّون فلسطينيين... بحقوقهم، من وجهة النظر العربية، كمواطنين في فلسطين، أي كأقلية دينية فيها. وانسحب الرفض العربي، للهجرة عموماً، على هذه المسألة، أيضاً، وأدى إلى تغييب التفكير الجاد بها لدى الجانب العربي.

الهجرة الصهيونية إلى فلسطين

كانت أهمية موضوع الهجرة واضحة، لدى الحركة الصهيونية، ولذا ظلت تلح على توسيعها وتعترض على أية قيود توضع في طريقها، وكانت بريطانيا الملتزمة بالمساعدة على تحقيق الوطن القومي اليهودي، تعتبر تسهيل عملية الهجرة واجباً عليها، يمليه هذا الالتزام، على أساس أن الشعب اليهودي «يكون في فلسطين بحكم الحق لا بفضل

التسامح»، كما ورد على لسان وزير المستعمرات البريطاني، في حزيران (يونيو) ١٩٢٢، وهو يوجز نتائج مباحثاته مع الوفد الفلسطيني الذي زار لندن، في ذلك العام[٢٨]. وكما تكرر في وثائق بريطانية أخرى عديدة، بعد ذلك.

وإذن فإن بريطانيا لم تكن تناقش مسألة حق اليهود في الهجرة كمبدأ، فهو من وجهة نظرها حق أوجبه التزامها بالمشروع الصهيوني ثم صار تنفيذه واحداً من واجباتها طبقاً لنصوص صك الانتداب الذي أبرمته عصبة الأمم، في العام ١٩٢٢. والقيد الوحيد الذي وضعته السلطات البريطانية، هو ربط وتيرة الهجرة بمقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد وهو قيد نص عليه أيضاً صك الانتداب. أما تقدير توافر هذه المقدرة، من عدمه، فقد ظل في كل الأحوال، حقاً من حقوق الادارة البريطانية، التي اعتادت ألا تأخذ بما عرضه الجانب العربي من تقديرات، في هذا الشأن. والحقيقة أن هذه السلطات، المتأثرة بالتزامها السياسي، قبل أي شيء آخر، تجاه الوطن القومي اليهودي، كانت تجد، دائماً، أسباباً اقتصادية تسمح باستمرار الهجرة. وكانت، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، تبتكر الوسائل التي تظهرها بمظهر الملتزم بهذا القيد. وعلى ضوء ذلك، توجب على المهاجر اليهودي، أن يكون حائزاً على رأسمال يتراوح، حسب الفئات، بين ٢٥٠ و١٠٠٠ جنيه فلسطيني، أو أن تتعهد مؤسسة عمل بتوفير فرصة عمل له منذ وصوله أو ان تتعهد مؤسسة، خيرية أو دينية أو تعليمية، بإعالته، أو أن يكون صاحب مهنة، من المهن التي تحتاجها البلاد. وقد تركز جانب من الرفض العربي للهجرة، باستمرار، على التبسط في شرح حالة البلاد الاقتصادية، والبرهنة على أنها لا تسمح باستيعاب وافدين جدد. كما تركز على أن الوافدين الجدد بما يستحوذون عليه، من فرص العمل المتاحة، يدفعون الأيدي العاملة العربية، في الصناعة والزراعة، إلى البطالة. بينما اعتمدت السياسة البريطانية نهج التقليل من أهمية الحجج العربية، بهذا الصدد، والادعاء بأن الخطر الذي يتحدث عنه العرب، غير موجود أو مبالغ فيه.

يضاف إلى هذه الهجرة التي كانت تتم بحماية القانون وبتسهيل من السلطات، ذلك النوع من الهجرة الذي تم، ضد شرعية القوانين ذاتها. والتي كانت، هي الأخرى، موضوع شكوى شديدة من العرب؛ حيث كان يجري تحت بصر السلطات، وبغض نظر شديد من قبلها، في أغلب الأحوال، تهريب مهاجرين يهود، عَبْر الحدود والموانىء، أو إدخالهم بصفة سياح، ثم إبقاؤهم في البلاد، بوسائل شتى.

وقد وصف تقرير لجنة «شو» البرلمانية، التي جاءت للتحقيق في الأوضاع عام ١٩٣٠، الشعور السائد بأنه «يستند على خوف العرب المزدوج بأنهم سيحرمون من وسائل معيشتهم، ويسيطر عليهم اليهود سياسياً بسبب المهاجرة وشراء الأراضي».وبيَّن «أن المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد، كانوا أكثر مما تستطيع البلاد استيعابه. وهناك بيِّنة لانزاع فيها، بأن المراجع اليهودية انحرفت، فيما يتعلق بالمهاجرة، انحرافاً خطيراً عن المبدأ الذي قبلت به الجمعية الصهيونية، سنة ١٩٢٢، القائل بوجوب تنظيم المهاجرة،

حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد»[٢٩]. وقال الموظفون العرب، بعد أنْ تفاقم الوضع الذي أدى إلى الانفجار في العام ١٩٣٦، في مذكرة وجهوها للمندوب السامي: «ان المأزق، في وضعه الحالي، يرجع إلى الهجرة... ولعلنا لا نكون حرفيين إذا أشرنا إلى أن أولى المسائل التي ستواجه، عند التحقيقات المقترحة، هي مسألة الهجرة»[٣٠].

أسباب التصلب العربي

ولم تكن مسألة الهجرة مرفوضة من العرب، لأنها تؤدي إلى حشد اليهود في فلسطين وحسب، بل لأنها اقترنت أيضاً بتأسيس وضع اقتصادي متميز للأقلية اليهودية. وهذا ينقلنا للحديث عن المظهر الثاني الملموس، من مظاهر الخطر الصهيوني على فلسطين، الذي تمثل في حركة انتقال الأراضي العربية إلى أيدي اليهود، أي إلى الهيمنة الصهيونية. وهنا أيضاً وجد العرب أنفسهم إزاء سياسة تدأب الصهيونية على تحقيقها، وتلقى أوفر التشجيع من السلطات البريطانية. فقد أخذت الأراضي العربية تتسرب إلى أيدي اليهود عبر أقنية عديدة، كان أولها وأكثرها أهمية، إقدام عدد من الاقطاعيين العرب على بيع أراضيهم للصهيونيين، في السنوات الأولى التي لم تكن فيها حركة مقاومة انتقال الأراضي قد اشتدت بعد. وهكذا، انتقل مرج ابن عامر (٤٠٠ ألف دونم من أخصب الأراضي) إلى اليهود، في العام ١٩٢١، بعد أن باعه لهم آل سرسق، مالكوه اللبنانيون، وأجلي عنه، بقوة السلطة، سكان ٢٢ قرية عربية. ولقي المصير ذاته سكان قرى وادي الحوارث الذي بيع في السنة ذاتها، وسقط عدد من سكانه قتلى، وهم يقاومون عملية ترحيلهم الاجبارية، وكذلك، رحل عرب الزبيدات وقرى منطقة العفولة وغيرهم[٣١].

وحصل ممولون صهيونيون، بعد صراع مع صاحب امتياز عربي، على امتياز استثمار وتجفيف أراضي منطقة الحولة مما هيأ لهم ملكية واستثمار قرابة ١٠٠ ألف دونم.

وفي أوقات مبكرة أيضاً وضعت السلطات البريطانية، تحت تصرف الصهيونيين، جانباً من الأراضي التي تملكها الدولة، ليفلحوها أو ليقيموا عليها مستعمراتهم ومنشآتهم الصناعية. هذه الأراضي كانت تعد، بموجب القانون العثماني، ملكية للسكان،وصارت بعد الاحتلال البريطاني، وبموجب قوانينه ملكية للمندوب السامي يتصرف بها، باسم الدولة مثلها مثل ملكيات السلطان الشخصية. وإذا كانت لم تنتقل بكاملها إلى اليهود، دفعة واحدة، بسبب المقاومة العربية، فإنها انتقلت بالتدريج ولم يحدث أن وضع المندوب السامي شيئاً منها، بتصرف جهات عربية، باستثناء جزء من أراضي غور بيسان، تشبث سكانها العرب في البقاء فيها ولم تتمكن أجهزة الدولة من إجلائهم عنها.

ولم تكن الأرض التي حاز عليها اليهود كافية، لا من وجهة النظر الاقتصادية، أمام حاجتهم المتزايدة لاستيعاب مهاجرين جدد باستمرار، ولا من وجهة النظر السياسية،

أمام مطمعهم في السيطرة على أكبر جزء ممكن من أرض فلسطين، وهكذا ظل نهمهم لحيازة الأرض محتدماً، وظلت المشاكل المتعلقة بانتقال الأراضي إلى اليهود، موضع احتكاك دائم بينهم وبين العرب من جهة، وبين العرب والسلطات البريطانية، من جهة أخرى. وأمام الشكوى العربية المتزايدة والمنبعثة من الخوف المتزايد من فقدان مورد الرزق الرئيسي، بالنسبة لغالبية العرب، قبلت السلطات البريطانية، عام ١٩٣٠، أن تحدد الحد الأدنى اللازم من الأرض لإعالة أسرة واحدة، وتضع قيوداً على بيعه لليهود، ورهنت البيع بموافقة المندوب السامي، مما جعل ملكيات أفقر الملاكين بمأمن من الانتقال إلى اليهود، من وجهة النظر القانونية وحدها؛ أما عملياً، فلم تكن بمأمن أمام قسوة الضرائب المفروضة والمتزايدة، على الأرض وعلى الانتاج، والتي أدت إلى ازدياد فقرهم، وجعلتهم في وضع العاجز عن المضي، في خدمة أرض لاتدر الحد الأدني من الرزق الضروري، وأوقعتهم بالتالي، تحت رحمة قانون آخر أباح للسلطات أن تصادر الأراضي التي لا يفلحها أصحابها.

وكان هناك خطر آخر تهدّد الملاكين الذين بحوزتهم مايزيد عن الحد الأدنى للاعالة،والذي قدر بـ ١١٥ دونماً، وخاصة الأقل يساراً منهم، ممن كان متعذراً عليهم أن يطوروا مزارعهم الصغيرة، حتى تستطيع أن تقف على قدميها، أمام تزايد الضرائب وارتفاع أكلاف الانتاج والمعيشة، والصمود في وجه منافسة غير عادلة، مع الزراعة اليهودية المتطورة والممولة من الخارج والمدعومة من الحكومة البريطانية، بكل أشكال الدعم والتسهيلات المصرفية.

مقاومة انتقال الأراضي

وهكذا، صار خطر انتقال الأراضي سيفاً مسلطاً على جمهور الفلاحين، من مختلف المستويات، تعززه سياسة الافقار المتعمد، أو الناجم عن عدم الاهتمام بالجانب العربي. وهو خطر انتقلت آثاره إلى المدن العربية التي يعيش تجارها الصغار وحرفيوها على علاقاتهم مع الريف، ويتأثر ازدهارهم أو انتكاس أحوالهم بازدهار الريف أو انتكاسه. وانتصب الرفض العربي في مظاهره الهامة، ضد انتقال الأراضي، وصار مطلب منع بيع الأراضي لليهود وإلغاء سياسة الحكومة، التي سهلت البيع، ثاني المطالب، بعد مطلب وقف الهجرة، بل أولها في أحوال التأزم الاقتصادي، كما كان الحال في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية، بعد عام ١٩٢٩، التي تضافرت آثارها مع آثار سياسة الافقار، لتطحن الجمهور العربي طحناً غير رحيم، مما دفع جمهور الفلاحين، آخر الأمر، إلى حمل السلاح في الثورة التي ابتدأت عام ١٩٣٦، وجعل قيادة الحركة الوطنية تتعامل مع من يبيعون أرضهم، أياً كانت مبرراتهم، بوصفهم خونة للوطن، وتصفيهم. وكما صارت الحال أيضاً، في ظروف الحرب العالمية الثانية، التي بهظت الجمهور بوطأتها ودفعت إلى البطالة والمجاعات المتلاحقة، وهيأت المناخ لاندلاع الثورة، من جديد، بعد توقف العمليات الحربية.

ومع أن حالة الجمهور العربي كانت تتردى،وكانت تأثيراتها تضغط بثقلها، حتى على

العناصر القيادية الميالة للتعاون مع بريطانيا، فإن الصهيونيين لم يتوقفوا عن محاولاتهم لحيازة الأراضي. والأهم من ذلك، أن المسؤولين البريطانيين لم يتوقفوا عن محاولات التقليل من أهميته، وعن تكرار القول ان الشكاوى العربية مبالغ فيها. وقد عبرت عن هذا الوضع مذكرة وجهتها اللجنة التنفيذية إلى المندوب السامي، في أواخر عام ١٩٣٤، وأكدت فيها: أن حركة انتقال الأراضي سببت «أضراراً، لكل من سكان القرى والمدن، لأن نسبة حاصلات الزراعة قلت، وأخذ سكان المدن يخسرون تجارتهم التي تتوقف على الفلاحين المجاورين»، ولأن «كل دونم يباع إلى اليهود، من شأنه أن يزيد الضرر اللاحق بالعرب، من جراء ذلك»، ثم رجت اللجنة «أن لا يكون جواب فخامتكم على كل ما تقدم: أن لا خطر هناك، وأننا مبالغون فيما نقول، وأنه لا محل للفزع»(٣٢).

وكان تقرير لجنة شو البرلمانية قد بين أن بيوعاً كثيرة للأراضي، وقعت بين ١٩٢١ و١٩٢٩، «كان من جرائها أن أخرج عدد كبير من العرب من أراضيهم. دون أن تعد لهم أراضٍ أخرى يزرعونها». واعترفت اللجنة بأن شركات الأراضي اليهودية «كانت تعمل بعلم الحكومة ومعرفتها»، وبأن «الحالة الآن معقدة، فلا توجد أراضٍ أخرى، يمكن أن ينتقل إليها الأشخاص الذين يخرجون من الأراضي التي يزرعونها»، كما اعترفت بأنه «تنشأ الآن في البلاد طبقة من الأهالي بلا أرض ومستاءة، وهذه الطبقة هي خطر كبير على البلاد، وستبقى مشكلة الأراضي مصدراً دائماً للإستياء الحالي، وسبباً يحتمل أن يفضي إلى الاضطرابات»(٣٣) ونتيجة للسياسات المطبقة، صار بحوزة اليهود، في عام ١٩٣٦، نصف الأراضي الخصبة في فلسطين ونصف مزارع الحمضيات التي تدر أرباحاً وافرة، وما مجموعه، من هذين النوعين وغيرهما، مليون و٣٣٤ ألف دونم من أصل الأرض الصالحة للزراعة في فلسطين والمقدرة بـ ٧ ملايين و١٢٠ ألف دونم، حسب مصادر الحكومة، أو ٩ ملايين و١٩٧ ألف دونم، حسب مصادر الوكالة اليهودية. ولم يحصل اليهود إلا على قليل مما صار بحوزتهم من الأراضي عن طريق الشراء من العرب، أما الباقي فحصلوا عليه من أملاك الدولة.

وكان لنهم الحركة الصهيونية، في السيطرة على الأراضي، تأثير ضار من نوع آخر، جعل بعض مظاهر الرفض العربي لاجراءات الحكومة تبدو غير مفهومة، إذا أخذت بمعزل عن ظروفها. ويبرز أسطع مثل على ذلك، في عدم حماس الجانب العربي لإجراءات إنهاء شيوع الأرض؛ إذ بدا جلياً، على حد تعبير تقرير لجنة بيل «أن العرب، في بعض المناطق، يعتبرون أن نظام الشيوع، مع ما ينطوي عليه من الحيلولة دون كل تقدم، هو نظام واقٍ يحول دون انتقال الأراضي إلى الغير. ويعتقدون [بالمقابل] أن الادارة كانت، بالنظر إلى بعض البواعث السياسية [الرغبة في الافقار] تُحْجم عن سن تشريع لالغائه»(٣٤). مما أبقى ٤٦ بالمئة من الأراضي، في عام ١٩٣٦، ملكية مشاعية، بينما لم تزد النسبة عند إعلان صك الانتداب عن ٥٦ بالمئة.

وقد برزت ظاهرة انكماش القرى العربية على نفسها، وبقاء زراعتها متخلفة، لأن تطوير الزراعة كان يقتضي التعامل مع مؤسسات الحكومة، بما يفرضه الحصول على المنافع، من قبلها، من تنازلات سياسية.

أسباب الفشل

ويمكن القول، على ضوء حل الملابسات التي أحاطت بمسألة الأراضي والسياسات المتبعة إزاءها، ان الرفض العربي لانتقال الأراضي لليهود، قد استند في أسبابه الجوهرية، إلى رفض المشروع الصهيوني، بإقامة الوطن القومي، وإلى التمسك بوسيلة العيش الأولى، لجمهور الريف والنسبة الأكبر من جمهور المدن، أمام خطر داهم كان يتحقق بثبات. وبرز على أساس ذلك المطلب الدائم للحركة الوطنية، وهو منع انتقال الأراضي. وقد وجه هذا المطلب، في السنوات الأولى على الأقل، إلى الحكومة البريطانية التي فعلت الكثير لتشجيع حيازة اليهود على الأرض. بينما استندت مقاومته، من الجانب العربي، إلى النوازع التي يعتقد أنها تدفع الفلاح للتمسك بأرضه. واعتمد أسلوب التوعية النظرية، وشرح الخطر ومناشدة الحس الوطني. ولم تفعل الحركة الوطنية، المفتقرة، في واقع الأمر إلى الوسائل، شيئاً كثيراً، لمنع الانتقال، على الجبهة التي تملك أن تفعل فيها شيئاً، وهي بيع الأرض بيعاً، وإذا افترضنا أن بيع الملكيات العربية الكبرى قد تم قبل أن تتنبه إليه، وإذا افترضنا أنها كانت قاصرة عن مقاومة انتقال الأراضي المملوكة للدولة، فلم تتم، بمبادرات عربية، أية محاولة جادة، أو فعالة، للمساعدة على انهاض مستوى الزراعة في القرى العربية المتخلفة. كما أن البنك الذي أسسه ممولون عرب، لتشجيع المزروعات العربية، كان هزيل الامكانيات بالقياس للامكانيات المتوافرة للبنوك البريطانية واليهودية، وظل محدود النشاط، ولم يقدم إسهاماً ذا بال في منع العرب، الراغبين في تطوير مشروعاتهم، من التوجه إلى البنوك الأخرى التي كانت ترتهن أراضيهم، وتثقلهم بفوائد يتضافر وجودها مع وجود سياسة الافقار، بمظاهرها الأخرى، فتدفع العديد منهم إلى الفشل والعجز. ان عجز الحركة الوطنية عن تقديم مساعدة إيجابية دفعها نحو السلبية، وانتهى بها إلى اعتماد أسلوب تصفية من يثبت لديها، من العرب، انهم سماسرة لبيع الأرض، وأنهم باعوا أرضاً، وهو الأسلوب الذي فتح الطريق أمام استخدام التصفية، في حالات ليست نادرة، لأسباب سياسية محضة، وأوقع كثيراً من البلبلة، في صفوف الحركة الوطنية، وخلق العديد من الحزازات السياسية والعائلية.

وإذا شئنا أن نتعمق أسباب عجز الحركة الوطنية عن المساهمة الايجابية في منع حركة البيع بغير أسلوب الوعظ أو التخويف، فسنجد أن السبب الرئيسي ينطلق من طبيعتها، بصفتها حركة لحمتها الجماهير غير المقتدرة على التمويل، وقيادتها أصحاب النفوذ الاقتصادي أو الديني أو العشائري المنبثق عن الوضع الاقتصادي والديني، وهؤلاء كانوا، في فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨، أعجز من أن يصمدوا أمام المنافسة مع البريطانيين والصهيونيين بما لدى هؤلاء الآخرين من قدرات مالية وخبرات اقتصادية متطورة، كما كانوا، بحكم مصالحهم، غير قادرين على تنظيم حركة مقاومة الشعب بأسره التي كان يتوجب، لكي تنجح، أن تتوجه إلى رأس البلاء، وهو الاستعمار البريطاني مباشرة وبغير تردد.

وتجلى عجز الحركة الوطنية هذا، أكثر ما تجلى، في شكل مواجهتها لخطر ثالث من

مخاطر الوجود الصهيوني الملموس في فلسطين، تمثل في هيمنة الصهيونية على المشاريع الصناعية الكبرى في البلاد. فقد أمكن لهم، بالتعاون مع البريطانيين، أن يظفروا بمشاريع ضخمة، من نوع استثمار مياه نهر الاردن وروافده للري ولتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للبلاد بأسرها، وقد حصل على امتيازه ممول صهيوني عام ١٩٢١؛ كما أمكن لهم استثمار البحر الميت أكبر مستودع من نوعه للبوتاس إذ يحتوي منه على ١٣٠٠ بليون طن، وعلى عدد من المعادن الأخرى والاملاح قدرت قيمتها كلها، بأسعار ذلك الوقت، بـ ٢٤٠ مليار جنيه، وقد حصلت على امتيازه شركة صهيونية في عام ١٩٢٩.

وقد رفض العرب في مذكرة الاحتجاج على المشروع، التي وجهها المجلس الاسلامي الأعلى إلى مجلس اللوردات البريطاني[٣٥]، رفضوا عروضاً من الحكومة، بشراء ٤٠ بالمئة من أسهم المشروع الأول و٢٠ بالمئة من أسهم الثاني، لأن «منـــح امتياز البحر الميت، لنوفومسكي أو لفريق صهيوني غيره، من شأنه أن يستعمل سلاحاً سياسياً ضد حقوق العرب ومصلحتهم، ويزيد البغضاء الطائفية ويدعو للارتياب».

وبالرغم من وجود عرض شروط أفضل تقدم به، للحصول على امتياز البحر الميت، فريق من رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين بالاتفاق مع ممول بريطاني فقد أعطت الحكومة البريطانية هذا الامتياز لممولين صهاينة، واكتفت بعرض ٤٠ بالمئة من الأسهم على الفريق الأول، وذلك حتى تتوافر للصهيونيين إمكانية الهيمنة على إدارة المشروع[٣٦].

هذا المثل المتصل بمشروع ضخم، مثل مشروع البحر الميت، يشي بعجز الرأسمالية الفلسطينية عن التصدي لمثل هذا المشروع حتى لو توفرت شروط سياسية، تجعل من الممكن حصولها على امتيازه، بدليل اتفاق الفريق العربي مع مصدر تمويل بريطاني. أما رفض قبول المساهمة فيه بنسبة ٤٠ بالمئة، فإنه، وإن ظل يشي بهذا العجز، يعكس أيضاً موقفاً عربياً عاماً، يرفض المساهمة، جنباً إلى جنب مع اليهود في أي مشروع يرتب لهم حقوقاً، كثيرة أو قليلة، في فلسطين. وهو رفضٌ اقترن مع ضعف الامكانيات الرأسمالية الفلسطينية، فسمح للصهيـونيين بـالهيمنة الكـاملة عـلى المشاريـع الكبرى، وتوسيع وجودهم الاقتصادي فيها وتعزيزه.

وقد اقترح المجلس الاسلامي الأعلى، في مذكرة الاحتجاج التي أوردنا آنفاً مقطعاً منها، منح الامتياز «لشركات صناعية خالية من الأغراض السياسية» آخذاً بعين الاعتبار، وجود شركات بريطانية محضة مستعدة للحصول عليه ولتمويل المشروع، موضحاً، بمثل هذا الاقتراح، عن قصور في فهم الرأسمالية الفلسطينية لأهمية سيطرتها هي على مشروع كهذا، وهو قصور ناجم أساساً عن ضعف قدراتها، ومبيناً أن الرفض الفلسطيني ينصب بالدرجة الأولى والرئيسية، على منع اليهود من الهيمنة.

وقد سارت الصهيونية في الهيمنة على المشاريع الصناعية، وعلى الصناعة عموماً في فلسطين، سيراً حثيثاً، في ظروف تنافس غير متكافئة. وفي هذا الميدان، بوجه خاص، كانت غلبة الحركة الصهيونية قاهرة، حتى بلغت قيمة المنتوجات الصناعية اليهودية في فلسطين،

في عام ١٩٣٦، ٨,٥ مليون جنيه، بعد أن كانت لا شيء تقريباً، قبل الاحتلال البريطاني، وقفزت أرقام الاستثمارات في الصناعة اليهودية الخاصة التي تهيمن عليها الحركة الصهيونية إلى ٨ مليون جنيه في العام ذاته، وبلغت استثمارات الأفراد اليهود ٦٣ مليون جنيه(٣٧).

ولم تسعف العرب قدراتهم على منافسة هذا المقدار من التطور، ولو أمكن أن تسعفهم، فإن سياسة تطبيق الوعد بالوطن القومي، كانت كافية للحيلولة دون أن يصبحوا منافسين فعالين للصهيونية، في هذا المجال. وكانت الوكالة اليهودية، في الجانب اليهودي، تدير دولة داخل دولة وتفعل ما تبيحه لها قوانين السلطات واجراءاتها حين تسعف في مساندة مشاريعها، وتفعل ما لا تبيحه إذا كانت تلك القوانين لا تسعف لأنها لم تكن تخشى العقاب؛ بينما كان أي مشروع عربي خاضعاً، لكي ينجز، إلى موافقة السلطات البريطانية. والأهم من ذلك، أن اجراءات حماية منتوجات الصناعة من منافسة المواد المماثلة المستوردة، كانت ترتبط بموافقة المندوب السامي على كل صناعة بمفردها، فكان المندوبون السامون يمنحون موافقتهم للمشروعات اليهودية بغير تردد، ويتحفظون في منحها للمشروعات العربية حين تتوافر.

وهكذا ظلت الصناعة العربية الفلسطينية قاصرة: حرفية ومتأخرة. مما جعل لجنة بيل تقر بأن «تقدم المشاريع الصناعية اليهودية في الوطن القومي سيؤدي حتماً إلى تقهقر الصناعات العربية، بسبب المنافسة»(٣٨)، وليس فقط إلى تجميدها عند الحد الذي كانت قد وصلت إليه.

وقد اقترنت بمسألة الأراضي ومسألة الصناعة مسألة أخرى نجمت عن إصرار الصهيونيين على تطبيق شعار العمل العبري، أي تشغيل اليهود وحدهم في الأعمال التي يملكها يهود. وهذه السياسة، بصرف النظر عن المصاعب التي واجهت تطبيقها، أدت إلى توفير فرص عمل أكبر لليهود وفرص تطور، حُرِم العرب منها جميعاً، ما دامت الأراضي التي بحوزتهم تنقص باستمرار ومشاريعهم الصناعية تتقهقر.

وإذا كانت أرقام أجور العمال قد شهدت بعض الارتفاع بمضي السنين، فإن البطالة أكلت كل ارتفاع، وكذلك ارتفاع أعباء المعيشة الذي نجم عن ارتفاع، غير عادي في أسعار المنتوجات الصناعية اليهودية التي كانت الدولة تمنحها الحماية. والتزم المستهلكون العرب بشرائها، لعدم توافر غيرها، وبدفع أثمانها المرتفعة، لكي يعود ذلك بالربح المضاعف على الممولين الصهيونيين الذين جاؤوا ليغتصبوا البلاد.

وكان من الطبيعي أن يقاوم العرب، بوسائلهم المحدودة، هذا الوضع مماجعلهم يبدون، في الظاهر، وكأنهم ضد التطوير الصناعي للبلاد، لأنهم ما كانوا يملكون الوسائل لإحداث ذلك التطوير بأنفسهم، وما كانت سياسة الحكومة لتتيح لهم أن يفعلوا لو توافرت لهم الوسائل. وظلت أهم أشكال مقاومتهم، لهذا الوضع تتمثل في الدعوات المتلاحقة إلى مقاطعة البضائع اليهودية، وهي دعوات أطلقتها، على الدوام، القيادات السياسية والشعبية، وتنظيمات، الصناعيين العرب، والتجار، والحرفيين. وكان من شأنها أن تحقق

بعض النجاح، عندما يتعلق الأمر بمنتوجات توجد بدائل عربية لها، الأمر الذي لم يتوافر إلا في حالات قليلة.

نمو الوجود اليهودي المستقل

أما المظهر الرابع من مظاهر الخطر الصهيوني في فلسطين فتجسد في تشكيل التنظيمات الصهيونية واتساعها وتوطد مركزها. كانت الحركة الصهيونية حركة انتظمت، قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، وكانت لها مؤسساتها المناسبة لطبيعة عملها، في ذلك الوقت. وفور صدور صك الانتداب، في عام ١٩٢٢، أصبحت الوكالة اليهودية منظمة معترفاً بها، كمسؤولة عن شؤون اليهود الخاصة وعن تنظيم هجرتهم لفلسطين وعن علاقتهم بسلطات الانتداب. ومع نمو الوجود اليهودي وتطوره، نمت وتطورت المنظمات اليهودية الصرفة: السياسية والنقابية والمهنية، وكذلك المنظمات الجماهيرية: الطلابية والنسائية والشبابية، كما نمت وتطورت، أيضاً مؤسسات الخدمات الخاصة باليهود وحدهم، في مجالات التعليم، والاسكان والصحة والثقافة والشؤون الاجتماعية، ومارس الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت) وشركات شراء الأراضي دورهم، كما توطد مركز المجلس الملي اليهودي.

ومع تأسيس المستعمرات والأحياء والمدن اليهودية، الخاصة، ونموها وتوسعها بدأت تتشكل، بمبادرات يهودية متعددة المصادر، المنظمات شبه العسكرية؛ ثم العسكرية الصرفة. وقد جرى تشكيلها برضى السلطات البريطانية، غالباً، وبالرغم من رضاها، في بعض الحالات، وذلك فضلاً عن ألوف اليهود الذين حصلوا على التدريب في صفوف البوليس الحكومي ثم في صفوف الجيش البريطاني، إبان الحرب العالمية الثانية.

وكانت هذه الحركة التي تمت بتشجيع السلطات البريطانية الملتزمة بمشروع الوطن القومي، أو بغض نظر متفهم منها تجري تحت سمع العرب وأبصارهم، وتستفزهم، في وقت كانت فيه الشؤون العربية، شؤون أغلبية السكان الساحقة، مرتبطة، بحكم القانون، بالادارة البريطانية الموصومة بالانحياز لصالح اليهود.

وقد أدى النمو الاقتصادي والمؤسساتي للجانب اليهودي، إلى تنافي الوزن السياسي للصهيونية في فلسطين، بطبيعة الحال. واتجهت الأحزاب اليهودية التي كانت عشرين حزباً نحو التوحد في تيارات رئيسية: أحدها، عمالي، والثاني، برجوازي، والثالث، يقف بين بين. وجميعها تلتزم بما هو مشترك من مطالب الحركة الصهيونية ومشروعاتها، ولا تضم في عدادها إلا اليهود. وشذ، عن هذه القاعدة، الحزب الشيوعي الفلسطيني، التنظيم الوحيد في البلاد الذي ابتدأ مختلطاً (فيه العرب واليهود) والذي تأسس بمبادرات شيوعيين يهود قدموا إلى فلسطين.

وازدادت، على هذا الصعيد أيضاً، الهوة بين مستويات التنظيم لدى العرب واليهود. وفي حين كانت التنظيمات اليهودية تستند إلى قاعدة اقتصادية واجتماعية متقدمة، ظلت التنظيمات العربية أسيرة تأثيرات نمط الانتاج الاقطاعي وشبه الحرفي

وشبه الرأسمالي المتخلف، السائدة في الجانب العربي، واتسعت، على نحو أشد جلاء، الهوة الثقافية، بفعل هذه الأسباب ولوفرة الوسائل والامكانيات المتاحة لليهود، مما كان العرب محرومين منه.

وبنمو ذلك في الجانب اليهودي كانت روح قومية تتكون وتنمو، على نحو خاص ميزه تعدد مصادر الهجرة وانتماءات المهاجرين السابقة، لعدد من البلدان والقوميات. وكانت مظاهر «التفوق» والاحساس به تحفز أعمق ما في تلك الروح من شوفينية وعداء للعرب، مما جعلها خطراً كبيراً انضاف إلى جملة الأخطار الأخرى.

النظرة العربية إلى النشاط الصهيوني

وكان العرب، بوعي وبغير وعي، يرفضون ذلك كله؛ وإذ انطلقوا من رفض المشروع الصهيوني لإقامة الوطن القومي، فقد نظروا نظرة متشككة، أو رافضة كلية، لكل مظهر من مظاهر التقدم في الجانب اليهودي، وعدوه استفزازاً لهم.

وباستثناء المحاولة، غير الفعالة، التي تمثلت في اشتراك عرب ويهود في الحزب الشيوعي، وباستثناء علاقات فردية، ذات طابع شخصي في الغالب، لم تجر بين الجانبين أية اتصالات جادة ودؤوبة، ولم تقم من الجانب العربي الرافض للوجود اليهودي من أساسه أية محاولة للاستفادة من مظاهر التقدم عند اليهود. كما لم تتم أية محاولة للاستفادة مما يفرزه هذا التقدم من تيارات وقوى، وبالتالي من خلافات، داخل هذا الجانب. وظل العرب ينظرون، بريبة شديدة، إلى ادعاءات بريطانيا الرسمية بأن التقدم اليهودي الملحوظ، من شأنه أن يفيد العرب لو أرادوا ذلك. ثم أن الصهيونيين أنفسهم كانوا ينمون بين اليهود روح العداء للعرب، وكانت الأسباب لذلك وافرة، وكان من شأنهم أن يفتعلوها حين لا تتوافر. فقد كان ضد مصلحتهم، بطبيعة الحال، أن تنفتح اقنية للتفاهم أو التعاون مع الجانبين، والمبادرات التي قاموا بها للاتصال بقادة عرب، مما تحدثت عنه المصادر الصهيونية، تمت في سياق المناورات لدفع القادة إلى التخفيف من حدة معارضتهم للمشاريع الصهيونية فقط، ولم تجر من أجل البحث عن هوامش مشتركة للعيش مع العرب في فلسطين، كما حاول بن ــ غوريون أن يوحي في مذكراته مثلاً.

وإذن فقد تضافرت العوامل كافة في الجانبين، لجعل الرفض العربي، لكل مظاهر الوجود اليهودي في فسطين، في عنفوانه، بصرف النظر عن توافر، أو عدم توافر الوسائل لدى العرب، لكي يستند رفضهم هذا إلى أساس راسخ، كما تضافرت لدفع حدة العداء بين الجانبين إلى ذروتها، وتغييب أي أمل بتحقيق التعاون، حتى حين يتوافر أساس يجعل التعاون مشتملاً على منافع مشتركة للجانبين.

وأسهمت سياسة بريطانيا في هذا كله. فهي كانت تهدف إلى إدامة نفوذها، في فلسطين والشرق الأوسط عموماً، وكانت ترى في المشروع الصهيوني قاعدة ثابتة ودائمة لهذا النفوذ، وكذلك كانت تجد أن أي تقدم يحققه العرب سوف يساعدهم على معاداتها، وترى أن أي تفاهم جدي، بين العرب واليهود، لابد أن يصبح موجهاً ضد الصهيونية

وضد التيارات الأكثر تطرفاً منها بوجه خاص، وبالتالي ضد مصالح بريطانيا، فانتهجت، على ضوء ذلك، سياسة مراوغة قوامها الذي اشتهرت به: فرق تسد، وأخذت تمنح بركاتها وتأييدها للحركة الصهيونية بغير تحفظ، وتعطي للعرب وعوداً تظهرها بمظهر المحايد لتوجّه عداءهم نحو اليهود وحدهم بقدر الامكان، وتعزز مكانتها، بتوسيع الشقة بين الجانبين. وقد وضعت لجنة بيل يدها، من حيث لم تقصد، على هذه الحقيقة، حين قالتها في تقريرها: «كنا كلما سرنا بالتحقيق نزداد اقتناعاً بأن الأمل بإقامة دعائم السلام الدائم في فلسطين، على أساس، بقاء الانتداب الحالي، هو أمل ضعيف، ثم ما عتمنا أن اقتنعنا في النهاية أن لا أمل بالوصول إلى ذلك بالمرة»(٣٩).

ودخلت البلاد، بمضي السنين، في حلقة عداء لا فكاك منها: فتعزز الوجود الصهيوني، بإشراف الصهيونية، يوسع النفوذ السياسي للصهيونيين ويدفعهم للتشدد أكثر في مطالبهم وتوسيعها، فيشتد الرفض العربي، في مواجهة ذلك، ويندفع العرب إلى تحسين وسائل مقاومتهم، بينما يتشددون أكثر فأكثر في رفض المطالب الصهيونية وفي رفض إجراءات الحكومة التي تنطلق من الموافقة على المطالب الصهيونية كلها، أو بعضها، حسب الظروف.

---

(١) اشتهر بهذا الاسم الاتفاق الذي تفاوضت بشأنه بريطانيا وفرنسا في نيسان (ابريل) وأيار (مايو) ١٩١٦ لتنظيم اقتسام حصتيهما من أملاك الامبراطورية العثمانية تنفيذاً لمعاهدة بطرسبورغ التي عقدتها الدولتان مع الامبراطورية الروسية في آذار (مارس) ١٩١٦.

(٢) «نص الاتفاق» **ملف وثائق فلسطين، ج ١** ١٦٣٧ ــ ١٩٤٩، القاهرة؛ وزارة الارشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ١٩٣ ــ ١٩٧.

(٣) «رسالة وزير الخارجية لورد آرثر بلفور إلى الزعيم اليهودي البريطاني لورد ورتشيلد في ٢/١٠/١٩١٧» **المصدر نفسه**، ص ٢١٧.

(٣) انظر، مثلاً، «نص خطاب د. حاييم وايزمن في ٨ أيار (مايو) ١٩١٨» في مدينة يافا في: بيان نويهض الحوت (اعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفسطينية ١٩٧٩، ص ٢ و ٣.

(٤) عبدالوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ بغداد، جمعية صندوق فلسطين ١٩٦٨، ص ١.

(٥) نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(٦) ملف وثائق فلسطينية ج ١، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥١ و٢٥٢.

(٧) الكيالي عن جويس كرونيكل، وثائق المقاومة...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦، لندن ١٤/١٠/١٩١٩.

(٨) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، الكتاب الأول**، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧، ص ٣٣.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٤.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٩ و ٣٠.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(١٢) نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(١٣) السفري، فلسطين العربية...، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٨.

(١٥) لمزيد من الفاصيل انظر مقالة د. ماهر الشريف، «الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٠ ــ ١٩٣٣»،

شؤون فلسطينية عدد ١١٣ نيسان (ابريل)، ١٩٨١.

(١٦) من **مقابلة شخصية** مع فهمي السلفيتي، في عمان، آب (أغسطس) ١٩٧٠.

(١٧) للاطلاع على تفاصيل مواقف حزب الاستقلال، أنظر سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣**، بيروت: مركز الأبحاث م. ت. ف. ١٩٨١.

(١٨) اشتهر بهذا الاسم «بيان الخطة السياسية الصادرة عن حكومة بريطانيا في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩»، انظر نصه في ملف وثائق فلسطين ج ١، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١٧ ــ ٧٢٦.

(١٩) من **مقابلة شخصية** مع د. عزة طنوس في بيروت، نيسان (ابريل) ١٩٨١.

(٢٠) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٥٤.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٢.

(٢٣) النص الكامل للرسالة في: نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٨ و١٤٩.

(٢٤) انظر نص «رسالة من الوفد العربي الفلسطيني في جنيف إلى رئيس الوفد في لندن»

المصدر نفسه، ص ١٥١ و١٥٢.

(٢٥) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤.

(٢٦) **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، القدس: مكتب الطباعة والقرطاسية، بلا تاريخ، ص ١٦٨.

(٢٧) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٠.

(٢٨) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ١٢٣.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٩ و٢٢٠.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٥.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١٤٤.

(٣٤) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩١.

(٣٥) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤.

(٣٦) الكيالي، عن، **الجامعة العربية** (القدس)، **المصدر نفسه**، ص ٣٠٣.

(٣٧) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥١ و١٥٢.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٦٦.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٩٦.

جوانب من تاريخ القضية الفلسطينية في البحرين (١٩٣٦ ــ ١٩٥٦)

أحمد عبيدلي

تتحدث الدكتورة سهير القلماوي، في مجال وصف ورود القضية الفلسطينية في الصحافة البحرانية، فتقول: «ولذلك لا نعجب أن نجد قضية العرب (قضية فلسطين) تحتل مكاناً بارزاً، في التأليف الشعري والنثري، ولعل الصحف البحرانية، في كل أطوارها، لم تكتب في موضوع، شعراً ونثراً، بقدر ما كتبت عن فلسطين»[١]. ولا يبدو في حديث الدكتورة القلماوي تطرف، إذا ما أخذنا بالاعتبار الوزن الفعلي للقضية الفلسطينية في الوطن العربي، ومسارها الواقعي في منطقة الخليج العربي، والبحرين من بينها، وعبر أربعين عاماً، بين نهاية الثلاثينات وبداية الثمانينات، مر تاريخ القضية الفلسطينية، في البحرين والخليج عموماً، بخط تصاعدي، بشكل لا يخفى على المراقب، تفاعلت فيه المسائل المحلية بالمسألة القومية، إلى حد الاندماج والتماثل في كثير من الأحيان، وانتقلت فيه القضية، من المستوى الشعبي، إلى المستوى العام الذي يشمل المستويين: الجماهيري والرسمي. وترافق هذا التصاعد، والذي وضح بشكل بارز وتثبت في العقد الماضي، مع انحسار النفوذ الأجنبي البريطاني، الذي حاول أن يعمل على تجميد فعل قانون الشد والجذب والترابط بين المركز والاطراف في المنطقة العربية.

وحينما وقّعت حكومة البحرين اتفاقية اقامة مجلس تعاون دول الخليج العربية، صدر بيان ورد فيه:

> «إن 'حكام المنطقة' أعلنوا أن ضمان الاستقرار، في الخليج، مرتبط بتحقيق السلام، في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً، يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في العودة الى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الاسرائيلي، من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي طليعتها القدس الشريف»[٢].

فكان صدور هذا البيان ــ وقد صدرت قبله بيانات منفردة وثنائية وجماعية ــ بمثابة تأكيد لتأثير هذا القانون الفاعل والذي يجتاح المنطقة العربية. ولكن بين بدايات الانعكاس

الأولى للقضية الفلسطينية، بين صفوف أبناء البحرين، وبين تثبيتها في أعلى هيئة رسمية، على مستوى الجزيرة العربية، مرت القضية الفلسطينية بعديد من التطورات والأمور، وهذا ما يحاول المقال أن يشير إلى بعض جوانبه.

ارتبطت البحرين، قبل عام ١٩٧١، بمعاهدة مع بريطانيا، مثلها في ذلك مثل بقية دول الخليج على تفاوت، هي معاهدة ١٨٩٢، وكانت تمنع الحكام من التنازل عن، أو بيع، أو رهن، أي جزء من أراضيهم دون تصريح من الحكومة البريطانية، كما منعتهم من تبادل المراسلات مع أية دولة أخرى، أو الدخول معها في أي اتفاق، وألزمتهم بعدم استقبال أي مندوب أو ممثل لأية دولة، عدا بريطانيا. ولقد فرضت بريطانيا تطبيق هذه الاتفاقية، حتى على أقرب دولة عربية للبحرين، وساوت بذلك بين الدول العربية وبقية الدول الأجنبية.

وهكذا فإن بريطانيا نظرت إلى كل ما حدث، خارج البحرين، على الساحة العربية، من منظار هذه المعاهدة واستخدمتها تجاه أية محاولة، من جانب البحرين، للتفاعل مع القضية القومية الأولى والمساعدة فيها. ولكن تلك المحاولات، وبالرغم من تأثيرها السلبي الواضح فإنها لم تستطع أن تمنع التفاعل والتداخل اللذين أخذا يفرضان نفسيهما، عبر قنوات ووسائل لم تكن لتلك المعاهدة أن تحكمها وأن تتصرف فيها. وهذا ما وضح، في الثلاثينات وفي السنوات التي تلت.

أولاً ــ الواقع البحراني وبعض قنوات تأثره بالقضية الفلسطينية

تقع البحرين على أطراف الحدود الشرقية من الوطن العربي. وبالنظر إلى صغر حجمها ومحدودية سكانها، وإلى طابعها الجُزري، حيث تتكون من أرخبيل من الجزر يبلغ عددها ٣٣ جزيرة، فقد أدت كل هذه الظروف إلى التأثير على طابعها وهويتها القومية. ويزيد من ذلك، بروز الثروة النفطية، في فترة خضعت فيها المنطقة لقوة أجنبية تستهدف، فيما تستهدف، تدمير ذلك الطابع. الا أنه، وبالرغم من كل ذلك، حافظت البحرين على ترابطها القومي منطلقة من الواقع السكاني والتاريخي. فلقد ارتبطت الجزر، على الأغلب، بالضفة الغربية العربية من الخليج وبالتطورات التي مرت بها المنطقة العربية، عبر مراحل التاريخ المختلفة. وتمركزت فيها جماعات سكانية ذات أصول عربية واضحة. وحتى في الفترات المتقطعة التي ارتبطت فيها بمراكز حكم على الشاطىء الشرقي للخليج الخاضع بدوره لهوية عربية، عبر التواجد السكاني، فإنما تم ذلك عبر حكام عرب، في ذلك الشاطىء على الأغلب.

وبهذا الصدد، يتحدث الباحث البحراني، فيصل ابراهيم الزياني، عن مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغيير بنائه الاجتماعي، فيصف الطابع العام السكاني، رغم تعرضه لهجرات أجنبية مختلفة، ليخلص إلى القول: ان «المجتمع البحريني قد حافظ على طابعه العربي وصبغته الغالبة، كشريحة من شرائح المجتمع العربي»[٣] ولا ينسى أن يتحدث عن الجماعات التي رحلت، من ايران إلى البحرين، ويطلق عليها اسم الهولة ويصفها بأنها احدى «السلالات العربية الموجودة في البحرين وقطر وساحل عمان وجزيرة سيري، والتي هاجرت إلى الشاطىء الفارسي من الخليج، منذ أجيال عدة، ثم عادت إلى

الامارات العربية، ومنها البحرين بعد أن أخضع الشاه، رضا بهلوي، أقليم عربستان، وعمل على اضطهاد العناصر العربية فيه والقضاء على شخصيتهم القـوميـة»(٤).

ولقد شكّلت هذه الأرضية، العربية الاسلامية، القاعدة الأساسية التي سيرتكز عليها تطور القضية الفلسطينية في البحرين. ولكن ذلك وحده لم يكن كافياً، إذا لم ينعكس على هيئة ارتباط بما يدور في مركز الوطن العربي من تطورات، على كافة المستويات، وهذا بالطبع سيكون متأثراً بموازين القوى الناتجة عن صراع القوى العربية والأجنبية والتي حاولت أن تفرض على البحرين سياجاً مصطنعاً، لم يكن بقادر، على أية حال، على لجم فعل قانون يضرب بجذوره وتأثيره في الواقع عميقاً. وهكذا نجد أن أمين الريحاني، في زيارته إلى البحرين في بداية العشرينات، يقول:

«في البحرين، كما رأيت، نهضة سياسية، هي قرينة النهضة الأدبية. أجل، إن في البحرين من ينشدون الوحدة العربية، وفي نادي البحرين من يرفعون النهضتين إلى مستوى الفلسفة العالي، ومستوى الانسانية الأعلى»(٥).

ويكتب الشيخ ابراهيم بن محمد الخليفة، وهو اسم معروف في الأوساط الفكرية في البحرين، في بداية هذا القرن، الى أمين الريحاني قائلاً: «إن أهم حوار يمكن أن يجري بين الأخوة، هو حول كيفية رفع مستوى الأمة إلى مصاف الأمم الأكثر تقدماً، وكيفية لفت انتباه النخبة إلى متطلبات العصر»(٦). ويجد الريحاني أن نادي البحرين الأدبي يحتوي على «المجلات العربية، أكثرها وأحسنهـا»(٧). أما الدكتور الرميحي فيتحدث عن انعكاس الفكر القومي على معاناة البحرانيين، منذ العشرينات، من خلال تأسيس النادي الأدبي، في أوائل العشرينات، وذلك لدراسة الأفكار السياسية التي يروج لها العرب في الخارج فيقول: «وقبل تأسيس هذا النادي، كانت الكتب والنشرات التي يصدرها بعض العرب الأعضاء في الجمعيات السرية، في استانبول وباريس وبيروت، تُجْلَب إلى الجزيرة سراً، ويتم تناقلها بين الأشخاص الذين مهدوا لانشاء النادي، مجلات وصحفاً مثـل، «سركيس» والهلال والمقتطف والجريدة والمؤيد واللواء والأهرام والأهالى والاستقلال والبلاد والقبس وغيرها»(٨).

وبالطبع لم تكن القومية العربية في تلك الفترة: «واضحة الأبعاد بعد، ولم تكن بها أهداف محددة خارج الاطار المحلي لكل بلد، فقد كانت وطنية محلية أكثر من كونها قومية. ويمكننا القول: ان النخبة، في البحرين، كان لها فهمها الخاص لهذه الأهداف، وربطت هذه الأهداف بوضعها المحلي، وذلك بسبب عدم توافر احتكاك مباشر بينها وبين واضعي هذه الأهداف. ولقد تداخلت في هذه الفترة فكرة القومية العربية وفكرة الرابطة الاسلامية»(٩).

ولا نريد الدخول في تفاصيل تلك الملاحظات، وإن ما نود تسجيله هنـا، هو أن البحرين، بمثقفيها وبشعبها، لم تكن بعيدة عما يدور في مراكز المنطقة العربية، وما يتولد على أرضها من جديد، بل اندمجت معه وتفاعلت فيه وجعلت مما يدور بعيـداً قريباً ومتناولاً على الساحة البحرانية نفسها. وشهد العام ١٩١٩ افتتاح مـدرسة الهـداية الخليفية، والتي كانت جسراً التقى عبـره المدرسون العرب والتلاميذ البحرانيون. فلاحظ الريحاني أثناء زيارته المذكورة، أن «هذه المدرسة الابتدائية... فيها من المعلمين: المصري

والعراقي والنجدي»[١٠]. ويشير ابراهيم خلف العبيدي الى أن مدارس البحـرين قد تأثرت، أثناء إدارتها من قبل لجنة من الأهالي، بالمناهج السورية والمصرية، لأن معظم مدرسيها كانوا من هذين القطرين. وهكذا تفتح المجتمع البحراني على أشتات من مصادر الثقافة، فخرجت مدارسه من محيط المجتمع البحراني الى أجواء عربية أخرى أوسع... وقد أثارت السياسة التعليمية حفيظة السلطات البريطانية، فتم ابعاد الأساتذة العرب، وأصدرت قراراً بنفي كل من الشيخ حافظ وهبة وعثمان الحوراني وعمر يحيـى الحموي عام ١٩٢٩. وإثر هذه الاجراءات، اجتاحت البحرين موجة من المظاهرات، قام بها الطلاب وأولياء أمورهم مطالبين ببقاء المدرسين المفصولين، وأغلقت المدارس عدة أسابيع، بسبب هذه المظاهرات والاضرابات[١١].

وبالرغم من ذلك، فإن الحاجة الى المدرسين العـرب قد فـرضت نفسها وشقت طريقها. وهكذا نجد عددهم يبلغ، في العام الدراسي ١٩٥١ ــ ١٩٥٢، ٦٧ معلماً؛ وزاد هذا العدد حتى بلغ ٤٦٧ معلماً خلال العام الدراسي ١٩٧٠ ــ ١٩٧١، وغالبيتهم من فلسطين والأردن [١٢]. وهكذا يتضح «...أن الجاليات العربية القادمة من العراق ومصر وسوريا وفلسطين، ساعدت على نمو الحركة الوطنية، بنشر أفكار القومية العربية بين سكان البحرين»[١٣].

ونشير هنا الى مسألتين فيما يخص مسألة المدرسين: الأولى، وهي أن المدرسين، وبالذات الذين قدموا في السنين الأولى، قد قدموا مبعدين من مواطنهم، بسبب نشاطهم ضد القوى الأجنبية التي كانت مهيمنة حينها على المنطقة العربية، ومن أولئـك على سبيل المثال، المدرسون السوريون الذين قدموا إثر نشوب ثورة ١٩٢٥ في سوريا. والمسألة الأخرى هي قدوم المدرسين الفلسطينيين. وهاتان المسألتان تلعبان دوراً هاماً في تكوين تصور عن المؤثرات التي أسهمت في بروز وتبلور القضية الفلسطينية، نظراً للأجواء التي خلقها هؤلاء المدرسون في نفوس تلاميذهم. ويعبر يوسف الحموري، وهو مجاهد فلسطيني ابان عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، تعبيراً واضحاً عن تلك الحالة. فلقد قدم الى البحرين، حيث زاول التدريس، وأشار على طلبته، في مدرسة الهداية الخليفية، بانشاء ناد لهم. وتقول الباحثة أنيسة أحمد خليل المنصور: انه بدافع من الشعور بالمسؤولية، في نشر الثقافة الاسلامية، بدأ نادي الاصلاح مزاولة نشاطه عام ١٩٤١، وكان في بدايته نادياً طلابياً حمل اسم «نادي الطلبة الخليفي» لكنه تحول عام ١٩٤٧، الى نادٍ يحمل اسم «نادي الاصلاح الخليفي»[١٤].

ويبقى من الضروري الاشارة الى وضع الأقلية اليهودية في البحرين. فلقد تراوح عددها بين ٣٠٠ و٤٠٠ فـرد، جاء معظمهم من العراق وايـران، خلال العشـرينات. وبسبب أهمية البحرين التجارية، فإن عدداً من اليهود قد تواجد دوماً في البحرين، حسبما ذكر بعض الأجانب[١٥]. وكانت الأقلية اليهودية في البحرين معروفة بثـرائها، وبمستوى أبنائها التعليمي وباستيعابها لنمط السلوك الغربي. وكان أفرادها يعملون في التجارة والصيرفة والعقارات ولهم عدة مكاتب في المنامة (العاصمة). وقد كانوا «بعيدين

عن الحياة العامة، إلا أن واحداً منهم كان يشغل دائماً مقعداً في المجلس البلدي للعاصمة» حسبما يورد الرميحي[١٦]. وتشير الدكتورة روزماري سعيد زحلان، الى أن الأقلية اليهودية قد تمتعت باحترام كبير في البحرين، وكان افرادها مرغوبين كشركاء في التجارة[١٧]. ولقد كانت لهم دار للعبادة وكانوا يعتبرون «أهل كتاب»، عاشوا في مجتمعهم الخاص دون أن يشكلوا أية مشكلة في البحرين. وحتى صدور قرار التقسيم، في عام ١٩٤٧[١٨]، كان يتعاون معهم كثير من التجار على أساس الثقة والاحترام المتبادل، وكان أولادهم يدخلون المدارس، وقد أقام شبابهم صداقات مع الشباب العربي في بداية الأربعينات، وكانوا متفوقين في التعليم والرياضة[١٩]. وتضيف د. زحلان، أنهم كانوا يميلون للتأثر بالفرس[٢٠]، كما كان لنسائهم نشاطات تجارية، وذلك عائد لأنهن كن يتمكن من دخول بيوت الميسورين البحرانيين، حيث يقمن بالبيع للسيدات العربيات ويشتمل ذلك على أدوات الزينة والأقمشة، حيث لم يكن من المقبول اجتماعياً، حينئذ، أن يذهبن إلى السوق[٢١]. وقد ظلت الأمور على هذا النحو حتى بروز قرار التقسيم، كما سنرى فيما بعد.

ثانياً ــ مواقف تجاه القضية الفلسطينية قبل قرار التقسيم

ومع دخول منطقة الخليج العربي الثلاثينات، بدأت رياح عاصفة من التغيير تجتاحها وتحرث أرضها حرثاً لم تعرفه من قبل في القرون الاخيرة. وفي تلك الاعوام، كانت فلسطين تشهد بدورها تصعيداً في المخططات الصهيونية، يقابله تزايد في المواجهة العربية اتساعاً وعمقاً. وكم من المهم رؤية تلاحم تلك الأمور وتفاعلها في منطقة الخليج.

فلقد كانت رائحة البترول قد بدأت في الانتشار، خليجياً، وبدأت تفد الى المنطقة الشركات الأوروبية الأولى، حاملة معها أساليب وأنماطاً جديدة في العمل وعلاقات الانتاج. وترافق ذلك مع توجيه ضربة مميتة الى صناعة خليجية تقليدية، هي صناعة اللؤلؤ التي تضافرت عليها عوامل الأزمة الدولية التي أصابت مراكز توزيع اللؤلؤ الرئيسية، في اوروبا، وقيام اليابان بانتاج اللؤلؤ الصناعي. ولسنا هنا بصدد البحث والاستطراد، في هذا الجانب، وكل ما وددنا قوله هنا: ان عوامل محلية للتغيير بدأت تفرض نفسها، في ذلك الوقت الذي كان فيه البريطانيون يشددون من احكام الخناق على المنطقة، وبالذات إزاء بروز نذر الحرب العالمية الثانية.

ووجدت الحواضر الخليجية الأساسية، مثل الكويت والبحرين ودبي، في الاحداث على الساحة الفلسطينية وفي مناطق المركز العربي، عوامل توعية ودفع وتفاعل، تبلور كثيراً من الأمور الداخلية وترتبط بها. وهكذا نجد، مع تزايد الشعور القومي والوطني، أن مراكز التجمع السكاني الكبيرة في الخليج، تشارك ــ كما يقول الرميحي ــ في المطالبة «بالاستقلال» و«الحكم الديمقراطي» أو «حكم الشورى»، وبالانتماء الى الجزء الاكبر من الوطن العربي[٢٢]. أما العبيدي، فيرى أن حركة عام ١٩٣٨ في البحرين، والتي قادتها «الطبقة البرجوازية [شكلت] صدى لأحداث فلسطين وامتداداً للحركة الوطنية في الكويت ودبي، ١٩٣٧ ــ ١٩٣٩»[٢٣]. ويواصل قائلاً: ان انتفاضة عام ١٩٣٦ الفلسطينية

ساعدت على اشعال جذوة الحماس في نفوس العرب، ضد الصهيونية ومن ورائها الاستعمار البريطاني. وإثر هذه الانتفاضة، ظهرت في دبي، عام ١٩٣٧، حركة وطنية تدعو الى قيام مجلس تشريعي يساهم في ادارة الحكم.

وأحست السلطات البريطانية بجوانب من التأثيرات التي بدأت ترد الى الخليج، من جراء الأحداث في فلسطين. فقد لاحظ أحد الموظفين البريطانيين، بضيق، أنه بدا أن هناك اتجاهاً عاماً في الخليج، حيث فقدت بريطانيا كثيراً من هيبتها وبالتالي، كان من الممكن تفسير الأحداث في فلسطين، وخاصة من جانب شعبي الكويت والبحرين، بأنها توحي بسقوط الهيبة البريطانية(٢٤). وكان ذلك مسألة بالغة الحساسية لبريطانيا التي اعتمدت دوماً، في الخليج، على التهديد باستخدام القوة والاستعمال المرن لقواتها، حينما تستدعي الحاجة ذلك، دون أن تعتمد القواعد العسكرية الكثيرة. ولذلك فوجود بريطانيا المحدود، سياسياً وعسكرياً، كان يستند الى وجود هيبة وخوف من تلك القوة ومن قدرتها على القمع، حينما تتهدد مصالحها. ومن هنا كان منبع الخطر إزاء ما تنتقل عدواه من الساحة الفلسطينية المشتعلة الى تلك المناطق.

لقد وصلت الى المندوب السامي البريطاني في البحرين، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، أنباء عن صحيفة يجري توزيعها عن فلسطين، فقام باستدعاء أحمد كانو، وهو أحد التجار البحرانيين، للاستفسار عن مصدر هذه الأنباء. وتبين أن الصحيفة كانت نداءً موجهاً الى العالم الاسلامي، لانقاذ فلسطين «فلسطين الدامية» وشعبها، من فظائع الحكم البريطاني، مثل تدمير القرى وقتل الأهالي وإخافة النساء والأطفال. وكان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، وهو عالم شيعي في النجف، هو الذي يحرر الصحيفة التي وصلت الى البحرين، عن طريق دبي (٢٥).

وهكذا تفاعلت القضية الداخلية والقضية المركزية، واندمج ما هو وطني مع ما هو قومي، دونما اسقاطات ودونما قسر، وإنما بشكل طبيعي وعفوي، ولكنه يعبر، في الوقت نفسه، وبأقوى ما يكون التعبير عما يشد مختلف مناطق هذه البقعة ويربطها الى بعضها البعض. فطلب المقيم السياسي البريطاني، من مندوبيه في الخليج، إبلاغه بردود الفعل هناك، ازاء تقرير «بيل» الذي صدر في تموز (يوليو) ١٩٣٧، والذي أوصى بالتقسيم. فكتب إليه توم هكنيبوتام، المندوب السياسي، في البحرين، قائلاً: «يؤسفني أن أقول: انه لا يوجد رأي عام محلي بالنسبة لهذا الموضوع، وان الرأي المحلي غير مهتم». فسارع المقيم السياسي البريطاني بالرد قائلاً: انه لا يعتقد أن «عدم وجود رأي عام، حول هذا الموضوع، مسألة تدعو للأسف. وأنه كلما كان الرأي أقل حضوراً كان ذلك أفضل»(٢٦).

وقبل فترة، تلقى حاكم البحرين، الشيخ حمد بن عيسى الخليفة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦، رسالة من عبدالحميد سعيد في القاهرة ناشده المساعدة، بصفته رئيس اللجنة العليا لمساعدة المصابين في فلسطين والمدير العام لجمعيات الشبان المسلمين. وقد أطلع الحاكم المندوب السياسي البريطاني على مضمون الرسالة، حيث وجدها المندوب السياسي ذات لهجة معادية لبريطانيا. وعندما استفسر الحاكم، من المندوب السياسي البريطاني،

أبلغه المندوب بضرورة عدم اتخاذ أية خطوة، «وسيكون من سوء الرأي اذا ارتبط بها على أي نحو»(٢٧).

ويشير تقرير للحكومة، صدر عام ١٩٣٨ وأورده العبيدي، الى أنه بعد أن اعتقل زعماء حركة ١٩٣٨ وحكم عليهم، بدأت حملة صحافية تندد بعنف السلطات البريطانية واستبدادها، وأخذت اذاعة الزهور توجه حملتها، بصورة خاصة، ضد المستشار وتطلق عليه لقب الديكتاتور، وتقارن حالة البحرين بفلسطين. ويقول التقرير، كما أورده العبيدي: انه «بدون شك أن الحركة كانت صدى لأحداث فلسطين والكويت ودبي، وأنها استطاعت أن تكتل العمال وراءها»(٢٨).

أما المصادر البريطانية فهي تشير الى أن البحرين كانت موضع انتقاد، في الصحف العربية التي هاجمت الحاكم والسلطات البريطانية، وأنحت باللائمة على شعب البحرين، لابدائه «قدراً ضئيلاً من الاهتمام بشؤون فلسطين، واتهمت السلطات البريطانية، باضطهاد الشعب والسماح لليهود بدخول البحرين»(٢٩). وتشير الدكتورة زحلان الى أنه من الصعب الحكم عما اذا كانت هناك أية صلة، بين هذه التطورات وما تلا ذلك. ولكن حدث، في أوائل عام ١٩٣٩، أن توجه عدد قليل من الأشخاص في البحرين، بمن فيهم أعضاء الأسرة الحاكمة، الى المندوب السياسي البريطاني اكثر من مرة، وابلغوه انهم يرغبون بشدة في ارسال تبرعات الى صندوق في فلسطين، لمساعدة النساء والأطفال وتخفيف معاناتهم. واعترف المندوب بهذه الواقعة قائلاً: «انني لم أفعل شيئاً، بعد تحري هذا الأمر لأول مرة، إلا انني كنت آمل أن يكفوا عن الاهتمام به، ولكن الشيخ محمد نفسه، يعيد الآن تحري الأمر، وكان علي أن أتخلى عن موقف السلبية». وقد حدثت هذه الواقعة في شهر آذار (مارس) ١٩٣٩(٣٠).

وبعد مرورشهرين، عُقد اجتماع لجمع الأموال لصالح فلسطين، في مسرح البحرين، برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى، شقيق الحاكم، وتم جمع ٢٤ ألف روبية (١٨١٨جنيهاً استرلينياً) أو وعد بالتبرع بها. وأرسلت الدفعة الأولى، وقدرها ألف جنيه استرليني، الى عبدالحميد سعيد في مصر، الذي كان شخصاً غير مرغوب فيه، بالنسبة للسلطات البريطانية، قبل أن يحتج المندوب السياسي، ويدعو بشدة الى ارسال الدفعة الثانية الى لجنة المرأة العربية، في القدس(٣١).

ويروي المؤرخ البحراني، مبارك، هذه الأمور، مبرزاً في كتابه: «**نابغة البحرين، عبدالله الزايد**» دور هذا الصحافي البحراني. يقول الخاطر: أنه، في عام ١٩٣٩، ونتيجة للكوارث التي ألمت بعرب فلسطين، على يد اليهود وحاضنتهم بريطانيا»، وخاصة بعد ثورة ١٩٣٦، وكنتيجة أيضاً لتلك المذابح البشعة التي تلتها والتي خلفت كثيراً من أطفال العرب أيتاماً، في الساحة الفلسطينية، «هب الشعب العربي المسلم، بقيادة الثلة المثقفة فيها — ومن بينهم الزايد الصحافي الجريء — الى الاكتتاب لاغاثة هؤلاء الايتام الابرياء. فكان أن تألفت لجنة أهلية لهذا الغرض»، وأصبح رئيسها الشيخ عبدالله بن عيسى، وتولى

أمانة الصندوق فيها، المحسن عبدالعزيز العلي البسام، كما أنيطت أمانة السر فيها، بعبدالله الزايد(٣٢).

ويقول الخاطر: ان هذه اللجنة تمكنت من جمع حوالي ثلاثين ألف روبية حُوِّلَتْ الى جنيهات مصرية وأرسلت، بصكٍ، الى رئيس اللجنة العربية العليا، لاغاثة منكوبي فلسطين في القاهرة،وورد صك بذلك المبلغ في مصر الى اللجنة الأهلية بالبحرين. وكان الوصل بتوقيع الأستاذ عبدالحميد سعيد أمين صندوق اللجنة بالقاهرة، «ومما تجدر الاشارة إليه في هذا الصدد، أن المبلغ الذي تبرع به أهل البحرين لمنكوبي فلسطين، دفعوه عن رضى، وهم في حالة اقتصادية سيئة آنذاك»(٣٣).

وعبر تسلسل هذه الأحداث، يمكننا أن نكوِّن صورة معقولة عن انعكاس القضية الفلسطينية وتطوراتها، حينذاك في البحرين. ونستعرض فيما يلي أحد المقالات التي كتبها الصحافي عبدالله الزايد، في الجريدة الوحيدة التي كانت تصدر حينها، في البحرين والخليج، وهي جريدة البحرين التي كان يمتلكها بنفسه. وكان الزايد قد كتب «مقالات رصينة، كتبها دفاعاً عن قضية العرب في فلسطين. مقالات يبرز فيها الزايد، سياسياً متمكناً من فنه في اللعبة السياسية، حتى يقرن دفاعه بحلول سياسية متسمة بالواقعية والشمول»(٣٤).

صدر المقال تحت عنوان: «بريطانيا وفرنسا، لماذا لا تسكنان يهود اوروبا الوسطى في بلاديهما»، في جريدة «**البحرين**» في عددها رقم ٢٣ الصادر في ١٩٣٩/٨/٣١، وقد ورد فيه: «يعطف الانكليز والفرنسيون على اليهود الذين يضطرون الى مغادرة أوطانهم الأصلية، في المانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من بلاد اوروبا الوسطى.

«وتعنى فرنسا وبريطانيا بتدبير مأوى يأوي اللاجئون إليه، ومهجر أو مهاجر يلتمسون فيها أوطاناً جديدة، وقد حارت الدولتان حتى الآن في تحقيق أغراضهما، لاسيما أن جهودهما وهي لم تتجاوز حتى الآن مرحلة العطف إلا قليلاً، إذا استثنينا فلسطين، فإنها حتى الآن الحل الوحيد الذي ابتكرته الدولتان.

«أما ما يقال عن غويانا البريطانية والبرازيل وسواهما، فلا يزال ثنايا الزمان، وراء سجف المستقبل، ولكن هناك حل نستغرب كيف لم يفطن له من ذكرنا في فرنسا وبريطانيا.

«فالمعروف والمعترف به أن عدد المواليد في فرنسا آخذ في نقص مستمر ومطرد، وأن عدد الأيدي العاملة فيها أقل مما تحتاج إليه زراعة البلاد. وكانت فرنسا تعتمد على الايطاليين حتى جاوز عددهم، في الاعوام الاخيرة، مليون عامل. وإذا استمرت الحالة في فرنسا على ما هي عليه، وهو ما ينتظر، فإن حاجتها الى السكان زيادة مطردة.

«فلماذا لا تنتهز الأمة الفرنسوية هذه الفرصة السانحة، وتستقبل هؤلاء اللاجئين المساكين وتضمهم الى صدرها، وتجعل منهم مواطنين فرنسويين!! ومن بينهم علماء وأطباء، ومحامون وصيادلة، وصناع ماهرون وعمال زراعيون، يسدون حاجتها ويحولون دون النقص في إنتاجها.

«والذي يقال عن فرنسا من هذه الناحية، يقال مثله عن بريطانيا وان لم يبلغ الامر كذلك فعلماء الانكليز يوجسون الآن شراً، من نقص المواليد عندهم، ويحسبون لذلك عواقبه، حتى أخذوا يرون أن الهجرة من بلادهم الى بلاد الدمينون ليست في مصلحتهم.

«وما دام الأمر كذلك فلماذا لا يفتحون بلادهم للاجئين، من يهود اوروبا الوسطى، فيقضون غرضين ويصيبون عصفورين بحجر، فمن الناحية الواحدة يحققون عاطفة الشفقة والرأفة التي يعظمونها، والتي حملتهم على ما صنعوا في فلسطين، ومن الجهة الأخرى يسدون نقصاً، يرونه محتماً في مستقبل شعبهم وبلادهم، بتبني قوم شهد الانكليز لهم بالبراعة والمقدرة وحب التعمير والنشاط في العمل. واستشهدوا على صحة ذلك بما تم على أيدي الصهيونيين في فلسطين، مما يرى الانكليز أنه يكسبهم مقاماً خاصاً في تلك البلاد، في عصر صار فيه المقام الأول للماديات. فإذا أجيز لمليون يهودي ــ أشهد أن لا إله إلا الله ــ أن يقيموا في انكلترا، فإنهم يعمرون اراضيها الزراعية المهملة، كما عمروا الأرض الزراعية في فلسطين. وتكسب منهم انكلترا مثل الذي يقول الانكليز: ان فلسطين تكسب من هجرتهم إليها. والعياذ بالله!!

«ان فرنسا وبريطانيا لا تقبلان أحداً منهم في بلاديهما، ولا تفسحان أبواب مستعمراتهما العظيمة، ليكون فيها وطن جديد لاولئك المساكين!! وحسبهم ما قاله كاتب انكليزي، اسمه هارولد، وهو: إنا معشر الانكليز، بمنحنا اليهود وطناً قومياً، أبدينا سخاء مدهشاً. كتب هذا، ولم يحمر وجهه خجلاً، فرد عليه ضابط انكليزي، اسمه الميجر بيتس، برسالة وجيزة قال فيها: كان يحق لنا أن نتبجح بالسخاء، لو منحنا اليهود حق الاقامة في ولاية أو ولايتين من ولايات شرق انكلترا، أو جنوبها..، فأخرسه.

«هل تقبل الدولتان هذا الاقتراح، فإنه يحل أزمة يهود أوروبا الوسطى، ويُكسِب الأمتين الديمقراطيتين، نصيرتي الحرية والانسانية، عنصراً عاملاً بارعاً، بشهادة جميع أقطاب انكلترا»[٣٥].

وقد قصدنا من استعراض المقال إعطاء نظرة، شبه متكاملة، عما يدور في فكر أبناء البحرين وممارستهم في تلك الفترة.

وقبل أن ننتقل من هذا القسم، نورد نقطة، أوردها العبيدي في كتابه عن الحركة الوطنية في البحرين، نقلاً عن صحيفة «**الميزان**» العراقية، الصادرة في ١٩٣٨/١٢/٢٣؛ حيث يقول: ان الوطنيين البحرانيين حددوا مطالبهم بعشر نقاط، ازاء الوضع السياسي، حينذاك. ويقول: ان البند العاشر قد طالب «بمنع اليهود من دخول البحرين وإلغاء جنسيتهم البحرانية»[٣٦].

ثالثاً ــ المواقف بعد قرار التقسيم

يبدو أن زخم الحركة المناصرة والمتفاعلة مع القضية الفلسطينية قد انتقل الى البحرين، بعد أن كانت الكويت قد شهدت زخماً مماثلاً في نهاية الثلاثينات.

فقد ظلت الأوضاع على ما هي عليه حتى صدور قرار التقسيم عن الامم المتحدة

ازاء فلسطين، حيث انفجر الغضب في البحرين، وتمثل ذلك، بادىء الأمر، في اقفال معظم المتاجر كعلامة احتجاج، وأخذ الناس في التجمع وألقي فيهم كثير من الخطب، وتقرر بنهاية اليوم، جمع الأموال للثورة الفلسطينية. وانعقد الاجتماع التالي، في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) وترأسه الشيخ عبدالله بن عيسى، عم الحاكم. وكانت قد تشكلت لجنة، سميت «لجنة تحرير فلسطين» قبل ذلك باسبوعين، من الأعضاء التالية اسماؤهم: قاسم كانو ومحمد مبارك الفضل وعبدالعزيز بن سعد الشملان، وخليفة القصيبي وعبدالرحمن معوضة، وكان غرضها الرئيسي جمع الأموال، لمساعدة الفلسطينيين على الاحتفاظ بأراضيهم في مواجهة مؤامرات اليهود لشرائها. وقد تم جمع ٦٦ ألف روبية. وكان هذا المبلغ يمثل واحداً بالمئة، من الانفاق السنوي للبحرين، وحوالي ٠,٦ بالمئة، من إيرادات عام ١٩٤٨، مما يدل على سخاء التبرعات[٣٧].

ولم يكن هذا التفاعل البحراني والقضية الفلسطينية بعيداً عن النضج الذي أخذ يبرز في أوساط البحرانيين، تجاه قضاياهم، بل اننا نرى، أنه كان، في أوساط أولئك الذين نشطوا ازاء تلك القضية هناك زعماء بحرانيون سيشاركون في الأحداث السياسية المقبلة. وكمثل على ذلك، عبدالعزيز الشملان الذي كان أول رئيس لنادي البحرين، وكان أحد منظمي لجنة فلسطين[٣٨]. ومع تزايد أعداد الطلبة المتخرجين وزيادة التفاعل بين القضايا القومية والمحلية، وبزيادة الاتصال وبروز النوادي، غدت البحرين تمور بحركة سياسية، لم تكن فلسطين إلا قضيتها الرئيسية التي تتمحور حولها النقاشات.

وقد بدأت الأحداث، في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، عندما سار طلبة مدارس المنامة والمحرق، في الشوارع، وهم يرددون هتافات معادية لأميركا. وعندما تصادف مرور بول هاريسون، وهو طبيب أميركي مبشر، أوقفه الجمهور وهتفوا ضدالدول التي وقفت إلى جانب الصهيونيين. ويقول العبيدي: ان العمال العرب أضربوا، في ذلك العام، وهاجموا منشآت شركة النفط، لكونها أميركية، وذلك لتأييد الولايات المتحدة قيام الكيان الصهيوني، في جسم الوطن العربي عام ١٩٤٨، وتفجرت المشاعر الوطنية، لدى الشعب البحراني، وخرج بمظاهرات عارمة مستنكراً قرارات التقسيم، ومحتجاً «على عجز الحكام العرب عن حماية الأرض المقدسة»[٣٩]. ولقد نظم موكب كبير، في يوم ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، استخدمت فيه عربة نقل مفتوحة، كمنصة علقت فوقها صورة المفتي (كانت قد رسمت على عَجَلٍ في متجر أحد تجار البحرين، على يد رسام ألماني كان ماراً في البحرين)، وألقي العديد من الخطب. ثم توجه الموكب الى ساحة كبيرة، حيث احتشد جمع كبير من الناس، وتجمع في الساحة كثير من البحارة من أصول ايرانية، على حد قول زحلان التي تعتمد، في معلوماتها، على مذكرات مستشار حكومة البحرين وعلى تقارير حكومية[٤٠]. ويورد الرميحي واقعة ذات أهمية بالغة، وهي أن البحرانيين، بعد خروجهم في مظاهرات تؤيد الموقف العربي، قاموا بتشكيل قوة رمزية، لتشارك في حرب فلسطين، وأن هذه القوة الصغيرة شاركت بالفعل، في القتال في فلسطين سنة ١٩٤٨[٤١].

ولكن كيف كان الموقف ازاء اليهود، وكيف كان موقف اليهود، بالمقابل، في البحرين؟.

مرة أخرى، نجد شيئاً ذا أهمية هنا، تفوق أهميته المستوى المحلي. لقد كانت أعمال العنف التي انطلقت لمواجهة اليهود، تنطلق من الموقف الشعبي والعفوي البسيط، الذي يرى في اليهود مواطنين يجب أن يقوموا بتمييز موقفهم، من المواقف الصهيونية التي هي على وشك تسديد ضربة رهيبة، للوطن العربي بمجمله، ولبقعة من أهم البقاع فيه، وبالتالي، بات من المتوجب على الجميع، من مختلف الاديان والطوائف، أن يحددوا موقفاً، إزاء هذه المسألة التي تتهدد الجميع. وهكذا، فان الاعتراف الطبيعي والعفوي الذي كان يُمنح لليهود في البحرين كمواطنين، بات يتطلب منهم تحديد موقف ازاء هذا الحدث القومي الموجه للعرب.

توجه المتظاهرون، في يوم ٣ كانون الأول (ديسمبر)، الى معبد اليهود، فوقع «حادث ألهب الجمهور»! حيث قيل: ان صبيا قد أصيب بحجر القي عليه، من بيت يهودي، فانفلت زمام الموكب[٤٢]. وقد طافت المظاهرات، في شوارع البحرين، منادية بشعارات ضد اليهود، ودخل بعض المتظاهرين الى بيوتهم، حيث قاموا بتكسير أثاثها. ولكن بعض العائلات البحرانية قامت بإيواء اليهود وادخلتهم الى بيوتها، وحمت أرواحهم حتى هدأت الحالة و«لكن العلاقة، بين اليهود والمواطنين، لم تعد الى سيرتها الأولى، بعد ذلك مطلقاً»[٤٣].

وتورد زحلان، أنه بالرغم من صدور احتجاجات شديدة، من المؤتمر اليهودي العالمي، إلا أن نسخة من منشور قد صدر عن الجالية اليهودية في البحرين، ووقعه كل من يوسف خضوري ويعقوب زلوف وشخص يدعى ساسون، وذلك بعد مرور بضعة أيام، أعلنوا فيه عن وحدتهم مع العرب، واحتجوا على تقسيم فلسطين، كما أعلنوا فيه عن استعدادهم لمساندة القرارات التي اتخذتها لجنة تحرير فلسطين، برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى[٤٤].

وقد تم اعتقال ٥٠ شخصاً عقب المظاهرات، وصدر منشور غير موقع يدعو الى مقاطعة السباقات التي تنظم بوحي من البريطانيين، وإلى مقاطعة الاحتفالات القادمة بأعياد الميلاد. وفضلاً عن ذلك، فقد تلقى مدير شركة نفط البحرين تهديدات كتابية بتخريب المصفاة[٤٥].

إلا أن الرميحي يقول: انه مع ارتفاع درجة الصراع، بين العرب واليهود في فلسطين، فان العلاقة بين المواطنين واليهود، في البحرين، بدأت تتأزم، إلا أنه لم يستعمل العنف أبداً ضدهم، في أية مرحلة بعد كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٧. وقد ادعى بعض اليهود انه تنصر، على كل حال، وكتب ذلك في وثيقة سفره، فأصبح مروره حراً في البلاد العربية. أما البعض الآخر، فقد خفض أعماله تدريجياً وهاجر، إلى أوروبا، وبخاصة إلى انكلترا أو إلى الأرض المحتلة، ولم يبق منهم إلا عدد محدود[٤٦].

وفي ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، اتخذت الحكومة والسلطات البريطانية احتياطات كثيرة، لمنع أية أعمال جديدة، وقد اتخذت السفينة الحربية البريطانية «وايلد جوس» استعدادات على الشاطىء. ولكن المظهر الوحيد للاحتجاج اقتصر على اضراب نظمته المدرسات. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، تشكلت لجنة لجمع الملابس والأغطية،

للاجئين الموجودين في البصرة، وعُينّ نجل بلكريف سكرتيراً لها، وتدبر يوسف بن أحمد كانو، وهو وكيل شركة ملاحية في البحرين، مسألة نقل الملابس للبصرة. وفي أوائل ١٩٤٩، تبرع الحاكم بمبلغ كبير من المال، للأمم المتحدة، لصالح غوث اللاجئين الفلسطينيين[٤٧].

في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، قدِم جمال الحسيني، من العراق الى البحرين، فاستقبله في المطار خليفة القصيبي، نيابة عن الحكومة، وقد توجه الى قصر الحاكم، بعد وصوله مباشرة، للتحية. وقد زاره عدد كبير من الأشخاص، ومن بينهم كثير من شباب البحرين. وبعد مرور شهرين، وصل الى البحرين جميل بركات، وهو ابن عم المفتي والمبعوث الخاص للجنة العربية العليا للفلسطينيين. وقد نزل ضيفاً على التاجر عبدالعزيز البسام (أمين سر اللجنة الأهلية لمساعدة ابناء فلسطين بالبحرين، عام ١٩٣٩)، وقد توجه الى الحاكم، للزيارة وللشكر على ما أرسله من مساعدة الى فلسطين. وفي آذار (مارس) ١٩٤٩، ترأس عبدالله بن عيسى اجتماعاً تقرر فيه، البدء بانشاء صندوق آخر لفلسطين، وتم جمع ٧٧ ألف روبية، ساهمت في بعضها الجالية اليهودية. وقد بلغ المجموع عندئذ ١٥٠ ألف روبية، وكان الحاكم قد تبرع، قبل ذلك بفترة قصيرة، بمبلغ عشرة آلاف روبية، لصندوق فلسطين. وكان قد اتصل به بعض كبار التجار لكي يخصص نسبة ١٠ بالمئة، من ايرادات السباق القادم، للتبرع للصندوق[٤٨].

ولم تقف حكومة البحرين، في البداية، بوجه التعامل التجاري بين رعاياها اليهود والأرض المحتلة، وكان كثير من البضائع يستوردها اليهود، من الأرض المحتلة، ثم تصدر، مرة أخرى، الى السعودية. وكانت السعودية قد سنت قوانين تحرم التعامل فيها مع اليهود[٤٩]. وقد صدرت احتجاجات، من قبل السكان، ضد هذا التعامل التجاري، وشنت الصحف البحرانية حملة قوية، ضد هذه الوضعية. وفي ١٩٥٥/١٢/١٠ صدر اعلان نص على ما يلي:

«نحن سلمان بن حمد الخليفة، حاكم البحرين وتوابعها، نؤكد للعموم منع التعامل والمتاجرة مع اسرائيل، ونحظر على البضائع الاسرائيلية، على اختلاف أنواعها، بدخول بلادنا، سواء كان ذلك ببيعها، أو التعامل بها، أو استعمالها، أو لتحميلها الى أي بلد آخر، ترانسيت، والمخالف يعاقب»[٥٠].

وتأسس، فيما بعد، مكتب لمقاطعة اسرائيل، أسوة ببقية الاقطار العربية.

رابعاً ــ الخمسينات وبداية التفاعل الشامل

يروي عبدالرحمن الباكر، والذي سيتسلم لاحقاً مسؤولية سكرتير هيئة الاتحاد الوطني في البحرين، وهي الهيئة التي ستقود الأحداث السياسية التي مرت بالبحرين في الخمسينات، ذكرياته عن فترة الأحداث في فلسطين، في العام ١٩٤٨، فيقول أنه عاد، من شرق أفريقيا، الى وطنه البحرين، عندما نصحه أحد التجار الذين كان يشتغل معهم في التجارة، بأن يغادر زنجبار «بعد أن أخذت المخابرات البريطانية تلاحقني، على أثر الخطب

الحماسية التي كنت القيها في الاجتماعات الشعبية، في زنجبار ودار السلام، لتأييد فلسطين الذبيحة ومناوأة الدول الاستعمارية التي خلقت المسخ المسمى اسرائيل، ومطالبتي بمقاطعة سفن أميركا وبريطانيا وفرنسا وبضائعهم». ولقد رأى الباكر أن من الأفضل له أن يغادر، قبل أن يطلب منه ذلك رسمياً، فغادر الى زنجبار فممباسا ثم بمباي، ومن هناك الى البحرين(٥١).

هذا الحادث الصغير يرتدي دلالة واضحة على المدى الذي ستتطور اليه القضية الفلسطينية، حيث باتت الأحداث، والظواهر، وحتى الأفراد، يتفاعلون والقضية الفلسطينية. وأضحت الصحف البحرانية، منذ بداية الخمسينات، تركز مواضيعها على ثورة ٢٣ تموز (يوليو) وعلى عبدالناصر ومعاركه، وعلى حلف بغداد والقضية الفلسطينية. وما ان بدأت الأحداث الجارفة في البحرين، والتي استمرت، بين ١٩٥٣ و١٩٥٦، حتى غدت قضايا، مثل الجلاء عن مصر وزيارة سلوين لويد، وزير خارجية بريطانيا، والتي ترافقت مع طرد غلوب باشا، وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي، وزيارة السادات، فيما بعد، أحداثاً ذات تأثير بالغ في الشارع البحراني وفي الحياة السياسية البحرانية التي تفاعلت معها، اما تأييداً وإما استنكاراً.

وكمثل على ذلك الوضع، نستعيد فترة عام ١٩٥٦، حيث كانت الاحداث قد وصلت الى ذروتها في البحرين، فيما يخص قضايا الصراع الداخلي. ففي ذلك الوقت، كانت المنطقة العربية تعيش حالة هيجان واضطراب. فقد أدى اعلان الرئيس جمال عبدالناصر، عن تأميم قناة السويس، إلى بدء أحداث تصادمية بينه وبين البريطانيين. وقد انعكست هذه الأحداث في البحرين، حيث بدأت الصحافة البحرانية تهاجم البريطانيين بشكل صريح، بسبب سياساتهم تجاه مصر. ونظمت هيئة الاتحاد الوطني، في يوم مصر في ١٤ آب (اغسطس)، مظاهرات سياسية تأييداً لها، وبعد يومين من هذه المظاهرات، دعت الى اضراب عام، لمدة يوم، كتأكيد آخر على تأييد البحرانيين لمصر. وقد وصل الشعور الوطني البحراني الى ذروته، خلال تلك الفترة من السنة وحتى شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وحينما غزت اسرائيل سيناء، في التاسع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، خرج طلاب ثانوية المنامة في مظاهرات طافت الشوارع، وانضم اليهم طلاب وطالبات مدارس أخرى، وشقوا طريقهم من المنامة الى المحرق، منددين باسرائيل وبريطانيا. وتوزع بعض أعضاء هيئة الاتحاد الوطني، في البلاد، في محاولة لتهدئة الطلاب واستعادة الهدوء والنظام. غير أن هؤلاء الأعضاء لم يكن لهم خيار، ازاء «زخم هذا الشعور الشعبي، سوى إبداء التعاطف مع موقف الطلاب، وفي الوقت نفسه ابداء عدم الرضا عن الاسلوب الذي اتبعه هؤلاء الطلاب، في التعبير عن شعورهم، ولو أن الهيئة كانت سلبية، في موقفها من الطلاب، لخسرت الكثير من مؤيديها»(٥٢).

وأصدرت الهيئة، في ١٩٥٦/١١/١، بيانها الأخير، والذي حمل الرقم ٧٧، بصدد الموقف من العدوان. وقد تحدث البيان عن أن «بريطانيا المتداعية وفرنسا المنهارة... أغرتا ربيبتهما اسرائيل فقاموا بهجوم غادر على أرض العروبة... هذا العدوان الاثم على

كنانة الله، مصر العربية الخالدة، مصر قلب العروبة النابض، مصر زعيمة الحرية والعزة والمنعة العربية.. اتخذوا أمرهم بليل ودبروا، مع ربيبتهم اسرائيل، لينقضوا على هذا الجيش القوي...» وبعد أن سرد البيان وصفاً لجوانب العدوان، وضرورة مشاركة مصر في محنتها، قال: «واننا على ذلك نعلن الاضراب العام الشامل، تأييداً لرغبة الشعب العارمة، لمؤازرة اخوانهم وأشقائهم أبناء مصر الخالدة... اننا نحمل بريطانيا، المعتدية الآثمة، جميع تبعات مايقع، من جراء هذا الأمر الخطير، ثم اننا نهيب بحاكم البلاد، العربي المسلم، أن يتآزر مع شعبه ويشاركه هذا الاستنكار...اننا، الآن في هذه المحنة العصيبة، يجب أن ننسى جميع اختلافات وجهات النظر الداخلية، وعلينا أن نوحد صفوفنا، لمجابهة خطر الغزاة المعتدين الذين يريدون أن يقضوا على عروبتنا وقوميتنا ودِيننا»[٥٣].

وقد أصدرت الحكومة، لاحقاً، بياناً يعلن أن «أي موظف يتغيب عن عمله لاضرابات محلية أو اضرابات مدبرة من الخارج لن يدفع له راتب عن مدة غيابه». ولقد تم اعلان الاضراب العام، الذي شمل كافة مؤسسات البلاد، فشلت حركة المواصلات وأغلقت المحلات التجارية وتوقفت شركة النفط عن أعمالها، وامتنع العمال عن تموين سفن البلدان المعتدية بالوقود. وخرج الشعب البحراني، بمظاهرات صاخبة، منددا بدول العدوان ومعلناً تأييده للشعب المصري، في كفاحه ضد المعتدين، وحدثت بعض أعمال العنف. كما أعلنت حالة الطوارىء في البلاد، في يوم الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر)[٥٤].

القضية الفلسطينية في الأدب البحريني

الى هنا نتوقف، في مجال استعراضنا للأحداث بطابعها السياسي، ولكن ماذا عن الأدب، وخاصة الشعر؟

يؤكد الباحث فواز محمود مرعي طيفور، في بحثه حول «الشعر البحراني والقضايا القومية منذ بداية النصف الثاني من القرن الحاضر»، أن شعراء البحرين قد عبروا عن واقع أمتهم وأمانيهم القومية، بمطالبتهم بالوحدة والدعوة إليها، وأن شعرهم المعاصر حمل رسالته القومية والاجتماعية وبشربها، وكان في ذلك متجاوباً، الى أبعد مدى، مع مشاعر سائر العرب وأمانيهم القومية، أما فيما يخص القضية الفلسطينية، فالشعر البحراني «يسير... مع القضية الفلسطينية، واثباً ثائراً ومستنفراً العرب، ومفتدياً فلسطين بروحه ودمائه. ان شعراء البحرين اهتموا بقضايا التحرر الوطني، في وطنهم العربي الكبير، وقد تأصل الشعور القومي في نفوسهم، بعد أن حلت مأساة فلسطين وتشرد شعبها، منذرين بالخطر الصهيوني المحدق بالوطن العربي»[٥٥].

ففي عام ١٩٤٤، أرسل الشاعر البحراني، عبدالله الزايد، قصيدة الى اذاعة لندن يصف فيها الشرقُ الغربَ ومما قاله في وصف الحرب:

اذا كان للماضين عيد بنصرهم ... ففي نصرنا في هذه الحرب عيدان
قضاء على الاعداء في عُقرِ دارهم ... ومحوٌ لمن يزهو بجنس وألوان

وقد قصد الزايد، في هذين البيتين من قصيدته، أن يغمز من قناة ألمانيا ونظريات هتلر والأخطبوط الصهيوني الذي يتحكم بالدول الغربية المستعمرة حينها[٥٦].

وحينما أقام نـادي البحرين حفلـة، في عام ١٩٤٧، بمنـاسبة المعـراج النبوي الشريف، ولجمع التبرعات لمساعدة «لاجئي فلسطين العربية المنكوبة»، ألقى قاسم بن محمد الشيراوي قصيدة ورد فيها:

أمنـزلُ الرُّسْـلِ للهيجـاءِ مَيْـدانُ ... وفي ربـوعِ الهُدى والنـورِ نيرانُ
فلا تبالَـوا بما قـالوا ومـا هذروا ... بمجلس «الغـدر» فالأقـدار أعوان
لا تَحْسَبوا آلَ صهيون تحـارِبُكم ... لـوحـدِهـا فلهـا عَـوْنٌ وأعـوان
ومـا فلسطـينُ إلا بـدءُ يقظتكم ... لعـلّ مِنْ بَعْدِهـا لَمْ يَبْقَ وَسْنـانُ
اذا المكـارِهُ قـد تـأتي فَنَمْقُتُهـا ... وقـد يكُونَ من المكـروهِ إحسـانُ

وفي العام نفسه، يصدر الشاعر البحراني الكبير، ابراهيم العريض، ملحمته التي أسماها أرض الشهداء وأهداها: «الى الذين سيغسلون بدمائهم عار الأبد ولعنة الأجيال، الى محرري فلسطين، في المستقبل القريب»، وافتتحها على النحو التالي:

يا فلسطينُ! وما كنتِ سوى
بيعة الأرضِ
على كف السماءْ

إشهدي.. أن بياني قدْ روى
فيكِ ما يُرضي
قلوب الشهداءْ

هذه التربةُ.. مُذْ غنَّى
بها أهل الحداء

لم يُطَهّرْها من الرِّجْسِ
سِوى تِلكَ الدّمـاءْ

وعلى مدى السنين التي تلت، وترافقاً مع تطورات القضية الفلسطينية واتساع نطاق انعكاسها، في الواقع البحراني، فإن الحركة الشعرية والأدبية قد أفسحت المجال واسعاً، امام القضية الفلسطينية، وعبرت عنها بمستويات عالية.

وهكذا، استطعنا أن نلقي نظرة عَجْلى على حضور القضية الفلسطينية في البحرين، وهي واحدة من مناطق الخليج. وبالرغم من أن التطورات التي حـدثت في الساحـة الفلسطينية قد ترافقت وفترة السيطرة البريطانية المباشرة، بما عنته من هيمنة الأجنبي الذي كان يُمِدّ العدو الصهيوني، بالعون والمساعدة، فإن البحرانيين قد ساهموا في المعركة القومية، بدءاً من التوعية والاعلام حولها، ومروراً بالتظاهر والاحتجاج تضامناً معها، وكذلك في تقديم التبرعات العينية والمادية، وانتهاءً بارسال قوة رمزية الى هناك. لا شك أن حجم البحرين وبعدها الجغرافي، عن ساحة المعركة الأساسية، قد فرضا حدوداً، على كل هذه الأمور، ولكن التفاعل كان قائماً، وبمستوى وبمدى غير قليلين.

(١) محمد خلف الله والدكتورة سهير القلماوي، **دراسات في أدب البحرين** (دراسات قام بها ٩ باحثين تحت اشراف معهد البحوث والدراسات العربية)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩، ص ٧.

(٢) «البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الأول لدول الخليج العربية»، **القبس**، ٨١/٥/٢٧.

(٣) فيصل ابراهيم الزياني، **مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغير بنائه الاجتماعي**، القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٧٧، ص ١٢٤.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) أمين الريحاني، **ملوك العرب**، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٧، طبعة خامسة، الجزء الثاني، ص ٢١٩.

(٦) الدكتور محمد الرميحي، **البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٦، ص ١٧٧.

(٧) الريحاني، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الأول، ص ٢١١.

(٨) الرميحي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٧.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) الريحاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١١.

(١١) ابراهيم خلف العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ ــ ١٩٧١**، بغداد: مطبعة الاندلس، ١٩٧٦، ص ١٥٩ و ١٦٠.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) أنيسة أحمد خليل المنصور، «وسائل الاعلام في البحرين»، **دراسات في أدب البحرين**، ص ١٢١١.

(١٥) الرميحي، «البحرين مشكلات» **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢ و ٤٣.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) الدكتورة روز ماري زحلان، «الخليج والقضية الفلسطينية، ١٩٣٦ ــ ١٩٤٨»؛ **المستقبل العربي**، (بيروت)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦، نيسان (ابريل) ١٩٨١، ص ٢٠.

(١٨) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(٢٠) الرميحي، «البحرين مشكلات..»، **مصدر سبق ذكره**، ٤٢ و ٤٣.

(٢١) الدكتور محمد الرميحي، **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥، ص ١١٨.

(٢٢) العبيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٩ و ١٥٠.

(٢٣) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٧.

(٢٧) العبيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٥، نقلاً عن Gouvernment of Bahrain, Annual Report, 1938

(٢٨) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(٢٩) **المصدر نفسه**.

(٣٠) **المصدر نفسه**.

(٣١) مبارك الخاطر، **نابغة البحرين، عبدالله الزائد ١٨٩٤ ــ ١٩٤٥: حياته وأدبه واثاره**، البحرين: الشركة العربية للوكالات والتوزيع ١٩٧٢، ص ٧٧ و ٧٨.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٢ ــ ٦٤.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) **الميزان**، العدد ٤٠٣، تاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٣؛ العبيدي، «الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٣.

(٣٦) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨ ــ ٢٠.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) **المصدر نفسه**،

(٣٩) العبيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٦.

(٤٠) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨ ــ ٢٠.

(٤١) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٠.

(٤٢) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨ ــ ٢٠.

(٤٣) الرميحي، «البحرين، مشكلات...» **مصدر**

سبق ذكره، ص ٤٣.

(٤٤) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨ ــ ٢٠.

(٤٥) **المصدر نفسه**.

(٤٦) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٧) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(٤٨) زحلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠ و ٢١.

(٤٩) العبيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١ و ٨٢.

(٥٠) **المصدر نفسه**.

(٥١) عبدالرحمن الباكر، **من البحرين الى المنفى «سانت هيلانة»**، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥، ص ٣١.

(٥٢) الرميحي، «البحرين، مشكلات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٢.

(٥٣) الباكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٣ و ١٧٤.

(٥٤) العبيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٨ و ٢١٩؛ الرميحي، «البحرين، مشكلات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٢.

(٥٥) فواز محمود مرعي طيفور، «الشعر البحراني والقضايا القومية منذ بداية النصف الثاني في القرن الحاضر»، **دراسات في أدب البحرين**، ص ٢٥٨ وما بعدها.

(٥٦) الخاطر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٣.

من تراث القضية الفلسطينية

د. شكري نجّـار

لم يقاس بلد عربي الأمرين، منذ تكوينه، باسم التاريخ، مثلما قاست فلسطين، إذ اتخذت القوى الصهيونية والاستعمارية من تزييف التاريخ باباً تتسلّل منه لتحقيق مآربها. وربما يرجع السبب في استمرار هذه الظاهرة الشاذة إلى أن فلسطين تنعم بمركز جغرافي عظيم الجاذبية، وسط مجتمع يحفل بناؤه السياسي بتراث الديانات السماوية الكبرى الثلاث؛ مما أفسح في المجال كي يبقى هذا المركز سبيلاً لانتحال الدعاوى الباطلة التي تبرر للطامعين الارتكابات التي أدت إلى الوضع الذي نتألم له اليوم.

في بحثنا اليوم، سوف نسلّط الضوء على ناحية هامة من تراث هذه القضية، وأقصد بها دراسات المؤرخين الأوائل من العرب، لما فيها من عودة إلى الجذور، وبغية إبراز استمرارية خط مقاومة الشعب الفلسطيني لاغتصاب أرضه.

لقد شهد تاريخ فلسطين حشوداً من المؤرخين الذين كتبوا عن العدوان المتواصل الحلقات عليها. ومؤلفاتهم تعدّ من الوثائق الهامة التي لابدّ من دراستها وإذاعتها في هذه المرحلة من مراحل القضية الفلسطينية؛ وذلك لأنها تحوي تحليلاً شاملاً لطبيعة الغزو الدائم لأرض فلسطين، بما يجعل خبرة الآباء والأجداد قاعدة عريضة تستطيع حركة التحرير الفلسطينية اليوم الاستنارة بها.

هذه القاعدة العريضة بدأت بالتكوين في القرن الثاني عشر؛ وذلك حين ظهرت حركة الافاقة العربية لخطورة الزحف الصليبي على فلسطين وبلاد الشام، وانتهت في القرن الثامن عشر الذي شهد يقظة الأمة العربية ضد التدخل الأوروبي الذي كان أخطر صوره الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين.

استهلت تلك السلسلة من مؤلفات المؤرخين العرب أبحاثها بشرح وجهة نظرها. وكان من اروع الحجج التي استند إليها المؤرخون المراسلات التي تبودلت بين صلاح الدين الأيوبي ورتشارد قلب الأسد، ملك انكلترا، غداة استرداد العرب لبيت المقدس،

والاطاحة بالسلطان الصليبي من القدس. إذ حاول رتشارد الاستناد إلى دعوى تاريخية باطلة فقال، في رسالته لصلاح الدين: «أيها السلطان العظيم، تعلم أن المسلمين والفرنج قد هلكوا وخربت البلاد. وقد أخذ الأمر حقّه، وليس هناك حديث سوى القدس والصليب والبلاد. والقدس متعبدنا، ما ننزل عنه ولو لم يبق منا إلا رجل واحد. وأما البلاد فيعاد إلينا ما هو قاطع (الأردن، من أرض فلسطين) وأما الصليب فهو خشبة عندكم لا مقدار لها، وهو عندنا عظيم، فيمنّ به السلطان علينا ونصطلح ونستريح من هذا التعب»[١]. فأجابه صلاح الدين برد يعدّ من أروع الوثائق التاريخية لدعم حقوق العرب؛ فقد قال له: «أما القدس، فهو لنا كما هو لكم فلا تتصوروا أننا ننزل عنه. وأما البلاد، فهي لنا في الأصل. وأما الصليب، فهلاكه عندنا فريّة عظيمة لا يجوز أن نفرط فيها»[٢]

لقد اتخذ هذا اللون من المؤلفات التاريخية الخاصة بفلسطين طابعاً اشتهر باسم «كتب الفضائل»[٣]؛ وهي تعني، فيما تعني، تعريف العرب بتلك البلاد التي تعرضت للعدوان، وما لتلك البلاد من حقوق دينيّة على المسلمين والمسيحيين تستوجب الدفاع عنها. فأوضحت «كتب الفضائل» أهمية فلسطين من الناحية الاقتصادية، مثلاً، مبينة أنها عصب الحياة الاقتصادية لبلاد الشام. وبلاد الشام تنعم، بفضل موقعها الجغرافي على شرق البحر المتوسط، بالسيطرة على طرق التجارة الدولية. وشرحت هذه الكتب كيف أن الاستعمار الأوروبي الذي تستّر تحت ستار الدين، استهدف، في حقيقة الأمر، انتزاع السيادة التجارية من أهل فلسطين والشام. ولهذا، فإن أوّل عمل قام به المستعمرون، غداة اغتصابهم فلسطين، كان إقامة مراكز تجارية على سواحلها المطلّة على البحر المتوسط. وبفضل مؤلفات المؤرخين العرب «تشجعت عامة المسلمين على الارتحال إلى فلسطين، لا خضوعاً للعواطف الدينية فحسب، ولكن للافادة من خيراتها المادية كذلك»[٤]. وأصبح هذا العامل المادي مع الزمن، ينبوعاً دافقاً يزود جماعات المجاهدين في سبيل الدفاع عن أرضهم ومكسب رزقهم.

وقد حرص المؤرخون العرب، في كتاباتهم، على الاحتفاظ بتماسكهم الفكري؛ مما دفعهم إلى تطوير أبحاثهم، فظهرت، من بينهم، أربع مجموعات كبرى. ويمكن لنا أن نمايز بين هؤلاء المؤرخين، حسب مصنفاتهم، على النحو التالي:[٥]

المجموعة الأولى، ويمكن أن نسميها: «رواد حركة التحرير الفلسطينية»؛ وهي جماعة المؤرخين الذين ساندوا صلاح الدين الأيوبي وخلفاءه من بعده في تحرير فلسطين.

المجموعة الثانية وقد عرفت باسم «المؤرخين الفقهاء»؛ وهي المجموعة التي ساندت اتساع مفهوم «حركة التحرير الفلسطينية»، نتيجة تركيز الصليبيين لهجومهم على مصر بدلاً من الشام وفلسطين، فتجلى نشاط هذه المجموعة طوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

المجموعة الثالثة، وتعرف باسم: «عشاق فلسطين»؛ وهي مجموعة من المؤرخين الذين لم يقتصروا، في أبحاثهم، على الدراسة النظرية، وإنما عمدوا إلى زيارة فلسطين للوقوف على حقيقة الواقع، وإظهار مشاهداتهم الشخصية تشويقاً لغيرهم للمجيء إلى

فلسطين. وعاصرت أعمالهم القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهي الحقبة التي كان الاستعمار العثماني جاثماً فيها على البلاد العربية.

المجموعة الرابعة، وقد أطلق عليها اسم: «جماعة إحياء التراث الفلسطيني»؛ وهي التي تولت، في القرن الثامن عشر، جمع دراسات من سبقها من خبراء القضية الفلسطينية، وحماية هذا التراث من الضياع.

ويقف على رأس المجموعة الأولى، من «رواد حركة التحرير الفلسطينية»، اثنان من كبار المؤرخين العرب هما: ابو الحسن علي الربعي وابو المعالي المشرف بن ابراهيم المقدسي. أما الأول، فقد تناول فلسطين في مؤلفه الذي كتبه تحت عنوان: «الاعلام بفضائل الشام وفلسطين». وأما الثاني، فقد خطا خطوة في ميدان التخصص في القضية الفلسطينية، إذ اهتم بمدينة القدس، وجعل عنوان كتابه: «فضائل البيت المقدس والشام»، فبدأ بعرض تاريخي لبيت المقدس، ثم تحدث عن فتح العرب لها أيام عمر بن الخطاب، وأتبع دراسته بالكلام على فضائل القدس وفضل الصلاة فيها، وسرد الأحاديث النبوية التي قيلت في مدح القدس.

وشارك، في هذا اللون من التأليف التاريخي، أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي والقاسم بن عساكر وامين الدين أحمد بن محمد الذي ألّف مصنفاً عنوانه: «كتاب الأنس بفضائل القدس».

وترك «رواد حركة التحرير الفلسطينية» زمام الدفاع عن قضيتهم الى المجموعة الثانية من المؤرخين الفقهاء الذين حلّ دورهم. ذلك أن دخول مصر، في عهد صلاح الدين وخلفائه، ميدان القتال جعل مفهوم «حركة التحرير الفلسطينية» يتسع، وتطرأ عليه مؤثرات جديدة، كترديد الافتراءات القائلة بأن حق الأجانب في فلسطين قد أغتصبه صلاح الدين وخلفاؤه، وأن السبيل لاسترداد هذا الحق هو ضرب مصر أولاً. فاقتضى هذا التطور، في المزاعم الصليبية، وجود فريق كبير من أبناء فلسطين ومصر للعمل جنباً إلى جنب. وهكذا ظهر، من أبناء فلسطين، الشيخ برهان الدين الغزاوي (توفي سنة ١٣٢٩)، واضع كتاب: «باعث النفوس الى زيارة القدس الشريف المحروس». وقد أوضح الشيخ برهان، في كتابه هذا، أهمية زيارة هذا المركز الديني و«ضرورة الاحتفاظ به كاحد الآثار الاسلامية التي تؤكد حقوق العرب هناك»[٦]. واستفاد، من محتويات هذا الكتاب، اثنان من أبناء فلسطين، صارا بدورهما من المؤرخين الفقهاء أولهما: احمد بن محمد المقدسي، مؤلف كتاب «مثير الغرام الى زيارة القدس والشام»، وثانيهما: اسحق بن ابراهيم التدمري الذي اشتغل خطيباً بمسجد الخليل؛ والخليل هي المدينة التي جاءت بعد القدس من حيث جلالها في نفوس العرب والمسلمين لوجود مقام ابراهيم الخليل فيها، فألف كتاباً جعل عنوانه: «مثير الغرام في زيارة الخليل عليه السلام» تحدث فيه عن مقام ابراهيم الخليل «الذي يجب أن يبقى بأيدي العرب والمسلمين»[٧].

أما جماعة المؤرخين الفقهاء من أبناء مصر، فقد أدلوا أيضاً بدلوهم في هذا المضمار، ونذكر منهم، على سبيل المثال، محمد بن بهادور المصري، مؤلف رسالة: «إعلام

الساجد بأحكام المساجد» التي تناول فيها دراسات عن فلسطين وبيت المقدس. وتاج الدين بن عبدالوهاب السبكي، صاحب المصنف الشهير: «الروض المفرس في فضائل بيت المقدس» والذي يقول فيه: «اي عار سيصمنا به التاريخ إذا لم نحتفظ لأبنائنا من المسلمين ببيت المقدس»[٨]. ومحمد بن أحمد السيوطي (لم تعرف سنة وفاته. كما أن فترة طويلة من حياته لا تتوافر معلومات عنها) الذي قام بزيارات للبلاد العربية داعياً للحفاظ على «عروبة فلسطين واسلامية بيت المقدس». وقد اتاحت له هذه الزيارات، ومنها زيارة فلسطين، بالطبع، اتمام مؤلف شهير عن القضية الفلسطينية جعل* عنوانه: «اتحاف الأَخِصَّا بفضائل فلسطين والمسجد الأقصى»؛ وهو يذكر، في كتابه هذا، تاريخ العروبة في فلسطين بأسلوب عاطفي ومنهجي، «فجاء كتابه اول ردّ على مزاعم اليهود، لا سيما زعمهم أن الله قد وعدهم بهذه الأرض [أرض فلسطين]». وبعده، اتى عالم فلسطيني النشأة، مصري الثقافة، هو مجير الدين بن احمد العليمي العمري، فكتب دراسة نموذجية للقضية الفلسطينية بعنوان: «الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل» نسّق فيها المعلومات التي جمعها من مصادر شرقية وغربية[٩]، اسلامية ومسيحية، تنسيقاً رائعاً؛ وذلك لدحض مزاعم اليهود الدينية في أرض فلسطين. فكان هذا الكتاب بمثابة جسر العبور في مرحلة الكتابات العاطفية عن التاريخ، الى مرحلة درس الواقع لمحاولة تغييره. وصادف أن انتهت الفترة الزمنية هذه، عام ١٥٠٨، بسطوع نجم الاتراك العثمانيين وتطلعهم الى زعامة العالمين العربي والاسلامي،فاقترن ظهور المجموعة الثالثة من المؤرخين العرب من «عشاق فلسطين» بهذا التطور السياسي. إذ ترتب على سيطرة العثمانيين قيام مرحلة من الجمود شملت كل الوطن العربي بما فيه فلسطين، فتولى «عشاق فلسطين» المحافظة على الوعي العربي بالقضية الفلسطينية طوال مرحلة الاحتلال العثماني، ونشر هذا الوعي، بالأخص، بين الشعب العربي.

وقد اشتهر من هذه المجموعة محمد بن يحي الحلبي صاحب كتاب: «الاشارات الى أماكن الزيارات» الذي يطالب فيه «المسلمين في العالم الحيطة من ضياع فلسطين وكسب الذّل والعار. فان تمكّن اليهود من فلسطين تمكنوا من البلاد الاسلامية كلّها»[١٠]. كما اشتهر، من المجموعة نفسها، كاتب آخر اسمه «التمرتاشي» (لا تعرف سنة وفاته) الذي ألّف، سنة ١٦٩٤، كتاباً بعنوان: «الخبر التام في حدود الأرض المقدسة وفلسطين والشام»، يذكر فيه بوضوح: «لقد صدق الفرنج [اي الصليبيون] عندما قالوا: ان احتلال مصر والشام ضروريان لاحتلال فلسطين. فما علينا نحن المسلمين والعرب لرد هجمات الفرنج علينا سوى الاتفاق فيما بيننا»[١١]. والجدير بالذكر ان هذا الكتاب نشر، في القاهرة للمرة الأولى، عام١٩٥٣، بعد ان قام بتحقيقه د. محمد حلمي احمد.

أما عبدالغني النابلسي، فقد كان درويشاً متصوِّفاً ألّف سلسلة كتب عن فلسطين، وذلك بعد أن قام بعدة رحلات إليها. وفي كل مرّة، كان الناس يقبلون عليه يلتمسون منه البركات، فسيطر على قلوب الجماهير لإجادته فنّ الخطابة فساعده ذلك على ترويج كتبه

---

* حقق د. سعيد عاشور الكتاب المذكور ونشره بالقاهرة، عام ١٩٥٥، مع مقدمة يذكر فيها أهم مواقفه الوطنية.

وهي: «الرحلة الصغرى»، «الرحلة الكبرى»، «الرحلة الوسطى»، «حلة الذهب الابريز في رحلة فلسطين وبيت المقدس العزيز»، «قضية فلسطين والقدس». وقد «استطاع النابلسي أن يُبْقي الشعلة مضيئة وسط الظلام الدامس. فكان له الفضل الأكبر في تحريك الوعي القومي الفلسطيني في ذلك الوقت»(١٢).

وبعد النابلسي، اتت جماعة «إحياء التراث الفلسطيني»، لتستلم هذا اللواء منه. ذلك ان التطورات السياسية التي شهدها العصر، عام ١٧٣١ وما يليه، فرضت على القضية الفلسطينية اتخاذ منحى الدراسة والبحث. فإضافة الى حالة الركود التي كانت جاثمة على البلاد العربية، تجددت الأطماع الأوروبية للسيطرة على فلسطين وسائر البلاد العربية، فلم يجد المؤرخون العرب من سبيل للمساهمة في القضية سوى العمل على إحياء التراث الخاص بها، والمحافظة على ما أسهم به أسلافهم، وحمايته من الضياع وسط الأخطار المدلهمة.

ونذكر من جماعة «إحياء التراث الفلسطيني» اثنين، هما من خيرة أفرادها؛ إذ انهما اجادا المحافظة على تقاليد اسلافهما من العاملين في ميدان القضية الفلسطينية منذ بدايتها. الأول هو محمد بن محمد شرف الدين الخليلي المقدسي، فلسطيني النشأة، مصري الثقافة، وضع كتابه بعنوان: «تاريخ بناء البيت المقدس»، فجاء نموذجاً لنشاط جماعة «إحياء التراث»؛ اذ اعتمد اعتماداً أساسياً على المصنّف الذي وضعه مجير الدين بعنوان: «كتاب الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل»، «وهو المصنّف الذي صار دراسة نموذجية للقضية الفلسطينية منذ القرن السادس عشر»(١٣). واتبع المقدسي، في كتابه، التقسيمات نفسها التي سادت كتب أسلافه إمعاناً في المحافظة على التراث من حيث تشجيع الناس على زيارة فلسطين وبيت المقدس، ومن حيث بيان الأخطار التي تهددهما. فأوضح، في مقدمة كتابه، أن «المنصور المؤيد بالبرهان والسير في ساير الزمان هو من يزور فلسطين وبيت المقدس ويفديهما بالنفيس فلا عزة للمسلمين الّا بحمايتهما. فإن أُذلّت فلسطين أُذِلت البلاد العربية معها»(١٤). ثم أخذ، بعد ذلك، يسرد المحتويات، على نفس نهج السابقين له وبصورة تكاد تكون حرفية.

وظل المقدسي وفياً لقضية بلاده حتى توفي بالقدس عام ١٧٣٥، فجاء بعده مصطفى اسعد بن محمد الدمياطي، فاهتم أيضاً بإحياء التراث بالنموذجين اللذين اشتهرا في التصانيف السابقة لعصره، وهما نموذج «الفضائل» ونموذج «الرحلات»، فوضع على نمط كتب الفضائل كتابه المشهور بعنوان: «لطايف انس الخليل في تحايف القدس والخليل» فتناول فيه الكلام على حدود فلسطين ومدنها الكبرى واهميتها التاريخية والدينية، والجديد عنده، «هو وعيه لمركز وموقع فلسطين واهميتها بالنسبة للدول المجاورة لها»(١٥) ففي خاتمة كتابه، يقول: «اننا لا ننسى الشام وفضائلها وبهجتها وشرف محلها، ولكننا لا ننسى كذلك أن لفلسطين ايضاً فضائلها وشرف محلها»(١٦).

وعزز الدمياطي جهوده في جمع التراث الفلسطيني عن طريق النمط الثاني من مؤلفات المؤرخين؛ وهو الرحلات، فقام برحلة الى القدس استغرقت ستة اشهر، دوّن اخبارها الشعبيّة في مصنّف بعنوان: «موانح الأنس برحلتي لوادي القدس». واتبع، في سرد مشاهداته العينيّة، اسلوب «عشاق فلسطين» الذي سبق ان لقي رواجاً عظيماً، لدى

الشعب العربي في مختلف اقطاره، كما ذكرنا. وساعده، في هذا، أنه كان شاعراً ومن أصحاب المقامات القادرين على عرض الموضوعات بأسلوب مشوّق، فاستطاع ان يجعل التراث الفلسطيني في متناول الجميع وعند كل الشعوب العربية. فأدت كتبه ومصنفاته عملاً جليلاً في سبيل خدمة قضية فلسطين في القرن الثامن عشر الذي يمثل نقطة تحول في تاريخها، لأن اعتماد تلك الجماعة على النقل الحرفي من المصنفات المبكرة، حافظ على الكثير من الوثائق الهامة والدراسات المتعلقة بتلك القضية المزمنة. كما استطاعت اعمال هذه الجماعة ان تحافظ على تماسك الفكر العربي واستمراره، وأن تنجح في تعبئته للتصدي للخطر الاستعماري في القرن الثامن عشر على نحو ما فعله أسلافهم من قبل.

إن إذاعة الوثائق التي حفظتها جماعة «إحياء التراث الفلسطيني»، اليوم، ضرورة وطنية ونضالية، لأنها بمثابة قوة دفع جديدة تظهر استمرارية نضال الشعب الفلسطيني وتراثه العظيم في الحفاظ على وطنه.

---

(١) سعيد عاشور، **الحركة الصليبيّة**، القاهرة: دار المعارف، طبعة ثانية ١٩٦٣، ص ٢٠٣.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) ابو شامة، **كتاب الروضتين** (تحقيق د. محمد حلمي أحمد)، القاهرة: دار المعارف، طبعة ثالثة ١٩٥٦، ص ٩٨.

(٤) حسن حبشي، **الشرق الأوسط بين شقّي الرحى**، القاهرة: المكتبة الأنجلو ــ مصرّية، طبعة ثانية ١٩٣٨، ص ٦٠.

(٥) ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب** (تحقيق د. الشيال) القاهرة: د. الشيّال، ١٩٥٥.

(٦) برهان الدين الغزاوي، **باعث النفوس الى زيارة القدس الشريف المحروس**، القاهرة: دار التراث، ١٩٥٤، ص ١٠.

(٧) ابن واصل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٨) احمد درّاج، **المماليك والفرنج في القرن التاسع عشر الهجري**، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٥٥، ص ١٠٢.

(٩) ياقوت، **معجم الأدباء**، القاهرة، ١٩٣٦، طبعة ثالثة.

(١٠) سعيد عاشور، **مصدر سبق ذكره**.

(١١) التمرتاش، **الخبر التام في حدود الأرض المقدسة وفلسطين والشام**، (تحقيق د. محمد حلمي أحمد)، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٥٣، ص ١٠.

(١٢) أحمد درّاج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥ و٥٦.

(١٣) **المصدر نفسه**؛ ويراجع حسن حبشي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥ وما يليها.

(١٤) محمد بن محمد شرف الدين الخليلي المقدسي، **تاريخ بناء البيت المقدس**، (تحقيق د. جمال الدين الشيّال)، القاهرة، طبعة ثانية ١٩٦٤، ص ١٠.

(١٥) سعيد عاشور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٥.

(١٦) مصطفى اسعد بن محمد الدمياطي، **لطايف انس الخليل، في تحايف القدس والخليل** (تحقيق د. محمد محي الدين عبدالحميد) القاهرة: دار التراث، ١٩٦٣، ص ٢٣٥.

سميرة عزّام: البحث عن الإنسان والأخلاق والوطن

فيصل درّاج

تحتل سميرة عزام، في حاضر القصة القصيرة الفلسطينية وفي ماضيها القريب، مكاناً خاصاً ومتميّزاً، إن لم يكن مكاناً رائداً. وتتجلّ هذه الريادة في شكل التعامل مع القصة القصيرة وفي حجم العطاء الذي انتجه هذا التعامل. فلم تقف سميرة على ضفاف الفن الذي تتعامل معه، بل دخلت فيه، ومارسته واعطت فيه كتابة واضحة الانتماء، تظل رغم غيومها قائمة في الحقل الذي تنتمي إليه، حقل القصة القصيرة من حيث هي فن محدّد ومتمايز. وفي هذا الفن، وضمن حدود معينة، كتبت سميرة مجموعاتها القصصية الخمس التي مثّلت، ولا تزال، مساهمة حقيقية في الكتابة الفلسطينية، جديرة بالقراءة والاستعادة، وجديرة بالتذكير والإنارة. وإذا قبلنا بالتذكير، وعدنا إلى صاحبة «الانسان والساعة»، وقرأنا سطورها في زمانها، وقارنّا بينها وبين حاضر القصة القصيرة الفلسطينية، لوجدنا أن تلك السطور جديرة باحترام اكيد، ولوجدنا فيها ايضاً صوتاً خاصاً ومختلفاً.

سميرة عزام صوت مختلف، صوت له عالمه وزمانه وصداه. عالمه هو الانسان في هشاشته وضعفه، في دفاعه عن الحياة وتطامنه حزيناً امام إيقاع الموت والزمن. وزمانه هو من اللجوء والخيام المستباحة والانتظار القلق. أما الصّدى، فهو لوعة الانسان وانكساره امام سطوة الأيام وعجزه عن تحقيق الحلم الذي يستيقظ ويغيب دون ان يعرف التحقق. عن الحلم والوطن والانسان كتبت «كاتبتنا» واطلقت صوتها المختلف، الذي بدأ بالانسان وانتهى إلى الوطن، والذي بدأ من الوطن ثم غاب بعد هزيمة حزيران (يونيو)، فحاصره النسيان او شيء قريب من النسيان. وعلى الرغم من موت الكاتبة المبكّر، ومن شبه النسيان الذي احاط بقصصها، فإن مجموعاتها الخمس تظل حاضرة في ذاتها، تستدعي القراءة والتذكير، والمجموعات هي: اشياء صغيرة ــ ١٩٥٤؛ الظل الكبير ــ ١٩٥٦؛... وقصص اخرى ــ ١٩٦٠؛ الساعة والانسان ــ ؟؛ العيد من النافذة الغربية ــ ١٩٧١.

الظلم الاجتماعي والرؤية الأخلاقية

في كل ماكتبت سميرة عزام، كان الحسّ الأخلاقي يرشح في الكل والتفاصيل، واشياً بلا موارية بنزعة اخلاقية طاغية، وكاشفاً بلا لبس عن تعاطف حميم مع كل ما هو إنساني. وقد يوغل التعاطف الحميم وتعلو النزعة الانسانية حتى يطفو القول الإنساني صافياً، وكأنه في صفائه يرفض العسف المعاش، ويرجم عالم الشر، ويتناءى عن مملكة الإثم، وينادي بمملكة طاهرة اخرى، فيدعو في البداية والنهاية إلى عالم معمور بالمحبة والنقاء، او إلى عالم محكوم بأقانيم النعمة والمحبة والتآخي.

إذا عدنا إلى قصص سميرة عزام نجد برهان الدعوة الأخلاقية حاضراً، او نجد ان هذه الدعوة حاضرة في بدايات القصص ونهاياتها، فكأن الكاتبة لم تكن تبني قصصها إلا لتطلق فيها مركّباتها التبشيرية المتعددة. نبدأ، في هذا الإطار، بقصة: «بائع الصحف»؛ وهي قصة تروي مأساة يومية، وتحكي عن مسار فتى، يشير إلى ذاته بصوته وبانضباط ساعات بيعه، فتى يحبه الآخرون ويتقن مهنته، إلى ان يأخذه الموت في حادث سيارة، فيصبح موته خبراً في صحيفة يبيعها فتى آخر، وإعلاناً يشير إلى عاديّة الموت ويوميته، وإلى مسار الحياة التي تستمر دون النظر إلى طبيعة «الفتى» المتحرّك فيها. قصة تسخر من الموت والحياة، او ترسم الموت والحياة في سخرية سوداء؛ حيث يصبح القدر هو الساخر والانسان موضوع السخرية. تخبر هذه القصة عن سمة اولى عند سميرة عزام، وهذه السمة هي: التعامل مع الانسان من وجهة نظر العطف والتعاطف، الشفقة والإحسان، فكأننا بها تطلق جوهر الخير ليحتضن جوهر الانسان، دون النظر إلى الشرط الاجتماعي الذي يدور فيه الجوهران. هذا الموقف هو الذي ندعوه بالموقف الأخلاقي في التعامل مع الواقع الاجتماعي. مع ذلك، فإن هذا الموقف لا يتّضح إلا إذا عرفنا جملة المركّبات التي تكوّنه كموقف، فما هي سمات الموقف الأخلاقي في الكتابة القصصية؟.

لما كانت الايديولوجيا الأخلاقية ترشح في الكتابة القصصية، فإنه يتعينّ عليها أن تعلن في تجلّياتها عن كل مركّبات تلك الايديولوجيا؛ والمركّبات واضحة يمكن إرجاعها إلى العناصر التالية: ١ ــ الانسان، من حيث هو فرد، هو بداية الكتابة ونهايتها؛ ٢ ــ صراع العالم هو صراع بين الخير والشر؛ ٣ ــ ينزع العالم، رغم شروره، إلى الخير بوجه عام؛ ٤ ــ يرجع فساد العالم إلى العطب الأخلاقي اساساً، وإلى ابتعاد الأفراد عن القيم الأخلاقية الخيّرة؛ ٥ ــ لا يقوم صلاح العالم على العنف بل على الحوار المسالم والتفاهم المحكوم بالنيّات الحسنة.

تحتضن قصص سميرة المركّبات الأخلاقية السابقة. ويبقى هذا الحكم صحيحاً على الرغم من بعض المواقف المحدودة التي تقرّب الكاتبة إلى مواقع فكرية اكثر وضوحاً، ويعود هذا الاقتراب المحدود إلى تنامي التجربة الاجتماعية لدى الكاتبة، وإلى اهتمامها، الذي لا شك فيه، بالقضية الوطنية الفلسطينية. لكن هذا الاقتراب، في اسبابه، لا يثلم المدار الأخلاقي العام الذي دارت فيه الكتابة القصصية. لهذا كان من الطبيعي ان يظل الموقف الأخلاقي لصيقاً بكل اعمال سميرة عزام. وسنقترب الآن من بعض القصص

التي توضّح سمات الموقف الذي نشير إليه. نأخذ مثالاً على ذلك قصة: «المرأة الثانية»، التي تحكي عن «ابن البستاني»، الذي يتواصل مع ابنة «السيد» الذي يعمل والد «الابن» لديه. يقترب «الابن» من «ابنة السيد» ويأخذ هداياه المتواضعة، ويمضي في الاقتراب حتى يشفّ «الحديث» لديه، بل قد يقترب من الحلم ويصل إلى حدود الغبطة، وعندما يفقد حلمه، فإن القانون الأخلاقي لا ينكسر، لأن كسره يعود إلى اعتبارات عارضة. تنطلق سميرة، في هذه القصة، من مدار المحبة ومن فضاء الانسان المجرّد المحكوم ابداً بجوهر طيب، فيتّسع الجوهر حتى يلغي الفوارق الاجتماعية، ويمسح آثار التربية الاجتماعية، او يأخذ بما هو جزئي وعارض وينسى ما هو مكين وجوهري في العلاقات الاجتماعية. وقد تُغرب الكاتبة في مدار النقاء حتى تقترب من اسوار الطفولة الطاهرة، فتعتمد الموقف «الطفلي» من العالم وتتّخذ منه نموذجاً ومثالاً، كما هو الحال في قصة: «سعد والديك»؛ حيث تتجلّى رهافة الحسّ الأخلاقي الذي يتداخل فيه صوت الكاتبة مع صوت الطفل النقي، فكأن الطفل، في رفضه «ذبح الديك»، ليس إلا صدى لصوت الكاتبة المناهض لكل اشكال العسف والظلم والعنف.

وكما نرى، فإن سميرة عزام تتبنّى قضية الإنسان المطلق، ومن يبدأ بالمطلق ينتهي إلى التجريد، ويضع الانسان في شروطه الاجتماعية جانباً، ولا يرى منه إلا «القلب الحار» الذي ينزع إلى تحقيق الخير على الرغم من إغواءات الشر المستمرة. نستشهد، هنا، بقصتين، الأولى: «سأتعشّى الليلة»، والثانية: «صبي الكواء». تحكي القصة الأولى حكاية ولد عاجز ومعاق، يتمرد على عجزه، ويسعى إلى استعادة كرامته وتحقيقها. ومن اجل ذلك، يبعث إمكاناته الراقدة فيه، ويزعزع عجزه، إلى ان يصل إلى تحقيق ذاته وتأمين قوته: «وهكذا باع واشترى، واخذ واعطى، ولم يعاكسه الصبية والشارون بل ولم يحاولوا ان ينكروا عليه الثمن»[1]. تستعيد سميرة الموضوع ذاته في القصة الثانية؛ حيث نقف من جديد امام صورة الانسان الباحث عن تأكيد هويته الانسانية، وفي بحثه يجد في الآخرين عوناً له. و«صبي الكواء»، يختلس ساعات من الليل كي يتعلّم مهنته، ويخلق لذاته حياة جديدة، وعندما يتلف حاجات الآخرين فإن قلقه سرعان ما يتلاشى في يقينه الأكيد بقدرة الآخرين على الغفران. يتضمّن هذا الموقف القصصي من الواقع سمتين: تؤكّد الأولى على «خير الواقع»، حتى نكاد نظن ان هذا العالم مساحة مستوية معمورة بالنوايا الحسنة ترحّب بكل من يأتي إليها، فما على الفرد إلا ان يوقظ إمكاناته، ويسعى، حتى يجد في الآخرين موئلاً وسنداً. أما السمة الثانية، فكأنها تقول: إن قدر الانسان ومصيره محكومان بقدراته الداخلية، بجوهره الذي يتفتّح في لحظة الإرادة. يدور هذا الموقف، بشكل عام، في مدار الانسان المجرّد الذي تتحدّد حياته بالغاية القائمة في داخله، والتي تتحقّق عندما تطلقها الإرادة. لهذا يغيب مفهوم السببية، او تغيب الحياة الاجتماعية في تحديداتها المشخّصة، ويحضر باستمرار المسار المستقيم للانسان. نذكّر، هنا، بقصة: «ليس بقصد الاحراج»، التي نقرأ فيها سلوك انسان يقترب من حدود التسوّل من اجل الحصول على مذاق الحلوى: «هنا تدركنا الشفقة به فنمد إليه حبة يضعها بين اسنانه»، لكن هذا الرجل سرعان ما يبتعد، حين يشعر باقتراب «الإهانة»،

يمضي ولا يعود، متخلّياً عن عادته اليومية الملازمة له. نشعر هنا ان الرجل لم يبتعد بسبب تطوّر داخلي، بل ابتعد لأن الكاتبة ارادت له ذلك، فأجبرته على الابتعاد كي تدافع عن ضرورة احترام الذات الانسانية.

تعلن سميرة عزام، في قصصها، عن ثقتها الكاملة بالانسان وبنزوعه الأكيد نحو الخير، نزوع ينتصر على الرغم من حضور الشر، فكأن الخير قائم في النفوس، يوحّد بينها، ويخلق بينها تواصلاً، ويجعل كل نفس تركن إلى غيرها. لهذا فإن «صبي الكواء» الفقير لا يجزع عندما «يحرق قميص خليل»: «ولكنه لم يكن خائفاً، ففي حلمه رأى الأستاذ خليل يبتسم له ويطمئن جزعه ويقول: لا بأس على القميص يا رزق ما دمت حاولت ان تصير معلماً»(٢). ويمكن أن نعثر على الموقف ذاته في قصة «مؤهلات» حيث يطلب «الطبيب» من ولد فقير أن يأتي إلى عيادته كي يعيده إلى عالم الأسوياء، فيأتي جواب الولد بالرفض، ويكتفي بطلب ليرتين من الطبيب يشتري بهما عشاء لعائلته. نلمح، في هذه القصة، تلاقي الولد والطبيب في موقع الخير و«الطيبة»، الأول يذكر عائلته قبل عاهته، والثاني يعرض مهنته من اجل مساعدة الآخرين، اي ان الذات الأنانية تنقضي دوماً، ويكتسح مكانها عطاء داخلي لا يرى «الأنا» إلا في علاقاتها مع الآخرين.

كان هذا الموقف الواثق بالانسان، يدفع صاحبة «الساعة والانسان» إلى كتابة قصص أخلاقية تقترب من حدود الأمثولة الكاملة، التي تبشّر بالخير وتدعو إلى التكافل والتساعف، فكأن الأمثولة، في قلم الكاتبة، موعظة ترجم الشر ولا ترجم الانسان، لأنها تفصل بين الشر والانسان، فالشر قائم خارجه، والانسان مهما اقترب منه، فإنه يعود في النهاية إلى نقيضه، إلى عالم الخير. يظهر هذا الموقف واضحاً في قصة: «سجادتنا الصغيرة» التي تروي تواصل الخير او لنقل تجلّيه وانتشاره حتى يصبح دائرة واسعة تضمّ كل النازعين إلى الفضيلة؛ فنحن نجد، في القصة المشار إليها، رجلاً يعيد سجادة إلى اهلها بعد ان «عثر عليها» قبل خمس سنوات، يعيد السجادة بعد ان همّ بصلاته الأولى، فيتذكّر ان «متاع الصلاة» لا يخصّه: «فلما همّ بأداء صلاته الأولى اختار هذه السجادة لركوعه، إلا أنه حين فرشها وحاول ان يشرع في الصلاة أحسّ كأن هزة كهرباء ترجّ جسمه رجّاً عنيفاً. كيف يبدأ بالصلاة على سجادة مسروقة»، فما كان منه إلا أن أعادها إلى اصحابها مرفقة برسالة تحكي كيف عثر على السجادة. لا تنتهي القصة هكذا، ففعل الايمان الأول يصل إلى رجل ثان، إلى الرجل الذي استعاد سجادته، فيشرع بدوره بالصلاة، ويغدو من يومها «مصلّياً مواظباً»(٣). تعلن هذه القصة عن انتشار الخير، فالرجل الأول عثر على «السجادة»، وبقيت لديه حتى ثاب إلى صلاته، فأعطته الصلاة فضيلة جديدة، فأعاد ما عثر عليه إلى صاحبه الأول، وأعاد له فيه «صلاته الغائبة»، فاستعاد الرجل ما كان مفقوداً، وأدرك فضيلة الرجل الأول، فوصل بدوره إلى صلاته. فكأن الرجل الأول قائم في الثاني، فهما يتحاوران بلا حوار، او كأن هناك ثالثاً يخلق بينهما الحوار الصامت، فيتفاهمان ويذهبان في طريق الخير.

تشير هذه القصص إلى الوازع الأخلاقي الراقد في الانسان، والذي يستيقظ في لحظته الموائمة، فيحدد مسار الانسان ويدفعه إلى القيم الايجابية، حتى نكاد نقول: إن

الكاتبة لا ترى الشر إلا عارضاً، فمآل الانسان الأخير هو الخير، ورجوعه إلى الخير هو شرط لتحقيق إنسانيته، فالانسان كانسان لا يحقق الامكانات الايجابية القائمة فيه إلا في إطار الخير والاخلاق. من هنا، نلمس معنى النهايات الايجابية والمتفائلة التي تحفل بها قصص سميرة عزام. نهايات تبشيرية، تلخص مسار الانسان في عمله النهائي، في استيقاظ بصيرته، التي قد تضل حيناً، وتبتعد عن الصراط، لكنها تعود، في النهاية، إلى السبيل القويم (انظر: الشيخ مبروك، في المفكرة، امومة خيّرة، مات ابوه، هل يذكرها، العيد من النافذة الغربية...)، تصل كل هذه القصص إلى نهاياتها المتفائلة، معلنة انتصار الانسان، وانتصار قيم الحياة المطالبة بالفرح والسعادة والنجاح. نستطيع ان نرى، في هذا الشكل من «النهايات»، تمازجاً بين الفكر الاخلاقي والفكر الديني، او بين النزعة الانسانية والفكر الديني؛ حيث يقف الانسان محقّقاً قدراته كفرد وكانسان، ثم يذهب في عالم الغبطة والسعادة الذي يخلقه الايمان، اي ان الانسان يوازي، في مساره الخاص به، مسار الرعاية الالهية التي تحفظه، وبسبب ذلك التوازي،فإن الانسان لا يضل طريقه، بل يذهب في دروب الكمال ليبرهن ان الانسان هو ظل الله على الارض.

إن قراءة السمات الاخلاقية في قصص سميرة عزام، تدفعنا إلى قراءة الموقف الاخلاقي في اكثر اشكاله نقاء وصفاء، اي في اكثرها وهماً، ونعني بذلك القصة القصيرة في شكلها الميلودرامي، الذي يبتعد كلياً عما هو ممكن ومعاش، وينطلق بعيداً باحثاً عن معنى الانسان في عوالم الاخلاق المطلقة.

الميلودراما ودائرة الاخلاق

يعود نزوع بعض قصص سميرة عزام نحو الميلودراما إلى الايديولوجيا التي تنطلق منها الكاتبة، ونعني بذلك الايديولوجيا الاخلاقية، التي تترك آثارها على شكل القصة ومضمونها. وعندما نقول ذلك، فإننا نذكّر ببساطة بالعلاقة القائمة بين شكل الكتابة وبين المنطلق الايديولوجي الذي تتكىء عليه. ونحن نعلم ان النزعة الاخلاقية، تفضي، عندما تُغرب في تجريدها، إلى فصل كامل بين المجرّد والمشخّص، وإلى فراق كامل بين الممكن والمرغوب، وفي هذا الفصل، تنأى التحديدات الاجتماعية، وتستوي الاخلاق كياناً مستقلاً ومفارقاً للواقع، بل يصبح الواقع مجرّد ظل لحركة الأفكار المجرّدة، اي ان النزعة الاخلاقية لا ترجع، في محاكمتها، إلى الواقع الاجتماعي بل إلى الاوامر الاخلاقية التي تتعاطى مع انسان لا وجود له في الواقع. وما دام الامر كذلك، فإن الانسان الذي تدعو اليه الاخلاق هو كامل بالضرورة او قريب من الكمال، او لنقل إنه انسان لا يقبل به الواقع الاجتماعي بسبب كماله، لأن هذا الكمال لا تسمح به حدود الواقع المعاش. لهذا، فإن الاخلاق تدور، في تعاملها مع الانسان، بين طرفين، الطرف الاول هو الانسان المجرّد، والطرف الثاني هو المرجع الخارجي المجرّد بدوره، وما بينهما يقوم الكمال وتنهض كل القيم الايجابية، التي تشير إلى ما هو مطلوب، وتفصح عن رادع خارجي يرسم صورة الانسان كما ينبغي ان تكون. في العلاقة القائمة بين الكمال والمرجع الخارجي يستجلي البعد الديني في النزعة الاخلاقية؛ وهذا البعد، في تحديده الاخلاقي، هو الذي يدفع

بالكتابة القصصية إلى شكلها الميلودرامي، حيث يجتمع الانسان وخطيئته الاصلية وبحثه عن الغفران، «انسان ما» تختاره الارادة الالهية وتنزل عليه عقابها، كي تسبر مدى صبره وايمانه. وفي هذا العقاب، وبسببه، يتعرّف الانسان على حدوده، ويتعرّف على الصورة التي هو ظل لها، ويعرف ان خلاص الانسان وكماله يستلزمان الخضوع لمشيئة «المرجع الخارجي». لهذا، تغيب السببية الاجتماعية، بالمعنى الواضح للكلمة، من الشكل الميلودرامي، لأن هذا الشكل يخضع إلى سببية مجرّدة تفرض تراكم الاسى كمدخل ضروري إلى الخلاص. لانودّ هنا ان نشرح معنى الميلودراما، بل نودّ الإشارة إليها اختزالاً كي نرى صورتها في بعض قصص سميرة عزام.

إذا اقتربنا من قصص «كاتبتنا»، وبحثنا عن الأسى والخلاص والانسان المجرّد، نجد ما نبحث عنه قائماً في عدة قصص، نختار منها: «ماما، الفيضان، هواجس، من بعيد، مات ابوه»؛ فالقصة الاولى تحكي عن زوجين موسرين، يمنعهما سبب وراثي عن انجاب الاطفال، وبسبب حب الرجل لزوجته الحالمة بالأطفال فإنه يطلّقها ويذهب في بلاد الغربة، حتى يصله خبر إنجابها فيرسل لها من منفاه الطوعي رسالة مباركة. تمثّل هذه القصة الشكل الميلودرامي في مستواه الأمثل: الرجل واسع الثراء، لكن عطبه الوراثي (الخطيئة الاصلية) يمنعه عن الإنجاب، والعطب هو بداية المأساة، اما تراكم المأساة فيتجلّى في حب الرجل لزوجته، وحب زوجته للأطفال، ثم تمتد المأساة فيطلّق الرجل زوجته التي يحبها (الوازع الاخلاقي) ويسافر إلى بلاد الغربة. تتراكم المأساة حتى تفضي في النهاية إلى الخلاص المحكوم بإرادة عليا: تنجب المرأة بعد زواجها الجديد، ويبدو الرجل سعيداً في منفاه، وهو سعيد لسعادة زوجته السابقة. تظهر المأساة اللامعقولة شرطاً ضرورياً للعبور إلى السعادة والرضا، او لنقل إن هذا العذاب كان الثمن الضروري الذي يمسح به الانسان خطيئته الاصلية.

تقوم الميلودراما إذاً على عناصر ثلاثة: المأساة ــ البداية ذات السبب الغامض الذي تمليه قوة خارجية؛ تراكم المأساة وتطوّرها وتطوّر الانسان فيها؛ لحظة الخلاص الاخيرة كتتويج لذروة المأساة وإظهار العبرة منها. نعثر في قصة: «مات ابوه» على العناصر نفسها المشار إليها؛ فهي تبدأ بالكلمات التالية: «نظر الى جدته بعينين قلقتين وهي تلوك كلماتها مولولة منتحبة: مات ابوك يا ممدوح... مات ابوك» ثم تتنامى المأساة: «لم يدرك بالضبط ما تعنيه جدته العجوز ــ وجلس في العراء على حجر خشن ــ واستدار ناظراً إلى فراش ابيه، وذات عشية «ذهبت امه» إلى بيت الزوج الجديد فتعلّق بها باكياً. وهكذا تتضاعف المواقف المأساوية حتى تعود الأم يوماً إلى ابنها بعد ان فقدت زوجها وانجبت منه ولداً: «وعادت امه ذات يوم، لتقول له: اخوك... ابن الرجل الآخر... الذي مات، واطرق ممدوح قليلاً ثم مشى إلى الباب وفتحه... ودعا الصغير مبتسماً»[٤]. نرى، من جديد، ان بداية القصة هي الموت ثم يعقبه اليتم والرحيل والشقاء إلى ان تعود الأم إلى طفلها، فكأن تحقّق الأمومة، في قيمته الاخلاقية، لايستوي إلا بعد عثار معينّ يشرح معنى العلاقة بين الأم وولدها.

تنبغي الإشارة إلى ان الشكل الميلودرامي لم يكن طاغياً إلا في قصص سميرة عزام

الاولى، وبخاصة: «اشياء صغيرة»، ثم ما لبث ان تراجع دون ان ينسحب كلياً، لذلك فإننا نلتقي به من جديد في مجموعة الكاتبة الاخيرة: «العيد من النافذة الغربية» في قصص مثل: «فردة حذاء» و«الفيضان» و«هواجس»، وربما ايضاً في قصة: «هل يذكرها». وتتسم القصص الثلاث الاولى بشكل دائري من الأسى والشقاء، او بشقاء مغلق يبدأ ولا ينتهي، ولا يوحي بالنهاية. ومع ان الكاتبة ترسم شخصياتها بتعاطف حميم، وتضيف إليه تعاطف القارىء ايضاً، فانها لا تعبأ كثيراً بتبيان السببية الاجتماعية، بل تكاد توحي لنا ان مصائب الآخرين هي قدر وقضاء، وتحمل المصائب والشقاء هو قدر مكتوب، لذلك فإن على المُعاني ان يقبل بما قُدّر له، وان ينتظر ثوابه الاكيد القادم في زمن غير معلوم تحدّده الإرادة العليا. اكثر من ذلك، يكاد بعض هذه القصص ان يقول إن نقاء الانسان مرتبط بشكل معين من العذاب، وان الانسان العادي مرتبة معينة لا تبلغ مرتبتها العليا إلا عن طريق توسّطات اخلاقية نسيجها الاخلاق والصبر والقبول بالمكتوب. وإلا فكيف نفسرّ هذا البؤس الدائري والكامل في قصة: «الفيضان» التي ترسم واقع «مومس» كسدت بضاعتها ولا تستطيع الرجوع إلى المكان الذي وفدت منه، فتسترسل في البكاء في استسلام كامل لا يُرى له بداية او نهاية. وفي غياب البداية ونهايتها «القريبة»، تتحرّك الكتابة في عالم الميتافيزياء الذي يرفض التحديد ويقبل بكل ما هو مجرّد او «اثيري».

الموقف الأخلاقي والنزعة الانسانية

إذا كانت «قصة» سميرة عزام محكومة ابداً بوعي اخلاقي، فإن هذا الوعي لا يحقّق حركته متسقاً، لأنه يخضع إلى تناقضه النسبي الخاص، وفي هذا «التناقض»، قرأنا البعد الميلودرامي في تجريده الواهم، وفيه سنقرأ ايضاً البعد الانساني الصريح. وعندما نمايز بشكل نسبي بين الميلودراما والموقف الانساني، فإن هذا لا يعني ابداً ان هذا الموقف قد تحلّل كلياً من الوعي الاخلاقي، وإنما يعني فقط ان هذا الوعي انتقل من حيّز التجريد إلى مساحة الحياة الاجتماعية. يتعامل الموقف الاخلاقي الكامل مع المثل والمعايير، وينطلق منها ليتعامل مع الانسان، اي انه لا يبدأ من الواقع بل من الفكرة، ثم يرفع راية التبشير محاولاً المساواة بين الانسان والفكرة، او محاولاً بشكل بريء إدخال الانسان وممارساته في الفكرة المسبقة، وبذلك يظل الوعي الاخلاقي رهيناً لمقولاته الذهنية التي لا ترى ذاتها في ضوء الممارسة اليومية، وإنما في ضوء المُثُل الواهمة. اما الموقف الانساني، فإنه يظل مخلصاً لحمولته الاخلاقية، لكنه ينتقل، مع ذلك، إلى دائرة الحياة والتحديد، وفي مدار الحياة والتحديد يكتشف الظالم والمظلوم، الغني والفقير، والمصيب والمخطىء، فيقترب من التحديدات الاجتماعية ويأخذ منها موقفاً، والموقف الاخلاقي في ساحة الصراع الاجتماعية لابدّ ان يأخذ جانب الاخلاق، وينتصر لقضية المستضعفين. يقترب الوعي الاخلاقي، في ساحة الصراع الاجتماعية، من تخوم الوضوح او شبه الوضوح، وشبه الوضوح في الصراع هو التزام وموقف ودفاع عن قضية.

إن القبول بما سبق يعطي نتيجة اولى: كانت سميرة عزام، في فنها القصصي، لا تبشرّ بالمثل والمعايير الانسانية فحسب. بل كانت ملتزمة ايضاً بقضايا الانسان المضطهد

ومدافعة عن قضايا المستضعفين والبسطاء. وهذا الموقف الملتزم هو الذي ندعوه بالموقف الانساني. اما تجلّيات هذا الموقف فإنها تعلن عن ذاتها في اربعة عناصر نسبية: ١ ــ الدفاع عن الحياة. ٢ ــ الدفاع عن الانسان المضطهد. ٣ ــ وحدة الانسان والحياة والعمل. ٤ ــ قيم الانسان الإيجابية.

والآن، ماذا نعني بالدفاع عن الحياة؟ الدفاع عن الحياة هي دعوة الانسان إلى الإقبال على الحياة وممارسة إمكاناته وقدراته من اجل خلق ذاته الانسانية وإعادة خلق الحياة بما يوائم حاجاته ونزوعاته واشواقه، وتتضمّن هذه الدعوة محاربة لكل النزوعات العدمية واليائسة والمنغلقة والتي تؤدّي، في سلبيتها، إلى إهدار الطاقة الانسانية. تقدّم قصة: «الشيخ مبروك» نموذج الكتابة المشرقة في تفاؤلها، التي تحارب «الزهد» والسلبية، وتناهض «إماتة الذات» في وهم الايمان المغلق، فالقصة تصف انساناً هامشياً زاهداً يقترب، في زهده، من البله والعطالة، ثم تنتقل بعد حين إلى وصف هذا الانسان في حالة اخرى: الحالة التي دخل فيها إلى الحياة وغادر عالم التأمّل الكسيح، والمغادرة تحويل وتغيير وإضافة: «وراحت لحية الشيخ مبروك تتناثر امامي على الارض سوداء كريش الغراب. وشعرت وانا ازيل عنه لحيته بأنني امسح عنه الاسطورة.. اسطورة البركة»(٥). وكما تنتفي الحياة في قيود التأمّل العاجز، فإنها تنتفي ايضاً في مساحة السلبية والانسحاب من الحياة، فالزهد حوار اصم مع «الأنا» والانسحاب من الحياة حديث ذاتي متلعثم يلغي الفرد ويلغي دلالته في الحياة، وعن الحياة والدلالة وضرورة الحوار، كتبت سميرة قصتها: «العيد من النافذة الغربية»؛ حيث تختلط الكلمات الحارة بنشيد الحياة المستمر، وحيث يتزايل الماضي الكئيب أمام ما هو ماثل ومتحرّك ومتغيرّ، والحياة في جوهرها تغيير وانتقال من زمان إلى زمان: «لأول مرة لا تشرب أفراح العيد ولكنها تشعر بالمعنى الذي يجسّده يتدفّق عليها من نافذة غربية، ومن نظرة الصغير الذي يلتصق بعنقها، ومن أصوات صغار المعيّدين في الطريق»(٦). تماثل هذه القصة بين الحياة وممارستها بشكل لا تغدو فيه الحياة مجرّد طقس رتيب متكرّر بل تصبح لحظة تجدّد مستمرة، وصغار الأطفال هم رمز التجدّد واستمرارية الحياة. في هذا المنظور المنعم بإنسانيته، لم يكن غريباً ان تنطلق سميرة عزام من مفهوم الحياة العام، او بشكل أدق من مفهوم يعطي الاولوية للحياة والانسان لا للفرد او الأنا او الذات الضيّقة. لهذا فهي تستعيد موضوعة الطفل/الحياة في قصة: «اطفال الآخرين» التي تحرر الفرد من حرمانه الذاتي الضيّق وتدخله إلى عالم «الآخرين» كي يتجاوز حرمانه ويعثر على ذاته من جديد، ويكتشف ان الحل الفردي لا يستوي إلا في علاقته الصميمة مع «الحل العام»، وان الحل الفردي لا تحدّده الأنا المحاصرة، بل يتحدّد وتتغيرّ دلالته في حقل المجموع الانساني.

من يدافع عن الحياة يدافع عن كل انسان يقاتل كي يحظى بنصيبه من الحياة، والمقاتلون من اجل نصيب ناقص ومثلوم هم هؤلاء الذين يتراوح نعتهم بين «قاع المجتمع» و«الجماهير الفقيرة»، وعن هؤلاء كتبت سميرة، وحاولت بجهد ان تلتقط عوالمهم الصريحة والمضمرة. تأخذ قصة: «الغريمة»، في هذا المجال مكانة خاصة نظراً لصدق موقفها ولصدقها المكتوب، و«الغريمة»، هنا، ليست كياناً انسانياً، لكنها «الغسّالة

الكهربائية» التي تحتل موقع المرأة ــ الغسّالة وتحرمها من العمل. لا تطرح هذه القصة علاقة الانسان بالآلة، فمثل هذه العلاقة لا دلالة لها في شرطنا الاجتماعي الحسير، لكنها تطرح وضع الانسان الفقير الأعزل والباحث عن لقمة العيش بلا كفاءات وبلا مواهب، والذي لا يبحث، في عريه الكامل، عن عمل فقط وإنما يقوم ايضاً بتسويق جهده العضلي وتبخيس هذا الجهد بلا حدود. مع ذلك، فإن هذه القصة تطرح امراً آخر هو: حدود الوعي الاجتماعي ودلالة الآلة لديه، فالمرأة ــ الغسّالة تحقد على الآلة وتمنحها في وهمها صفات عدوانية معقدة، والطريف في الامر ان موقف المرأة من الآلة يعيد ولكن في شرط اجتماعي مغلق موقف العامل الاوروبي من الآلة في النصف الاول من القرن الماضي. وهذا يعني ان الانسان المضطهد في زمانه المراوح لا يعيش بؤس الحياة فقط بل يعيش بؤس الوعي ايضاً، لهذا فإن المرأة ــ الغسّالة ترتعش عندما تتقدّم للتعامل مع «الآلة الجديدة»: «وارتعشت اطرافها وهي تفكر في هذه المغامرة... ولكنها لم تشأ ان تتراجع.. وظلّت عيناها معلّقتين بلهفة في وجه الرجل»(٧). تعود إلينا ثنائية البؤس والحرمان في قصة: «بنك الدم» التي تدخلنا في عوالم «الدم الرخيص» وفي ملامح من يبيعون دماءهم من اجل قروش قليلة، وقد يطاردهم سؤ الطالع فيعجزون عن ممارسة تجارة الموت البطيء: «روحي اكبري عشر سنوات اخرى قبل ان تعرفي هذه التجارة، فأنت طفلة... واستدارت نعمت لتنصرف وهي تحمل رأساً اثقلته رائحة العقاقير». تقترب الكاتبة في قصتها من اجواء «يوسف ادريس»، الذي كتب بدوره قصة نظيرة ولكن بشكل آخر بالتأكيد.

تحكي قصة «طالعة نازلة» حكاية الطفولة المهانة والمحرومة، وقد اجادت سميرة في سرد حكاية الطفولة الناقصة، فأعطت احدى اجمل قصصها، واكثرها إحساساً ونبلاً، فكأنا بها لا ترصد الحرمان من خارجه، بل تتسلّل إلى ضمير المحروم، فترى الدنيا بعينيه، وتشاركه طعم الحياة المالح واسى الابواب الموصدة، والقصة في نبلها عادية وبسيطة، إنها حكاية الطفل الذي يراقب دمية اعجبته في حانوت، إلى ان تختفي الدمية، وتختفي معها نظرات الطفل المترقّبة: «كانت تكلّمني وعيناها على حانوت اللعب الذي كان ما يزال مغلقاً، فلمحت فيهما قلقاً لم يزايلهما إلا حين انفرجت دفّتا الباب وتلون الشارع بالواجهة المرحة»(٨).

من يرسم الانسان والحياة في مدار متفائل، لا بد ان يعطي مداره معنى، والمعنى عند سميرة عزام هو العمل، وفي هذا المعنى، فإن الكاتبة تدخل في «الحسّ السليم»، وتدرك ان العمل ينتج اشياء جديدة ويعيد إنتاج الانسان في لحظة العمل، وفي الدفاع عن وحدة الانسان والحياة والعمل، فإن الكاتبة تمنح وعيها الاخلاقي بعداً واقعياً، او لنقل ان وعي الكاتبة يشي من جديد بلا تكافؤ مركّباته، وتداخل «الواقعي» والاخلاقي فيها. لذا، فإننا قلنا ان وعي الكاتبة يعيش تناقضه الخاص، فهو تارة وعي اخلاقي ينزع إلى الواقعية، وهو في حين آخر وعي «واقعي» ينزع إلى الاخلاقية. ويمكن ان نقول إن هذا الوعي، في شكليه المترابطين والمتناقضين، كان قادراً على التقاط دلالة العمل، وإن كانت الدلالة تنوس بين الغائم والواضح. فلقد كتبت سميرة عن وحدة العمل والانسان في: «سأتعشى هذه الليلة، بائع الصحف، صبي الكواء، نافخ الدواليب، واسباب جديدة...».

وإذا كنا قد وسمنا بعض هذه القصص بالنزعة الاخلاقية، فإن هذه السمة لا تلغي دلالة العمل فيها، وإن كانت تضيّق حدود الدلالة، فالقصص السابقة تكتب علاقات الانسان والعمل لكنها تنكسر دوماً في نهايتها الوعظية، او لنقل ان الكاتبة تبدأ بالواقع ثم تنتهي بالاخلاق، او ترسم الواقع المعاش ثم تحاصره بالمثل والمعايير، مع ذلك فإن قصة مثل: «الغريمة» تعيش دورتها الواقعية دون ان تنكسر في التحديدات الاخلاقية. ومهما يكن من امر، ومهما يكن شكل الوعي الذي تكتب فيه الكاتبة العلاقات الاجتماعية، فإن قصة سميرة عزام كانت تحاول ابداً التوحيد بين «ثالوث» الانسان والعمل والحياة.

وما دمنا نبدأ بالانسان وننتهي به، فانه يتعينّ علينا ان نرى علاقة الانسان بذاته وبالآخرين وبالعالم. وقد رسمت سميرة عزام، في قصصها، كل هذه العلاقات، فولجت إلى عالم الانسان الداخلي ووجدانه، وصوّرت بشفافية عليا تعقُّد الشعور الانساني في تضاربه وهشاشته، في احلامه وانكساراته. «دموع للبيع» هي صورة مثلى لما هو مأساوي في الحياة، ولما هو صادق ومكين في الوجدان الانساني، إذ نجد في هذه القصة صورة المرأة التي تمارس الندب والنواح في المآتم، وتشعل في الوقت ذاته الفرح والزغاريد في الافراح، اي أنها تبيع الفرح والأسى وتمارسهما كمهنة يومية، اما عندما تفقد هذه المرأة ابنتها فإن الندب المسموع والبكاء المدفوع يتلاشيان، ليحل مكانهما صمت ناطق بالأسى، وسكون بليغ يقول لنا إن العيون الصامتة اكثر بلاغة من الدموع التي تباع. وإذا كنا نرى، في هذه القصة، شكل التوصيل المعقّد بين الأنا وعالمها الداخلي، فإننا نرى في: «الاعداء» و«حتى لا تتصلّب الشرايين» شكل التواصل بين الانسان ونظيره، فتقرأ في «الاعداء»، صورة متنافسين على وظيفة، ينظر كل منهما، في البدء، إلى غريمه بكراهية وعدم احترام، لكنهما يتساندان بعد حين، بعد ان يتعادلا في التعامل، فلا يحظى اي منهما بالوظيفة المنشودة. نقرأ، في هذه القصة، منطق الحياة التي تحكم عواطف الانسان، حتى تكاد القصة ان تقول إن العواطف ليست محايدة فهي ملوّثة دائماً بصراع الحياة الجارح. اما القصة الثانية، فإنها تبينّ لنا شكل التوصيل المفتوح بين الانسان البائس وبين من يتعاطف معه، كما أنها تقول لنا شيئاً آخر، إنها تبلغنا عن مدى الحزن الداخلي ومرارة العزلة، لذلك فإن لطف الآخرين وكرمهم لا يمسح هذا الحزن مهما بلغت حدود اللطف وآماد الكرم، لكأن الذات الداخلية تحتفظ بسرها دوماً او تحتفظ بشيء من هذا السر. مع ذلك فإن المشاركة الانسانية الدافئة هي التي تقي الانسان من الانهيار وتردعه عن التشظّي الكامل.

لا تكتفي سميرة عزام بوصف حدود التواصل والتوصيل في عالم الانسان، بل تذهب في حالات معيّنة بعيداً، حتى تصل في بعدها ضفاف الانسانية الكاملة والمنشودة اي ضفاف التضحية من اجل الآخرين. وعن موضوع التضحية كتبت قصة: «الساعة والانسان» راسمة صورة الانسان البسيط الذي يضحي بسعادته اليومية كي يصون حياة الآخرين وسعادتهم، فهو ينهض صباحاً ليوقظ «البعض» كي لا يفوته القطار، ويكون مصيره الموت تحت عربات القطار كما كان مصير ابنه. تصف الكاتبة بساطة الرجل وكرامته: «كان رجلاً في منتصف عمره، يختفي تحت معطف اسود وطربوش تركي قاتم،

وفي هيئته ما يوحي بأنه اكثر من يد تمتد لتطرق الابواب في موعد معين لا يتأخّر او يتقدّم»، وعندما يموت الرجل تعود إلى وصف هذه البساطة المعطاءة بشكل آخر: «كان الرجل ميتاً... ككل شيء آخر في الغرفة... الخزانة الصغيرة القاتمة... والديوان المفروش ببساط مخطط... والمرآة المفروشة ببقع صفراء كأنها كلف على وجه بشع»[٩]. وليست هذه القصة الوحيدة التي تحكي اواصر الترابط الانساني، فهذا الموضوع حاضر في معظم قصص سميرة عزام، ويكفي ان نقرأ: «حتى العيون الزجاج، اطفال الآخرين، واما بعد، فردة حذاء،...» حتى نرى هذا الدفق الانساني الذي يعْبر كتابات صاحبة: «الظل الكبير». بل يمكن ان نقول ان قصص الكاتبة، كانت في حدود معينة، تشخيصاً ادبياً للقيم الانسانية الإيجابية، فالقصة لديها هي التجسيد المكتوب لقيمة معينة، حتى نكاد نتساءل احياناً عن مدى التناظر بين الادبي والاخلاقي، فكأن القيمة الانسانية المجرّدة او المشخّصة هي الحامل الأساسي للكتابة القصصية، فقصة: «هل يذكرها» تقص مقولة التسامح والثراء الانساني، وقصص: «الساعة والانسان، سجادتنا الصغيرة، في المفكرة، نافخ الدواليب، فردة حذاء» تبشر بمقولات التضحية، التوبة، التآخي، الصفح والغفران، التآزر والتواصل الانسانيين.

حاولت سميرة عزام، إضافة إلى عالم القيم المطلقة، ان تمس، بقصد واضح او غائم، بعض «المشاعر» الانسانية في علاقتها مع دلالات الزمان والموت والمكان، وفي علاقاتها مع حدودها الذاتية المحاصرة بهشاشة اكيدة، وبضعف محايث؛ فكأن الكاتبة، في رهافتها المفرطة وفي شفافيتها الانسانية، كانت تتواصل مع الانسان في ضعفه، او تتواصل معه بسبب ضعفه، المنذر بتزايل اكيد، وبغياب قسري يكتبه تقادم الزمن، ويمليه إيقاع الموت المتربّص. فنحن نقرأ ظلال الموت وأطيافه السوداء في: «مات ابوه، اسباب جديدة، هواجس، ليلة الضياع...». نشهد في هذه القصص، على التوالي، صورة الطفولة التي حرمها الموت من معين، وصورة الموت في سخريته القاسية، وامتداد أطيافه التي تأسر الحي وتحاصره ببراثن الميت. وربما تطفو مأساة الموت في اكثر أبعادها قتاماً في قصة: «لاليس لشكّور» التي ترسم فيها سميرة عزام صورة ساخرة ــ أسيانة لبائع التوابيت، الذي يقتات من عطاء الموت، ثم يقف صامتاً ومنصدعاً عندما ينظر إلى تابوت ملائم لابنه المحتضر. اما موضوع انكسار الانسان أمام حمولة الزمان، فتستبين في قصص: «المجنون والجرس، وخرس كل شيء، وليلة الضياع»؛ حيث يقف الانسان مكدوداً أمام وازع الزمن وتغير الايام، فيصمت مستكيناً معلناً بقهر عاجز عن انتهاء دوره في الحياة، وعن نفاذ زاده من الايام، فيستسلم حسيراً، ثم يدور قليلاً ويفرغ ما تبقّى لديه من الايام، معطياً لنفسه موتاً هادئاً، فكأن الانسان في لحظاته الاخيرة يتمرّد عاجزاً على عجزه، وفي عجزه يستسلم لقرار الموت الذاتي، فقارع الجرس في الكنيسة ينهي حياته عندما يستبدل بمن هو اكثر منه شباباً، و«ابو مخول» يُخرس حياته عندما يصمت «مقهاه» وينهزم امام موسيقى «المقهى الجديد». اما «عجوز الضياع»، فإنها تقف بانتظار الموت في العراء؛ وهي تبحث عن كلبها العجوز.

وكما نرى، فإن سميرة عزام تدور في مسارها القصصي حول الكيان الانساني،

وتحاول سبر أغواره، والنفاذ إلى خباياه، والولوج إلى اسراره، محاولة استظهار مواقع الضعف ومواطن القوة، واستبيان خصال الصمود وخلال الانهيار، وفي هذا السعي، كانت رؤية الكاتبة تمازج بين الاخلاقي والانساني والديني، أخلاقي ينوس بين التجريد والتحديد، وإنساني ينزع إلى التحديد والمعاش، وديني واضح وغائم يلف البعدين الآخرين بقماطه الخاص، الباحث عن السعادة والمتسامي في بحثه، فكأنه يقول: إن السعادة حلم، وإن الكتابة الحالمة لا تسعى إلا لقيم حالمة.

عن علاقات المرأة والرجل

تحتلّ المرأة مكاناً فسيحاً في قصص سميرة عزام، وليس هذا الامر بغريب، فدخول امرأة إلى عالم الكتابة في مجتمع لم يقبل بتحرّر المرأة بعد، يجعل فعل الكتابة هذا خروجاً على العرف او خطوة في مجال اللا مألوف، ويجعل الكاتبة تتصدّى للعرف الغريب، وتذهب في كتابتها، فتدافع عن المرأة كتابة، وتماثل بين أفق الكتابة وأفق المرأة المنشود. وعلى الرغم من «ظل المرأة الكبير» الذي يغطي كتابات سميرة، فإن هذا الظل لا يغدو تحزّباً، ولا ينقلب إلى نسوية جامحة، بل يظل مرتسماً في رؤية الكاتبة، التي تجعل من تحرّر الانسان رسمها الوحيد.

وإذا شئنا تنضيد وضع المرأة في قصص سميرة عزام، فإننا نبدأ بالنقطة الاولى، والنقطة الاولى هي الحضور المستمر للمرأة في الكتابة، والذي يمتد حتى يحتضن اكثر من نصف مجموع القصص المشار إليها، فالمرأة حاضرة في الحب، وفي الوطن والغربة، وهي ماثلة في كل علاقات الحياة الاجتماعية. فعندما تذهب سميرة في عالم الاخلاق والمثل، فإنها تتكىء على المرأة «أمومة خيّرة»، وعندما ترسم حياة البسطاء وبساطة وعيهم فإنها تأخذ المرأة موضوعاً «الغريمة»، وهي تتخذ من المرأة مركزاً حينما تلمس عالم الهموم اليومية وهموم الوطن البعيد «مفكرة ــ عام آخر». بكلمة اخرى، فإن سميرة عزام المدافعة عن تحرّر الانسان، تتجاوز المعنى التقليدي والمسيطر لمقولة الانسان، وتوحّد في هذه المقولة بين المرأة والرجل، ثم تصل إلى رحاب الحياة، فتراقب في مسارها موضع الرجل ومكان المرأة، ثم تكتب كلماتها واضحة، وفي وضوح الكلمات تنادي بمساواة المرأة بالرجل في مقولة لا تراتب فيها: مقولة الانسان المتحرّر.

من يماثل بين الانسان والتحرّر يرجم مواقع السوء، ويرسل بكلماته ضد القيود والابواب الموصدة، وقيود المرأة في المجتمع لا تحتاج إلى دليل، ومن اجل المرأة وضد القيود كتبت سميرة عزام، وساءلت وضع المرأة في المجتمع، او ساءلت من موقع النفي مفهوم المرأة للمجتمع، وبعد المساءلة كتبت عما هو موجود. نقرأ في قصة: «إلى حين» موضوع المرأة ــ الدمية، او موضوع المرأة ــ الشيء، المرأة التي لا تمارس إرادتها، بل تحقّق إرادة الآخرين، وفي إرادتهم تغدو خادمة البيت، وفي ذات الإرادة تصبح دمية ملوّنة مدلّلة معروضة للتبادل، فإن خاب التبادل ارتهنت من جديد إلى الإرادة الحاكمة. يستيقظ موضوع المرأة المسلوبة الارادة في أقاصيص عدة، ويأخذ شكله الصاخب والمحتج في قصة: «نصيب»؛ حيث تمشي المرأة على السبيل الذي حُدّد لها مسبقاً، فتنصاع إلى إرادة

الآخر، وحينما ينهض فيها «الأنا» والاحتجاج، فإن هذه «الأنا» تختنق في صوت القمع الجمعي، الذي لا يرى في المرأة انساناً، بل موضوعاً لتطبيق الأعراف المتوارثة. ولما كانت المرأة لا «تكتمل» إلا بالزواج، فإن أعراف القمع تحيل الزواج إلى تبادل وبيع وشراء؛ إذ ان حدود المرأة ــ الدمية هي حدود الباب الموصد والستائر الوردية. تطرح سميرة هذا الموضوع في قصة: «ستائر وردية»، فالمرأة تباع وتشترى، ولا تعلن عن وجودها الاجتماعي إلا من زوايا النافذة، وقد يكتسب الإعلان سمة الفرح حين تؤطر «الستائر الوردية» حدود النافذة، فكأن هذه الستائر هي ثمن المرأة المضرجة بالأصباغ والقابعة في غرف لا تنتهك حرمتها حتى الشمس.

إذا كان تسليع المرأة هو اضطهاد محدود الدرجة، فإن هذا الاضطهاد يبلغ درجاته العليا في حالة البغاء، حين تغدو المرأة سلعة كاملة. تقترب صاحبة «الظل الكبير» من موضوع البغاء في ثلاث قصص: «حكايتها، من بعيد، الفيضان». تشير الكاتبة، في القصة الاولى، إلى الشرط الاجتماعي الذي ينتج المرأة ــ المومس، والشرط هنا يتهم الفقر، لكن المجتمع نسي ذاته ونسي الفقر فيتهم المرأة، فكأن الشر قائم فيها، او كأن تصفية الشر لا تنجز إلا بتصفية المرأة ــ الضحية، وعندها تكتمل دائرة الاضطهاد، وتنعدم المرأة بين قطبي الجوع والشرف المهان. اما في قصة «من بعيد»، فإن المومس الفاضلة تتحدّد كمعصية يتم اقترافها في الظلام، فالحوار معها والاقتراب منها يتم في السر البعيد، اما في ساحة الضوء وامام شهود المجتمع فالحوار مستحيل ومحرّم والاقتراب هوان «للأنا» وازدراء للمجتمع، اي ان الاعتراف بإنسانيتها لا يتم إلا في حال غياب الشهود، اما في لحظة الشاهد الآخر فإن وجودها الانساني يطمس من جديد، فتنسحب المومس إلى عالمها الداخلي صامتة متطامنة. تستعيد الكاتبة العالم الداخلي الشقي للمومس في قصة «الفيضان»، حيث تبصر القراءة أقمطة البؤس المتعدّدة، وتلمس دوائر الأسى التي تحيط بمن اتخذن البغاء مهنة. يبدأ الأسى بعرض الذات للبيع، ويتضاعف حين يزهد المشتري بما هو معروض، ثم يترامى العذاب حين تذكر المومس مكانها الاول، وتعرف بصمت ان العودة إليه مستحيلة، وان لعبة العرض والطلب مستمرة إلى لحظة الانطفاء الكامل.

وتكمّل سميرة عزام صورة المرأة في المجتمع حينما ترصد شكل العلاقة اليومية بين المرأة والرجل، حيث تتجلّى التربية المتوارثة والقائمة في شكلها الممارس، والتربية في شكلها الممارس والنظري لا تفصح إلا عن حقيقة واحدة: اللا تكافؤ بين المرأة والرجل، تبعية الطرف الاول للطرف الثاني وخضوعه له. تطرح قصة: «الذكرى الاولى» موضوع المؤسسة الزوجية، والفرق في نظرة الرجل والمرأة إليها؛ فالمرأة ترى، في المؤسسة، تتويجاً واستمراراً للعلاقة الانسانية التي «بدأت» بينها وبين الرجل، اما الرجل فإنه يغيّب البعد الانساني و«ينساه»، ويُرجع المرأة إلى مجرّد شيء من اشياء البيت، وبسبب هذا الفرق تنعدم إمكانية التوصيل بينهما، وتنقلق المرأة في مدار الحرمان والصمت. تستكمل الكاتبة الموضوع ذاته في قصة: «الثمن»، وتُظهر من جديد علاقة الصمت واستحالة الحوار، فالمرأة تنتظر ابداً عطاء عاطفياً وتواصلاً وجدانياً، اما الرجل، فإنه يرجع العاطفي إلى المادي المباشر، ولذلك فإنه يبادل العواطف بـ«حفنة من الاوراق المالية»، مدلّلاً بذلك على

اختلاف الرؤية في التعامل مع موضوع العلاقة الزوجية، فيوغل في فرديته وذاتيته وكرمه الزائف، وتذهب المرأة في اغترابها المستمر: «ولم تعد مع هذه الاوراق التي تغطي سريرها فتختنق إنسانيتها اكثر من جثة، كأية جثة يدفع لها ثمن»(١٠).

تعالج الكاتبة، في قصة «القارة البكر»، اوهام الفروسية الشرقية وخيالات الغزو والفتح، فـ«الذكر» فاتح، مكتشف، يبحث باستمرار عن «قارته العذراء» التي لم يطأها انسان قبله، وإن ساوره الشك في عذرية ارضه، فإنه لا يلبث ان يهجرها باحثاً عن ارض جديدة. يعطي الرجل في منطق الرجولة ذاته الحق في «التجريب والاختيار» ويمنع عن المرأة كل حقّ نظير. وإذا حلّلنا هذا المنطق، نجد ان حرية الرجل تدخل في دائرة البداهة، اما حرية المرأة فتُمنع امام المحرّمات والشرف. اكثر من ذلك، فإن الرجل يمارس إزاء المرأة «أناه» الكبيرة، ويلغي كل «أنا» خاصة بالمرأة، بل يطلب منها ضرورة الإلغاء الذاتي للأنا، وفي ذلك، فإنه يطلب من المرأة ضرورة الامتثال، وضرورة احترام «عواطفه وكرامته»، في الوقت الذي يرفض فيه كل بعد إنساني للمرأة، ويحيلها إلى مجرد موضوع للمتعة والطاعة والقمع. وتقترب سميرة في معالجتها القصصية هذه من موضوع ادّعاءات الرجل الزائفة حول تحرير المرأة، إذ انه في ادّعائه لا يرى إلا حريته الفردية وحقه الذاتي في استباحة المرأة.

الفلسطيني والوجود الناقص

لم يحتل الوضع الفلسطيني مساحة متميّزة في كتابة سميرة عزام القصصية، بل ظل هذا الوضع هامشياً، او حيّزاً محدوداً في مساحة الكتابة. فنحن لا نعثر، في مجموعات قصصية خمس، إلا على ست قصص وحزمة من الاسطر العاطفية، والقصص هي: «زغاريد، لانه يحبهم، فلسطيني، في الطريق إلى برك سليمان، خبز الغداء، عام آخر». ومع ذلك، فإن الهامش الفلسطيني، في كتابة سميرة، لا يلبث ان يستقيم، ويستعيد دلالته، عندما تلمس القراءة المنظور الفكري الذي قاربت فيه سميرة العالم الذي كتبته. لقد كتبت سميرة عزام عالمها في منظور إنساني صريح، وفي رؤيا تلتزم الانسان وتعتمد تحريره، فكانت في إنكارها لعوالم القهر والاسى، ترفع راية المقهور، وتومىء في مساحة الراية إلى قهر الفلسطيني في غربته. فبداية الكتابة عند سميرة كمنتهاها، والبداية هو الانسان، والبداية والمنتهى هما تحريره، لهذا فإن الاسى الفلسطيني كان يذوب في لوحة القهر العام التي ترصدها الكتابة، بل ان صورة الفلسطيني لم تكن تستقيم في هامشيتها الظاهرية إلا عندما كانت تُرسم في المنظور الانساني العام. وعندما كانت الكاتبة تبتعد عن «الهم الانساني العام»، وتقترب من تخصيص الصورة في تاريخها، وفي الدرس السياسي لهذا التاريخ، فإن كتابتها القصصية سرعان ما كانت تشي بنشاز ما، او بانزياح معين عن منظور لا تعتدل كتابته إلا في حدوده.

وعلى الرغم من الحيّز المحدود الذي تطفو فيه صورة الفلسطيني صريحة، فإن سميرة عزام قد أعطت سلسلة لوحات عميقة في صدقها، وغنية في قولها الصامت والناطق، الذي يمسك بالجوهري، ويشير إلى قرار المأساة. وعندما نرسل هذا القول، فإننا

نضع امام عين القراءة، ثلاث قصص محدّدة هي: «عام آخر، فلسطيني، زغاريد». ففي هذه القصص، تبني اللغة الادبية قرار الواقع وجوهر المسألة، او لنقل: إن قرار الكتابة وجوهرها الادبي يصدران عن تكثيف حالة انسانية، وعن الولوج إلى اسبابها وتجلّياتها، والجذر والتجلّي في الحالة الفلسطينية هما او هو: الشرخ في الكيان الفلسطيني، والاغتراب عن التحقّق، ومعايشة النقص الذي يصرخ بنقص الوجود الفلسطيني. تكتب سميرة، في «عام آخر»، عن شتات العائلة الفلسطينية، وعن استحالة اللقاء، ترسم صورة الحدود، وصورة الجسر المشروخ الذي يرفض عبور «عجوز» قادمة من خارج «الوطن السليب» لملاقاة ابنتها «ماري» التي ظلت في هذا الوطن، ويعلو صوت الأسى عندما يكون اللقاء مرة في العام، ومن يفوته اللقاء عليه ان ينتظر عاماً آخر. في لحظة كبوة اللقاء، يغور كل الفرح المدخّر، وتذهب «العجوز» في حزنها اللامترامي: «وافاقت من غشيتها لتجد رجلاً ناصرياً كلّفته ماري بأن يحمل سلاماً لأمها وان يهوّن عليها عدم مجيء ماري فقد مرض زوجها ويعدها بأن تأتي ماري فتلاقيها بعد عام...»[١١]. ترسم سميرة حصار الفلسطيني، وحزنه وصمته امام أسوار الحصار في قصة: «زغاريد»، حيث يتابع رجل وامرأة أخبار ابنهما وزواجه الوشيك» عبر «راديو الشرق الأدنى» في برنامج «رسائل اللاجئين إلى ذويهم»، وفي هذا البرنامج «الانساني» يتحقّق اللقاء في الأثير، وتغدو الرسائل الاثيرية هي شكل الاتصال الوحيد. تبدأ الصورة في إيقاعها المأساوي التالي:

«من جميل عبد الله في بيروت إلى والده كريم عبد الله ووالدته سلمى واخته وداد في يافا، انا بخير كذلك خطيبتي. سنتزوّج في الساعة الثالثة من بعد ظهر الثامن من ايار (مايو)، ثم نسافر لأعمل في الكويت. مشتاقون طمنونا بواسطة الاذاعة»[١٢]. ولما كان اللقاء أثيرياً كان على الذاكرة ان تخلق صورة «العروس» وان تخلق صورة مكان «الفرح» وزمانه، وان تشارك في «فرح» تبني ملامحه الاثيرية ذاكرة حسيرة وراء الحدود، والذاكرة تأتي إلى بيروت، كما تذهب بعد حين إلى الكويت. وعندما تصبح حركة الحياة هي حركة الذاكرة، فإن قانون الحياة الوحيد يأخذ اسماً معيناً هو: الحرمان.

إذا كانت القصتان السابقتان تطرحان سؤال الكيان الفلسطيني في شرخه العميق، وكل شرخ نقص، فإن قصة «الفلسطيني» تحكي حكاية «النقص» اللاهث وراء «كمال» مستحيل، او تحكي حكاية «النقص» الذي تتسع حدوده عندما يسعى إلى «كماله» بطريقة ناقصة. إنها حكاية «الفلسطيني» الباحث عن «هوية» او «جنسية» اخرى، بعدما سئم ان يناديه الناس باسم «الفلسطيني»:

«فهو في هذا الركن الذي تقوم فيه دكان لا تختلف في شيء عن اكثر الدكاكين الاخرى، ليس اكثر من فلسطيني... بهذا ينادونه، ويعرفونه، ويشتمونه إذا ما اقتضى الامر، شأنه في ذلك شأن ذلك الارمني الذي عرفه في صباه»[١٣]، وكي يتخلّص الفلسطيني من «حمله الثقيل» ويستعيد «فرديته» واسمه الشخصي يضحّي بـ«اشياء كثيرة من دكانه»، ويحصل في النهاية على هوية، لكن النهاية لا تضيف إلى البداية شيئاً، فلقد جاءته هوية مزوّرة، وسواء كانت الهوية «مزوّرة» ام حقيقية، فان اسمه القديم يطارده ابداً، لأن استعادة الاسم، والاسم هوية تاريخية، لا يتحقق بإجراء إداري

مغشوش، بل بفعل تاريخي يستعيد الوجه الحقيقي ويجعل من الاسم مرآة حقيقية لماضي الانسان وحاضره وأفقه المرغوب، لذلك فإن الفلسطيني يتعرّف بما هو سلبي فيه، ويُنادى بنعت يذكّر بما هو ناقص في وجوده الانساني: «وتمد المرأة صوتها الارعن وتقول بلهجتها المطوطة: وينك يا ولد قل 'للفلسطيني' ان...»، و«أحس 'الفلسطيني'، في وقفته المرتعشة خلف الطاولة، بالصوت المطوط ينفذ من سترته إلى جيبه الداخلي فيحيل البطاقة إلى مزق، مزق صغيرة، تخشخش في جيبه في غير عنفوان». تعتبر هذه القصة إحدى افضل القصص التي عبّرت عن غربة الفلسطيني المتعددة الوجوه: غربته عن ذاته، وعن وطنه وتاريخه والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، غربة كئيبة تدفع الانسان إلى التنكر لذاته، والابتعاد عن وجهه الحقيقي. وتذكّرنا هذه القصة ليس بوضع الفلسطيني فحسب وإنما بوضع كل انسان مضطهد يلغي وجهه حتى يصبح مقبولاً لدى الآخرين، اي انه يحاول انتزاع اعترافهم به عن طريق عدم الاعتراف بنفسه، إذ ان الآخرين ينكرون عليه «ذاتيته» ويمنعون عنه اسمه الخاص، وينادونه بلقب عام، يعلن عن عدم الاعتراف به، وعن تغييبه في اسم سلبي الدلالة هو: الفلسطيني او الارمني او الزنجي... وفي ثنايا الاسم السلبي، يستيقظ الاحساس بالأنا وبالجذور، ويندثر كل طموح لحل فردي منسلخ عن المجموع، إذ ان نعت «الفلسطيني» لا يرسم حالة فردية او حالات فردية بل يمثّل وضع شعب بأكمله.

كتبت سميرة عزام هذه القصص في حدود وعيها للعالم، وفي الاطار الذي تعي فيه الواقع الاجتماعي، فجاءت هذه القصص معبّرة عن الواقع الفلسطيني، ومعبّرة في اتساقها عن العلاقة بين وعي الكاتبة وكتابتها. وحين ابتعدت سميرة عن «الجوهر الانساني» الذي تدور حوله، وحاولت الاقتراب من التاريخ والتحديد، أضاعت شيئاً من صوتها المتميّز، ومن شكل تعاملها مع الواقع، لأن هذا التعامل لم يأت متوافقاً مع وعي الكاتبة بل جاء امتداداً لعامل خارجي، ولتجربة لا تستطيع الكاتبة التعبير عنها، او لنقل إن وعي الكاتبة المحكوم بمقولة «الانسان العام» وبجملة المقولات الاخلاقية لا يستطيع التعامل مع ما هو متميّز وتاريخي، وإن حقّق هذا التعامل فإن الكتابة القصصية تأتي غير متوازنة او غير متسقة. للتدليل على ذلك، نأخذ قصة: «في الطريق إلى برك سليمان»؛ حيث لا تتواءم النهاية مع البداية، فالبداية هي مأساة قرية فلسطينية يعوزها السلاح في قتالها ضد العدو، وعوز السلاح ينتهي في ضياع الوطن، لأن معنى الوطن والانسان هو معنى السلاح الذي يدافع فيه الانسان عن الوطن: «فكأن الرشاش الفارغ حسّسها بأن بطولة حسن ليست إلا تهريجاً صبيانياً. وأن طوابير الشباب التي تعب على تدريبها ليست اكثر من دمى في يد طفل عابث»(١٤). على الرغم من هذه البداية التي تحكي «قدر» مجموع بشري، وتحكي فيه عن «درس تاريخي»، فإن هذه القصة سرعان ما تبتعد عن الوضع المعقّد الذي بدأت به لتصل إلى وضع ميلودرامي يحكي مصرع طفل صغير ساعة «الخروج». نقول هنا، ربما أرادت الكاتبة استعمال الرمز فجعلت من الطفل الضائع نظيراً للأمل المفقود او للوهم الذي كان قائماً قبل الخروج، مع ذلك فإن بناء الرمز لم يتم في الإطار المطلوب، فالقصة تبدأ بـ«الكل» وتنتهي بـ«الفرد»، تبدأ بـ«التاريخ» وتصل إلى

«العواطف»، فكأنها تقول لنا، في ابتعاد النهاية عن البداية، إن منظور سميرة عـزام الاخلاقي لايستطيع ان يرى في التاريخ إلا مجالاً لعلاقات الاخلاق والعواطف. ويمكن ان نرى امراً مماثلاً تقريباً في قصة: «لأنه يحبهم» التي ترسم شرط الفلسطيني، في لجوئه، في علاقة ادبية ثم لاتلبث ان تكسر هذه العلاقة او العلاقات عندما تدفع بالقصة إلى جملة استطالات لاضرورة لها، فهي تحكي قصة الفلسطيني الذي يتمرّد دفاعاً عن كرامته وكرامة شعبه، يرى رمز البؤس في «وكالة الغوث» فيضرم النيران في «غنائم اللصوص والفئران»، وبدلاً من ان تكتب الكاتبة العلاقة بين البؤس وتمرّد الوعي عليه، فإنها تنزاح عما هو اساسي وتذهب في زوائد تحكي عن الماضي والحاضر والبؤس والكرامة، حتى تقترب القصة إلى حدود الافكار العامـة. إن اختزال المسـار الفلسطيني وتداخـل «الفكري» بـ«القصصي» و«التاريخي» بـ«الوعظي» يتجلّ من جديد في قصة: «خبز الغداء»؛ حيث يختلط المصير الفردي بالمصير العام في إطار رمز ديني يستنهض الاخلاق والمثل دون ان يمس بشكل ملائم المسار الفلسطيني في معناه الحقيقي.

إذا كانت القصص السابقة تشير إلى الوضع الفلسطيني مباشرة، فإن قصصاً اخرى تشير إلى هذا الوضع بشكل لامباشر، اي ان سميرة عزام كتبت ما هو «مباشر»، وكتبت ايضاً ما هو «لامباشر»، لكن الاول والثاني يتّحدان في الدلالة ويتقاسمان المعنى ذاته، ويصدران عن المصدر ذاته الذي يحدّد الحكاية ودلالتها. ومن هذه القصص: «طير الرخ في شهربان، هل كان رمزي، الحب والمكان» وهي من مجموعة: «الساعة والانسان». تحكي «طير الرخ» شروط الانسان المتخلّف وغربته عن العصر والتاريخ وعن سباته في الأفكار الغيبية التي تلغي العقل وتدمّر الانسان ثم تقود إلى الهزيمة. تروي سميرة، في إحدى افضل قصصها ، سطوة الشيخ الذي يجلد كل انسان يدّعي انه شاهد قطاراً او طائرة، لأن هذه الرؤية هي برهان على الزندقة ودليل على الخروج عن الدين. ويستمر سوط الشيخ فاعلاً في اجواء قرية تعيش على هامش التاريخ، حتى يستيقظ اهل القرية يوماً على هدير الطائر المروّع، الذي يعلن حقيقة عصر، ويعلن ايضاً عن غزو «العلم» لمساحات الجهل والتخلّف، او يعلن سقوط الاوطان الصامتة أمام آلة الاستعمار. اما القصة الثانية، فتمزج الحدث بالرمز، او تجعل الحدث لايعطي معناه إلا إذا قرىء كرمز او كحدث مزدوج الدلالة. موضوعها هو التعلّق بالصورة الاولى، ورفض كل صورة اخرى، حتى ولو كانت قريبة او شبيهة، لأن الاشياء لاتقبل في ظواهرها، بل بدلالتها التي تكوّنت إثر تعايش وتاريخ تركا بصماتهما على الصورة وعلى صاحب الصورة؛ تفقد «ام رمزي» طفلها، وتبحث عنه طويلاً، ويأتيها الناس بعد حين بطفل يشبه «رمزي» عثروا عليه بين «النوَرَ». ترفض الأم الطفل الجديد كما يرفض الطفل امومته الجديدة، فيهرب الطفل، وتظل الأم تسأل المارة عن «ولد في الرابعة يلبس بنطالاً ازرق. تطرح هذه القصة موضوع الانتماء ودلالة المكان، فالمواضيع الحميمة لاتخضع للتبادل، فهي جزء من الانسان، يتواصل معه، ويحسه ويرى فيه آثار زمانه، اي ان الانتماء لايُخترع، لأنه ببساطة اختيار حر، وتجربة ومعاناة وتاريخ، وان الاوطان لاتستبدل، لأنها مساحة ارض محدّدة بالهوية والذاكرة والعمل، فكأن هذه القصة تكتب في سطورها قول «توفيق زياد»: الارض

ليست مصدر رزق فحسب، إنها وطن. تستعيد سميرة عزام موضوع تآلف الانسان والمكان في «الحب والمكان»، حيث نرى من جديد، وحدة الشعور والمكان، او تَموْضع الإحساس والشعور، فدلالة المكان هي دلالة الأحداث والأحاسيس والذكريات التي نمت فيه بشكل يمكن الفصل بينهما، فكأن المكان لا يأخذ دلالته إلا من خارجه، من التجربة الشعورية التي قامت فيه: «لقد قرأنا في حزن عينيه ان معنى الأشياء مرتبط في نفسه بطبيعة المكان»(١٥). يمكن القول إن هذه القصص في اقترابها من معنى المكان، إنما تقترب من معنى الوطن، وفي اقترابها تحكي لنا عن الغربة والاغتراب، عن غربة الانسان عن مكانه الاول، وعن اغترابه عن ذاكرته الاولى.

إضافة إلى هذه القصص، كتبت سميرة عزام جملة خواطر عن الوطن والعودة دعتها بـ «فلسطينيات». وهذه الخواطر ليست قصصاً، إنها سطور وجدانية تحكي الوطن وجماله، وتخاطب في جماله قلب الطفل الفلسطيني، وتحضه على التمسّك بالامل وبالعودة. وهي تتذكّر، في ذلك، أطياف الماضي، وتقف في فضاء الحلم منتظرة استعادة ما مضى، وربط طيف الماضي بصورة المستقبل الذي سيعود إلى ربوعه الاولى:

ـــ «يا من يسأل عن ربيعنا الذي كان وسيكون، سيعود الربيع إلى البيارة، وتعود البيارة تلخيصاً لمعطيات الفصول».

ـــ «قالت شجرة اللوز: اقسمت ألا ينعقد وعدي إلا لعيونهم، هؤلاء الذين باعدت بيني وبينهم ايام، فما اطعم إلا اليد التي جعلتني يوما موصولة بأسباب الحياة».

ـــ «بالأمس تمثّلت لي شجرة اللوز من جديد، فما رأيتها يباساً او خريفاً، لأنها أضاءت كل نجماتها البيض كما في عيد، وجعلتني اسمعها تقول سيعودون، وسأعود شجرة لها كرامات الشجر»(١٦).

وكما نرى، لقد عاشت سميرة عزام تجربة شعبها الفلسطيني، وحاولت كتابتها، وتوسّلت في سبيل ذلك وعيها الاخلاقي، وتلمّست تاريخ شعبها، بل جنحت احياناً إلى الامثولة والتحريض ودروس التاريخ. ومما لا شك فيه ان صاحبة «الظل الكبير» قد كتبت الشرط الفلسطيني في زمانها، زمن اللجوء والمعاناة وندب ما مضى، وعندما جاء الزمن الآخر، زمن المقاومة، حاولت الكاتبة الاقتراب من الزمن الجديد، بل اقتربت ايضاً من الحس السياسي، لكن موتها المبكر الذي تلى هزيمة حزيران (يونيو) اوقف ذلك الاقتراب، فبقيت قصتها، في سمتها العامة، أخلاقية ـــ انسانية. ومهما يكن من امر، فإن كتابة سميرة عزام تظل كتابة «فلسطينية»، واعني بذلك كتابة لصيقة بوضع الانسان الفلسطيني وهمومه، ولصيقة بشرط الانسان المضطهد بشكل عام، والفلسطيني كان، ولم يزل، واقفاً في هذا الشرط ويناضل ضده.

الكتابة بين القيمة الفنية والقيمة الأخلاقية

السؤال الاساسي الذي تطرحه قصص سميرة عزام هو العلاقة بين الحكم الاخلاقي والكتابة الفنية. ماذا نعني بذلك؟ نعني بذلك مسافة الاختلاف بين الكتابة

القصصية التي تتخذ من الاخلاق مرجعاً لها، وبين الكتابة التي يتحقق مرجعها في العلاقات الفنية، والفرق بين الكتابتين ان الاولى تجعل القصة مقالاً أخلاقياً، اما الثانية فتنتج علاقات فنية ذات أثر اخلاقي، اي ان الاولى تفارق في خصائصها الحقل الادبي للكتابة وتنزلق إلى حقل آخر، في حين ان الثانية تقوم في الحقل الذي تدّعي الانتماء اليه. بمعنى آخر إن القصة/الاخلاق تلغي لحظة بناء الواقع فنياً ولحظة الخيال القائمة فيها وتحاصر القارىء بسلسلة من الأوامر الاخلاقية، اما القصة/الفن فإنها تعيد بناء الواقع بشكل جديد وتجعل القارىء يبحث عما هو شاذ فيه، اي تدفعه إلى الدخول إلى دائرة الايحاء التي تنتجها العلاقات الفنية. سبق ان قلنا إن كتابات سميرة عزام كانت مؤطرة باستمرار بالدافع الاخلاقي، لكن ذلك لا يعني ان كل قصصها كانت قائمة في ميدان الكتابة الاخلاقية بالمعنى السلبي للكلمة. لقد استطاعت هذه الكاتبة ان تقدّم لنا مجموعة من القصص الفنية التي تحقق شروط الكتابة الفنية، وتقف بثبات في ميدان القصة القصيرة، ويكفي ان نذكر هنا: «دموع للبيع، عام آخر، الغريمة، فلسطيني، هل كان رمزي، طالعة نازلة...» حتى نتبيّن مساهمة سميرة الجادة والحقيقية في إطار القصة القصيرة الفلسطينية.

إن رصيد سميرة عزام المستمر لاغتراب الانسان ومعاناته وضياعه، اعطاها وعيا حاداً بوضع الانسان، فأصبحت قضيته قضية كتابتها، وبسبب هذا التلازم كانت قصص سميرة تدور دائماً حول موضوع واحد او محدّد، وفي هذا التلازم كان على الكاتبة في رصدها ان تنتج جملة من القصص التي تتسم بوعي حاد وحار للشرط الانساني المضطهد. وفي مسار هذا الرصد، او بعض زواياه، قرأنا قصصاً حقيقية، تصل إلى تفاصيل الحياة اليومية، وتمثّلها في حركتها، بل قد تصل احياناً إلى مستوى التجريد الفني الحقيقي. إن صدق الكاتبة، في تعاملها مع قضية الانسان، سمح لها بإنتاج كتابة فنية صحيحة، ترسم الواقع والانسان وتخلق في رسمها أثراً يعيد القارىء إلى الواقع والانسان. ويمكن هنا ان نستعيد حكم «فرانك او كونور» ونستعمله في محاكمتنا ونقول: إن قصص سميرة عزام تترك انطباعاً عميقاً، ربما لا يكون كلياً، وربما لا يكون حتى انطباعاً دقيقاً، ولكنه انطباع عميق ومستمر(١٧). فلقد استطاعت كاتبتنا في التزامها بقضية الانسان المضطهد ان تخلق عالماً خاصاً، واضحاً ومتميزاً، نقرأ فيه الطفولة الضائعة، والزمن الضائع وحرارة الحياة وبرودة الموت الوشيك، ولم يكن بإمكانها ان تعطي هذا العالم كتابة وتجعله يترك فينا «انطباعه العميق» لولا نجاحها في التقاط ما هو أساسي في الحياة وإعادة كتابته وفقاً لمؤشرات الكتابة القصصية. وتنبغي الإشارة، هنا، إلى ان الكاتبة لم تكن ترصد «بؤس الانسان» وتكتبه فحسب، بل انها كانت ايضاً ترصد تجربة او تجارب القصة القصيرة وتحاول الاستفادة منها، وقد ساعدها في ذلك اهتمامها المستمر بالاعمال الادبية، الذي تجلّى في ترجمة بعض الاعمال الهامة إلى اللغة العربية.

ميّزنا في قصص سميرة عزام بين القصة/الاخلاق والقصة/الفن، وإذا كانت القصة الفنية لها حضورها الاكيد، فإن القصة الاخلاقية لها حضورها الصريح ايضاً. تتسم القصة الاخلاقية باستبدال جملة العلاقات الاجتماعية المادية بجملة علاقات وهمية

فرضها الوازع الاخلاقي واملتها «الارادة الطيبة»؛ الامر الذي يعني ان الكاتبة تطرح مسألة قائمة في الواقع المعاش لكنها لا تعثر على مسار المسألة في الواقع بل في الاطار الذهني الذي تفرضه الاخلاق، مما يقود إلى كسر علاقات الكتابة القصصية، ومما يؤدّي إلى جعل هذه الكتابة وحدة لامتجانسة او كلاً تتعارض فيه العلاقات اللامتجانسة. في هذا الشكل من الكتابة يغيب المرجع الخارجي، وتتراجع حركة الواقع، وتحل مكانها «براءة الكاتبة» التي تصبو إلى غايات لا تسمح بها علاقات الواقع المعاش، اي ان الكاتبة تحقّق في الوهم ما لا يتحقق في الواقع، وفي هذا الوهم لا تصل الكتابة في نقائها إلى نثر الحياة اليومية المعقّدة، فتستغلق في صفاء مستحيل، تنشده ولا تراه، او تنشده فلا تراه ممكناً إلا في سيل العواطف الصادقة. إن الحديث عن دلالة الايديولوجيا الاخلاقية في قصص سميرة عزام، لا يعني رجم الاخلاق او محاكمتها، وإنما يعني اكتشاف شكل الوعي المرتبط بهذه الايديولوجيا، والذي يضلّل وعي الكاتبة، ويمنعه عن الوصول إلى موضوعية العلاقات الاجتماعية التي تقترب منها الكتابة القصصية. ونحن هنا لا نحاكم الوعي الاخلاقي، بل نرى أثره السلبي على بناء العلاقات الفنية، لأن هذا الوعي هو اساس غياب اتساق العلاقات الفنية، وهو اساس نـزوع هذه العـلاقات إلى الشكـل الميلودرامي الذي ينطلق من مسألة زائفة ويصل إلى جواب زائف، ويعطي فيما بينها شكلاً زائفاً من الكتابة الفنية.

إضافة إلى الاثر السلبي الصادر عن ضياع الكتابة في الاخلاق، يمكن ان نلمس سلباً آخر في قصص سميرة عزام. يقوم هذا السلب في إرجاع القصة إلى فكرة، حيث تبدأ الكاتبة من «فكرة» وتحاول بناءها في قصة، فتقول الكاتبة الفكرة دون ان تصل إلى القصة، اي تظل القصة خاضعة للفكرة دون ان «تضيع» الفكرة و«تمحّي» في علاقات القصة. نشير هنا إلى بعض القصص منها: «الصغير، المحروس، الملح». نرى هنا ببساطة ان الكاتبة تدين «افكار» الاتكالية والسلبية والعجز، لكن إدانتها لا تصل إلى شكلهـا القصصي، فتظل افكاراً بسيطة. تصبح القصة هنا مجرد «إناء» لملء فكرة معينة، فيأخذ الشكل الخارجي شكل القصة، وتظل «النواة» بعيدة عن الشكل، حتى نكاد نقول ان القصة تعيش ثنائية خاصة تؤدي في النهاية إلى تصدّع القصة. فالكتابة القصصيـة الحقيقية تلغي مركز النواة، تجعل المركز لا وجود له، فهو يحتجب ويستسّر في «نثار» العلاقات المكتوبة. وما دمنا في إطار الافكار والقصة، يمكن ان نشير ايضاً إلى سلب آخر. ويتمثّل هذا السلب في تجاوز إمكانية القصة القصيرة وتحميلها ما لا يمكن ان تحمله، اي تفجيرها. الشكل النموذجي لهذا السلب هو التعامل مع القصة القصيرة كما لو كانت رواية، فتصبح «اكثر» من قصة قصيرة و«اقل» من رواية. والحكم، هنا، لا يتعامل مع «الاكثر والاقل» بل يتعامل مع «كثير الافكار» في «قليل العلاقات الفنية». الامر الذي يترتّب عليه حصار القصة القصيرة بـ«حزمة من الافكار الروائية». نرى مثال ذلك في قصة: «في الطريق إلى برك سليمان، لأنه يحبهم، الساعة والانسان، خبز الغداء». إن عدم التوافق بين العلاقات القصصية و«قولها الفكري» يثلم تلك العلاقات ويدفع بها إلى حدود القول الفكري المباشر على الرغم من «الغلاف القصصي» الذي تتستر به. وهذا السلب شائع في

كثير من القصص القصيرة الفلسطينية التي تخطىء إمكانية القصة القصيرة و«تحشر» فيها «الماضي والحاضر والنضال والمستقبل»، ونجد مثالاً على ذلك في قصص «يحيى يخلف» الاولى «المهرة» والتي تجاوزها فيما بعد في «نورعا» و«رجل الثلج»، ونجد شيئاً شبيهاً في قصص «فاروق وادي» في مجموعته «المنفى يا حبيبتي»، على الرغم من بعض القصص الجميلة في هذه المجموعة، وهناك ايضاً بعض «القصص الفكرية»، وان كان بشكل مختلف في مجموعة محمود شاهين «نار البراءة» ومجموعة توفيق فياض «البهلول».

إذا كان سؤال الادب والاخلاق يعيدنا إلى معنى الجنس الادبي واختلافه في قوله عن الاجناس الكتابية الاخرى، فإن سؤال القصة والافكار يطرح امامنا سؤال القصة القصيرة او سؤال إمكانية القصة القصيرة وحدودها. لا نودّ هنا ان نقترب من هذا السؤال، لكننا نودّ ان نقول إن القصة القصيرة ليست سلسلة افكار او سلسلة مواقف وحوادث، فهي مقطع من الحياة اليومية يجد. معادله الكتابي الخاص به، وفي الكتابة يصبح، ويظل، وحدة حدثية ذات اثر «واحد»، اي ان القصة القصيرة، تقوم على وحدة الحدث ووحدة الاثر، لذا فإنها ترسم اللحظة «الزمنية» المباشرة، دون ان تذهب إلى وراء اللحظة او امامها، ومهما كان «طول» القصة او «قصرها»، فإن هذا لا يلغي وحدة الحدث والاثر، اي ان البنيان القصصي يظل مستقلاً عن «طول الحدث» لأن دور البنيان هو إنتاج وحدة الأثر الناتج عن موقف محدّد، او عن مقطع يومي محدّد. وبسبب طبيعة هذا «المقطع» فإن القصة القصيرة لا تتعامل مع السببية الاجتماعية او السببية التاريخية كما هو الحال في الرواية. فدور القصة القصيرة هو رسم موقف «عارض» ذي اثر، او رصد اثر يرى ولا يرى في الحياة اليومية. إن القول بوحدة الحدث ووحدة الاثر لا ينفي تعدّد المستويات الدالة التي يمكن ان تقوم في القصة القصيرة، بل يعني ان هذه المستويات تتلاقى دوماً في إنتاج أثر معين مرتبط بـ «موقف انساني» معين، او بصورة قائمة في المجتمع تمنحها الكتابة إضاءة معينة. انطلاقاً من هذا، يمكن ان نقول، إن بعض قصص سميرة عزام كانت تتيه عن إمكانيتها الفعلية، تتجاوز تارة هذه الامكانية وتصل إلى «القصة/الرواية»، او لا تصل إلى الإمكانية وتنحسر في «القصة/الفكرة».

ومهما يكن من امر فإن قصص سميرة عزام عاشت، او حاولت ان تعيش، تجربتها الكتابية، وفي هذه التجربة نمت وتغيّرت وارتقت من مسار إلى مسار، فلم تظل ساكنة مراوحة، وفي حركتها المستمرة عاشت القصص الكتابة بشكلها البسيط والمحدود، وارتقت ايضاً إلى شكل الكتابة الحقيقي، مخلّفة وراءها قولاً وأثراً وصدى. قولاً يدافع عن الحرية، وأثراً ينضوي في الكتابة الفنية، وصدى يذكّر بالصوت الفلسطيني، وفي هذه الأبعاد تقف سميرة عزام في كتابتها تشير إلى الكتابة والوطن، وتضيف مساهمة اصيلة إلى الثقافة الفلسطينية التي عاشت تجربة اللجوء، وندبت الوطن المفقود، ثم بشّرت بما هو قادم، وناضلت، ولا تزال، لاستقبال قادم سوي، يساوي في جماله عثار الماضي وقلق الانتظار ومساحة الفداء.

(١) **الظل الكبير**، بيروت: دار الشرق الجديد، ١٩٥٦، ص ٢٦.

(٢) ... **وقصص اخرى**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٠، ص ١٨٩.

(٣) **الانسان والساعة**، بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص ١٠٦.

(٤) **أشياء صغيرة**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٤، ص ٩٥ و ٩٤.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٦.

(٦) **العيد من النافذة الغربية**، بيروت: دار العودة، ١٩٧١، ص ٤٩.

(٧) الظل الكبير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(٨) ... وقصص اخرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٥.

(٩) الانسان والساعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(١٠) ... وقصص اخرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٩.

(١١) الظل الكبير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٦.

(١٣) الانسان والساعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢.

(١٤) ... وقصص اخرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(١٥) الانسان والساعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٦.

(١٦) العيد من النافذة الغربية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨ ــ ٩٤.

(١٧) فرانك او كونور، **الصوت المنفرد** (مقالات في القصة القصيرة)، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩، ص ١١٣.

حملة الإعتقالات الأخيرة في مصر:

رؤية القوى السياسية المستهدفة للصراع العربي ــ الاسرائيلي

مع مطلع شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، قامت سلطات الأمن في مصر بأكبر حملة اعتقالات شهدتها البلاد في العقد الأخير من السنين، على أثرها زج في السجون والمعتقلات بأكثر من خمسة آلاف من معارضي النظام، ومن شتى الاتجاهات والقوى السياسية. وبإعلان هذا الإجراء يكون نظام السادات قد دخل في مواجهة حادة ومكشوفة ضد اليسار واليمين والوسط معاً، ممثلين في حزب التجمع وحزب العمل الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الدينية (من خارج جماعة الإخوان)، والكنيسة القبطية، وحزب الوفد (القديم ــ الجديد)، كما كان النظام بالفعل يخوض منذ مدة، معركة مفتوحة مع النقابات المهنية (المهندسين ــ الصحافيين ــ المحامين... الخ)، من أجل السيطرة الكاملة عليها، وضد أحزاب المعارضة السرية (الشيوعية والناصرية) لقطع الطريق على نشاطاتها وإمكانات نموها، كما شهد الجيش المصري، ويشهد على فترات مختلفة، عمليات تطهير واعتقالات دورية من أجل إجهاض التحركات المعارضة في صفوفه.. وعلى هذا النحو يمكن أن يقال، بغير مبالغة، ان السادات والنظام الحاكم في مصر قد دخلا مرحلة جديدة من العزلة عن كافة القوى المسيَّسة والمنظمة في البلاد، وهو بهذا يضيق من الأساس الاجتماعي لحكمه، ويحصر مهامه في الدفاع عن مصالح فئة محدودة للغاية من المستفيدين وأصحاب المصالح، التي ترتبت على سياسات النظام الاقتصادية في الداخل (الإنفتاح الاقتصادي)، والخارجية، فيما يخص قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتسليم الكامل لإرادة ومصالح الولايات المتحدة الأميركية.. وتوجيهاتها.

وفي خطاب شهير في الخامس من أيلول (سبتمبر) خصصه السادات للتهجم على معارضيه، قدم المبرر الأساسي لحملته الأخيرة، متمثلا في: حماية البلاد من «**الفتنة الطائفية**»، ووضع حد لمؤامرات التخريب الديني، التي تتهدد وحدتها وأمنها.

لكن المفاجيء في الأمر، أن القوائم التي نشرت، فيما بعد، محتوية أسماء الدفعة الأولى من المعتقلين تحت طائلة الإتهام بالعمل «على إثارة الفتنة الطائفية في البلاد»، وعددهم ١٥٣٦ مواطناً، كان تركيزها الأساسي، ليس على الدينيين المتعصبين ــ كما كان يبدو ــ وإنما على قوى سياسية مختلفة الإتجاهات، علمانية في أغلبها، ذات تاريخ طويل في النضال من أجل وحدة عنصري الشعب، وضد محاولات تمزيق شمل الوطن، وبعضها ــ كحزب الوفد مثلاً ــ قامت ركائزه الأساسية على اعتباره ممثلاً لمسلمي مصر وأقباطها، وانصهرت في ممارساته السياسية طوال ما يزيد عن الثلاثين عاماً، التخوم بين الطائفتين الأساسيتين في البلاد، كما أن بعضها الآخر، كحزب التجمع التقدمي الوحدوي، قد اشتهر بأنه حزب لا طائفي، يضم بين

* كتب هذا التقرير قبل اغتيال السادات.

صفوفه، بل وفي مواقعه القيادية مسلمين وأقباطاً، جمعتهم وحدة الموقف، وشـدد من لحمتهم النضال المشترك من أجل مصالح الوطن. وكانت الأمور قد اتضحت، فيما بعد، أكثر، حينما راح السادات، في أكثر من خطبة، يشرح أسباب ضربته المفاجئة، واستبان للجميع، بالفعل، أن الهدف المعلن، وهو وضع حد للفتنة الطائفية، أبعد ما يكون عن السبب الحقيقي لهذا الإجراء القاسي، كما أصبح من البـين للجميع، أن السادات قد استهدف، بحملته هذه، قطع الطريق على نمو قوى المعارضة المختلفة المنابع الايديولوجية والاتجاهات السياسية وضـرب محاولات تجمعها وتوحدها في جبهة وطنية لإنقاذ البلاد مما آلت إليه، وتناضل من أجل وضع حد لتدهور الأحوال فيها.

كذلك، فلقد كان تركيز السادات في خطبه ــ بشكل رئيسي ــ منصباً على المواقف السياسية المعارضة لكامب ديفيد ولنتائجها، والتي اتخذتها أغلب هذه القوى، بصورة أو بأخرى. والحقيقة أن هذا التطور الذي واكب رؤية العديد من القوى السياسية المصرية لأبعاد سياسة الصلح الساداتي ــ الصهيوني، ولأبعاد الحلف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الساداتي المترتب على اتفاقية كامب ديفيد وملاحقها، يمثل نقلة بالغة الخطورة والأهمية في مسار العمل السياسي المعارض في مصر. وتكمن أهمية هذه الخطوة في كون العديد من هذه القوى، قد رأى النور، أو عاد إلى سطح العمل السياسي في مصر، على يد النظام نفسه، حينما اضطرته الأوضاع وتشابكات الظروف في البلاد إلى رفع شعارات «ديمقراطية»، ذات صبغة «ليبرالية» شكلية، وعمد، من أجل استقطاب الرأي العام الشعبي، إلى تشكيل منابر معارضة لم تلبث أن تحولت إلى أحزاب (التجمع، الأحرار، ثم حزب العمل الإشتراكي). لقد كان هدف النظام من هذه الخطوة هو استيعاب التطلعـات الديمقراطية الحقيقية في البلاد، والتي بدأت تضغط وتنشط باتجاه التبلور المستقل في أشكال تنظيمية خاصة، وكان تصور النظام أنه بالتصريح لبعض أحزاب المعارضة العلنية بالعمل، سوف يتمكن من ضبط حركة المعارضة وتشكيلها، باتجاهات تخدم صورته «الديمقراطية»، خاصة لدى الرأي العام الخارجي، كذلك كان هذا الإجراء في منظوره يعطي مصداقية لخطواته السياسية، باعتبارها مدعومة بتأييد «الشعب» في الداخل، ممثلاً في الأحزاب السياسية الرسمية؛ على اختلاف مسمياتها.

غير أن الرياح أتت بما لم تكن تشتهيه سفن السادات، وتجذرت أشكال المعارضـة في مصر، كلما تجذرت خطوات التبعية التي كان النظام يخطوها على مسار معاداة المصالح الشعبية والوطنية في الداخل وعلى صعيد العلاقات مع أميركا وإسرائيل،... وهكذا كان، لابد أن تصل الأمور إلى لحظة الصدام، وأن تسقط اللعبة بكاملها وتبدو الحقيقة بكل تداخلاتها.

في التقرير التالي نتناول، باختصار، مواقف القوى السياسية **العلنية** الثلاث التي كانت على رأس مئة وجهت لهم حراب الضربة القمعية الأخيرة في مصر (حزب التجمـع التقدمي الوحـدوي؛ حزب العمـل الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين) من القضية الوطنية وفهمها لأبعاد الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وتطور وجهة نظرها في هذا السياق.

أولا: حزب التجمع التقدمي الوحدوي

أعلن السادات، في شهر آذار (مارس) ١٩٧٦، عن قيام **المنابر السياسية**، كتعبير عن الاتجاهات الرئيسية المتصارعة في المجتمع: اليمين، الوسط، اليسار. ومن جراء هذا الإعـلان نشأ منبـر اليسار (التجمع)، في ظل «الكثير من القيود والشروط التي تحد من حركته»، على حد ما يذكر البرنامج السياسي العام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، ولائحة النظام الداخلي الصادر عن المؤتمر العام الأول للحزب (١ ــ ١١ نيسان ــ ابريل ١٩٨٠، ص ٦٦). وبدأ الحزب ــ كما سمي فيما بعد ــ في التطور، والتمايز والإستقلالية خطوة خطوة عن خط النظام، حتى أصبح أعلى الأصوات العلنية المعارضة لسياسات النظام الداخلية والخارجية، وشن الحزب، عبر جريدته الأهالي ــ قبل المصادرة النهائية لها ــ ونشرة «التقدم»، حرباً ضارية على زيارة السادات للقدس المحتلة ،وتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني وضد منح الولايات المتحدة الإمتيازات والتسهيلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في مصر، وضد تحويلها إلى قاعدة ارتكاز لقوات التدخل السريع.

وينطلق موقف الحزب من الصراع العربي ــ الإسرائيلي، من اعتبار «زيارة السادات للقدس واتفاقات كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية بمثابة تسوية جزئية للصراع العربي ــ الاسرائيلي وصلحاً منفرداً بين الحكومة المصرية واسرائيل، تضمن التخلي عن القضية الفلسطينية في مقابل عودة سيناء منزوعة السلاح منقوصة السيادة؛ وحيث قامت أميركا بدور الشريك الكامل، فأصبح لها وجود عسكري في مصر، وجمعت بين الحكومة المصرية وإسرائيل في تحالف استراتيجي دفاعاً عن المصالح الأميركية في الوطن العربي» (**المصدر نفسه**، ص ١٠٣).

كما يرفض الحزب هذا «**السلام المنفرد**» الأميركي، وفي مقابله يطرح رؤيته لتحقيق ما يسميه «**السلام الشامل العادل الدائم**»، على النحو التالي:

١ ــ «إن السلام الشامل هنا يعني تحويل منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا إلى منطقة خالية من القواعد العسكرية الأجنبية والأساطيل البحرية الأجنبية وكافة أشكال الإرتباط العسكري بدول أجنبية.

٢ ــ «إن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق بدون حل الصراع العربي ــ الاسرائيلي، على أساس الإعتراف بحق شعب فلسطين في العودة إلى وطنه، وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين، وانسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة.

٣ ــ «إن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق بدون اشتراك كافة الأطراف المعنية، في الجهود المبذولة لتحقيقه، وأن يضمنه المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة.

٤ ــ «إن هذا الهدف سوف يواجه بهجمات عنيفة من الامبريالية الأميركية وعملائها في المنطقة، ولذلك فإنه يجب أن يستند إلى تأييد جبهة دولية عريضة، من القوى، التي تهيئها مصالحها لاتخاذ هذا الموقف مثل اليابان ودول غرب أوروبا والدول الاشتراكية التي تجد من مصلحتها القضاء على عوامل التوتر في المنطقة، والحيلولة دون استئثار الولايات المتحدة بالسيطرة عليها» (**المصدر نفسه**، ص ١٠٨).

ويطرح الحزب شرطاً جوهرياً لبناء «هذه الجبهة الدولية العريضة المساندة لاستراتيجية السلام العادل بديلاً للصلح المنفرد»، يكمن في «تجميع القوى الوطنية المصرية والعربية، كنواة لتجمع القوى الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا بأسرها، لتعبئة الرأي العام الدولي خلف هذا الهدف» (**المصدر نفسه**، ص ١٠٩).

ولا يحدد برنامج الحزب وسيلة محددة يتبناها لتحقيق هذه الغاية، وإنما يستند تصوره عن هذا الحل «العادل الشامل»، الذي يتم عن طريق جهود سياسية تشارك فيها اليابان ودول أوروبا الغربية والدول الإشتراكية، على «دعم القوة العربية الذاتية والتنسيق الكامل بين القوى الوطنية والتقدمية العربية،... (...) واعتبار القوة العسكرية شرطاً أساسياً لإمكان الوصول إلى حل حقيقي للقضية الوطنية» (**المصدر نفسه**، ص ١١٠).

ويطالب الحزب بتوفر الديمقراطية الداخلية في بلدان الوطن العربي، باعتبارها أحد «الشروط الضرورية» اللازمة لبناء «جبهة عربية شعبية واسعة» تضم كل القوى والأحزاب على اختلاف منابعها، من أجل «إسقاط سياسة الصلح المنفرد، والعمل بكل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية، على إحلال مشروع «**السلام العربي**»، محل **سلام كامب ديفيد**،» (**المصدر نفسه**، ص ١١٠ و ١١١).

ومن نافل القول ان الحزب، يمنح تأييده الكامل لنضال الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، ويؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، «باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الشقيق في نضاله من أجل حقه في تقرير مصيره» (**المصدر نفسه**، ص ١١١).

ثانياً: حزب العمل الاشتراكي

ظهر **حزب العمل الاشتراكي** إلى الوجود، في التاسع والعشرين من شهر تموز (يوليو) ١٩٧٨، بعد أن أعلن السادات نوعاً من التبني له، ليكون صوت المعارضة «المسؤولة والشريفة»، على حد تعبيره.

وتزعم الحزب، منذ إعلان تكوينه، ابراهيم شكري، وهو شخصية ذات تاريخ وطني منذ أوائل الخمسينـات؛ حيث كان عضواً في مجلس النواب عن الحزب الاشتراكي، الذي نشأ عن جماعة مصر الفتاة لمؤسسها أحمد حسين، وخلال دورتي عام ١٩٦٤ و١٩٧٨، مارس ابراهيم شكري العمل السياسي،كنائب في مجلس الشعب، ثم تقلد منصب أمين المهنيين في الاتحاد الاشتراكي العربي، في أوائل السبعينـات، وفي عام ١٩٧٦، خاض معركة انتخابات «مجلس الشعب» الجديدة، باسم حزب مصر (منبر الوسط سابقاً والحزب الوطني الديمقراطي لاحقاً)، ثم عين وزيراً للزراعة في وزارة ممدوح سالم؛ حيث استمر على رأسها حتى بدايات عام ١٩٧٨، لكي يستقيل منها، متفرغاً للإعداد لعمليـة إعلان حزب العمل.

ومنذ بداية نشاطه، كان حزب العمل الاشتراكي، مدعوماً من السلطة في مواجهة «المعارضة غير الشريفة» (حزب التجمع، حزب الوفد) كما كان يصفهما السادات، تعبيراً عن استيائه من دورهما. لكن الحزب أخذ في التمايز ببطء، عن النظام وسياسته. وفي مقابل ذلك، استمر في الاقتراب خطوة خطـوة من مواقع المعارضة الوطنية للنظام، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى التراث التاريخي لمؤسسيه، وهو تراث له بعد وطني ملحوظ، والذي عين حدود عملية الانسجام بين الحزب والنظام... هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعود هذا التطور إلى «تطعيم» الحزب بعناصر بارزة من عناصر المعارضة الوطنية الليبرالية والديمقراطية القديمة، مثل الدكتور محمد حلمي مراد، وزير التعليم الأسبق، كذلك فقد لعبت جهود القوى الوطنية والتقدمية من أجل جذب الحزب إلى مواقع أكثر تطوراً، دورها في هذا السياق، وقد أدت هذه التبدلات، وانتقال الحزب إلى مواقع أكثر عمقاً في مواجهة السادات إلى فتح النار من أجهزة الاعلام الرسمية عليه وعلى قياداته، ثم أمر السادات مجموعة النواب، الذين كان قد كلفهم بدعم حزب العمل في البداية، لكي يكتمل له النصاب «القانوني» اللازم لتكوين الحزب بالخروج منه، لإحداث خلخلة في بنيانـه، ثم قام بمصادرة جريدته، واعتقال عدد كبير من قياداته، باستثناء ابراهيم شكري فقط الذي لم يعتقله لأسباب متعددة، لعل أهمها أن اعتقاله ينهي بالكامل كل ادعاءات النظام «الديمقراطية» التي ما زال يتشدق بها.

بدأ حزب العمل مؤيداً لسياسات كامب ديفيد، وإن تمايزت مواقفه عن مواقف النظام بتأكيده على التحفظ بشأن الاسراع في اجراءات التطبيع، وعلى ضرورة ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة من خلال الاتفاقية. وقد كان الحزب في البداية يرى «أن توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، هو خطوة أولى لمشوار طويل نحو تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وأن هذه الخطوة لابد أن تليها خطوات أخرى عاجلة وحاسمة لجلاء اسرائيل الكامل عن الأراضي العربية المحتلة في سوريا وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، كما انطلقت تحفظات الحزب على الاسراع في تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني من «ان تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل، لا يمكن أن يتوافر له المناخ المناسب إلا بعد إتمام الانسحاب الكامل من سيناء كلها»، بالنظر إلى الأوضاع التي تحياها المنطقة، وباعتبار «أن التضامن العربي هو احدى الركائز الأساسية لانتصار القضية العربية»، كما جاء في بيان الحزب بمناسبة مرور سنة على اتفاقية كامب ديفيد (جريدة **الشعب**، العدد ٢١، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ص ٣). ان الحزب يعول كثيراً على دور الولايات المتحدة الأميركية في إتمام تحقيق «قضية السلام» في المنطقة، انطلاقاً من «ان الولايات المتحدة قد بذلت جهداً كبيراً لإبرام هذه المعاهدة [معاهدة كامب ديفيد]، وهي مطالبة ببذل المزيد من الضغط على حليفتها اسرائيل، لتحقيق الجلاء الناجز والكامل عن سيناء والجولان وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، في أقرب وقت، بعد أن ظلت تحتلها وتستنزف ما فيها من ثروات بترولية ومعدنية خلال السنوات الاثنتي عشر الماضية» (**المصدر نفسه**).

وفي الفترة الأولى من عمر الحزب، ركز انتقاداته على القضايا الداخلية بصورة رئيسية، متجنباً

الخوض في الانتقادات التي تمس رأس النظام، وكذلك السياسة الخارجية التي يشرف عليها السادات بصورة مباشرة. لكن بمرور الوقت، اتخذ الحزب، مع تبلور قسماته الوطنية، مواقف أكثر حدة، إذ رفض الزج بجيش مصر في معارك خارج حدود البلاد، لا طائل من ورائها، واستنكر التسهيلات العسكرية التي منحت للولايات المتحدة، وبالذات القواعد العسكرية في أراضي مصر، كما بدأ في توجيه انتقادات، ازدادت حدة، لتفريط النظام والسادات في الحقوق الوطنية والقومية، كل ذلك في إطار دفاع مستمر عن الحريات الديمقراطية، وضد الانتهاكات المستمرة للدستور ولحقوق الإنسان في مصر. وتصاعد الرفض من جهة حزب العمل للصلح مع الكيان الصهيوني، خاصة بعد تبادل السفراء بين النظام الساداتي واسرائيل. ففي ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٨٠، قرر الحزب أن يحتفل برفع علم فلسطين على مدخل مقره بمدينة القاهرة، وأكد ابراهيم شكري «أن رفع العلم الفلسطيني في مقر حزب العمل الاشتراكي دعوة إلى كل الشعب المصري، لكي يرفع مليون علم لفلسطين في مواجهة علم واحد لاسرائيل رُفع على سفارتها في القاهرة»، وأعلن شكري أن هذا العلم سيظل مرفوعاً في حزب العمل الاشتراكي حتى ينتقل إلى مقر سفارة فلسطين في القاهرة. وبعد مرور عام على هذا الاجراء اتخذ الحزب قراراً بسحب تأييده لاتفاقيات كامب ديفيد، وقدم الحزب تفسيراً لهذا الموقف، منطلقاً من أنه قد غيّر موقفه حيال كامب ديفيد لأن اسرائيل أخلت بالتزاماتها، ولأن «اسرائيل ضمت رسمياً القدس الشرقية، ومستمرة في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة» (جريدة **الوطن** (الكويت)، ١٩٨١/٢/٢٨). وتلا ذلك ترؤس ابراهيم شكري لوفد رسمي من الحزب دُعي للمشاركة في أعمال المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في شهر نيسان (ابريل) ١٩٨١؛ حيث ألقى كلمة في المؤتمر كرر فيها إعلان موقف الحزب الجديد من الاتفاقية.

وعقب العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي (١٩٨١/٦/٧) تصاعدت غضبة الشعب المصري وقواه الوطنية، ومن ضمنها الحزب ورموزه، على اسرائيل، فأعلن ابراهيم شكري، في ندوة الحزب الاسبوعية، أنه قد «كفانا بيانات استنكار، فلن يردع اسرائيل إلا التضامن العربي»، وطالب بطرد سفير اسرائيل من مصر، وأن يشترك الجميع في مقاطعة بضائعها، كما أعلن عن أن الحزب سيقوم بتوجيه دعوة لكل قوى المعارضة في مصر، لعقد مؤتمر في مقر الحزب يتخذ موقفاً موحداً من اسرائيل «التي تعربد كما تشاء في المنطقة العربية دون رادع، لكي تعرف اسرائيل أن شعب مصر لن يكتفي بمجرد إصدار بيانات لشجب واستنكار سياستها، لأن ما تفعله هو إذلال للشعب المصري وللشعوب العربية... ونحن لا يمكن أن نقبل ذلك بأي حال من الأحوال» (جريدة **الشعب**، العدد ١١٢، ١٩٨١/٦/١٦، ص ٨).

وقد عقد بالفعل، بعد فترة وجيزة من هذه الدعوة في ٨١/٦/١٦، مؤتمراً حاشداً للقوى الوطنية المصرية حضرته قيادات من حزب العمل الاشتراكي وحزب التجمع الوطني، وحزب الجبهة الوطنية (تحت التأسيس)، وحزب الطليعة الوفدية (تحت التأسيس)، والحزب الوطني (تحت التأسيس)، والعديد من القوى السياسية الأخرى، كما عقدت دورة ثانية لهذا المؤتمر في أوائل شهر تموز (يوليو) المنصرم، أي قبل نحو شهر ونصف من الحملة الشاملة، كررت فيه القوى السياسية الوطنية المصرية، ومن ضمنها حزب العمل الاشتراكي، تنديدها بخطوات النظام الداخلية والخارجية، وهاجمت بحدة تصرفات السلطة التي أدت إلى افتعال أحداث الفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء، كما أعلن فتحي رضوان، المناضل الوطني المعتقل الآن، أن الساعة قد حانت «لأن نخرج من هذه الاجتماعات المتتالية، إلى شيء يتجاوز حدود مصر، وينتقل إلى الأمة العربية لنخاطب شعوبها لا حكوماتها، ولنبين لها المصير الأسود الذي تدبره لها الولايات المتحدة الأميركية، وقوى الغرب مجتمعة، رغم تباين موقفها الظاهري. علينا أن نطرق الحديد وهو ساخن الآن، ونطالب الشعوب العربية جميعها بتكوين لجان ذات هدف واحد، وهو تحرير الأمة العربية من السيطرة الأميركية» (**المصدر نفسه**، العدد ١١٥، ١٩٨١/٧/٧، ص ٤).

ثالثاً: جماعة «الاخوان المسلمون»

نشأت جماعة الاخوان في مدينة الاسماعيلية، عام ١٩٢٧، على يد الشيخ حسن البنا، الذي حرص، منذ بداية نشأتها، على أمرين؛ أولهما: التمويه على أهدافها الحقيقية لضمان سعة الانتشار وقوة التأثير:

«هل نحن طريقة صوفية»؟!... جمعية خيرية؟! مؤسسة اجتماعية؟! حزب سياسي؟!... نحن دعوة القرآن الحق الشاملة، الجامعة... نحن نجمع بين كل خير» (أنور الجندي، **الاخوان المسلمون في ميزان الحق**، القاهرة: بلا تاريخ، ص ٤٢)؛ وثانيهما التحالف مع القصر وأحزاب الأقلية في مواجهة الحركة التقدمية والوطنية، مثلما حدث إبان انتفاضة الشعب في سنة ١٩٤٦، حينما شكلت جماعة الاخوان تنظيم اللجنة القومية، في تعارض مع التنظيم الثوري الديمقراطي للقوى الوطنية واليسارية المصرية، اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال.

بُني تنظيم الاخوان على نسق التنظيمات الحديدية التي تركز السلطة في أيدي حفنة محدودة من الكوادر (مكتب الارشاد)، يتزعمها المرشد العام، دون أن توازنها بتقاليد ديمقراطية موازية، وقد اتجهت قيادة الجماعة لخلق جهاز عسكري سري لدعم نفوذها السياسي في أوساط البورجوازية الصغيرة، والزراعية خاصة، وحينما كان هذا الجهاز يتضخم تضخماً سرطانياً، ويصل إلى درجة من القوة تدفع الجماعة إلى محاولة فرض مطالبها، كان الصدام أمراً حتمياً بينها وبين الأنظمة الحاكمة، ومن هنا شهدت الجماعة عدة مواقع دامية بينها وبين السلطات قبل ثورة ٢٣ (تموز) يوليو، ثم حاولت اغتيال عبدالناصر عام ١٩٥٤ بإطلاق الرصاص عليه في المنشية بالاسكندرية، فكان هذا أول صدام لها مع العهد الجديد، وتكرر الصدام بصورة حادة مرةً أخرى عام ١٩٦٥؛ حيث أُعدم عدد من قيادات الجماعة، وزُج بالآلاف من عناصرها في السجون.

وحينما استولى السادات على السلطة منفرداً في ١٥ مايو (أيار) ١٩٧١، عمد إلى الافراج عن الآلاف من معتقلي جماعة الاخوان، وأعاد لهم كافة حقوقهم وأموالهم المصادرة، وأعادهم جميعاً إلى وظائفهم، واستخدم جماعة الاخوان لتصفية حساباته مع الرئيس عبدالناصر والقوى التقدمية، فانطلقت عناصرها في أنحاء البلاد متهجمة على ما أسمته بعهد «الارهاب الأسود»، مدعيةً أن سنوات عبدالناصر كانت جميعها سنوات ظلام وديكتاتورية، وقعت مصر فيها تحت حكم الشيوعيين والاتحاد السوفياتي (!)(*)؛ وأيدت الجماعة كافة خطوات السادات التي أخرجت البلاد من معسكر التحرر والثورة وألقت به في أحضان الامبريالية الأميركية، واستطاعت، في فترة الهدنة بينها وبين النظام (والتي استمرت لعشر سنوات كاملات ١٩٧١ ــ ١٩٨١)، أن تعيد تشكيل صفوفها، وأن تسلح عناصرها مستندةً إلى حريات واسعة في الحركة والتنظيم ممنوحة لها من قبل النظام، وأيضاً إلى قدرات مادية هائلة أتاحتها لها علاقاتها التاريخية المشبوهة بالأوساط الرجعية العربية، وخاصة البترولية.

ثم دار الزمن دورته، وأصبحت جماعة الأخوان تشكل خطراً على النظام مما فرق بينهما، فأطماعها العميقة في السلطة، والتي نجحت طويلاً في التخفيف من مظاهرها، باتت واضحة للنظام، ومقلقة له في آن، ومن هنا حدث الصدام الأخير، الذي تُوِّج باعتقال عمر التلمساني، القائد الفعلي للجماعة، والمتحدث باسمها، ورئيس تحرير مجلتها «الدعوة»، التي صودرت أيضاً بأمر من السادات. وتجدر الإشارة إلى أن لأنور السادات علاقة قديمة بجماعة الأخوان، وبمرشدها الشيخ حسن البنا، أشار إليها في أكثر من خطاب له: وذكر في كتابه «البحث عن الذات» أنها ترجع إلى عام ١٩٤٠ (أنور السادات، **البحث عن الذات**، القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٨، طبعة أولى، ص ٣٦).

---

* هـذا نموذج لتقييمات الجماعة للمرحلة الناصرية، نقرأ هذا النص (مجلة **الدعوة**، العدد ٢٩، السنة السابعة والعشرون «٤٠٣»، غرة ذي القعدة ١٣٩٨ تشرين الأول ــ اكتوبر ١٩٧٨، ص ٣٧): «أي سوء، وفي أي ناحية لم يصب ذلك العهد [الناصري] كل أنواع الفساد والرشوة والاستغلال والأغلال على رؤوس الشعب صباً كوابل منهمر في يوم عاصف مطير؟! وها نحن اليوم نلعق المر، ونجني المصائب من عقابيل ذلك الحكم، ولا يزال فينا من لا يخجل من الادعاء أنه ناصري!!»؛ وكذلك نقرأ: «يجب التعرية الكاملة لشخصية جمال عبدالناصر التآمرية، والانهيار التام لنظامه، ودوره العميل ضد الاسلام وضد الحركة الاسلامية، وإدانة كل الذين شاركوه في تنفيذ هذا المخطط الاجرامي، الذي صنع مأساة أمة، وضيّع شعوباً، وحقق أحلام الصليبيين واليهود والشيوعيين!!!» (**المصدر نفسه**، ص ٤٩).

وتعود علاقة جماعة الأخوان بالقضية الفلسطينية إلى سنوات متقدمة، وبالذات إلى فترة الحرب التي وقعت بين العرب والصهاينة، قبيل تشكيل الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨.

لقد استثمرت الجماعة فرصة حرب فلسطين لتدريب عناصر جهازها السري الارهابي الخاص على السلاح، ولتخزين الذخيرة والمستلزمات العسكرية، ويؤكد أحمد حسين، زعيم حزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي فيما بعد)، أن حرب فلسطين «أمدت جماعة الاخوان بفرصة ذهبية لحشد السلاح، والتمرن على استعماله بدعوى فلسطين... وكان لدى الاخوان كميات من السلاح جمعوها تحت ستار تجهيز المتطوعين إلى فلسطين، وهم يعدونها لإحداث انقلاب في مصر بالقوة» (أحمد حسين، **واحترقت القاهرة**، ص ٣١٣ ــ ٣١٥).

وتنطلق رؤية جماعة الاخوان للصراع العربي ــ الاسرائيلي من مفهوم «الأمة الاسلامية» الذي لا يعترف بمفهوم «الأمة العربية»، ويعتبر أن «القوميين» جزء من معسكر الأعداء المكون، إضافةً لهم، من «العلمانيين والاشتراكيين والثوريين... العملاء»!! (نشأت التغلبي، «حوار مع عمر التلمساني»، **الحوادث** (بيروت)، العدد ١٢٠٥، كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ٣٥ ــ ٣٧).

كما اعتبر الأخوان أن عدوهم الأساسي في الخارج، مثلث الأبعاد (الشيوعية الدولية، الرأسمالية الصليبية، اليهودية الصهيونية!!)، مع تركيز خاص على العداء للسوفيات (أسس الداء، وسبب البلاء، على حد وصف أحد زعماء الجماعة)، ومع تساهل في النظرة للمجتمع الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية التي «تتسم سياستها تجاه المسلمين بالعدل والانصاف»، على حد وصف مجلة الدعوة، الناطق الرسمي باسم الجماعة (مجلة **الدعوة** (القاهرة)، العدد ٣٣، السنة الثامنة والعشرون (٤٠٧) غرة ربيع الأول ١٣٩٩ هـ، شباط (فبراير) ١٩٧٩).

وتختلط الصورة في موقف الجماعة من الكيان الصهيوني ولا تبين التخوم بين اليهودي والصهيوني... فكلاهما واحد، والموقف منهما، موقف أخلاقي ينبع من «طبيعة تكوين الخلق اليهودي» التي يحددها عمر التلمساني على النحو التالي: «١ ــ المراوغة. ٢ ــ الابتزاز. ٣ ــ عدم الالتزام بالوعد. ٤ ــ الانتهازية. ٥ ــ الأوجه المتعددة في الموقف الواحد. ٦ ــ العنصرية المتعصبة. ٧ ــ الرغبة في تدمير العالم ليسودوا. ٨ ــ السعي بالوقيعة. ٩ ــ الأنانية والاثرة. ١٠ ــ النهب بكافة سبله. ١١ ــ القسوة المريعة في التنكيل بخصومهم. ١٢ ــ التضحية بكل القيم التي يعتز بها الناس في سبيل المال... إلى ما لا نهاية له مما يعرفه العالم كله عنهم!!» (**المصدر نفسه**، العدد ٤٨، السنة التاسعة والعشرون (٤٢٢)، أيار (مايو) ١٩٨٠، ص ٤).

وقد رفضت الجماعة على لسان زعيمها، عمر التلمساني، وثيقتي كامب ديفيد، رفضاً ليناً مهتمة بإبراز مبررات القلق بشأن مستقبل القدس الاسلامية باعتبارها أهم ملحوظاتهم على الاتفاقية: «أهم ما يجعلنا نقف على ما تم أن القدس قد أغفل شأنها، فلم يرد لها ولا لوضعها إشارة من قريب أو بعيد، مما يدعم قول بيغن انها عاصمة اسرائيل ما بقي اليهود. ما الذي يمكن أن يفسر به الناس هذا الموقف من القدس؟! أول قبلة اتجه إليها المسلمون؟ القدس التي أُسري إليها برسول الله صلى الله عليه وسلم، وعرج منها إلى السماء وما فوق السماء، وصلى فيها إماماً بالرسل والأنبياء... ما كنا نظن أن يكون هذا حظها من الاتفاق، ونحسب أنه أمر لا يحوز رضا المسلمين... ونسأل الله مخلصين، أن يكون في عزم المسؤولين أن ينقذوها مشكورين مأجورين» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٩، السنة السابعة والعشرون (٤٠٣)، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨، ص ٣).

والجدير بالذكر أن نقاط الانتقاد الأساسية التي وجهتها الجماعة للأوضاع في مصر، كانت مركّزة بشكل مكثف على أوضاع الفساد الأخلاقي الذي صاحب سياسة الانفتاح في السنوات الأخيرة دون أن تمس الجماعة الأساس الاقتصادي لها.

وهناك ملحوظة مهمة في هذا السياق، وهي التمايز في المواقف بين جماعة «الاخوان المسلمون»، وبين الجماعات والتنظيمات الدينية الأخرى كجماعة شباب محمد، وتنظيم الجهاد وغيرهما، فهذه الجماعات والتنظيمات ذات مواقف أكثر راديكالية من النظام، ومن الصلح الساداتي ــ الصهيوني، ومن الوجود الأميركي المكثف في بلادنا، وهي في مجمل مواقفها أقرب للخط الخميني، وتتبنى كثيراً من أطروحات الثورة الاسلامية في ايران.

كما تنبغي الاشارة أيضاً إلى موقف الكنيسة الأرثوذكسية المصرية من هذه القضية؛ فلقد اعلنت أنها تمنع أبناءها من زيارة القدس لأداء فريضة الحج إلا بعد عودة «دير السلطان» إلى الكنيسة المصرية، صاحبة الحق فيه، وعللت الكنيسة هذا القرار بأن «اسرائيل غير جادة في تطبيع العلاقات»، مدللة على ذلك بأن «الحكومة الاسرائيلية لم تنفذ حكم المحكمة الاسرائيلية الذي صدر في صالح أقباط مصر» برد الدير المصادر منذ عام ١٩٦٧، عقاباً على موقف مطران القدس، الانبا باسليوس، الذي رفض «مجاملة» الاسرائيليين وقت اقتحامهم للقدس عام ١٩٦٧، (جريدة **الشعب** (القاهرة)، العدد ٩٩، ١٩٨١/٣/١٧، ص ٩).

وكانت الكنيسة قد أعلنت رأيها برفض محاولات الشركات السياحية، لتنظيم رحلات للدير، باعتباره أمراً غير مرغوب فيه من قبل الكنيسة المصرية، كما لم تبارك بحماس زيارة السادات للقدس، ولا إجراءات التطبيع التالية لها.

وتبقى الإشارة إلى ان حملة الاعتقالات طالت أيضاً مجموعة «**الائتلاف الوطني**» المكونة من عناصر وطنية متعددة الاتجاهات والانتماءات، أبرزهم ممتاز نصار المحامي (معتقل) والدكتور صدقي سليمان، رئيس مجلس الوزراء الأسبق، ومحسن عبدالسلام الزيات، نائب رئيس الوزراء الأسبق (معتقل)، والدكتور محمود القاضي، نائب في مجلس الشعب سابقاً (معتقل)... الخ، وقد تشكل هذا الائتلاف في شهر شباط (فبراير) من العام الماضي وأصدر مجموعة من البيانات رفض خلالها التعامل «بأي صورة من الصور» مع كل وجود اسرائيلي في مصر، ذلك الوجود الذي يشكل خطراً على مصالح الفئات المتنورة من البورجوازية المجسدة سياسياً في هذا الائتلاف (مجلة **التضامن** (القاهرة)، العدد ٣٥، نيسان (ابريل) وأيار (مايو) ١٩٨٠، ص ٢٣).

أحمد المصري

المسرح الفلسطيني في اعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمسرح العربي

اختُتمت ، يوم ١٩٨١/٩/١٦، اعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمسرح العربي، في مدينة تونس، والتي انجزت اعمالها، في مقر المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم المنبثقة عن جامعة الدول العربية، وشارك في اجتماعاتها وفد عن المسرح الفلسطيني، ممثل بالأخ مسؤول قسم المسرح في منظمة التحرير الفلسطينية، والاخ هارون هاشم رشيد، المندوب الدائم لمنظمة التحرير لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وإلى جانب م.ت.ف.، شاركت في اعمال الدورة، الدول العربية التالية: تونس، الجمهورية العربية السورية، الكويت، الجماهيرية الليبية، العراق، المملكة العربية السعودية، المملكة الاردنية الهاشمية، المملكة المغربية، قطر والبحرين، كما شارك مندوبون عن المنظمة العربية للثقافة والعلوم، وخبراء مسرحيون، من دول عربية متعددة.

اللجنة الدائمة للمسرح العربي ومهامها

نشأت اللجنة الدائمة للمسرح العربي داخل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ وهي لجنة متخصصة في شؤون المسرح، في الوطن العربي، تُناط اعمالها التنفيذية بقسم الفنون، بإدارة الثقافة في المنظمة. وتقوم كل دولة من الدول الاعضاء بتسمية ممثلها في اللجنة، على ان يكون هذا الممثل هو المسؤول الأول عن النشاط المسرحي فيها، او من في مستواه.

وللجنة الحق في ان تستعين بمن تشاء، من الخبراء المتخصصين، بصفة دائمة او مؤقتة، حين تقتضي الحاجة. وهي تعقد اجتماعاتها سنوياً، في المرحلة الاولى من عملها. وفي كل دورة، تنتخب اللجنة من بين اعضائها رئيساً ونائباً للرئيس ومقرراً، ويكون الانتخاب بالأغلبية المطلقة، كما تُعنى اللجنة بشؤون المسرح، في الوطن العربي، بغية توفير الوسائل الكفيلة بتطوره وتقدّمه.

وتتلخّص المهام الاساسية المناطة باللجنة، بمتابعة الحركة المسرحية في الوطن العربي ووضع التقارير الدورية عنها، وبمتابعة العمل على توثيق النشاط المسرحي في البلاد العربية، وتوفير المعونات والخبرات الفنية للاقطار التي تفتقر إليها. كما تقوم بترجمة وتأليف ونشر، الدراسات المتخصّصة عن المسرح، وبتسهيل تبادل الفرق العربية ودعمه وتنسيقه. ومن مهامها ايضاً، حماية الملكية الادبية والفنية، في نطاق الاقطار العربية، ومطالبة تلك الاقطار بسنّ تشريعاتها الخاصة بحماية هذه الملكية. ومنها ايضاً، دراسة الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الادبية، تمهيداً لاشتراك الدول العربية، في إحدى هذه الاتفاقيات، اذا

تأكّدت مصلحتها في ذلك، صيانةً للملكية الادبية والفنية، على المستوى الدولي العام. كذلك تقع على عاتق اللجنة الدائمة للمسرح العربي، مهمة تشجيع البحوث المتصلة بالمسرح العربي وبتاريخه، ومهمة تنظيم الحلقات وعقد الندوات والمؤتمرات، لبحث مختلف جوانب الابداع الفني فيه، وبالتالي تشجيع الموهوبين على متابعة دراستهم، في مختلف فنون المسرح؛ وذلك بتوفير المنح والبعثات الدراسية لهم. كما أن اللجنة ترصد الجوائز والمكافآت، للأعمال التي تتفق مع اهدافها وكذلك تدعم المهرجانات المسرحية وتنظم إقامتها.

وقد جاء في النظام الاساسي للجنة الدائمة للمسرح العربي، ان على اللجنة تنظيم الدورات التدريبية، والرحلات الفنية التثقيفية، للعاملين في المسرح، والتعاون مع المعاهد والمراكز المعنية بشؤون المسرح، في الوطن العربي، بغية الافادة منها، في تحقيق اهداف اللجنة.

وتعمل اللجنة، ايضاً، على تنسيق البرامج والخطط العلمية والفنية، لمعاهد وكليات المسرح في الوطن العربي، بالتشاور مع الوزارات العربية المعنية، ومع اتحادات الجامعات العربية. كما عملت على قيام **الاتحاد العام للمسرح العربي ودعمه مالياً وفنياً**. ومن مهام اللجنة ايضاً، تبادل الدراسات والخبرات مع مراكز المسرح، في البلاد العربية والاجنبية، وتنسيق المشاركة العربية، في المهرجانات والندوات والمؤتمرات العالمية الخاصة بالمسرح.

وقائع اعمال الدورة الثالثة

ابتدأت الدورة اعمالها، في العاشرة من صباح ١٤/٩/١٩٨١، بكلمة ألقاها الدكتور الطاهر قيقة، ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ثم تلاها انتخاب رئيس الدورة الثالثة؛ حيث اقترح الوفد الكويتي ان تكون الرئاسة للعراق، وثنّت البحرين مرشحة تونس للسكرتارية (المقرر)؛ بينما كان الوفد الليبي قد اقترح تونس للرئاسة، كونها البلد المضيف، إلا ان تونس وافقت على اقتراح البحرين، وتسلّم العراق رئاسة الدورة. وبدأت اعمال اللجنة بتلاوة مشروع جدول اعمال الدورة الثالثة الذي اشتمل على ثمان نقاط، وهي على التوالي:

١ ــ تقرير المنظمة عما تم تنفيذه من توصيات اللجنة في دورتها الثانية.

٢ ــ الخطة الطويلة المدى للمنظمة، في اهداف الثقافة ومجالاتها.

٣ ــ الأوضاع الراهنة للمسرح العربي، من خلال التقارير التي تلقتها المنظمة العربية للمسرح.

٤ ــ مناقشة تقارير ثلاثة خبراء حول تقييم التجربة المسرحية، خلال عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، في ثلاثة أقطار عربية (سوريا، المغرب والعراق).

٥ ــ مشروعات المنظمة المتعلّقة بالمسرح، لدورة ١٩٨٢ و١٩٨٣.

٦ ــ تقرير لجنة التحكيم في جائزة المسرح، التي خصصتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لأفضل نصٍّ مسرحي يعالج القضية الفلسطينية، في وضعها الراهن.

٧ ــ تحديد مكان انعقاد الدورة الرابعة للجنة الدائمة للمسرح العربي وموعده.

٨ ــ ما يستجدّ من مقترحات.

بعد تلاوة مشروع جدول الاعمال، تحدث الوفد الفلسطيني عن ضرورة إضافة نقطة واحدة، على جدول الاعمال، خاصة باتحاد المسرحيين العرب، معيداً إلى الاذهان ان هذه القضية سبق أن طرحت، منذ العام ١٩٧٦، ووُضع لهذا الاتحاد العربي، مشروع نظام اساسي، ارسلت منه نسخ عديدة إلى الاقطار العربية ليضع كل قطر ملاحظاته عليه، ومن ثم، ليناقش على مستوى جماعي، لدى عقد المؤتمر التأسيسي، وفي اللقاءات والمؤتمرات المسرحية التي تسبق عقد المؤتمر، فضلاً عن انّ التحوّلات التي طرأت على

المسرح، في الوطن العربي، كثيرة وبالغة الاهمية، منذ عام ١٩٧٦ وحتى يومنا هذا، ولا بد من العودة إلى تفاصيل هذا الموضوع، بشكل دقيق، متأنٍّ وعميق، كي نستطيع الخروج بصيغة اولية، تغنيها وتطوّرها آراء المسرحيين العرب، غير الرسميين، الذين لم يتمكنوا من حضور لقائنا هذا، بحيث يشارك جميع المسرحيين برسم المهمة الملقاة على عاتق هذا الاتحاد، وبتحديد نمط العلاقة فيه والضوابط النقابية، التي سوف تمتلك قوة القانون لتسيير هذا الاتحاد على اسس ثابتة وصلبة، وتجعل منه، فعلاً، ممثلاً لجميع المسرحيين العرب، على اختلاف مشاربهم الفنية والايديولوجية.

وتقدّم كذلك الوفد السوري بمداخلة طويلة، حول ضرورة إضافة قضية اتحاد المسرحيين العرب، على جدول الاعمال، مشيراً إلى ان جميع اعضاء الوفود المشاركة، في الندوة الثالثة للمسرح العربي، هي وفود رسمية، اما الوفود الشعبية فلا تجد من يمثّلها، في هذه الاجتماعات. ولا بد لهؤلاء الفنانين من ممثلين هنا، يوصلون لنا همومهم التي هي، ولا شك، جزء من همومنا جميعاً، بلا استثناء، وذلك حتى نجد الحلول المناسبة، ونشق الطريق الصعبة، امام حركتنا المسرحية.

ولم تلق هذه الدعوات، التي تقدّم بها الوفدان: الفلسطيني والسوري، استجابة، لدى الوفود العربية المشاركة، باستثناء ليبيا، وبقيت قضية اتحاد المسرحيين العرب، خارج جدول اعمال اللجنة، إلا انه تم الاتفاق على ان تعقد اللجنة التحضيرية للاتحاد اجتماعها القادم في مدينة بغداد، خلال شهر نيسان (ابريل) من عام ١٩٨٢. وتجدر الاشارة إلى أنه سبق وحدّد موعد لهذه اللجنة، إلا انها لم تستطع الايفاء بالغرض، ونأمل الآن، ان يتم الاجتماع القادم، ليتسنّى لنا العمل على الاسراع بتنفيذ هذه المهمة الملحّة.

ولدى الانتهاء من مناقشة موضوعة اتحاد المسرحيين العرب، تمّ إقرار مشروع جدول الاعمال، فانتقل رئيس اللجنة إلى النقطة الثانية، والخاصة بتقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الذي تلته السيدة ريتا عوض، الخبيرة لدى المنظمة، معتمدة على ما وصلها من تقارير الدول العربية، المعنية بتنفيذ توصيات الدورة الثانية، للجنة الدائمة للمسرح العربي.

والجدير بالذكر انه، بعد الانتهاء من أعمال الدورة الثالثة للجنة، أصبح معظم التوصيات توصيات من جديد. إلا ان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استطاعت ان تقدّم الدعم التقني، للمسرح الفلسطيني، في اعقاب إدراج توصية خاصة بذلك، في اعمال الدورة الثانية. فقد ارسلت المنظمة للمسرح الفلسطيني، وعن طريق دائرة الاعلام والثقافة، أجهزة «صوت وإضاءة» بمبلغ قدره خمسة وعشرون الف دولار اميركي، ووجه الأخ ممثل المسرح الفلسطيني الشكر للمنظمة على هذا الدعم الذي من شأنه ان يدفع الحركة المسرحية اشواطاً إلى الأمام.

أحداث هامة في الاجتماعات

وبعدما انهت اللجنة اعمالها، تلا مقرر الدورة قرار لجنة التحكيم، الخاص بالجائزة التي تمنحها المنظمة لأفضل عمل مسرحي، يعالج القضية الفلسطينية. وجاء في القرار، ان اللجنة قررت حجب الجائزة هذه المرة، ومضاعفتها، في المرة القادمة، نظراً لأن الاعمال التي قُدِّمت، لم تكن في المستوى الذي يمكن معه ان تتبنّى المنظمة العربية للمسرح، اياً من الاعمال المقدّمة للمسابقة. واشتمل القرار على صيغ هجومية لاذعة، للاعمال التي قرأتها، وصاغت بالتالي تقريرها التقييمي لها. وتجدر الاشارة إلى ان هيئة التحكيم تشكّلت من الدكتور محمد يوسف نجم (فلسطين)، عبد الكريم برشيد (المغرب)، رياض عصمت ــ متغيّب ــ (سوريا)، ومزاحم عباس (العراق)؛ علماً، ان بين الاعمال المشاركة، في المسابقة، اعمال لكتاب مسرحيين معروفين، فضلاً عن انه دار، في كواليس الاجتماع، ان هنالك مسرحيتين تستأهلان الجائزة: واحدة للشاعر الفلسطيني المعروف، هارون هاشم رشيد، والاخرى، للكاتب والمخرج المسرحي المصري، رؤوف مسعد، إلا ان اللجنة المحكمة وضعت الجميع في سلة واحدة. وتجدر الاشارة إلى ان عدد المسرحيات التي وصلت للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كانت ثماني وعشرين مسرحية.

وهنالك حدث هام آخر، في اجتماعات اللجنة الدائمة للمسرح العربي، وهو الرسالة التي قدّمها السيد رؤوف مسعد باسم المسرحيين الوطنيين المصريين، وقد تأخر البتّ بموضوع تلاوتها، خلال اعمال اللجنة، مما دعا الوفد الفلسطيني إلى الطلب المباشر، من رئيس الدورة، ان تُقرأ الرسالة المعنية، وتمّ ذلك، حيث دُعي رؤوف مسعد لقراءة الرسالة بنفسه. وقد تضمّنت الرسالة موقفاً صريحاً من صفقة كامب ديفيد الخيانية والغزو الثقافي الصهيوني لمصر، كذلك اكدت انتماء الشعب المصري إلى الامة العربية، تراثاً وثقافة ومستقبلاً.

هذا، وقد اختتمت الدورة اعمالها، بعد ان اقرّت مكان عقد الدورة الرابعة، للجنة الدائمة للمسرح العربي وتاريخه. وقد وقع الاختيار على مدينة طنجة، في المملكة المغربية، وذلك في خريف العام ١٩٨٢.

عمر صبري كتمتو

مراجعات

The Middle East and the United States; Ed. by Haim Shaked and Itmar Rabinvich

The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University

New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Books, 19, 420 p.

(الشرق الأوسط والولايات المتحدة)

كتاب «الشرق الاوسط والولايات المتحدة»، هو حصيلة الأبحاث المقدمة للحلقة الدراسية العالمية التي عقدها مركز شيلوح، ومركز الدراسات الاستراتيجية الاسرائيليين، في جامعة تل ــ أبيب، في آذار (مارس) ١٩٧٨. وقد قام بإعداد الكتاب وقدّم له اثنان، شاركا في الحلقة، هما حاييم شاكد واتامار رابينوفيش.

يقع الكتاب في ٤٢٠ صفحة، مقسّمة إلى مقدمة وسبعة فصول، كل فصل منها يحتوي على ما لا يقل عن دراستين. وتتناول الفصول جوانب متعددة؛ فهي تتناول العلاقة بين الشرق الاوسط والولايات المتحدة، وتبدأ بتاريخ الاهتمام الاميركي بهذه المنطقة وتطوره، وتعرج على الوضع المحلي والدولي، ومدى تأثيرهما على هذه العلاقة، وتنتهي بمحاولة استقراء حدود هذه العلاقة وأفقها.

ورغم أن الحلقة درست علاقة الشرق الاوسط بالولايات المتحدة، إلا أن جلّ اهتمام الأوراق انصبّ على الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وعلى تأثيره في تلك العلاقة وتأثره بها.

بعد المقدّمة التي نجح كاتباها في رسم صورة متكاملة ومقتضبة للإطار العام لموضوعات الندوة، دون الخوض في تفاصيلها، واستطاعا أن يقنعا القارىء بضرورة التقسيم الذي وضعاه للدراسات وصحته، يبدأ الفصل الاول ــ إذا جاز القول ــ بإلقاء الضوء على خلفيات الوجود الأميركي في المنطقة وتطوّره، من خلال رصد انتقال المنطقة، من تحت السيطرة البريطانية الفرنسية المباشرة، إلى النفوذ الأميركي، وتعدد أشكال الوجود الاستعماري وقنواته منذ بدء هذا النفوذ.

وتجمع ورقتا هذا الفصل على أن جذور التواجد الأميركي تعود إلى ما بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية. وتركّز ورقة «ولفريدناب» على الوضع الراهن، وبخاصة على الوضع الذي استجد بعد سقوط نظام الشاه، وما أدى إليه ذلك من تطوّر في العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، وانعكاس هذا التطور على علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة ودورها فيها. وبالقدر ذاته، تولي الورقة اهتماماً للتطورات التي طرأت على الوضع المصري، وبالتحديد بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وزيارة السادات إلى القدس، وتأثير كل ذلك على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

ويتناول الفصل الثاني «صياغة السياسات الأميركية». وتحدد الدراسة الأولى، في هذا الفصل، اربعة اهداف رئيسية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط هي:

١ ــ تقليص النفوذ الروسي في المنطقة، او الحفاظ عليه في حيز يمكن التحكم به.

٢ ــ الاحتفاظ بمنافذ اقتصادية للنفط العربي، وبكميات متزايدة.

٣ ــ حماية الحدود الاسرائيلية (رغم أن الحدود الاسرائيلية لا تزال حتى الآن غير محددة).

٤ ــ الوصول إلى تسوية **ديفاكتو** (الاعتراف بالأمر الواقع)، او **ديجوري** (الاعتراف القانوني) للصراع العربي ــ الاسرائيلي.

أما الورقة الثانية، وهي من إعداد برنارد رايش، فهي تعالج الاهتمامات الأميركية بالشرق الأوسط، في جوانبها المختلفة: السياسية، والاستراتيجية، و«الثقافية». ويركّز رايش كثيراً على منطقة الخليج والجزيرة العربية، لكونها المدخل الأهم الذي نفذت منه واشنطن إلى الشرق الأوسط. ولكنه لا يغفل منطقة الصراع المباشر (اسرائيل ودول المواجهة).

وفي سياق العرض، يفصح الكاتب اكثر من مرة عن تطابق المصالح الأميركية ــ الاسرائيلية، لكنه يضطر، بين حين وآخر، إلى الكشف عن بعض جوانب الاختلاف، خصوصاً، عندما يصل الموضوع إلى الحديث عن النفط والمسائل الاقتصادية. فعندها تجد الولايات المتحدة، كما يرى رايش، نفسها امام خيارات صعبة، لكنها كانت دائماً تختار الوقوف إلى جانب اسرائيل، حتى لو ادّى ذلك إلى إرباك علاقاتها العربية. لكن رايش غير واثق من استمرار السياسة الأميركية على النسق نفسه، ولذلك يحذر من ان: «المصالح الأميركية اصبحت اليوم معقّدة جداً، وأن تحقيق الاهتمامات الاميركية لم يعد مسألة مصاغة بشكل دقيق، مما يوقعها في اغلب الأوقات في تناقض».

ويضيف رايش قائلاً: إن «الحاجة إلى وضع حد لطبيعة التناقضات في المصالح الاميركية، هي اليوم التحدي الاكبر الذي يواجه السياسة الاميركية في الشرق الاوسط».

ثم ينتهي الفصل بدراسة ستيفن شبيغل حول «فهم كارتر للنزاع العربي ــ الاسرائيلي». ومنذ البداية، يأخذ الكاتب على الادارة الاميركية، في عهد كارتر، «عدم تعاطفها مع اسرائيل». ويدخل شبيغل في تفاصيل دقيقة بشأن الاتجاهات المختلفة داخل الادارة الاميركية، لكي يقنع القارىء بعدم اندفاع هذه الإدارة، بالمستوى المطلوب، لصالح اسرائيل في صراعها مع العرب. وينهي دراسته بالاشارة إلى تصادم السياسات الاسرائيلية مع سياسات الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق يعتبر شبيغل أن إدارة كارتر لم تكن متفاعلة إيجابياً مع زيارة السادات للقدس. وعليه فهو يحذر من أنه إذا استمرت الحالة على ما هي عليه: «فإن النتائج ستكون وخيمة على المصالح الاميركية، وعلى إدارة كارتر، وعلى السلم العربي ــ الاسرائيلي».

ويتناول الفصل الثالث، الاطار العالمي، الذي يؤثر في هذه العلاقة. وتعالج الدراسة الأولى، وهي من إعداد اودو شتاينباخ، علاقات الولايات المتحدة بدول السوق الاوروبية المشتركة في العالم العربي، ومدى ما تنطوي عليه هذه العلاقة من تنافس.

يمهّد شتاينباخ لعلاقة اوروبا الغربية بالشرق الأوسط، من خلال مقدمة تاريخية تتناول الأوجه المختلفة لهذه العلاقة وجوانب تطوّرها، ويسير بها حتى يصل إلى الحوار العربي ــ الاوروبي الذي تبلورت فكرته في العام ١٩٧٣، بعد الطفرة في اسعار النفط. وهو يرى أن «التطوّر الايجابي» في العلاقة الاوروبية ــ العربية اثار استياء الولايات المتحدة «التي لم تنظر قط، بروح إيجابية، لدور دول السوق الاوروبية المشتركة النشط في الشرق الاوسط» ويصل الأمر بالمؤلف إلى القول: إن «الاستعدادات للحوار العربي ــ الاوروبي ادّت إلى تحفظ شديد من قبل الولايات المتحدة على السياسة الاوروبية في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط». ثم يستطرد المؤلّف في إبراز بعض جوانب الخلاف الاميركي ــ الاوروبي، لكن ذلك لا يمنعه من رؤية «المصالح المشتركة»، بين اوروبا والولايات المتحدة في هذه المنطقة. والقول: انه بدون «الولايات المتحدة لن يكون في الوسع إنجاز المهمات في البحر المتوسط».

وفي هذا الفصل، بل في الكتاب كله، توجد دراسة متميزة اعدها يآكوف رؤى، وهي تتناول: «الدور الأميركي في الشرق الأوسط، من وجهة نظر الاتحاد السوفياتي». وقد اعتمدت الدراسة اساساً، على المصادر السوفياتية، صحفاً كانت، ام دراسات، ام تصريحات للمسؤولين،وهي ترى ان «هناك ضعفاً في السياسة الأميركية»، مهما حاولت تحجيم التأثير السوفياتي المتزايد، بفعل علاقاته مع «حركات التحرر».

وتبحث الدراسة المذكورة في اهتمام الاتحاد السوفياتي بالوجود العسكري الأميركي في هذه المنطقة، وفي مدى تأثيره على العلاقات بين البلدين، في إطار الصراعات الدولية والاستراتيجية القائمة بينهما. وتركّز كثيراً على سياسة الطرفين إزاء الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وعلى مبادرة كل منهما للوصول إلى حل سلمي لذلك الصراع، وموقف كل منهما من مبادرات الطرف الآخر.

أما الفصل الرابع، فيركّز على الوضع المحلي، او بالاحرى على الاطار المحلي وتأثيره على السياسة الأميركية وعلاقتها بالشرق الأوسط. ويحتوي على ثلاث دراسات: الأولى، عن علاقات الولايات المتحدة الأميركية بإيران وتركيا؛ والثانية، بعنوان تحدي التعددية: الولايات المتحدة ونظام العلاقات العربية الداخلية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧؛ والثالثة، حول العلاقات الليبية الأميركية.

وابرز هذه الدراسات واكثرها اهمية، هي الدراسة الثانية؛ حيث يحاول مؤلفها، إتامار رابينوفيش، رسم صورة شاملة للواقع العربي، مشيراً إلى طبيعته الخاصة، من حيث كونه خاضعاً للتجزئة راهناً، لكنه ليس كذلك من حيث التاريخ والافق.

يتناول كاتب هذه الدراسة، في جزء منها، التطوّر التاريخي الذي ادى إلى واقع التجزئة الراهن، بدءاً من انتهاء الحرب الكونية الثانية؛ ويعالج، بشيء من التفصيل، العلاقات العربية ــ الاسرائيلية، منذ إقامة الكيان الصهيوني، وتأثيرات ذلك على حركة التحرير الفلسطينية، سواء في مراحلها الأولى، او بعد تشكّل منظمة التحرير، والموقع الذي احتله في نطاق العلاقات العربية الداخلية، او العربية ــ الدولية.

وفي هذا الاطار، يعالج المؤلف مشروعات التسوية ومواقف الدول العربية المتباينة منها.

ويتناول الفصل الخامس من الكتاب، الجانب الاقتصادي، ويركّز على النفط في نطاق العلاقات الأميركية ــ العربية، وتأثيره على الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وانعكاس ذلك على السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط.

يتمحور النقاش حول فترة السبعينات،والجديد في هذا المجال هو ما حاول غاد غيلبر أن يعالجه، عندما ناقش مدى اعتماد الاقتصاد الأميركي على النفط العربي، ودرجة اعتماد العرب اقتصادياً على الولايات المتحدة. والنتيجة التي توصل إليها هي: «ان الاقتصاد الأميركي لن يستطيع أن يعمل على نحو صحي دون وارداته من النفط العربي. بينما الاقتصاد العربي، بما في ذلك السعودية، إذا حرم من علاقاته مع الولايات المتحدة، سيدمّر جزئياً فقط، وليس على نحو خطير».

هذه النتيجة، يصل إليها المؤلّف على ضوء معطيات اقتصادية، تبدو متماسكة ومتينة وغنية بالمعلومات وبالارقام؛ ولكنها بحاجة إلى مناقشة جادة وبعيدة عن الانفعال.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الدراسة الثانية، في هذا الفصل، لا تذهب إلى ما ذهبت إليه دراسة رؤى، بل تخلص إلى نتائج متناقضة مع استنتاجاته.

وفي الكتاب فصل خاص يتناول العلاقات القائمة بين «القاهرة وواشنطن»،وتعالج دراسته «إعادة رسم السياسة المصرية نحو الولايات المتحدة ــ العوامل والظروف التي صنعت القرار».

وتتناول هذه الدراسة الجوانب المختلفة التي ادت إلى هذا القرار، وتحصرها في ثلاثة اسباب اساسية هي: الصراع العربي ــ الاسرائيلي، الاقتصاد المصري، والوضع الاستراتيجي.

وتعود الدراسة، في تشخيصها للعوامل، إلى مطلع السبعينات، بعد وفاة عبد الناصر، واستلام السادات الحكم.

وفي هذا الكتاب، دراسة متميزة اخرى، ولعلها الأولى من نوعها، هي دراسة سياسية للرؤية المصرية للولايات المتحدة، من خلال رسومات الكاريكاتير. وهذه الدراسة هي عبارة عن رسومات للفنان المصري صلاح جاهين نُشرت في جريدة الأهرام، في الفترة ما بين ٢ آذار (مارس) ١٩٦٢ و٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٨.

وهذه الفترة في غاية الأهمية، بالنسبة للسياسة المصرية؛ حيث انها شهدت حربين مع اسرائيل، وعرفت نهاية مرحلة عبد الناصر، وسيادة نهج السادات. واكثر من ذلك، عاشت الزيارة التي قام بها هذا الأخير إلى اسرائيل.

وهناك رصد دقيق للرسومات، او محاولة مهمة لقراءة هذه الرسومات لايقلل من اهميتها اختلافنا معها في النتائج.

وينتهي هذا الفصل بدراسة عن الانفتاح المصري، وتأثيراته على العلاقات المصرية ــ الاميركية. واهم ما في هذا الفصل هو تحديده للعوامل التي تصنع القرار المصري، وهي:

١ ــ «السياسة تجاه الدولتين العظميين، والعلاقات معهما.

٢ ــ السياسة تجاه اسرائيل، وبناءً عليه، العلاقة مع العرب.

٣ ــ السياسات الداخلية واشكال تنظيمها؛ وهي نطاق يحدد تخطيط السياسة في مصر.

٤ ــ تنظيم الاقتصاد الوطني وعلاقته بالتمويل الخارجي».

وفي هذا الفصل ايضاً، استعراض مسهب يتناول تطوّر الاقتصاد المصري، منذ ثورة ١٩٥٢، والمراحل التي عرضها، مع توسّع في مرحلة الانفتاح التي بدأت مع مجيء السادات إلى السلطة.

اما الفصل الأخير في هذا الكتاب فيتناول: «الجوانب الاستراتيجية والشرعية» عبر دراستين: الأولى، حول الانعكاسات السياسية والاستراتيجية لاتفاقية الدفاع الأميركية ــ الاسرائيلية؛ والثانية، حول «الضمانات الدولية والصراع في الشرق الأوسط».

□ □ □

بعد هذا العرض لمجمل فصول هذا الكتاب نرى أنه من الصعب الخروج بحكم واحد على كتاب من هذا الطراز. فهو ليس من تأليف شخص واحد، او عدة اشخاص مجتمعين، وإنما يتشكّل من ابحاث اعدتها مجموعة من المختصين، تحت عنوان واسع وعريض.ولذلك، تتباين مستويات الدراسات؛ وهذا شيء طبيعي ومتوقع. واكثر من ذلك هناك الموضوع ذاته والذي جرت مناقشته من اوجه عدة: اقتصادية وسياسية واستراتيجية. كما أن تشعّب الموضوعات، وحصر بعضها في دراسات قصيرة ومقتضبة، هو الآخر امر يعقد إمكانية الوصول إلى تقييم حاسم وواضح المعالم للكتاب.

بعيداً عن ذلك، ينبغي القول: ان الكتاب غني بالمعلومات، بعضها علني والآخر له طابع سري، وقد حصل المؤلف عليه بحكم موقعه، وباجتهاده الخاص. لكن ذلك لايمنعنا من القول: ان معالجة بعض الموضوعات مثل: «النفط والاقتصاد» وتأثيرهما على العلاقات، قد سقطت في التكرار وان هناك دراسات صدرت بالعربية والانكليزية اكثر عمقاً منها واكثر شمولية.

وعلى الرغم من أن الحلقة عقدت بعد زيارة السادات إلى القدس، وبعد انعقاد قمة بغداد. فإنها

لم تستطع أن تنظر بعين ثاقبة إلى الواقع العربي، ولا إلى الواقع الاسرائيلي. ولم تضع الملامح الأولى لاحتمالات التطوّرات اللاحقة، وانعكاساتها على الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

عقدت الندوة في اسرائيل، وكان موضوعها الشرق الأوسط والولايات المتحدة. ومعظم الأوراق من إعداد يهود اسرائيليين. ومع ذلك، ليس هناك سوى دراسة يتيمة ذات طابع توثيقي اكثر منه تحليلي، حول العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية. وبالتالي فهي تفتقر إلى المعلومات، وتتسم بندرة التحليل حول هذا الموضوع.

ثم ان بعض الموضوعات قد أُقحِمت على الكتاب بشكل مفتعل، كموضوع العلاقات الأميركية ــ الليبية، التي، على الرغم من اهميتها، لا تفوق العلاقات الأميركية ــ السعودية، على سبيل المثال.

واخيراً، ينبغي القول ان هذه الحلقة الدراسية قد تحاشت معالجة الصراع العربي ــ الاسرائيلي من خلال قطبية الرئيسيين: اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، رغم انهما من اهم العناصر في الصراع، ومن اكثر العوامل تأثيراً في خطوط سيره واتجاهها

عرض ونقد : **عبيدلي عبيدلي**

د. ماهر الشريف، **الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ــ١٩٢٨**
بيروت: دار ابن خلدون
الطبعة الأولى ١٩٨٠، ٣٠٣ صفحات

لخص الدكتور ماهر الشريف، في الصفحات الست الأخيرة من كتابه، ما أراد أن يقوله حول موقف الأممية الشيوعية تجاه القضية الفلسطينية، في تلك الفترة الزمنية المحددة، في سبع نقاط من الاستنتاجات العامة، ركز فيها على قضيتين أساسيتين: الأولى منهما هي المهام التي كانت الأممية الشيوعية ترمي الى انجازها، وموقف الأممية العام تجاه أبرز قضايا العشرينات، وهي المسألة القومية والكولونيالية التي كانت قضية فلسطين تندرج في اطارها؛ والثانية تتمثل في مدى نجاح الفرع الفلسطيني للأممية الشيوعية: «الحزب الشيوعي في فلسطين»، في تطبيق الشعارات العامة التي طرحتها الأممية الشيوعية وتكييفها على الظروف الخاصة التي كانت تسود فلسطين، وتأكيد الكاتب على أن هذا الحزب قد عانى من انحرافات واعترى نشاطاته ضعف واضح نتيجة أسباب تقع في المقدمة منها خصوصية نشأته.

وفي مقدمة الكتاب الذي كان في الأصل رسالة لنيل درجة دكتوراه الحلقة الثالثة في التاريخ المعاصر، أوضح الدكتور الشريف أنه سيحاول، في دراسته، «تحليل المواقف الرسمية التي اتخذتها الأممية الشيوعية، طوال مرحلة وجودها، تجاه القضية الفلسطينية»، وأخذ على عاتقه «كشف الروابط التي كانت تقوم بين الأممية الشيوعية وفلسطين». وفي ضوء ذلك، حدد اشكالية البحث بصيغة التساؤل التالية: «كيف كان يتم تطبيق السياسة العامة للأممية الشيوعية تجاه المسألة القومية والكولونيالية على الظروف السياسية والاجتماعية الملموسة التي كانت تسود في فلسطين؟..» وتوصل الى أن ذلك يقتضي أن يسير بحثه في اتجاهين متداخلين، فقد قال: «نستعرض مواقف الأممية الشيوعية تجاه القضية الفلسطينية أولاً، ونستكشف مراحل العملية التاريخية التي أدت الى ولادة الفرع الفلسطيني للأممية الشيوعية ونحلل اسلوبه في تطبيق السياسة العامة على ظروف فلسطين ثانياً».

وما بين المقدمة والاستنتاجات العامة قدم الدكتور الشريف، في فصول كتابه الثمانية، وبالاستناد الى عدد ضخم من مصادر البحث، التي تشكل مطبوعات ودوريات الأممية الشيوعية والأممية النقابية الحمراء أبرزها، قدم معلومات تفصيلية عن مواقف الأممية الشيوعية والشعارات التي رفعتها في تلك الفترة الزمنية المحددة. وقدم صورة متكاملة عن مراحل ظهور الحركة الشيوعية في فلسطين وتطورها، منذ بداياتها حتى اعلان «الحزب الشيوعي في فلسطين» والنضال الحاسم في سبيل «تعريبه»، ثم مواقفه من الحركة القومية العربية في فلسطين وعلاقاته وتأثيره في النضال الثوري في كل من مصر وسوريا بعد ذلك.

ذلك هو عرض سريع مبتسر لتوجهات الكتاب الرئيسية يبدو منه بجلاء أن موقف الأممية الشيوعية

تجاه المسألة القومية والكولونيالية بشكل عام، وخصوصية نشأة الحزب الشيوعي في فلسطين، تلك النشأة التي انعكست سلباً في تطبيقه الشعارات التي رفعتها الأممية الشيوعية، هما قضيتان مركزيتان في الكتاب.

فحول أية مسائل تجلّـى موقف الأممية الشيوعية تجاه القضية الفلسطينية؟ يجيب الكتاب على هذا السؤال مستنداً الى واقع تطور القضية الفلسطينية والقوى التي لعبت، في تلك الفترة الزمنية المحددة، أدواراً أساسية في ذلك التطور. فالحركة الصهيونية، كحركة رجعية ذات ارتباطات بالامبريالية البريطانية وذات أهداف كولونيالية استيطانية في فلسطين، كانت احدى تلك القوى. وشكلت الحركة القومية العربية في فلسطين قوة أساسية لعب الموقف منها دوراً هاماً في تطور عملية بنـاء الحزب الشيـوعي الفلسطيني التاريخية. وكصلة ما بين الأممية الشيوعية وفلسطين يأتي الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي أنيط به تطبيق شعارات الأممية، ليشكل، في مراحل بنائه وشروط الاعتراف به من قبل الأممية الشيوعية، مسألة كان لهذه الأممية منها موقفاً واضحاً محدداً تجلى في موقفها من قضية «تعريب» الحزب.

موقف الأممية الشيوعية من الصهيونية وأثره على عملية بناء الحزب الشيوعي في فلسطين

لقد كان موقف الأممية الشيوعية من الحركة الصهيونية ادانة صريحة ثابتة. وقد جاء نشوء هذه الحركة في أوروبا، ووجود الجسم الأساسي اليهودي في روسيا، ليضعا الصهيونية في مواجهة مباشرة مع الحركة العمالية العالمية وليكونا السبب وراء بلورة موقف مبكر منها. فأدان لينين، كأبرز قادة الحركة العمالية العالمية، الحركة الصهيونية وفنّد اطروحاتها باعتبارها «عقيدة تخدم مصالح البورجوازية اليهودية المتحالفة مع الامبريالية». وقد جاءت هذه الادانة قبل أن يتبلور المشروع الصهيوني في فلسطين. وبعد تأسيسها، ثابرت الأممية الشيوعية على نهج الادانة هذا، بل صعدت من مستواه مع بدء تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين باعتباره «فكرة طوباوية بورجوازية صغيرة ورجعية، تحرف أنظار الكادحين اليهود عن الصراع الطبقي» ولأنها «وبحجة اقامة دولة يهودية في هذا البلد، الذي يشكل اليهود فيه أقلية ضئيلة، قد قدمت السكان الأصليين من الكادحين العرب قرباناً للاستغلال الانكليزي» (اضافة «فرومكينا» حسب اقتطاف الدكتور الشريف عن المؤتمرات العالمية الأربعة الأولى للأممية الشيوعية).

ان ادانة الحركة الصهيونية، ومشروعها في وقت لاحق، تلك التي تكرست حتى قبل المؤتمر التأسيسي للأممية الشيوعية واستمرت بعد تأسيسها كموقف ثابت لها، قد تم تبنيه من قبل الفرع الفلسطيني للأممية الشيوعية، ولكن الأهم من ذلك، وهذا ما اقتضى توضيحه جزءاً غير قليل من كتاب الدكتور الشريف، هو أن اعتراف الأممية الشيوعية بالفرع الفلسطيني لها لم يتحقق الا بعد أن تحرر أعضاؤه من أوهام «الصهيونية البروليتارية»، وبعد ادراكهم التناقض الجذري بين الصهيونية والاشتراكية. لذلـك فإن ادانـة الحركـة الصهيونية ومشروعها في فلسطين لم تشكل موقفاً للأممية الشيوعية واجه صعوبة في الترجمة من قبل الفرع الفلسطيني لها، غير انه كان موقفاً للأممية الشيوعية له أثره الحاسم في عملية التطور التي أدت إلى ولادة الحزب الشيوعي في فلسطين. والحزب الشيوعي في فلسطين، الذي انبثق في تموز (يوليو) ١٩٢٣ وجرى الاعتراف به رسمياً من قبل الأممية الشيوعية في شباط (فبراير) ١٩٢٤، قد جاء نتاج عدة عمليات تمايز وتحول في صفوف المجموعة الصهيونية العمالية (بوعالي تسيون) التي ترجع جذورها الى الجناح الصهيوني في الحركة العمالية في روسيا القيصرية، وبشكل أساسي الى مجموعة البوعالي تسيون الروسي بقيادة بير بوروشوف الذي يعتبر الأب الروحي للصهيونية الاشتراكية والذي كان ينادي بضرورة النضال في سبيل تحقيق «الاستقلال الاقليمي للشعب اليهودي في فلسطين» على قاعدة فهم مقصود للمسألة اليهودية يرتكز على اعتبار التركيبة الاجتماعية اليهودية تركيبة «غير طبيعية»، وان «الهجرة المنظمة» الى فلسطين هي التي توفر امكانية تحقيق التركيبة الاجتماعية «الطبيعية» وتسمح لجماهير اليهود المهاجرة بالنفاذ الى مرافق الانتاج الأساسية لاقتصاد البلد المتخلف.

ان تقديم صورة واضحة عن نشوء وتطور الحركة العمالية اليهودية في روسيا التي تمثلت في «البوند»

و«البوعـالي تسيون»، والأخيرة بشكل خاص، قد جاء في كتاب الدكتور الشريف مقدمة ضرورية لدراسة نشؤ وتطور الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، التي ولد منها الحزب الشيوعي في فلسطين، ولفهم توجهاتها وأهدافها. اذ أن الحركة العمالية اليهودية في فلسطين تشكل استمراراً لتلك التي كانت في روسيا ومجموعة البوعـالي تسيون (البوروشوفي) بشكل خاص. فحزب «البوعالي تسيون الفلسطيني» الذي عقد مؤتمره التأسيسي عام ١٩٠٦ قد تشكل على أثر الموجة الثانية من الهجرة «مجموعة هومل». وقد رفع شعاري «احتلال الأرض» و «احتلال العمل» مكرساً بذلك عاملاً هاماً حال دون تطوير علاقات نضالية مشتركة بين العمال العرب واليهود. ولقد كشف مؤتمره الذي عقد في يافا، عام ١٩١٠، عن توجهات سياسية تهدف الى «اقامة تجمع يهودي في فلسطين قائم في بلده وسيد مصيره» والى «تقوية مواقع العامل اليهودي في فلسطين والعمل على ازدهاره وزيادة عدده»؛ وهذا مايشير بوضوح الى توجهات «الحـركة العمالية اليهودية» في فلسطين منذ تلك البداية.

غير أن اتجاهين متعارضين قد ظهرا في اللجنة المركزية للبوعالي تسيون منذ مؤتمره التأسيسي، أحدهما يساري (اتجاه روستوف) والآخر يميني بقيادة «بن غوريون». ولعبت قضايا من نوع: وحدة الحركة العمالية، والعلاقة مع مجموعات البوعالي تسيون في العالم، وقضية اللغة، وقضية العلاقة مع العمال العرب، دوراً أساسياً في بلورة اتجاهات متناقضة في «البوعالي تسيون». وقد استطاعت هذه التناقضات، بتأثير ثورة أكتوبر الاشتراكية وافتضاح علاقة التعاون الوثيق بين المنظمـات الصهيونيـة العماليـة والامبريـاليين بالبريطانيين، وكذلك المواقف العدائية الشوفينية لهذه المنظمات من الجماهير العربية، استطاعت أن تدفع في عام ١٩١٩ أقلية يسارية، من البوعالي تسيون الفلسطيني، لرفض الانضمام الى «اتحاد العمل» (أحدوت هعفوداه) الذي تشكل في آذار (مارس) ١٩١٩ ليضم كافة العمال اليهود في فلسطين «بهدف القيام بنشاط اقتصادي وثقافي وسياسي» والذي أقرت قيادته الاشتراك في نشاطات المنظمة الصهيونية العمالية وكذلك انضمامه الى الأممية الثانية. هذه الاقلية اليسارية هي التي شكلت مع مجموعات اشتراكية صغيرة حزب العمال الاشتراكي (M. P. S.) الذي يعتبر النواة الأولى للحركة الشيوعية في فلسطين.

ان انسلاخ هذه المجموعة اليسارية عن «اتحاد العمل» كان يعني رفضها الوقوف الى جانب النظام الامبريالي البريطاني والأممية الثانية وسعياً منها الى الوقوف في صف السلطة السوفياتية الجديدة والأممية الثالثة الشيوعية. لكنها في الوقت نفسه ظلت وفية لمبادىء الاتحاد العمالي للبوعالي تسيون وكانت تطمح الى التوصل لطريق يمكنها من الجميع بين مبادىء «الصهيونية البروليتارية» والمبادىء المعادية للصهيونية التي تتبناها الأممية الثالثة. لكل ذلك نجد أعضاء حزب العمال الاشتراكي (M. P. S.) يتحررون من كثير من المفاهيم الصهيونية. فالحزب يدعو الى ضرورة البحث عن «طريق سليم للعيش المشترك مع الشعب الآخر الموجود هنا» ويؤكد أن الهجرة الصهيونية واحتلال البلاد واستثمار سكانها لن يؤدي الا الى «زيادة المادة المتفجرة تحت أسس بنائنا». لكن هذا التحرر من أوهام الصهيونية لم يكن تاماً. وحسب تعبير «مئير فلنر» فهم «لم يفهموا أن هناك تناقضاً جذرياً بين الصهيونية والاشتراكية» وبالفعل فهم قد أعلنوا أنهم من أنصار الثورة الاشتراكية و «الصهيونية البروليتارية الحقيقية»

هذا التناقض الداخلي «الذي ولدت النواة الأولى للحركة الشيوعية في فلسطين مشحونة به قد حال دون حسم تمايزها السياسي والايديولوجي في الاتجاه الثوري ــ الأممي لحظة ولادتها. واضطرها الى اجتياز مرحلة أخرى من الصراع حتى الانتقال الى مواقع الماركسية اللينينية ومعاداة الصهيونية. وقد سارت هذه العملية على قاعدة من الصراع بين اتجاهات عمالية مختلفة داخل الكونفدرالية العامة للعمال اليهود في فلسطين (الهستدروت) التي أقامتها القيادة العمالية الصهيونية بهدف تعزيز مبدأ احتلال الأرض واحتلال العمل وبهدف انجاز مشروعها الاستيطاني. وقـد انعكس هذا الصـراع، بين الاتجـاهات العمـالية في الهستدروت، صراعاً أيديولوجياً وسياسياً في صفوف حزب العمال الاشتراكي (M. P. S.) تمحور حول قضيتين محوريتين تمثلتا في الموقف من «الصهيونية البروليتارية» والموقف من الانضمام الى الأمميـة الشيوعية مع ما بين القضيتين من علاقة جدلية. وقد تشكل من الاتجـاه المعادي للصهيـونية «حـزب

الشيوعيين الفلسطينيين» الذي انسلخ عن الحزب في المؤتمر الرابع(أيلول ــ سبتمبر ١٩٢٢) ثم عاد فانضم اليه في الكونفرانس التوحيدي (تموز ــ يوليو ١٩٢٣) بعد أن اقتنعت أغلبية الحزب بضرورة الانسلاخ النهائي عن «الصهيونية البروليتارية».

موقف الأممية الشيوعية من الحركة القومية العربية في فلسطين

كان التحالف مع البورجوازية الوطنية في المستعمرات وشبه المستعمرات على جدول أعمال المؤتمر العالمي الثاني للأممية الشيوعية. وقد أعطى لهذه الموضوعة أهمية كبيرة تأكيد لينين على أن أحداث السياسة العالمية تتجه نحو النقطة المركزية التي تتمثل «بالصراع الذي تخوضه البورجوازية العالمية ضد الجمهورية السوفياتية في روسيا التي تلتف حولها الحركات السوفياتية لعمال الدول المتطورة من جهة، وكافة حركات التحرر القومي في المستعمرات والأمم المضطهدة (التي اقتنعت بعد تجارب مريرة) بأنه لا خلاص بالنسبة لها الا بانتصار السوفيات على الامبريالية العالمية». فهذا يعني أن المهمة العاجلة للأممية الشيوعية تتمثل في تحقيق التحالف الوثيق بين كافة حركات التحرر القومي المعادي للأمبريالية وبين روسيا السوفياتية، وذلك في سبيل «خوض النضال ضد العدو المشترك»: «الامبريالية العالمية». وقد رأى لينين أن واجب الأحزاب الشيوعية في البلدان المختلفة هو «دعم نضال حركات التحرر القومي البورجوزاية ــ الديموقراطية،ومحاربة التأثيرات الايديولوجية للقوى الرجعية وتقديم مساعدة خاصة للحركة الفلاحية في نضالها ضد الملكية العقارية الكبيرة..» شرط عدم الاندماج في هذه الحركات القومية البرجوازية وضمان «الحفاظ على الحركة البروليتارية ولو كانت في بداياتها الأولى».

وبالرغم من أن المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية (حزيران ــ يونيو ــ تموز ــ يوليو ١٩٢١)، نتيجة تراجع الحركة العمالية الثورية في أوروبا، قد دعا جميع الأحزاب الشيوعية الى اقامة «الجبهة العمالية المتحدة» الكفيلة بكسب تأييد أوسع قطاع من الطبقة العاملة ودفعها للانخراط في العملية الثورية في سبيل خلق الظروف الملائمة لتحقيق انتصار الاشتراكية، الا أن المؤتمر التأسيسي للبروفنتيرن (الأممية النقابية الحمراء) الذي واكب انعقاده انعقاد المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية قد حلل الخصوصية التي تميز الحركة الثورية في البلدان المستعمرة والتابعة، ففصل بين معسكر حركة التحرر القومي «التي تتمتع، بدون شك، بطابع ثوري (...)» وبين «معسكر الحركة البروليتارية الصرفة الموجهة مباشرة ضد المستثمرين الوطنيين والأجانب». وأكد المؤتمر التأسيسي للبروفنتيرن، في قراراته، على ضرورة دعوة البروليتاريا الثورية لدعم النضال المعادي للأمبريالية الذي تخوضه حركة التحرر القومي في البلدان المستعمرة والتابعة.

أما المؤتمر العالمي الرابع للأممية الشيوعية، فقد طرح شعار «الجبهة المعادية للأمبريالية» في البلدان المستعمرة والتابعة بهدف تنسيق النضال الذي تشنه القوى الشيوعية والقومية ضد الامبريالية في هذه البلدان، ولقد أسهمت النقاشات التي دارت حول تقرير اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية وخاصة مداخلات المندوب الأندونيسي «تان مالاكا» والتركي «أوركان» في التوصل الى صيغة الجبهة المتحدة المعادية للأمبريالية الملائمة لبلدان الشرق والبلدان التابعة والمستعمرة بشكل عام. وقد جاءت الأطروحات التي أقرها المؤتمر العالمي الرابع للأممية الشيوعية متقدمة، بالفعل، على تلك التي أقرها المؤتمر العالمي الثاني، اذ انها أقرت التعاون ليس مع ممثلي البورجوازية الوطنية فقط وانما، أيضاً، مع بعض ممثلي فئات الأرستوقراطية في بعض البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة «التي لم يتفسخ فيها النظام الاقطاعي ــ البطريركي، بعد، الى الحد الذي يسمح لهذه الفئات بلعب دور القيادة النشيطة للنضال المعادي للأمبريالية». والمؤتمر الخامس للأممية الشيوعية لم يكتف بالتأكيد على شعار «الجبهة المتحدة المعادية للأمبريالية» والدعوة الى العمل على تجسيده، وخاصة بعد التطورات الايجابية في علاقات الأحزاب الشيوعية بالحركات القومية (على سبيل المثال تعزيز التحالف القائم بين الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي الصيني من جهة وحزب الكومنتانغ من جهة ثانية)، وانما وجه نقداً، من خلال «مانويلسكي» المندوب السوفياتي الى المؤتمر ورئيس لجنة «المسألة القومية والكولونيالية»، الى الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة واتهمها بأنها قد جابهت المسألة القومية والكولونيالية، خلال الفترة السابقة «باستحياء بالغ». وأكد مانويلسكي أن «نقص

الاهتمام الذي أولاه الشيوعيون لهذه المسألة قد أدى الى ترك قيادة الحركة التحررية المعادية للأمبريالية تفلت من أيدي الشيوعيين».

يبدو واضحاً مما سبق عرضه من مواقف الأممية بأنها لم تطرح أمام الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة، في تلك الفترة، مهام النضال من أجل انتصار الاشتراكية، وانما دعتهم الى الانخراط الفعلي في النضال المعادي للأمبريالية والسير في طليعة الحركة الوطنية التحررية. وقد كان لينين يدعو الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، باستمرار، الى مواءمة نظرية البروليتارية الثورية مع الظروف الخاصة ببلدانها، حيث «يؤلف الفلاحون الجمهور الرئيسي من السكان»، وحيث تطرح مهمة «النضال ضد بقايا العصور الوسطى وليس ضد رأس المال». كما أوصى لينين الأحزاب الشيوعية في بلدان الشرق «بترجمة العقيدة الشيوعية الموضوعة أصلاً لبروليتاريي البلدان المتقدمة، الى لغة كل شعب». واعتبر أن الواجب الأول لهؤلاء الشيوعيين يكمن في سعيهم لإيقاظ «الطموح الثوري والمبادرة الذاتية لدى الجماهير والاشتراك الفعال في نضالها التحرري المعادي للأمبريالية من خلال الارتباط بالحركة القومية التي تستيقظ لدى شعوب المستعمرات وشبه المستعمرات».

غير أن بعض الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة لم تدرك الأهمية الكبيرة لتوصية لينين هذه، وفهمت وطبقت بصورة جامدة وميكانيكية الخط العام للحركة الشيوعية وشعارات مؤتمرات الأممية الشيوعية، مما جعلها تفشل في انتهاج سياسات صائبة ودفع قياداتها الى انحرافات انتهازية، وبخاصة «الانحرافات (اليسارية) الانعزالية». وهذا هو بالضبط ما حدث لدى قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين؛ اذ وقع في «انحراف (النزعة العمالية) الانعزالي». فشددت هذه القيادة على أهمية المطالب الاجتماعية أكثر من تشديدها على مطالب التحرر القومي رغم أن فلسطين، في ذلك الوقت، كانت تواجه مهام الثورة الوطنية التحررية وليس الثورة الاجتماعية. كما أن هذه القيادة لم تستطع ادراك أهمية المسألة القومية العربية في فلسطين أو تقيم بشكل صحيح عظم الطاقات الثورية في صفوف الكادحين العرب وجماهير الفلاحين منهم بصورة خاصة. فرغم أن الحزب الشيوعي في فلسطين قد أقرّ، في مؤتمره الخامس (تموز ــ يوليو ١٩٢٣) بالطابع الثوري للحركة القومية العربية التي كانت تقودها المجموعات الاقطاعية ــ الدينية، وقتئذ، الا أن تقييم الدور الذي كانت تلعبه هذه القوى كان يختلف في نظر قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين عنه في نظر قيادة الأممية الشيوعية. فالسكرتير العام للحزب الشيوعي في فلسطين «أبوزيام» (وولف أوفبرباخ) في مقال له بعنوان «حول الأوضاع في فلسطين» كان يرى أن «الاقطاعيين كانوا يحاربون بكافة قواهم تطور الرأسمالية المحلية لأن نموها سيفتح أمام الفلاح مجالات أخرى لاستخدام قوة عمله..». وهذا ما كان يدفع «الأفندية الى اقامة حلف مع الامبريالية الانكليزية بهدف محاربة الرأسمالية المحلية من جهة والجماهير الكادحة من جهة أخرى» مع أن «أبوزيام»، في مكان آخر من المقالة، يعترف بأن هؤلاء الاقطاعيين الأفندية «كانوا يسيرون أحياناً في مقدمة الحركة القومية المعادية للأمبريالية،» الا أنهم، حسب تصوره، كانوا يفعلون ذلك «ليس من أجل انجاز التحرر الوطني وانما، وبشكل أساسي، من أجل خيانة الحركة القومية وبيعها في الوقت المناسب».

غير أن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية كانت ترى غير ذلك. فأحد مسؤولي القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية «كيتا يغورودسكي» كان يرى أن المجموعات الاقطاعية الدينية التي كانت «تتمتع بنفوذ كبير بين صفوف الجماهير الفلاحية المختلفة كانت تسهم ــ ما عدا في حالات نادرة ــ في النضال المناهض للأمبريالية الانكليزية وللصهيونية التي كانت تدعمها، خاصة وأن الاقطاعيين المحليين كانوا يتعرضون لمنافسة شديدة من قبل المستوطنين اليهود الذين كانوا يستخدمون الآلات الزراعية الحديثة في حراثة الأراضي». ورغم أن قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين، بناء على التوجيهات التي تلقتها من اللجنة التنفيذية للأممية في أيار (مايو) ١٩٢٥، قد دخلت في مفاوضات مع زعماء الحركة القومية العربية في فلسطين بهدف اقامة جبهة متحدة معادية للأمبريالية «تكون قادرة على تنسيق جهود كافة القوى المعادية للأمبريالية الانكليزية وللاستيطان الصهيوني في فلسطين» كما يؤكد محمود الأطرش، عضو سكرتارية

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، وجوزيف بيرغر الشخصية الثانية في الحزب حتى بداية الثلاثينات، ورغم أن الشيوعيين قد نجحوا في تنظيم عدد من النشاطات المشتركة مع زعماء الحركة القومية العربية (حملة انتخابات بلدية القدس عام ١٩٢٤، ومظاهرات الاحتجاج بمناسبة زيارة اللورد بلفور الى فلسطين عام ١٩٢٥ وغيرها) الا أن الاتصالات مع زعماء الحركة القومية لم تتعدّ حدود التشاور وتبادل الآراء. ولم يفلح الشيوعيون، وقتها، في اقامة الجبهة المتحدة المعادية للأمبريالية، بل أدت هذه الاتصالات الى حدوث «انعطاف» في توجه الحزب الشيوعي تجاه الحركة القومية العربية تمثل في توصل قيادة الحزب الى مقولة مفادها أن «تعزيز الطابع المعادي للأمبريالية للحركة القومية العربية في فلسطين لن يتم الّا اذا حدث تغيير في طبيعة تركيب قيادة هذه الحركة»؛ الأمر الذي أدى الى ظهور خلافات داخلية تمخضت عن ظهور «أقلية متطرفة» في بداية عام ١٩٢٨ أطلقت على نفسها اسم «مجلس العمال اليهود»، رفضت دعوة الحزب الى التعاون فقط مع «العناصر السليمة» داخل الحركة القومية العربية ورفضت قطع الصلات مع الزعماء التقليديين العرب الذين يدعون بأنهم يناضلون ضد الصهيونية ولكنهم في الواقع يبيعون أراضيهم الى الصهاينة ــ على حد تعبير قيادة الحزب ــ وحاولت تفسير شعار الجبهة المتحدة المعادية للأمبريالية على أنه تطابق تام بين سياسة الحزب الشيوعي وبين مطالب «اللجنة التنفيذية العربية» (قيادة الحركة القومية في ذلك الوقت) وتوجهاتها. وقد قامت قيادة الحزب بفصل أعضاء «مجلس العمال اليهودي» مكرسة، بذلك، الاتجاه الانعزالي فيه.

إن هذا «الانعطاف» في توجه الحزب تجاه قيادة الحركة القومية العربية هو أحد العوامل الأساسية التي أدت الى فشل جهوده بين جماهير الفلاحين العرب بالاضافة الى «الانحراف العمالي» الذي وقع فيه منذ البداية. فرغم أن الجهود التي وجهها الحزب نحوهم كانت كبيرة بالفعل، اذ قام بنشاط كبير في سبيل تحقيق تحالفهم مع عمال المدن واقامة حزب عمالي ــ فلاحي، وساهم بدور هام خلال الصدامات التي كانت تحدث بينهم وبين المستوطنين الصهاينة، كتلك التي حدثت في «العفولة» في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤، الا أن توجه نشاط الحزب الفعلي كان باتجاه التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين (اليشوف). واعتقدت قيادة الحزب أن «ديناميكية الصراع الطبقي وسط القطاع اليهودي ستؤدي الى سلخ البروليتاريا اليهودية عن جسم الحركة الصهيونية، والى تصفية الطابع (القومي) للحركة العمالية اليهودية في فلسطين». كما اعتقدت بأن «التضامن الكفاحي بين العمال العرب واليهود في معركتهم المشتركة ضد الاستغلال الرأسمالي كفيل، وحده، بحل كافة معضلات المسألة الكولونيالية في فلسطين». وهنا بالضبط كان يكمن السبب وراء اعارتها الاهتمام لاقامة «الجبهة العمالية المتحدة» أكثر من الاهتمام لاقامة الجبهة المتحدة المعادية للأمبريالية.

ان هذا الانحراف اليساري الانعزالي هو الذي طبع سياسات الحزب وتوجهاته في تلك الفترة المحددة. وهو، بالتأكيد، نتيجة لتوجهه باتجاه التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين (اليشوف). وقد كان هذا التوجه هو السبب في تحفظ الأممية الشيوعية على الاعتراف به كفرع لها في فلسطين ووضعها «تعريب الحزب» كشرط لذلك.

موقف الأممية من قضية «التعريب»

ان اصرار قيادة الأممية الشيوعية على انجاز «تعريب» الحزب، وفي أسرع وقت ممكن، كان منسجماً تماماً مع موقفها تجاه الحركة القومية العربية في فلسطين. وقد نبع هذا الاصرار من تحليل صحيح لطبيعة المرحلة التي كانت تسود فلسطين آنذاك، وهي مرحلة التحرر الوطني. فحزب يتوجه بشكل أساسي الى التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين لن يتمكن من اتخاذ الموقف الصحيح تجاه الحركة القومية العربية، بمعنى دعمها الفعلي ثم التوصل الى قيادتها. وهذا يعني، بالتأكيد، أن حزباً كهذا لن يتمكن من الاسهام الفعلي في انجاز مهام الثورة الوطنية التحررية التي كانت مطروحة في فلسطين، مع ما لذلك من آثار شديدة الضرر على انجاز مهام التحرر الاجتماعي اللاحقة.

ولقد كان الشيوعيون العرب يدركون ذلك ويطالبون باستمرار، بانجاز تعريب الحزب الشيوعي. وقد

ازدادت هذه القضية لديهم وضوحاً وترسخاً خلال تلقيهم الاعداد الحزبي في موسكو؛ حيث توصلوا الى القناعة «بأن انجاز الحزب كان ضرورياً ليس فقط لأن غالبية سكان فلسطين تتشكل من العرب ولكن، خصوصاً، لأن المرحلة الأولى من مراحل النضال الثوري الدائر في فلسطين آنذاك كانت مرحلة الثورة الوطنية التحررية التي لا يمكن أن تخوضها سوى الجماهير العربية» حسب تعبير محمود الأطرش.

ورغم هذا الاصرار من جانب قيادة الأممية الشيوعية والسعي المستمر من قبل الكوادر العربية في الحزب الا أن تعريبه لم ينجز طوال مرحلة العشرينات، وان كانت الأسس لهذه العملية قد أرسيت فيما أطلق عليه الدكتور الشريف «الجذور للتعريب» والتي توقف في كتابه بعد انجازها ليستكمل دراسة «التعريب» في كتاب آخر ومرحلة أخرى.

غير أنه يبدو واضحاً أن الدكتور الشريف يحمل مسؤولية عدم انجاز عملية التعريب لقيادة الحزب في ذلك الوقت بل يؤكد معارضتها لذلك. وفي دراسته «الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٠ ــ ١٩٣٣» المنشورة في العدد ١١٣، نيسان (ابريل) ١٩٨١، من «شؤون فلسطينية» يرفع شكوك محمود الأطرش في هذا المجال الى مستوى الحقيقة، حين يؤكد أن أهم أسباب معارضة هذه القيادة لعملية التعريب يكمن في «عجزها الموضوعي والذاتي عن فهم طبيعة المسألة القومية في فلسطين ونظرتها الى شعار التعريب من وجهة نظر وحيدة الجانب حيث كانت تعتقد بأن التعريب يعني أساساً تغيير الكوادر اليهودية بالكوادر العربية على رأس الحزب. وهكذا بقيت قيادة الحزب عاجزة، طوال مرحلة العشرينات، عن استيعاب حقيقية مضمون شعار التعريب الذي كان يعني، في الأساس، تغيير وجهة نشاط الحزب من القطاع اليهودي الى القطاع العربي». وقد استبق الدكتور الشريف تساؤلاً مشروعاً يمكن أن يقوم حول توافر الظروف الملائمة لانتشار الفكر الشيوعي بين الجماهير العربية الكادحة حين برهن على ذلك من خلال استعراض ظهور الحركة القومية العربية وتنامي الشعور الوطني بين الجماهير العربية الكادحة بالاضافة الى انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية وانتشار أفكارها العلمية، رغم كل الحواجز، وتقييم دور الشيوعيين اليهود الذي توصل اليه على هذا الأساس والذي اقتصر على «تسريع عملية انتقال بعض العمال والمثقفين العرب التاريخية الى مواقع الماركسية اللينينية» وليس في «خلق الظروف الموضوعية المؤاتية لظهور مجموعات شيوعية عربية، اذ كان هذا مستحيلاً...».

وقد تم بالفعل من خلال توجيه نشاطات الحزب الى حقل العمل النقابي بين العمال العرب تحقيق نجاح ١٩٢٤ في تنظيم عدد منهم من العاملين في صناعات معينة «سكك حديد، الاسمنت..»، في اطار نقابات العمال اليهودية أو في نقابات مستقلة. ورغم أن الحزب كان يركز جهوده في سبيل «وحدة الحركة النقابية في البلاد» الا أن تجربة العمل النقابي اليهودي ــ العربي الموحد قد فشلت أمام اصرار العمال العرب على تشكيل نقاباتهم المستقلة، مما دفع الحزب الى دعم المنظمات النقابية العربية المستقلة ومن أبرزها «جمعية العمال العرب الفلسطينية» التي تشكلت رسمياً في آذار (مارس) ١٩٢٥. وقد أدى هذا النشاط في حقل العمل النقابي الى اكتساب عدد من العمال والمثقفين العرب الى صفوف الحزب. ومنذ أن دخل الحزب العضو العربي الأول والوحيد عام ١٩٢٤ ونشاط الحزب يتصاعد بين الجماهير العربية. وساعد في نفاذه بين هذه الجماهير نشاطه في الأحياء المختلطة، مثل حي المنشية بيافا، وكما يقول محمود الأطرش كان بامكان الشيوعيين استقطاب أعداد كبيرة من العمال العرب «لولم يتخذ بعض الرفاق اليهود موقفاً مائعاً من قضية الهجرة اليهودية الى فلسطين».

مع هذا النمو المضطرد ظهرت بعض القضايا التنظيمية من نوع ضرورة «اجتماع الخلايا الحزبية في الأحياء العربية وحدها مع ارسال أحد المسؤولين من الرفاق العرب أو اليهود للإشراف على سير الاجتماع». كما ظهرت الحاجة الى اعداد كوادر حزبية عربية «قادرة على المساهمة في قيادة النشاط الشيوعي في البلاد». وقد استجاب الحزب وأرسل عامي ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ مجموعات من الشيوعيين العرب الى موسكو لاعدادهم في جامعة «كادحي شعوب الشرق». ورغم ذلك فإن محمود الأطرش يعتقد أن قيادة الحزب «وأبو

زيام» (وولف أوفبرباخ) السكرتير العام للحزب بالذات، كان يعمل على عرقلة اعداد هذه الكوادر العربية القادرة على تسلم زمام القيادة في الحزب.

□ □ □

تلك هي الخطوط العريضة التي توصلت اليها قراءتنا لهذا الكتاب، وما من شك في أن الكتاب يقول غير ذلك الكثير. وهو يشكل إضافة قيمة للدراسات التي تصدت لموضوعة الحزب الشيوعي الفلسطيني. كما أنه يكتسب قيمة اضافية كونه يأتي من كاتب ملتزم بالوريث الشرعي والتاريخي لتراث الشيوعيين الفلسطينيين منذ عام ١٩١٩.

محمود قدري

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

قمة الصمود والتصدي، ومصر بعد السادات

وسط المشاغل المألوفة التي تنصب فيها جهود الثورة الفلسطينية في العادة، وقع حدثان بارزان، سيتركز حولهما هذا التقرير. هذان الحدثان هما انعقاد مؤتمر القمة الخامسة للجبهة القومية للصمود والتصدي، ومصرع الرئيس المصري محمد أنور السادات، الذي وصفته المصادر الفلسطينية بأنه تنفيذ لحكم إعدام أصدره الشعب العربي، ضد اول رئيس عربي تجرأ على عقد صلح منفرد مع العدو الاسرائيلي، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه.

سقوط رجل المفاجآت!

الحدث الكبير الذي استتبع، وسوف يستتبع، سلسلة من ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية، كان مقتل الرئيس أنور السادات على يد مجموعة عسكرية داهمت منصة الرئاسة، أثناء العرض العسكري الذي رعاه السادات، في الذكرى الثامنة لحرب تشرين الاول (اكتوبر). وقد تمكنت هذه المجموعة من قتل السادات واصابة عدد من جلساء المنصة، سقطوا بين قتيل وجريح؛ وذلك في اجرأ عملية من نوعها شهدتها مصر، او اي من البلدان العربية الأخرى.

اذاً، سقط «رجل المفاجآت»، وهو اللقب الذي استطابه الرئيس المقتول، في مفاجأة ان صح انه كان يتحسب منها، فمن المؤكد انه ما كان يتوقع نجاحها، بعد ان احاط نفسه بإجراءات حراسة غير عادية، تدعمها اجراءات خاصة تكلفت بها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، فكلفتها ٢٥ مليون دولار سنوياً، لتوفير الحماية الشخصية للرئيس ــ الدجاجة التي تبيض ذهباً للخزائن الاميركية.

وقد جاء مصرع السادات في وقت بدت فيه عزلته داخل مصر، فضلاً عن عزلته العربية، في أوج استحكامها؛ وبعد أن قاد بنفسه الحملة التي القت بالالوف من قادة وكوادر المعارضة المصرية في السجون، واضاف الى القوانين الاستثنائية المكبِّلة للحريات في عهده، قوانين جديدة تجعل اي نشاط سياسي معارض، سواء قام به افراد او جماعات او احزاب، ممنوعاً ومعاقباً عليه بأشد العقوبات.

ردود الفعل على مصرع السادات

وفور وقوع الحادث، ابتدأت ردود الفعل، وانداحت لتشمل مصر والعالم العربي ودول العالم المعنية بالصراع المحتدم في الشرق الاوسط.

الاوساط الفلسطينية تلقت نبأ مصرع السادات بفرحة لم يحرص أي منها على إخفائها. وشهد المراقبون كيف ان الاجماع الفلسطيني لم يتحقق، في اي يوم من الأيام، ازاء اية واقعة، بمقدار ما تحقق ازاء واقعة الاحساس بالارتياح، حين لقي اكثر العرب ايغالاً في الإساءة لشعب

فلسطين وحقوقه عقابه العادل. ولم يكن الفلسطينيون هم الوحيدون الذين عبروا عن الفرحة، فقد احست اوساط عربية واسعة ان النفر من ابناء الجيش المصري، الذين تصدوا للسادات، عبروا بمبادرتهم عن مشاعر الجمهور المصري الناقم على سياساته الداخلية والعربية والدولية، والمتضرر منها. كما عبروا عن مشاعر الشعوب العربية الأخرى، التي كان استمرار السادات في الحكم يمثل تحدياً لارادتها وباعثاً على إحساسها اليومي بالقهر. والشعب الفلسطيني، بالذات، كان، من بين هذه الشعوب، أشدها إحساساً بالأذى وتعرضاً للضرر، لأن مبادرة السادات وسياساته مثلت بالنسبة لهذا الشعب سيفاً وجه إلى عنقه، محاولاً ان يبتر مسيرة كفاحه الوطني، وهي في ابان توهجها.

في منظمة التحرير الفلسطينية

تلقى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، نبأ عملية تصفية السادات، بينما كان يتهيأ للبدء بجولة آسيوية، معدة مسبقاً، لزيارة الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية واليابان وفيتنام. وفي اول تعليق له على العملية، أعاد عرفات الى الأذهان تنبؤه الشهير، حول مصير السادات وأمثاله: «ألم أقل ان ليل مصر لن يطول، وانه اذا جاء الطوفان فإنه سيجرف كل المرتدين والعملاء؟». ووصف القائد العام للثورة الفلسطينية عملية الخلاص من السادات بأنها: «رسالة جيش مصر العروبة وشعب عبد الناصر، الى الأمة العربية والى شعبنا الصامد في ارضنا المحتلة، تحت نير الاحتلال الصهيوني»، ليخلص الى القول: «ان الفجر آت والنصر آتٍ». (**فلسطين الثورة**، ٧/٩/١٩٨١).

والعبرة الرئيسية التي استخلصها عرفات يعكسها قوله: «لقد أثبتت هذه العملية التي قام بها شعب مصر العظيم، من خلال افراد جيشه الباسل، ان قضية فلسطين تعيش في وجداننا، وانه لم يكن من الممكن ان يسامح هذا الشعب مَن فَرَّطَ بالقدس وضرب القضية الفلسطينية، ومَن مَدَّ يده للتوقيع على مؤامرة كامب ديفيد الخيانية، ضد شعب فلسطين والأمة العربية». وفي هذا تأكيد على: «ان التزام مصر القومي وبالصعيد الفلسطيني هو قوة ثابتة، في وجدان هذا الشعب [المصري] العظيم» (**المصدر نفسه**).

تعقيب عرفات على العملية يركز، اذاً، على نقطتين: استحقاق السادات للعقوبة جزاء سياسة كامب ديفيد، وما تشير اليه العملية بالنسبة لراهن هذه السياسة ومستقبلها، «التي تشهد بدايات فشلها بسقوط احد رموزها، لأن شعب مصر الشجاع ملتزم بقضيته القومية والتي تشكل فلسطين المركز والقلب لها»، كما قال عرفات في وقت لاحق (**وفا**، ١١/١٠/١٩٨١).

وعن «قيادة الثورة الفلسطينية»، صدر يوم تنفيذ العملية، بيان مسهب القى مزيداً من الأضواء على هاتين النقطتين. وطبقاً للبيان: «انهت رصاصات ابطال مصر حياة الخائن انور السادات الذي انحرف وارتمى باحضان العدو الامبريالي والصهيوني، واخرج مصر العروبة من الصف العربي ومن جبهة القتال ضد العدو الصهيوني، واعترف بالكيان الصهيوني... وطبَّع العلاقات معه، وفتح اجواء مصر امام العدو الاميركي والاسرائيلي، وافسح، على ارض مصر، المجال للقواعد الاجنبية، من جديد». وكذلك فإن «الرصاصات التي اطلقتها يد ابطال مصر العربية وأنهت حياة العميل أنور السادات، هي اعلان للنهوض الجديد لجماهير مصر العربية، والنهوض الكبير لجماهير امتنا من المحيط الى الخليج. انه الرد الاولي على النداءات التي انطلقت، من المشرق العربي، لجماهير مصر العربية وستتلوه تجاوبات اخرى وسيعلو المدّ...» (**وفا ــ ملحق خاص**، ٦/١٠/١٩٨١).

اما عن كامب ديفيد بعد السادات، فيتعهد بيان قيادة الثورة الفلسطينية: «بأننا على العهد باقون، وسنشدد ضرباتنا ضد اطراف كامب ديفيد، وسنعطي بهذا، سنداً لجماهير مصر العربية ولطلائعها البطلة» (**المصدر نفسه**).

ومن المتعذر، في الحيز المتاح لهذا التقرير، استقصاء ردود الفعل الفلسطينية كما عكستها البيانات والتصريحات، انما يمكن القول: انه ما من جهة فلسطينية إلا وعبَّرت عن فرحتها بتصفية السادات، وهي، كما وصفها بحق بيان قيادة الثورة الفلسطينية، «فرحة الثائر الذي ينهي

المعتدي، وفرحة المناضل الذي ينهي العميل والخائن، وهي أيضاً فرحة الثائر بتعميق إيمانه بحتمية النصر» (**المصدر نفسه**).

اصداء وتساؤلات واسعة

أثارت تصفية السادات نوعين من الاسئلة، اولهما، انصب في المحاولات العديدة الجارية لمعرفة طبيعة ودوافع القائمين بالعملية. ومع ان السلطات المصرية الرسمية اخذت تسرب، اولاً بأول، معلومات وبيانات تتضمن روايتها، فإن شكوكاً كثيرة احاطت بهذه الرواية، واستتبعت مزيداً من الاسئلة. لقد ركزت الرواية الرسمية على ان الذين داهموا منصة الرئاسة، في السادس من تشرين الاول (اكتوبر)، ليسوا سوى مجموعة صغيرة معزولة. كما جهدت للإيحاء بأن دوافعهم تكاد تكون شخصية، على اساس ان شقيق قائد العملية هو احد الموقوفين في حملة الاعتقالات التي سبقت التصفية بأيام. ولعل هذه الرواية لم تقنع احداً، بما في ذلك الذين رددوها، ذلك أن طبيعة العملية وإحكامها ومدى نجاحها امور تفتح الباب للاعتقاد الصائب بأن اطرافاً عدة، تتجاوز مستوى المنفذين، خططت لها واسهمت في اعداد تفصيلاتها وفي تسهيلها، وهذا ما كان موضع تساؤلات وتكهنات عديدة. والنوع الثاني من الأسئلة، اتجه لتقصي احتمالات التطورات التي ستتبع تصفية السادات، في مصر وفي العالم العربي وفي مجال علاقات مصر بإسرائيل، وفي تأثير ذلك كله على موقف الولايات المتحدة وعلى سياستها في الشرق الاوسط وعلى مصالحها، وانعكاساته على مستقبل الصراع العربي ــ الاسرائيلي برمته.

السادات يخلّف تركة ثقيلة

وقد يمضي وقت طويل قبل ان تنجلي الوقائع الصحيحة المتعلقة بالعملية وبدوافع القائمين بها، وذلك نظراً للتكتم الشديد والمغرض الذي تفرضه السلطات المصرية على اجواء التحقيق.

ولا بد كذلك من بعض الوقت حتى تتكشف مصداقية الاحتمالات التي يدور الحديث عنها، من عدمها، بالنسبة للتطورات السياسية اللاحقة.

غير أن الوضع الراهن يرسم صورة النظام المصري، الذي أوغل، في عهد السادات، في اتباع سياسات، داخلية وعربية ودولية، دفعت إلى صفوف المعارضة أوساطاً متزايدة من المصريين المتضررين. حتى ان الأمر بلغ، قبل ايام من اغتيال السادات، حداً اتضح معه للجميع ان المعارضة تضم، على ساحتها الواسعة، كل الاحزاب والهيئات الشعبية والنقابية والاجتماعية، والمنظمات والجماعات الدينية في مصر. ومع تباين الاسباب التي تدفع جهات مختلفة المصالح والاعتقادات، كهذه، الى جبهة واحدة في وجه النظام، فإن الجميع انتهوا بالفعل الى الايمان بضرورة تنسيق عملهم ضد النظام، وبالذات ضد سياسته الاقتصادية التي تطحن جمهور المصريين، وضد صلحه مع اسرائيل ونشاطه في تطبيع العلاقات معها، بصورة تتعارض مع مصالح مصر الداخلية ومع مصالحها وعلاقاتها التقليدية بالعالم العربي.

هذا الوضع ورثه خلفاء السادات وفي مقدمتهم الرئيس الجديد، حسني مبارك.

وليست هذه كل التركة التي تلقاها خلفاء الرئيس المقتول. فقد ورثوا، فضلاً عن عزلة النظام في الداخل، عزلة عربية شبه كاملة. والعنوان الرئيسي المشير لمدى هذه العزلة، ان بلدين عربيين اثنين فقط، من مجموع واحد وعشرين بلداً، يقيمان علاقات ديبلوماسية مع مصر الآن. كما ورث خلفاء السادات علاقات مقطوعة، أو باهتة، مع معظم الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز، ومع معظم الدول الاشتراكية. وزيادة على هذا وذاك، ورث خلفاء السادات التعثر الظاهر في تطبيق اتفاقات كامب ديفيد، بين مصر واسرائيل، وخصوصاً في جانبها الفلسطيني. فالمحادثات الخاصة بالاتفاق على ما وصف بالحكم الذاتي للفلسطينيين في المناطق المحتلة، تدور، منذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، في حلقة تكاد تصبح مفرغة تماماً. والسير نحو الحكم الذاتي، باتفاق الجانبين، يمضي على طريق مسدود منذ ذلك الوقت. واذا كان تفاوت، او تباين وجهات نظر الجانبين بشأن مستقبل الحكم الذاتي هو العقبة، التي لم تتمكن مفاوضاتهما من تذليلها حتى هذا الوقت، فإن الموقف الفلسطيني الذي يرفض وجهتي النظر كلتيهما ويقاومهما، يشكل أيضاً عقبة لم تذلل، ولا يبدو ان بمقدور

اي منهما ان يذللها، حتى لو اتفقا فيما بينهما.

وكل ما قدمه حسني مبارك، الى الآن، لمواجهة هذه الاوضاع، لم يَعْدُ البيانات التي تشير الى احتمال استمرارها وتفاقمها. فمنذ اللحظة التي اعلن فيها وفاة السادات، لا يفتأ مبارك يعلن أنه سينتهج خطاه ويهتدي بسياسته.

وبالطبع، فقد لاتتطابق الاعلانات مع الامكانيات التي تكشف عنها النذر المتفجرة، في مصر، في وجه النظام في عهد رئيسه الجديد. لكن يبقى صحيحاً، كما يشير إلى ذلك معظم المتتبعين، ان مبارك هو، بصورة او بأخرى، اسير النظام الذي ورث تركة سيده بكل اثقالها.

ولا شك في ان نجاحاً ملحوظاً تحقق في مجال انتقال السلطة الى مبارك وفي الحفاظ على المؤسسات التي بناها السادات بتمامها، غير ان هذا النجاح، في الاجراءات التي تمت بتعجل ملحوظ، يعكس خوف اهل النظام من استغلال المعارضة لمصيبتهم بسيده، بأكثر مما يعكس احوالاً طبيعية ومستقرة، وبأكثر بالطبع، مما يعكس أية رغبة في البحث عن الأسباب الحقيقية لتحقيق الاستقرار الفعلي، في البلد الذي اصبح نمو المعارضة وتزايد فعاليتها فيه اشد ما يميز حياته السياسية. ويبدو ان اهل النظام، وفي المقدمة مبارك، لم يجدوا، على الفور، وسيلة افضل من التأكيد على حاجتهم لابقاء كل شيء على حاله، تجنباً للايذان بأي تغيير من شأنه، لو ابتدأ، ان يزعزع وضعهم.

التصورات الفلسطينية لمستقبل السياسة المصرية

من هنا، فإن الاوساط الفلسطينية ليست متفائلة في ما يتصل بإمكانية وقوع تبدلات جوهرية، في سياسة النظام المصري في عهد مبارك. ولأن نقطة الاحتكاك الفلسطينية مع النظام المصري كانت، وسوف تظل، متصلة بسياسة كامب ديفيد، بما هي سياسة تنطوي على التخلي عن مطالب الحد الادنى الفلسطيني، فإن معرفة الاوساط الفلسطينية بأن حسني مبارك، مثله في هذا مثل سيده، مؤمن بهذه السياسة، تجعل الموقف الفلسطيني من مبارك استطراداً للموقف ذاته من السادات.

واذا كان لدى الاوساط الفلسطينية أية حسابات متفائلة بسبب رحيل السادات، فإنها تقيمها على اساس الثقة بفشل سياسة كامب ديفيد بالمجمل، وعلى اساس ان هذه السياسة تلقت ضربة قوية بسقوط احد اركانها على النحو الذي سقط فيه. كما تضع الاوساط الفلسطينية حساباتها المتفائلة ثقة منها بأن النظام المصري، وشأنه في عهد مبارك هو شأنه ذاته في عهد السادات، عاجز عن تقديم الحلول الناجعة للمشاكل القائمة في وجهه. وهذا يعني، وسوف يعني اكثر فأكثر، أن الاسباب التي حفزت المعارضة الداخلية والعربية والدولية، لسياسة كامب ديفيد، لاتزال قائمة وهي تتأكد يوماً بعد يوم. وبغياب احد فرسان كامب ديفيد البارزين، وبوجود رئيس ليست له قوة سلفه، وبانفتاح باب الصراعات الداخلية المحتملة بين اهل النظام المصري الثاكل، تبدو فرص انجاح اتفاقات كامب ديفيد، امام حسني مبارك، اضيق بكثير مما كانت في عهد سلفه.

وهذا التقدير الفلسطيني لا يتجاهل، بالطبع، مبادرة الولايات المتحدة لنجدة النظام في عهده الجديد، وجهدها الاضافي والسريع لدعمه سياسياً وعسكرياً واعلامياً، بأمل التعويض عن خسارته بغياب سيده الاصلي. ان للمناحات الرسمية التي اقامها الاميركيون، وفي مقدمتهم الرئيس ريغان وثلاثة من الرؤساء السابقين الذين تعامل السادات معهم، دلالتها الواضحة. وابلغ منها دلالة التحركات العسكرية والانذارات الاميركية التي تعاقبت، منذ السادس من تشرين الاول (اكتوبر)، في البر والبحر والجو، وكذلك الاستعداد لتقديم كميات اوفر من السلاح لمصر، والمبادرة لارسال طائرتين من طراز اواكس. فكل هذه الاجراءات والتظاهرات السياسية والعسكرية والاعلامية، تشير الى ان الولايات المتحدة عازمة على ابقاء كل شيء على حاله في سياسة النظام المصري، وعلى الدفاع عنه في وجه المعارضة الداخلية والعربية والدولية المتزايدة.

غير ان هذا كله، لا يقدم جديداً مما يخيف

الفلسطينيين او يدفعهم الى الفَرَق. وفي ختام كل حساب، فإن سياسة الولايات المتحدة ليست هي وحدها التي تقرر شؤون المنطقة ومصائر شعوبها ومستقبلها.

والاسئلة التي اطلقها غياب السادات لا تزال، برغم سعة واحكام الاجراءات الاميركية وعدوانيتها المفرطة، تحوم في سماء الشرق الاوسط العاصفة بالانواء.

حول مستقبل الوضع الداخلي

هنا تتعدد الاسئلة وتتنوع.

فهل سينجح حسني مبارك في ترسيخ اركان عهده، امام تزعزعها في وجه معارضة داخلية قوية بدأت بعض اطرافها تلجأ الى استخدام السلاح مفتتحة عملياتها باغتيال السادات، وتعلن اطراف اخرى هامة فيها عن استعدادها لاستخدامه.

وهل سيفلح مبارك، في وضع كهذا، او حتى بدونه، في تجنب صراعات اركان النظام فيما بينهم، بعد ان غاب سيدهم، وهم من النوع الذي تجمعه مصالح شخصية كان السادات قدوتهم في تنميتها، حتى استشرى الفساد في اوساطهم وصارت مظاهره من اكثر مظاهر سياسة النظام استفزازاً للجمهور الناقم الذي يطحنه الغلاء وسوء الاحوال الاقتصادية وترديها المستمر؟

وهل من شأن مبارك ان يطلق الحبل على غاربه للفساد، وهو الذي لم يشتهر عنه انه منخرط فيه، بل ذاع عنه انه اصطدم مع بعض حلقاته؟

ام أن حسني مبارك، المفتقد الى رصيد شعبي، سيجد فرصته الى تحقيق الشعبية من خلال ترضية الجمهور بشن حملة على الفساد، لا بد أن تضعه في وجه حلقات نافذة ومجربة، ومن اهم حلقات السلطة في النظام؟

وكيف سيكون موقف مبارك من المعارضة وهو الذي جاء الى قمة السلطة، بينما تعتقل السجون ألوفاً من طلائع قادتها وكوادرها، وفي ظل اشد ازمة شهدتها مصر بين السلطة والمعارضة؟ فهل سيستمر مبارك في التشدد، كما يفرض عليه موقفه السياسي الناهج خط السادات، أم سيسعى إلى إحداث الانفراج، كما تدفعه حاجته إلى توفير الاستقرار، أم سيقع في التناقض ويتأرجح بين الاثنين؟

وفي معرض مناقشة هذه الاسئلة، تروج احتمالات عدة. فالموقف من المعارضة يمكن ان يتسم بالتشدد، في ظل حالة الطوارىء التي فرضها وَرَثَة السادات عشية إعلانهم وفاته، ومع توسع نطاق الاعتقالات بعد سقوط السادات ايضاً. كما يمكن أن يشهد محاولات للانفتاح على المعارضة، وعلى بعض اطرافها بالذات بأمل الحيلولة دون توحدها، وباجتذاب اقلها اختلافاً، مع النظام القائم لحساب توجيه الضربات لقوى اليسار الجذري، أو لجماعات اليمين المتطرف.

أما صراعات حلقات النظام فيما بينها، فإن احتمالات احتدامها قائمة بغير شك، خصوصاً، لان علاقات الرئيس الجديد مع بعض هذه الحلقات لم تكن، حتى في عهد سيده، على ما يرام، ومنها بالذات الحلقة التي تلتف حول ارملة السادات، واحدى قواها الضاربة الحرس الجمهوري الذي تحوّل برعاية جيهان السادات، في عهد زوجها، الى قوة كبيرة لا يملك الرئيس الجديد الا ان يصطدم بها، اذا وجد نفسه مدفوعاً لمكافحة الفساد، وجيهان والمحيطون بها احد أهم حلقاته.

الوضع في الجيش

ثم ان هناك الجيش، كقوة كبيرة، من القوى التي تقرر، سلباً او إيجاباً، مصير النظام. فمبارك لم يكن في عهد السادات بغير نفوذ في الجيش. وهو ينتمي الى صفوفه ويتمتع فيه بسمعة مهنية جيدة. وإلى وقت قريب من نهاية السادات، كان مبارك المسؤول عن الامن في هذا الجيش. كما كان مسؤولاً عن التنظيم الخاص الذي اقامه السادات للضباط الموالين له. ولكن مبارك لم يكن، وهو ليس الآن، المتنفذ الوحيد. فهناك، بين الشخصيات الظاهرة النافذة، وزير الدفاع الفريق أبو غزالة، الذي مرت علاقاته بمبارك بتطورات مضطربة، بين التعاون والمنافسة التي كان من بين حوافزها مسلك السادات، وهو يحاول دفع الرجلين للتنافس، حتى يسيطر عليهما معاً. ثم ان

هناك في الجيش تأثير حلقات النظام الاخرى، وتأثير المعارضة، وجمهور الضباط الكبير الصامت.

فهل سيتحالف مبارك وأبو غزالة حرصاً منهما على وحدة النظام ككل، أم ان وزير الدفاع القوي لن يسلم عنانه لحوذي العربة المستجد، كما أسلمه لصاحبها من قبل؟

وكيف سيقيِّم جمهور الضباط الصامت عملية تصفية السادات على أيدي مجموعة عسكرية، واية عبرة سيستخلصها منها؟. وهل سيقبل الجيش بعد رحيل السادات، الرجل التاريخي في ثورة تموز (يوليو) وقائد العبور التاريخي، سياسة تُبلبله وتحيله الى جيش قمع داخلي وتهديد للعرب الآخرين وللافارقة والإيرانيين والافغانيين، حين يدير مثل هذه السياسة، حسني مبارك الذي لم يلعب اي دور في ثورة تموز (يوليو)، ولم يكن له دور متميز في حرب العبور؟

وهناك أيضاً، وضع قوة الامن التي تتبع وزارة الداخلية والتي تحولت في عهد السادات، وخصوصاً بعد انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ الى قوة قمع كبيرة ومدربة. فهل سيقبل نبوي اسماعيل، وزير الداخلية، القوي هو الآخر، في عهد مبارك، دور التابع الذي ارتضاه في عهد السادات، أم أنه طامع في حصة أكبر من التركة؟

وفوق هذا كله، وعلى الدرجة نفسها من الاهمية يدور التساؤل عن الاتجاه الذي ستمضي فيه انشطة المعارضة. هل ستستمر اجراءاتها، للتنسيق بين اطرافها المختلفة، وصولاً الى جبهة واحدة ام ان التيار الديني الذي اعطته الاحداث وزناً اعلامياً كبيراً سيستشعر الرغبة في التميز، فيمضي منفرداً بأمل وراثة النظام، او الانتهاء الى تسوية معه؟ وأطراف المعارضة الذين بدأوا بحمل السلاح واستخدامه، هل سيجدون من يقتدي بهم من الأطراف الاخرى؟ وهل سيؤدي هذا إلى تقوية شكيمة المعارضة، أم الى التأثير سلباً على وحدة صفوفها؟

وإذا اختار العهد الجديد تقديم تنازلات امام المعارضة، بقصد احداث انفراج في الوضع الداخلي، فما الذي ستحدثه هذه التنازلات في صفوف اهل النظام، ومن ستطال من بينهم؟ وما هو الحد الذي ستعده المعارضة مقبولاً منها، وهل ستلتقي اطرافها كلها على صياغة مطالب الحد الادنى، ام انها ستختلف في هذا؟

تدور هذه الاسئلة كلها، بينما تلتقي اطراف المعارضة على التأكيد أن مصرع السادات وجه ضربة قوية كسرت هيبة النظام الذي ورث مبارك بقيته، كما تنتهي إلى التأكيد ان مصير النظام هو الانتهاء الى السقوط. ولا يحمل من الآمال الا اقلها بأن يُقدِم العهد الجديد على تبدلات جوهرية في سياساته تحول دون بلوغه هذا المصير.

مستقبل العلاقات مع الدول العربية

وهنا، ايضاً، تدور اسئلة كثيرة. فقد استندت القطيعة العربية للنظام العربي على قاعدة معارضة مبادرة السادات وسياسة كامب ديفيد والحل المصري ــ الاسرائيلي المنفرد، وعلى تخلي الحكم المصري عن تأييده لمطالب الحد الادنى الفلسطينية المتفق عليها، عربياً، في قمة الرباط.

ومع ذلك، قامت منذ عهد السادات، محاولات علنية وسرية لفك بعض اربطة هذه القطيعة.

والعرب المقاطعون منقسمون، منذ البداية، الى فريقين: عارض احدهما سياسة كامب ديفيد من حيث الجوهر؛ واعترض ثانيهما على بعض مظاهرها، دون ان تمس معارضته جوهر الأمر المتمثل في ان سياسة كامب ديفيد، عنوان لنهج يستهدف ربط الدول العربية بالولايات المتحدة، وبالغرب عموماً ومصالحه.

الفريق الأول ضم، اساساً، الاطراف التي التقت في الجبهة القومية للصمود والتصدي، والفريق الثاني يقف السعوديون بين ابرز ممثليه واكثرهم فعالية. وهذا الفريق الثاني هو الذي ظل ينتظر الفرصة المؤاتية لايجاد صيغة تسمح بإعادة النظام المصري الى حظيرة الصف العربي، من خلال ترضيات يقدمها هذا النظام للمعترضين لا تمس جوهر السياسة الموالية للغرب.

هذه الحقيقة تفعل فعلها الآن، حين يغيب السادات الرمز العربي الاسطع لكامب ديفيد، المعترضة عليه. ولا شك في ان السعوديين ومن معهم، سيجدون في غياب السادات فرصة لتجديد

مساعيهم، خصوصاً لان موعد انعقاد القمة العربية في الرباط صار على الابواب.

ومع ذلك، واذا كان السعوديون قد غدوا، وخصوصاً منذ أوائل السبعينات، وبالتحديد بعد حرب ١٩٧٣، وتضخم الثروات النفطية، واسعي النفوذ في العالم العربي، فمما لا شك فيه، انهم لا يقررون الأمور وحدهم.

والأهم من ذلك، انهم حين يسعون لقيادة الصف العربي واستصدار قرارات موحدة منه، لا يستطيعون ان يفعلوا ذلك اذا تصرفوا بمعزل كامل عن المزاج العربي العام، او الامزجة العربية المتعددة والمتباينة.

وهذا يعني ان فرص النجاح امام مساعي الغاء قطيعة النظام المصري العربية، مرهونة بما سيقدمه النظام المصري من ترضيات تمكن السعوديين وفريقهم من المبادرة واقناع الآخرين، لاعادة النظام المصري الى الحظيرة العربية الرسمية.

وهنا تبرز عقبة، فما يُعَدُّ من الترضيات مقبولاً من السعودية وفريقها، ليس بالضرورة هو المقبول من دول عربية اخرى، وخصوصاً من دول جبهة الصمود والتصدي. ثم أن فرص النظام المصري لتقديم ترضيات، تُعفي السعودية من الحرج، ضئيلة في هذا الوقت المتسم بالحساسية، ازاء تشدد اسرائيل في تطبيق اتفاقات كامب ديفيد بحذافيرها، ووفق التفسير المقبول منها.

وفي الوسط الفلسطيني بالذات، يُعَدُّ غياب السادات، حافزاً اضافياً لتشديد النضال ضد سياسة كامب ديفيد ككل، وضد العدو الامبريالي والصهيوني، او ،كما قال بيان قيادة الثورة الفلسطينية عشية مصرع السادات: «سنبرهن للعالم أجمع، وللعدو أولاً، ان اتفاقات كامب ديفيد لن تمر» و«ان تصعيد الكفاح الثوري هو طريقنا، لمواجهة مخططات كامب ديفيد وملحقاتها ومخططات الولايات المتحدة وادارتها الجديدة» (**وفا ــ ملحق خاص**، ٦/١١/١٩٨١).

وهناك اطراف عربية اخرى، عدا منظمة التحرير الفلسطينية، تمتلك دوافع ليست اقل اهمية او حماساً للاستمرار في معارضتها لجوهر السياسة التي عنوانها كامب ديفيد.

اذاً، فالسؤال الكبير عن مستقبل المساعي المبذولة لفك عزلة النظام المصري يظل قائماً، بكل تفرعاته. فهل سينجح القائمون عليها في اقناع الآخرين؟ وهل سيجد النظام المصري الرغبة او القدرة على تقديم ترضيات ملائمة لذوي المواقف العربية المتعددة؟ وهل ستتخلى اسرائيل عن تشددها، وخصوصاً بالنسبة للمستقبل الفلسطيني الذي يجعلها على خلاف كبير مع العرب كافة، بما في ذلك نظام مصر؟ وهل ستبادر الولايات المتحدة بممارسة ضغط جدي على اسرائيل، لثنيها عن تشددها، وهل سيكون هذا، ان وجد، فعالاً وكافياً لفتح الطريق امام نجاح المساعي لتحقيق صيغة عربية جديدة تدخلها مصر بنظامها الراهن؟

المساعي ناشطة. وفي الاوساط الفلسطينية يسود الاعتقاد بأن عقبات كثيرة تقف في طريقها، وان فرص نجاحها محدودة للغاية، وقصارى جهد الذين يدبرون هذه المساعي، منذ الآن، ان يضعوا مشروعهم على جدول مناقشات القمة العربية القادمة، وان يستخلصوا موافقة على استمرارهم في بذل المساعي، وربما نجحوا، وهذا هو اقصى ما هو مأمول لهم من نجاح، في تشكيل لجنة غير معلنة، تنبثق عن القمة، هدفها اجراء اتصالات مع النظام المصري، بهدف توفير شروط المصالحة معه.

وهذا الرأي الفلسطيني نابع من قوة موقف منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها العرب، ضد جوهر سياسة كامب ديفيد وما نجم عنه. فالعداء الفلسطيني للسادات لم يكن شخصياً، وما من احد نسي ان السادات كان، حتى حرب سنة ١٩٧٣، الحليف العربي الاثير لدى منظمة التحرير. ولم تنبثق الخصومة، ثم العداء بينهما، إلا لسبب نهجه الذي توّجه بالتوقيع على اتفاقات كامب ديفيد. واذا كانت هذه الاتفاقات ستوجه خطوات العهد المصري الجديد، فلن يكون هناك هامش مشترك يسمح بمصالحته.

مبادرة الامير فهد

يبقى، بعد هذا، الاحتمال الاكثر رواجاً والذي تتداوله اوساط سياسية معيّنة، وهو احتمال ان يظل كل شيء على حاله، حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٢، موعد انسحاب القوات الاسرائيلية من بقية سيناء. ومنذ الآن، وحتى نيسان القادم، تتسلط الاضواء على اهمية المبادرة السعودية التي حملت اسم ولي العهد الامير فهد، وذلك لاستدراج اوفر التأييدات العربية والدولية لهذه المبادرة. وبينما يتم ذلك، تستمر وتتنشط المساعي لتليين التشدد الاسرائيلي من جهة، ولحمل حكام مصر على تقديم ترضيات ملائمة للعرب الآخرين من جهة ثانية. ويمكن، في هذا السياق، ان يتجمد الترويج الاعلامي لكامب ديفيد لحساب مزيد من الترويج لمبادرة الامير فهد، الى ان تصبح، بعد نيسان، هي العنوان السياسي لمرحلة قادمة، عنوان يقبله العرب، ولا ترفضه اسرائيل. وهذا الاحتمال يجد ما يعززه في جملة من الامور، بينها التهليل الغربي الواسع، والمتجدد على نحو صارخ بعد رحيل السادات، لمبادرة فهد، وصمت النظام المصري عن هذه المبادرة، بل إيجابيته المضمرة إزاءها واتخاذه موقفاً متزايد الهمة ازاء صفقة طائرات اواكس للسعودية، وفتات الاحاديث التي القاها قادة اميركيون، بينهم مقربون من الرئيس ريغان مثل الرئيس الاسبق فورد، حول مسألة الاعتراف الاميركي بـمنظمة التحرير الفلسطينية، واحتدام العداء المشترك المصري ــ السعودي لليبيا، كما يجد ما يعززه في الاشارات الايجابية ازاء مبادرة فهد، التي صدرت عن بعض الاطراف العربية التي تعارض سياسة كامب ديفيد.

حتى نيسان المقبل

وفي كل الاحوال، وبالنسبة للاسئلة المثارة حول التطورات المقبلة كلها، لا يبدو ان اي تبدل هام سوف يجري في سياسة مصر او حولها، قبل نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ان احتفاظ حسني مبارك بكل رموز الحكم المصري التي ورثها عن سلفه، تعني، مع مؤشرات اخرى ليست اقل اهمية، انه عازم على الاحتفاظ بكل شيء على حاله، حتى الانسحاب الاسرائيلي من بقية سيناء. وبعد ذلك لعل الاسئلة المثارة ان تجد إجاباتها الشافية.

قمة الصمود والتصدي ١٧ و ١٨/٩/١٩٨١

يجدر التذكير بأن الجبهة القومية للصمود والتصدي تشكلت في اواخر عام ١٩٧٧، اي بعد فترة قصيرة من اعلان الرئيس انور السادات عن مبادرته الشهيرة، وقيامه بزيارة اسرائيل متحدياً الاجماع العربي ضد هذه المبادرة. ومنذ ذلك الوقت، عقدت قيادة الجبهة المكونة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ومن رؤساء كل من: سوريا واليمن الديمقراطية وليبيا والجزائر، خمسة مؤتمرات قمة، كان آخرها القمة التي انعقدت في مدينة بنغازي.

هذه القمة الاخيرة، تأخرت قرابة سنة عن موعد انعقادها المقرر في القمة الرابعة. والسنة والشهور الخمسة التي انقضت بين القمتين شهدت اتفاق الوحدة، بين عضوين من اعضاء الجبهة هما سوريا وليبيا، الذي رافقه حماس كبير لم يلبث ان بهت. كما شهدت ازمة معقدة في العلاقات، بين ليبيا وعضو آخر هو منظمة التحرير الفلسطينية، والمصالحة التي انهت هذه الازمة واعادت العلاقات الى مجاريها الطبيعية بينهما. وفي الفترة ذاتها دخلت دولتان من دول الجبهة هما سوريا وليبيا في تحالف ثلاثي ضم معهما اثيوبيا الاشتراكية.

فإذا اخذنا هذه الملابسات بعين الاعتبار، وغيرها من الملابسات الأخرى التي سببت هذا التأخير الطويل في موعد انعقاد القمة، امكن القول ان مجرد انعقادها، في حدّ ذاته، يُعَدُّ نجاحاً لاطرافها التي تتولى، على الصعيد العربي، العبء الأكبر في مواجهة سياسة كامب ديفيد، كما يُعَدُّ نجاحاً لرغبتها في تحقيق برنامج للعمل العربي المشترك، يتجاوز، في سقفه، البرامج التي تفرزها، في العادة، القمم العربية الشاملة. ويعكس انعقاد القمة الخامسة، في الوقت نفسه، حاجة اطرافها إلى التمسك بعملهم المشترك وبنقاط الالتقاء التي تجمعهم، وتغلب هذه الحاجة على دواعي الاختلاف فيما بينهم. كما انه يؤكد ان الحاجة العربية لصيغ عمل اوفر نجاعة من الصيغ المطاطة للقمم الشاملة، لا تزال قائمة وقوية تفرض نفسها هنا وهناك.

نقاط على جدول المناقشة

والسبب المباشر الذي دفع الى عقد القمة الخامسة هو الاعتداء الاميركي على ليبيا، ثم ما تلاه من اعلان عن التحالف الاميركي ــ الاسرائيلي الجديد.

وهكذا، التأمت قمة رؤساء الجبهة وعلى جدول اهتماماتهم قضايا عدة، بعضها قديم والآخر مستجد، وهي قضايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ــ دراسة مسألة تطوير عمل الجبهة ذاته، وانشاء مؤسسات دائمة لها، مما نصت عليه مقررات القمة الرابعة.

٢ ــ بلورة تصرف مشترك لاطراف الجبهة، ضد السياسةالاميركية العدوانية وعرض آفاق الاستراتيجية العربية المشتركة، ضد التطور القائم والمرتقب في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، أو ما وصف بالتحالف الاستراتيجي بينهما.

٣ ــ مناقشة امكانيات تطوير العلاقات العربية مع الاتحاد السوفياتي، او ما وصف بإحداث قفزة نوعية في هذه العلاقات.

٤ ــ صياغة موقف الجبهة من التحالف الثلاثي الذي ضم عضويها: ليبيا واليمن الديمقراطية، مع اثيوبيا.

٥ ــ التهيئة لعمل القمة العربية المرتقبة في الرباط، في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

الحضور الفلسطيني في القمة

اشتركت منظمة التحرير الفلسطينية في القمة المذكورة بوفد ترأسه رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، ولم يتكرر هذه المرة، ما جرى في القمةالسابقة من توجيه الدعوة من قبل الدول المضيفة، الى الامناء العامين للفصائل الفلسطينية الى جانب الدعوة الموجهة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا امر يعكس، من جهة، جو العلاقات بين الفصائل، ومن جهة أخرى، يعكس التحسن في العلاقات الفلسطينية ــ الليبية.

وقد اشارت بعض المصادر، (**السفير**، ١٨/٩/١٩٨١)، الى ان الوفد الفلسطيني بلور مطالبه في القمة، على النحو التالي:

١ ــ الرد الفوري على الخطة الاسرائيلية ــ الأميركية لاجتياح جنوب لبنان قريباً، وذلك مع توافر دلائل لدى قيادة الثورة الفلسطينية، بوجود تحضيرات اسرائيلية مؤيدة من واشنطن، لهذا الغرض.

٢ ــ وضع رد استراتيجي عربي على التحالف الاستراتيجي الاميركي ــ الاسرائيلي.

٣ ــ معالجة القضايا الملحة التي تواجهها الأمة العربية، ووضع خطة تكامل سياسي واقتصادي وعسكري من قِبَل الدول العربية كافة.

وفي كلمته امام المؤتمر، تحدث ياسر عرفات عن الوضع في جنوب لبنان، وعن احتمالات الاجتياح الاسرائيلي، مشيراً إلى أن البدء به صار مسألة وقت بالنسبة لاسرائيل. كما تحدث عرفات عن مخاطر التحالف الاستراتيجي الاميركي ــ الاسرائيلي، الجديد، مبيناً ان هدفه هو تحقيق «المزيد من الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة»، وتوقع ان تشهد المنطقة اياماً ساخنة لان «التحالف الجديد هو تشجيع لاصدقاء اميركا في المنطقة، وضرر للسوفيات، وخطر حقيقي على العرب». وخلص عرفات الى الدعوة الى تعاون استراتيجي عربي ــ سوفياتي، لمواجهة هذا التحالف (**المصدر نفسه**).

وعلى مدى يومين من الاجتماعات، تداول زعماء الجبهة في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. ويبدو ان اكثر من وجهة نظر واحدة برزت خلال مداولاتهم، وخصوصاً بالنسبة للقضايا الكبيرة، التي تطرق اليها النقاش، مثل التضامن العربي ومقوماته، وآفاق الرد العربي المشترك على السياسة العدوانية الاميركية وممكناته، وآفاق تطور علاقات أطراف الجبهة مع الاتحاد السوفياتي، ومدى الرغبات المتفاوتة في هذا المجال.

قراءة في البيان الختامي

وفي نهاية المؤتمر، صدر بيان ختامي، (نصه

الكامل في **وفا**، ١٩/٩/١٩٨١)، أجمل مداولات الزعماء الخمسة ومقرراتهم، ولعل من شأن قراءة مدققة للبيان ان تُظهر مدى ما تحقق من اتفاق، سواء بالنسبة لوجهات النظر، ام بالنسبة للاجراءات بين اطراف جبهة الصمود والتصدي.

تطوير عمل الجبهة: بالنسبة لهذا البند، قال البيان، ان المؤتمر «قرر تطوير عمل الجبهة... وذلك: أ ــ باستكمال انشاء المؤسسات المعتمدة في المؤتمرات السابقة؛ ب ــ بتحديد مواعيد دورية لاجتماعات هذه المؤسسات؛ ج ــ بالطلب من اللجان تقديم خطط عمل وفق ميثاق الجبهة وقدراتها».

ويعني هذا القرار ان المؤتمر، الذي يبدو انه تداول ملياً حول هذا البند، اكتفى بتأكيد قرارات المؤتمرات السابقة بهذا الشأن، ولم يضف اليها اي جديد، كما أرجأ البت بالمطالب التي رفعتها بعض اطرافه، من اجل تعزيز عمل الجبهة الداخلي وانشاء مؤسسات دائمة لها، إلى فرصة اخرى مرهونة بقدرات الجبهة وبرغبات اطرافها كافة في احداث مثل هذا التطوير.

الموقف من الولايات المتحدة: حظيت مواجهة السياسة الاميركية العدوانية بأوفر القرارات عدداً وتنوعاً، والأمر كذلك بالنسبة لمواجهة التطور المستجد في العلاقات الاميركية ــ الاسرائيلية. وهكذا قرر مؤتمر الجبهة ان الولايات المتحدة «في حالة مواجهة مع الأمة العربية»، مما يستدعي دعوة «الحكومات العربية الى اعادة النظر في علاقاتها مع هذه الدولة، في مختلف المجالات، حفاظاً على المصالح القومية للامة العربية». كما قرر المؤتمر: «إدراج موضوع العلاقات العربية ــ الاميركية في جدول اعمال مؤتمر القمة العربي القادم، لاتخاذ موقف عربي موحد». وعن التحالف الاميركي ــ الاسرائيلي، اعتبرت قمة الصمود هذا التحالف «مشاركة، من جانب الولايات المتحدة الاميركية، في احتلال فلسطين، والاراضي العربية المحتلة الاخرى». كما قررت «اعتبار التواجد العسكري الاميركي، بكل أشكاله في الوطن العربي، معادياً للامة العربية، ويتوجب العمل على محاربته وازالته». اما كيف تجري هذه المحاربة، فالمؤتمر، في ثالث قراراته، يدعو للعمل «على استخدام جميع الامكانيات الاقتصادية العربية، بما فيها النفط والارصدة العربية في المصارف الاميركية، لمواجهة التحالف الجديد بين الولايات المتحدة واسرائيل».

ان صياغة القرارات الخاصة بالولايات المتحدة على هذا النحو، تعني ان مداولات قمة الجبهة، بشأن الاجراءات المطلوبة ــ مع تفاوت وجهات النظر بين انفراد اطراف الجبهة بعدد من الاجراءات الموجهة ضد واشنطن، او توجهها لتحقيق تضامن عربي واسع ــ قد توقفت عند نقطة وسط، حددت فيها صيغاً عامة للاجراءات وارجأت البت بها، الى ما بعد عرضها على الدول العربية الاخرى.

تطوير التعاون مع السوفيات: استغرق هذا الموضوع، ايضاً، جانباً طويلاً من المداولات. وقد ورد بشأنه، في بيان المؤتمر الختامي، قراران أشارا اليه بصورة غير مباشرة، وثالث تناول الموضوع بالاسم فقد وردت الاشارات اليه في قرار «استمرار العمل لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو ودعوة الدول العربية الى اعادة النظر في سياستها، بما يخدم هذا الهدف». كما وردت الاشارات اليه ايضاً في قرار ثانٍ نص على «ان إقامة السلام العادل... تتطلب تحقيق توازن القوى في المنطقة». اما الكلام المباشر عن السوفيات، فقد ورد في قرار ثالث ينص على «الاستمرار في تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، والدخول في مباحثات معه، من اجل تطوير نوعية العلاقات بين الامة العربية وبينه، بما يؤدي الى اعادة التوازن الى المنطقة، وخاصة بعد التحالف الاميركي ــ الاسرائيلي الجديد».

وبهذا، يبدو ان المؤتمر ترك الباب مفتوحاً لاطراف الجبهة، ليحدد كل واحد منها، وفق ظروفه ورغباته، المدى اللاحق لمستوى علاقاته مع الاتحاد السوفياتي، دون ان يقدم تصوراً دقيقاً او موحداً بالنسبة لهذه المسألة. ولعل هذا ناجم عن تفاوت الرغبات بهذا الصدد، كما انه ناجم ايضاً عن تفاوت ملحوظ بين وجهات النظر: بين التي تركز، بالدرجة الاولى، على وحدة الصف العربي، فتأخذ بعين الاعتبار ان دولاً عربياً اخرى لا تريد تطوير العلاقات مع السوفيات. وبين الاخرى التي ترى ان تكون جبهة الصمود

والتصدي هي المبادرة في هذا المجال، ما دام هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مجابهة فعّالة ضد السياسة الاميركية. ووجهة النظر الثالثة التي تقف بين بين، وترى امكانية المضي في بناء العلاقات مع السوفيات، مع الحرص على ان لا يؤدي ذلك الى استفزاز الدول العربية الأخرى، او تهديم الجسور القائمة معها، بقدر الامكان.

التحالف مع اثيوبيا: في احد قراراته «رحب المؤتمر بمعاهدة الصداقة والتعاون، بين جمهورية اليمن الديمقراطية والجماهيرية العربية الليبية واثيوبيا الاشتراكية». وهذا ترحيب بالمعاهدة الثلاثية جاء، طبقاً للقرار، «باعتبارها تساعد في النضال ضد نهج واتفاقات معسكر داوود [كامب ديفيد] واطرافه».

الى جانب هذا، وجه المؤتمر تحية خاصة لنضال الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، «ضد اجراءات العدو الصهيوني الارهابية وانتهاكه للمقدسات والاستيطان وتهويد القدس وضمها».

كما وجه تحية مماثلة لنضال شعب مصر ضد نظام السادات. واكد وقوفه الى جانب هذا النضال لاسقاط النظام واتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية.

قرارات سرية: وقد رافقت قمة الصمود هذه، انباء تحدثت عن قرارات سرية اتخذت، الا ان اياً من الاطراف المشاركة لم يفصح عن طبيعة هذه القرارات.

وتلخيصاً، يمكن القول ان القرارات التي انتهت اليها مداولات الزعماء الخمسة تشكل ورقة عمل، من قبل اطراف الجبهة موجهة الى القمة العربية القادمة.

ف. ح.

محاولات لانجاح الحكم الذاتي

احتل المشروع الجديد الذي اقترحه وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، بشأن المناطق المحتلة، موقع الصدارة في أحداث الشهر المنصرم؛ حيث اتسعت دائرة النقاش حول هذا المشروع وأبعاده وآفاق تطوره؛ وذلك بعد أن شرع شارون بالتمهيد لتنفيذ مشروعه الجديد، سواء من خلال عقد لقاءات استطلاعية مع شخصيات الضفة الغربية، أم من خلال اجراء تغييرات تنظيمية وادارية، على هيكلية الحكم العسكري، تساعد على تنفيذ مشروعه. ويقف على رأس هذه التغييرات،الدعم الذي حظيت به روابط القرى لتشكل بديلاً ادارياً وسياسياً للمؤسسات الوطنية.

مشروع شارون طبيعته وردود الفعل عليه:

بعد اصطدام المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي بالعقبة الفلسطينية، بدأت سلطات الاحتلال باتباع سياسة تسعى من ورائها الى ازالة العقبات التي تعترض تنفيذ المشروع. وتتمثل البنود الرئيسية لهذه السياسة، في الأمور التالية: ١ ــ تغيير النهج المتبع في التعامل تجاه أهالي المناطق المحتلة؛ ٢ ــ اجراء تعديلات ادارية وتنظيمية ممهدة للمشروع؛ ٣ ــ دعم روابط القرى لمواجهة المؤسسات الوطنية.

فعلى الصعيد الأول، انطوى المشروع على اتباع نهج جديد يرمي الى استمالة أهالي المناطق المحتلة، وخلق حالة تأييد للمشروع، وذلك من خلال بعض الاجتهادات الشكلية التي تقلل من امكانية التصادم المباشر، بين سلطات الاحتلال وأهالي المناطق المحتلة، وبالتالي تُظهر الحكم العسكري بمظهر الطرف الذي لا يتدخل في شؤون السكان المحلية. ومن ضمن الاجراءات المعلنة: (أ) تخفيف الحواجز على الطرقات، والغاء العقوبات الجماعية؛ (ب) عدم اقتحام مؤسسات التعليم المختلفة؛ (ج) التقليل، قدر الامكان، من استفزازات الجنود للسكان، سواء على الحواجز، أو في حالات التفتيش (**هارتس**، ١٣/٩/١٩٨١).

الا أنه بالرغم من تشدق الحكم العسكري وادعائه بأنه قد باشر في النهج الجديد، فقد كشفت وسائل الاعلام الاسرائيلية زيف هذه الادعاءات، وأكدت أن طبيعة الاحتلال هي واحدة، بغض النظر عن الادعاءات اللفظية.

وأشارت وسائل الاعلام، بصورة غير مباشرة، الى أن مشروع شارون يخفي وراءه ثلاث خطوات متتالية ومتكاملة. الخطوة الأولى: تتلخص في تمهيد الأجواء المناسبة لتشجيع الحوار بين بعض الرموز الموصوفة «بالاعتدال» وبين سلطات الاحتلال، وذلك من خلال اعطائها الغطاء المناسب. وضمن هذه الخطوة، أبقى شارون الباب مفتوحاً أمام بعض الشخصيات للدخول في

حوار مفتوح، كما أخذ يشجع ويطور التجمعات السياسية الخارجة عن وحدة الصف الوطني والمرتبطة بمخطط الاحتلال، والمشدودة باتجاه الخطوات الاميركية ــ الاسرائيلية ــ المصرية.

ومن أبرز هذه التجمعات ما يسمى بروابط القرى. وضمن هذه الخطوة أيضاً، يجري الحصار والتضييق، بمختلف الوسائل، على القيادات الوطنية التي تعارض الحكم الذاتي.

الخطوة الثانية: بعد ايجاد القيادات البديلة، يجري التحضير لمحادثات الحكم الذاتي التي ستضم، بالضرورة، هذه القيادات؛ ولتثبيت ذلك يجري العمل، على الصعيد الخارجي، لضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان قيادة ونفوذاً. أما الخطوة الثالثة، وفيها يسعى شارون، وبعد أن يكون قد تحقق له تشتيت الشعب الفلسطيني وتمزيقه من جديد الى ايجاد الوطن البديل في لبنان أو الاردن.

تطورات المشروع: بعد ستة أسابيع من التخمينات والاشاعات، نشر يوم ١٩٨١/٩/٢٢، رسمياً، أن وزير الدفاع بالتنسيق مع رئيس الحكومة سيقترح، في جلسة قادمة، هيكلية ادارية جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ووفقاً لهذا الاقتراح، سيتم فصل الصلاحيات في المنطقتين؛ بحيث تصبح النشاطات الجارية، والنشاطات التخطيطية ذات العلاقة بالجهاز الأمني، ضمن مسؤولية قائد المنطقة. أما النشاطات المدنية ذات العلاقة بالمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فستكون ضمن صلاحيات الادارة المدنية الملحقة بوزير الدفاع، وستعمل كما في السابق بالتنسيق مع وزارات الحكومة المختلفة بواسطة منسق النشاطات في المناطق المحتلة.

وأكد بيان وزارة الدفاع، أن الادارة المدنية سترتكز تدريجياً على مدنيين يحلون محل رجال الجيش، وفي الوقت نفسه، ستبذل جهوداً لزيادة عدد العاملين، من بين صفوف عرب الضفة والقطاع، في الادارة المدنية، بما فيها اشغال مناصب رفيعة المستوى (**معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٧).

وذكرت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أنه، في المرحلة الأولى، تتجه النية نحو تعيين البروفيسور (جنرال احتياط) مناحيم ميلسون مسؤولاً عن المجال المدني في الضفة الغربية. وقد شغل ميلسون، في الماضي، منصب مستشار منسق النشاطات في المناطق المحتلة للشؤون العربية، وهو يشغل الآن رئاسة مركز الدراسات الآسيوية والافريقية في الجامعة العبرية، كما شغل أيضاً منصب استاذ محاضر في اللغة العربية وآدابها في الجامعة العبرية.

ومن الجدير بالذكر، أن فكرة فصل الصلاحيات المدنية عن العسكرية في المناطق المحتلة، خطط لها بقصد احراز تقدم في موضوع تجسيد الحكم الذاتي، الذي اتفق عليه في كامب ديفيد (**هارتس**، ١٩٨١/٩/٢١).

وفي اطار مباحثات الحكم الذاتي، أعلم شارون الوفد المصري، أن حكومة اسرائيل ستبلور مع الزمن مشروعاً اضافياً بعيد المدى، في الضفة الغربية وقطاع غزة، هدفه امتصاص التوتر وخلق أجواء مريحة للتفاهم، وفي المقابل، محاربة الارهاب حتى النهاية.

وأشار شارون الى أن هذا المشروع هو امتداد للاقتراح الذي ينوي تقديمه ــ بعلم رئيس الحكومة ــ في جلسة الحكومة القريبة القادمة، لفصل الصلاحيات المدنية عن العسكرية في المناطق المحتلة، ومشاركة تدريجية للسكان المحليين في الحكم. وقد استقبل المصريون أقوال شارون وتوضيحاته بالارتياح، ولكنهم طالبوا بالاشتراك في الاعداد والتنفيذ لهذه الخطوات، الأمر الذي رفضه الوفد الاسرائيلي (**هارتس**، ١٩٨١/٩/٢٤).

وأفادت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أن الحكومة الاسرائيلية تبنت، في جلستها التي عقدت بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٧، مشروع وزير الدفاع اريئيل شارون. وقد عمل شارون على تثبيت أسس مشروعه أثناء مناقشة الحكومة له.

وقال رئيس الحكومة، مناحيم بيغن: «انه يؤيد هذا المشروع بالرغم من أن الجيش الاسرائيلي يشكل مصدر الصلاحيات في الضفة الغربية وقطاع غزة». وأضاف: «لقد آن الأوان لكي يهتم

الجيش بأهدافه الأساسية، في مجال الدفاع والأمن، بينما السيطرة في المجال المدني ستكون منذ الآن فصاعداً بأيدٍ مدنية».

وقال وزير الدفاع: «انه مقتنع أن، بمثل هذه الخطوات، سيكون بالامكان تحسين الأجواء في الضفة الغربية والقطاع، وتشجيع السكان باتجاه اقامة الحكم وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد» (**معاريف**، ٢٨/٩/١٩٨١).

مواقف اسرائيلية من المشروع: أكد الكاتب أمنون كابليوك، أن التغييرات التي يتحدث عنها الحكم العسكري هي: «تغييرات جزئية وليست شاملة» وأضاف: «لست أدري، ما الفرق أن تصدر الأوامر المتعلقة بفرض منع التجول على مجموعة قرى عربية، أو حتى مدن، من مقر الحكم العسكري العام للضفة الغربية، أو انها ستصدر من مقر قائد القطاع الأوسط الجنرال موشي ليفي. بالنسبة للسكان العرب ليس لديهم أي فرق فالأمر بالنهاية يقضي بمنع التجول. وقد سبق أن اعتادت اسرائيل على فرض عقوبات جماعية، سواء بواسطة سلطات عسكرية أو مدنية» (**عل همشمار**، ٢٨/٩/١٩٨١).

ولعل مما يكشف البون الشاسع بين ما تعلنه سلطات الاحتلال، وبين ما هو قائم، الشهادة التي أدلت بها إحدى المجندات الاسرائيليات العاملات في المناطق المحتلة، حيث كشفت، في رسالة بعثتها الى صفيحة هآرتس، زيف المزاعم الاسرائيلية حول معاملة الجيش للسكان، فذكرت: «أستطيع أن أشهد، وبكامل المسؤولية، أن النظرة للسكان العرب على حواجز الجيش الاسرائيلي هي أمر فظيع للغاية. فحرس الحدود وكذلك أفراد الشرطة العسكرية والجنود والمجندات، لا يعتبرونهم مخلوقات بشرية لها حقوقها. ويحق لك، كجندي، التصرف معهم كما يحلو لك، دون حساب أو محاسبة».

وأضافت: «.. رأيت شباباً عرباً يقفون على الحواجز ويتعرضون للاهانة، دون أن يستطيعوا الرد، لأنهم اذا فتحوا أفواههم سيؤدي الأمر الى الصراخ والعصبية، وفي بعض الأحيان الى الضرب المبرح. لقد سمعت رجال حرس الحدود يقولون: لدينا تعليمات بتحطيم رؤوسهم» (**هآرتس**، ٤/٩/١٩٨١).

لقد استعرضت المزيد من المضايقات والاهانات التي يتعرض لها المواطنون العرب على حواجز التفتيش، وخلصت الى القول: «لقد رأيت، بألم وخجل، كيف أن شعبي، ينظر الى المخلوقات البشرية الأخرى، بعيداً عن أبسط أشكال الاحترام الانساني الذي يستحقه أي انسان كان.. لقد فكرت بالكراهية التي تنمو في قلوب هؤلاء السكان، وفكرت بديمقراطيتنا التي تمنع شعباً بأسره من فتح فمه». وأكدت المجندة، في شهادتها، أنها: «اسرائيلية يهودية، وحتى صهيونية». ولهذا لا مجال للشك في صدق شهادتها. فهذه الشهادة لا ترمي الى أهداف سياسية أو ذاتية، وانما الهدف منها الافصاح عن الصورة الحقيقية للمعاملة التي يتلقاها السكان العرب من الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

وكتب أمنون روبنشتاين حول تحول عملية استفزاز السكان العرب في المناطق المحتلة الى عملية روتينية، مستشهداً برسالة المجندة آرنا رينت، ومؤكداً أنه سمع شهادات أخرى مشابهة، ومحذراً من أن رد السكان العرب سيتسم بـ «ازدياد العداء، وانتظار لحظة الانفجار» (**هارتس**، ٨/٩/١٩٨١).

أما الكاتب أمنون كابليوك فقد قال: «ان الهدف الرئيسي والحقيقي لكل هذه اللعبة (سياسة شارون) التي أعلن عنها في السابق، ثم ما تلا ذلك من بيانات، حول لقاءات بين شارون ورؤساء بلديات من الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم موضوع روابط القرى التي أقيمت والتي ستقام في مناطق أخرى، ثم التغييرات في جهاز الحكم العسكري، كل هذه الأمور، يقصد من ورائها هدف واضح وضوح الشمس،وهو الاعداد والتحضير لفرض الحكم الذاتي على الضفة والقطاع. وقد جاء في أحد بيانات شارون: انه وخلال الأسابيع القليلة القادمة سيتم اشراك مواطنين محليين في السلطات المقترحة، الى جانب الموظفين اليهود. وسيتم اشراك مثل هؤلاء المواطنين المحليين المعنيين، في محادثات الحكم

الذاتي، الذي تسعى كل من اسرائيل ومصر الى فرضه على السكان العرب. ويبدو جلياً أن مساعي شارون، بما في ذلك سياسته الجديدة، تهدف، كما هو معروف، الى تمرير لعبة الحكم الذاتي على المواطنين العرب في الضفة والقطاع، خصوصاً وانها لم تعط حتى الآن نتائج ايجابية، ولم تلق القبول لدى السكان، ولا يبدو أنها ستعطي أية نتائج في المستقبل أيضاً (**عل همشمار**، ١٩٨١/٩/٢٨).

أما بالنسبة لتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة، فان الأمور تجري بشكل مغاير تماماً لما يجري في الضفة الغربية، «فالمصريون هم النشيطون هناك، من ناحية، كما انهم يعتمدون على النشاط الفردي، من ناحية أخرى. فهم لا يريدون التعامل مع كتل أو أحزاب، ويكتفون بممارسة الضغوط على السكان. فجميع الموظفين الذين تلقوا رواتبهم من الحكومة المصرية، حتى الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، أعلموا بأن صرف رواتبهم سيتوقف الآن، وأن على الراغبين بتجديد صرف رواتبهم تشكيل وفد شعبي يتوجه الى مصر، ويعلن تأييده لمبادرة السادات.. وكذلك تأييده الحكم الذاتي. وبدون مثل هذا الوفد، فلا مجال للحديث عن صرف الرواتب من جديد (**عل همشمار**، ١٩٨١/٩/١١).

وتقدر بعض الأوساط الاسرائيلية، أن فتح الحدود مع مصر قد يؤدي الى تزايد الاستعداد، لدى السكان، لقبول الحكم الذاتي في قطاع غزة، ولكن هذه الأوساط تبدي مخاوفها من نشاط مقابل لمنظمة التحرير الفلسطينية، بهدف احباط المسار السياسي المخطط للقطاع (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٤٢، ١٣، ١٩٨١/٩/١٤، ص ١٠).

وفي الاتجاه نفسه، علقت صحيفة عل همشمار على سياسة شارون وآفاق تطورها، مقارنة بينها، وبين التجربة الفرنسية في الجزائر، فذكرت أن اسرائيل لم تتعلم من تجربة الجزائر، وقالت: الجنرالات الفرنسيون الأربعة الذين تمردوا على الرئيس شارل ديغول، في نيسان (أبريل) ١٩٦١، في الجزائر، لم يدركوا الأمور التي دفعت بديغول الى الاعراب عن استعداده لمنح الاستقلال الذاتي للجزائر، لأنهم يجهلون الخريطة السياسية التي أدرك ديغول أبعادها وسلبياتها، وكل ما أدركه الجنرالات الأربعة هو الجانب العسكري. فالجيش الفرنسي يستطيع السيطرة على البلاد لأجيال متعاقبة. دون أن يدركوا طبيعة المؤثرات السياسية السلبية والايجابية، ودون أن يدركوا الأخطار السياسية التي أخذت تحوق بفرنسا ومكانتها في الساحة الدولية. فقد اعتبروا قرار ديغول القاضي بالانسحاب من الجزائر ومنحها حريتها واستقلالها، عملاً خيانياً (**عل همشمار**، ١٩٨١/٩/١١).

وأضافت: «ان الوضع نفسه قائم في الأراضي العربية المحتلة، فمنذ احتلال اسرائيل لهذه الأراضي عام ١٩٦٧، تتردد بين أوساط العسكريين الاسرائيليين ــ جنرالات اسرائيل ــ الأقاويل والنظريات المختلفة، والتي مفادها أن الجيش الاسرائيلي يسيطر على الوضع عسكرياً، وأن بامكان اسرائيل الاحتفاظ بهذه الأراضي الى مدى الأجيال القادمة، وحتى ضمها الى اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

ورداً على محاولات اسرائيل اليائسة والمحكوم عليها بالفشل، لايجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة، للتفاوض معها، قالت الصحيفة: «ان شارل ديغول عندما قرر حل المشكلة الجزائرية، حلاً جذرياً وعادلاً، طلب لقاء قادة جبهة التحرير الجزائرية الذين كان يحاربهم، وذلك من أجل اجراء المباحثات والتفاوض معهم على أساس انهم يمثلون الشعب الجزائري وليس غيرهم، هذا بالرغم من وجود جماعات كانت تؤيد فرنسا. إلاّ أن ديغول لم يقرر التباحث معها، بل توجه الى سجون فرنسا فأخرج الوطنيين الجزائريين من زنازين الباستيل.. حتى يفاوضهم ويتباحث معهم. فقد كانوا من قادة جبهة التحرير الجزائرية. والاتفاق الذي تم التوقيع عليه، بين ديغول وبين القادة الوطنيين، هو الذي أدى الى حسم الأمور وانهاء الحرب» (**المصدر نفسه**).

واستطردت الصحيفة تقول: «ان الزعامات السياسية في اسرائيل، تسير في خطة واحدة، وهدف واحد، هو التشجيع والتحريض على عمليات البطش والقتل في المناطق المحتلة، واتباع سياسة

اليد الحديدية ضد السكان العرب.. ومع كل هذا، تبحث السلطات الاسرائيلية بين أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عن أشخاص مقبولين يرى فيهم الحكم العسكري أنه بامكانهم التعاون معه حتى نهاية الطريق».

وفي هذه الأجواء، تطل علينا سياسة شارون اذ يقول: «.. الى جانب رفع المضايقات والارهاب والبطش عن السكان العرب في الأراضي المحتلة، سأجري اتصالات بممثلي السكان رؤساء البلديات القادة الوطنيين.. سأدعوهم للاجتماع بي، وأتباحث معهم في أمور شتى وفتح صفحة جديدة في العلاقات» (**المصدر نفسه**).

أما داني روبنشتاين، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة دافار الهستدروتية، فقد علق على سياسة شارون معتبراً هذه السياسة اعترافاً صريحاً، بأن سلطات اسرائيل عمدت الى اتباع أسلوب البطش والقمع والاستفزاز، في معاملة السكان العرب.. ولأن وزير دفاع اسرائيل يعترف بأن ما قامت به اسرائيل كان مخالفاً لكل القوانين والأعراف المتعارف عليها في العالم.. ولأن وزير الدفاع يعترف بأن جنود الجيش العاملين في الأراضي المحتلة قد ارتكبوا مخالفات فظيعة وانتهاكات خارقة واعتداءات بربرية، فإن هذا الاعتراف، بحد ذاته، يعتبر حدثاً هاماً جداً.. واعترافاً خطيراً يجب التأمل فيه ملياً، ومن ثم، اصدار حكم على السياسة الاسرائيلية ضد المواطنين العرب..» (**دافار**، ١٨/٩/١٩٨١).

أما أمنون كابليوك فقد علق على سياسة شارون تجاه المناطق المحتلة بقوله: «منذ أسابيع طويلة، يتحدثون عن سياسة شارون الجديدة، البعض من سياسيي اسرائيل معها والبعض الآخر ضدها.. أما في المناطق المحتلة المعنية مباشرة بهذه السياسة، فليس هناك أي أثر لها. انهم بذلك يطبلون ويزمرون ويهللون لسياسة وهمية لا وجود لها على الاطلاق، هذا ما يبدو، ليس لسكان المناطق المحتلة فحسب، وانما لنا نحن الصحفيين الاسرائيليين المهتمين بتغطية أخبار مناطق مختلفة من الضفة الغربية صحافياً».

وفنّد كابليوك الادعاءات القائلة: ان خطة شارون قد جاءت للتخفيف من معاناة سكان المناطق المحتلة فقال: «خلال الجولات الأخيرة التي قمت بها داخل المناطق المحتلة، تأكد لي بأن السلطات الاسرائيلية المختصة قد قامت برفع حاجز تفتيش واحد لا غير، ويقع عند مثلث غزة ــ سدوم ــ عسقلان، أما بقية الحواجز المنتشرة في أرجاء الضفة والقطاع، فلا تزال كما هي، بل ارتفع مؤخراً عدد الجنود عند هذه الحواجز. ويبدو أن الجنود الجدد قد تخرجوا من دورات خاصة بالشتيمة البذيئة والاستفزازات المتعمدة والبربرية، كذلك فإن سياسة اليد الحديدية ليست كما كانت فحسب، بل أصبحت أشد ارهاباً وعنفاً وبطشاً (**عل همشمار**، ٢٨/٩/١٩٨١).

وأكد كابليوك تعارض سياسة شارون مع القانون الدولي بقوله: «ترتكب سلطات اسرائيل مخالفة كبيرة ان هي قامت بفرض سلطات اسرائيلية مدنية في المناطق المحتلة، ذلك لأن اخلاء الحكم العسكري واستبداله بسلطات مدنية يعتبر أمراً مخالفاً للقانون الدولي، ذلك لأن المقصود هنا مناطق محتلة، وفرض سلطات مدنية في هذه المناطق، يعني التمهيد لفرض السيادة الاسرائيلية الكاملة عليها، والقانون الدولي لا يعتبر هذه المناطق تحت السيادة الاسرائيلية ولن يعترف، أو يقر بذلك، لأنها مناطق محتلة» (**المصدر نفسه**).

وتوصل كابليوك الى حتمية فشل المخططات الاسرائيلية بقوله: «ان كل شيء في المناطق المحتلة يتوقف على رؤساء البلديات الذين يحظون بتأييد جميع السكان، وان الحكم الذاتي لن يمر، طالما أن رؤساء البلديات يعارضون بشدة الاشتراك في سلطاته، أو حتى في محادثاته، والذين تحاول اسرائيل اظهارهم على أنهم شخصيات فلسطينية معروفة، وعلى أنهم حلفاء الغد الآتي، هم في الحقيقة لا يتمتعون بأي تأييد جماهيري. والطرف الوحيد الذي يعترف بهم كممثلين هو الحكم العسكري وسلطات اسرائيل». وأضاف: «لقد عودنا التاريخ بأن ارادة الشعوب هي التي تنتصر في النهاية، هكذا كان الأمر في الجزائر وفي أفريقيا واسيا وفي مناطق كثيرة في العالم» (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل الوطنية على مشروع شارون: وفي محاولة من شارون لاستثمار الاجراء المعلن في المشروع، بدأ يجري بعض اللقاءات المنفردة مع شخصيات الضفة الغربية لاستطلاع آرائهم بشأن مشروعه الجديد الرامي الى فرض الحكم الذاتي.. وقد حاول شارون أن يجر رؤساء البلديات الى «مصيدة مشروعه»؛ حيث طلب الاجتماع بكل واحد منهم على انفراد، دون أن يحدد مكان الاجتماع وطبيعته. وأحاط كل شيء بالسرية، وكأنه يعد لعملية عسكرية سرية لا ينوي كشف طبيعتها، طالباً من كل شخصية يلتقي بها عدم الافصاح عن اللقاء (**عل همشمار**، ١٩٨١/٩/١١).

وممن تنبه، لمصيدة شارون هذه، حلمي حنون، رئيس بلدية طولكرم، حيث سارع الى الكشف عن لقائه بشارون وتفاصيل ما دار بينهما، وقال: «ليس لدينا ما نخفيه، لقد قلنا لشارون ما نقوله طيلة أيام السنة». وبهذا خالف حنون نظام الصمت وأدلى بتصريح طويل نشرته صحيفة الفجر المقدسية وجاء فيه: «.. ان ما أقوله لجميع سكان الضفة الغربية قلته لشارون، حصولنا على حقوقنا المشروعة كاملة، اقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معارضتنا لأعمال الاستيطان الاسرائيلي ومصادرة الأراضي العربية، رفع الاقامات الجبرية المفروضة على مواطنين وقادة وطنيين، رفع الحظر المفروض على ادخال الأموال من الخارج لأغراض التطوير واقامة المشاريع المختلفة، اعادة المبعدين، وعلى رأسهم رؤساء بلديات الخليل وحلحول، والشيخ التميمي».

وأضاف حنون: «لقد أبلغت شارون أن المفاوضات لحل النزاع، يجب أن تجري مع ممثلنا الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية». فرد عليه شارون بقوله: «لكن هذه منظمة ارهابية تخريبية...». فأجاب حنون: «انها ممثلنا الوحيد ونحن لن نقبل، بأي حال من الأحوال، التحدث والتفاوض باسم شعبنا الفلسطيني، ولن نوافق على أن تكون بديلاً للمنظمة» (**المصدر نفسه**).

كما أكد رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، في المحادثات التي أجراها مع شارون «ان للشعب الفلسطيني الحق، الكامل والأكيد، في اقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، غربي نهر الأردن، وليس شرقه كما صرح شارون». وأكد الشوا: «أن موقفه هذا هو موقف جميع العرب في العالم». وأضاف: «...انه أوضح لشارون أن الخلاف شاسع، و عتقد بأن ليس هناك جدوى من بحث موضوع الحكم الذاتي لأن.. يتضمن حق تقرير المصير، واقامة دولة فلسطينية» (**القدس**، ١٩٨١/٩/٢٥).

كما أجمع رؤساء البلديات والوجهاء في الضفة على رفضهم لمشروع شارون واعتبروه نسخة جديدة للاحتلال، وأن هذا المشروع لا يضيف جديداً على كافة الخطط المطروحة في بيان وزارة الدفاع والمكرسة للاحتلال. وأكدوا ضرورة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي حل للنزاع، باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن مصير الفلسطينيين في المنطقة (**معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٣).

كما أكد بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس: «أن أية تغييرات، بالنسبة للحكم العسكري، هي محاولات يائسة ولن تعطي نتائج، لأنها ستظل في حدود محاولات التحايل على الشعب الفلسطيني للوصول الى نتائج تخدم السياسة الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه، تهدف إلى ضرب وحدة الشعب الفلسطيني، وستبقى في هذا الاطار ما دام هناك تجاهل لهذه الوحدة ولقيادة منظمة التحرير الفلسطينية».

وأضاف «ان أي تغيير في الأشخاص، لن يؤثر بصورة جدية على الوضع، ولن يؤدي الى الحكم الذاتي الذي تهدف اليه اسرائيل، لأننا نرفضه، لأنه يتعارض مع حقوقنا وأهدافنا الوطنية» (**الرأي** (عمان)، ١٩٨١/٩/٢٣).

وشاركه في هذا الرأي حلمي حنون رئيس بلدية طولكرم؛ حيث قال: «ان الحكم العسكري وسياسة اسرائيل، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، تعمل ضمن خطة سياسة كامب ديفيد، وأن اسرائيل تحاول، بكل الوسائل، خلق ما يسمى بالقيادات الجديدة داخل المناطق المحتلة، وأكبر دليل على ذلك روابط القرى التي تدعمها».

وأضاف حنون: «... ان الحكم العسكري مهتم

بايجاد سبل للتفاوض على النحو الذي يريده، ولكننا سنقاوم ذلك. وممثلنا الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية. اننا نرفض هذا العمل، وان جميع محاولات ايجاد بدلاء هي أسلوب فاشل من أساسه» (**المصدر نفسه**).

وشاركهم، في هذا الرأي والموقف، كل من الحاج أمين النصر رئيس بلدية قلقيلية، وابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، ومصطفى النتشه، رئيس بلدية الخليل بالوكالة؛ حيث أكدوا: أنه مهما اختلفت الوجوه فان الاحتلال لا يزال قائماً، وهذه المحاولة تهدف إلى التمهيد للحكم الذاتي (**المصدر نفسه**).

أما رئيس بلدية رام الله، كريم خلف، فقد قال: «هذه مبادرة قذرة، من قبل وزير الدفاع أريئيل شارون. لا يوجد فرق بين ادارة مدنية وبين الحكم الذاتي. لقد تم الأمر ضد رغبتنا، ونحن غير مستعدين لفرض أحد علينا.. لن يستجيب أحد لدعوة العمل في هذه الادارة، لأن هذه الاستجابة بمثابة اعتراف بالاحتلال الاسرائيلي، لن نجري أي اتصال مع رجال الادارة الجديدة» (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٩/٢٤).

روابط القرى

بعد أن فشلت سلطات الاحتلال، في استمالة رؤساء المجالس البلدية والقروية، ودفعهم الى الموافقة على مشاريعها المطروحة، لجأت الى اتباع نهج جديد يرمي الى خلق «مؤسسات اجتماعية»، بديلة للمؤسسات الوطنية القائمة، وقدمت لهذه المؤسسات كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي، في محاولة منها لابرازها كطرف ممثل للسكان في المناطق المحتلة. وكانت روابط القرى على رأس هذه المؤسسات، اذ بلدرت السلطات، منذ العام ١٩٧٧، الى دعم نفر قليل من شخصيات الضفة الغربية، ودفعهم الى تأسيس روابط قروية في مناطق الضفة الغربية المحتلة.

وكانت رابطة قرى الخليل باكورة هذه المحاولات المشبوهة، التي يقف على رأسها الوزير الأردني السابق، مصطفى دودين. وطرح القائمون على هذه الروابط أهدافاً علنية اجتماعية لروابطهم، بغرض الحد من حجم المعارضة، وبهدف استقطاب قرى الضفة الغربية في اطارها، من خلال الخدمات الاجتماعية والزراعية التي تقدمها، وقد شكلت هذه الأهداف الظاهرية غطاء للأهداف الحقيقية المشبوهة لمثل هذه الروابط.

وبعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد، بدأ الحكم العسكري يبحث، بصورة جدية، وبكافة الطرق، عن شريك من سكان المناطق المحتلة، لاجراء محادثات معه بشأن تطبيق الحكم الذاتي الذي رفضه سكان هذه المناطق جملة وتفصيلاً. وقد تبين للحكم العسكري أنه من المستحيل ايجاد أي شريك في تطبيق هذا المشروع من المؤسسات البلدية القائمة، ولذلك لجأ الى اقامة روابط القرى لتكون بديلاً للمؤسسات المذكورة، ولتساهم في تطبيق الحكم الذاتي (**عل همشمار**، ١٩٨١/٨/٧).

«وقد قامت أول رابطة قرى في منطقة الخليل... وقفت على رأسها احدى الشخصيات المعروفة بخدمة جميع الأسياد، وهو مصطفى دودين، من قرية دورا قضاء الخليل.

«عمل دودين في الشرطة البريطانية في عهد الانتداب، وعمل، خلال الاعوام ١٩٤٥–١٩٦٥، في صفوف المخابرات المصرية، القسم الفلسطيني في مدينة غزة. وانتقل الى الأردن في العام ١٩٦٥، وشغل منصباً رفيع المستوى، وفي العام ١٩٦٩، عندما اختلف الملك حسين مع منظمة التحرير الفلسطينية، تقرب دودين من العائلة الهاشمية. وبعد ذلك عين سفيراً للأردن في الكويت، ثم أعيد الى الأردن، بطلب من الحكومة الكويتية. وبعد ذلك، قرر فتح صفحة جديدة في حياته» (**المصدر نفسه**).

«عاد دودين، في العام ١٩٧٥، إلى الضفة الغربية في اطار جمع شمل العائلات، وحاول دخول معترك الحياة السياسية بترشيح نفسه، في شهر نيسان (أبريل) ١٩٧٦، لرئاسة المجلس المحلي في قرية دورا، غير أنه فشل في ذلك.

«وبعد زيارة السادات لاسرائيل أخذ الحكم العسكري يفتش عن قيادة بديلة لرؤساء المجالس البلدية والقروية الذين عارضوا الزيارة واعتبروها طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني، وقد وقعت أنظارهم على مصطفى دودين.

«وفي العام ١٩٧٨، أنشأ دودين ــ الذي يملك ثلاثة آلاف دونم لم يقم الحكم العسكري بمصادرة أي دونم منها ــ رابطة قرى الخليل التي كان هدفها المعلن تقديم المساعدات المالية للقرويين، في اطار مشاريع التطوير. ومنذ انشاء الرابطة، أصبح الفلاحون يتوجهون اليها لحل مشاكلهم الزراعية والمالية، كاستيراد الأسمدة بأسعار مخفضة وتلقي القروض المالية اللازمة لتطوير زراعتهم، وبهذا أصبحت الرابطة حلقة الوصل، بين سكان القرى وبين الحكم العسكري. وأصبح القرويون مجبرون على التوجه أولاً للرابطة، للحصول على توصية، لكي يقبل الحكم العسكري طلباتهم.

«لقد كان دودين حذراً، في بداية اقامة الرابطة، بحيث لم يتدخل في الشؤون السياسية، بل وأدلى أحياناً بتصريحات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لصرف الأنظار عن صورته الحقيقية. وقد نجح في ضم حوالي ستين قرية في منطقة الخليل الى هذه الرابطة، وجلب المساعدات المالية لها من الحكم العسكري» (**المصدر نفسه**).

رابطة قرى بيت لحم: بعد مرور ثلاث سنوات على اقامة رابطة قرى الخليل، اكتشف الحكم العسكري بشارة قمصية (وهو صاحب مصنع للتعدين في بلدة بيت ساحور)، ودفعه لاقامة رابطة قرى بيت لحم.

وعلى غرار ادعاءات رابطة قرى الخليل، يركز القيمون على رابطة قرى بيت لحم انتقاداتهم على المجالس البلدية الوطنية، محاولين زرع بذور التفرقة والخلاف بين المدن والقرى المحيطة بها وداخل القرى نفسها بين العائلات المختلفة فيها، بالاضافة الى مهاجمة منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الفلسطينية ــ الأردنية المشتركة. ولقد نشرت الصحف العربية الصادرة في القدس الشرقية اعلانات استنكار شديدة اللهجة، لروابط القرى هذه، موقعة بأسماء مشهورة لشخصيات شعبية من قرى جبل الخليل وفي منطقة بيت لحم.

أما محاولات قمصية، للدخول الى المخيمات، فقد لاقت فشلاً ذريعاً. ويرى سكان بيت لحم في بشارة قمصية، عميلاً للمخابرات الاسرائيلية ليس أكثر (**المصدر نفسه**).

رابطة قرى رام الله: وعلى غرار رابطة قرى جبل الخليل ورابطة قرى بيت لحم، أقيمت رابطة قرى رام الله التي يترأسها مختار قرية بلعين، يوسف الخطيب، الذي ادعى الادعاءات نفسها التي لوح بها دودين وبشارة قمصية، من أن الرابطة أقيمت لتطوير قرى المنطقة. وكشفت صحيفة الأنباء الاسرائيلية الحكومية، النقاب عن تقديم الحكم العسكري مساعدة مالية، بمقدار ٤٠ مليون شيكل، لهذه الرابطة. وعندما بدأ فشله يظهر، هدد الحكم العسكري مختاتير القرى بأنه سيسحب منهم أختام المخترة، اذا لم يوافقوا على الانضمام للرابطة.

ومن الجدير بالذكر، أن أغلبية القرى، في منطقة رام الله، ترفض ،حتى الآن، الانضمام لهذه الرابطة (**المصدر نفسه**).

كما جرت محاولات مشابهة، في كل من نابلس وأريحا، إلاّ أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وعلق أمنون كابليوك على مدى نجاح الحكم العسكري في ايجاد بديل لرؤساء البلديات واتحادات النقابات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: «.. علينا أن نكون واقعيين ونلخص ما في الواقع بقولنا: ان الفشل الذريع كان من نصيب الحكم العسكري والروابط القروية التي أقامها، ولكن الحكم العسكري لم يعترف بالفشل، حتى الآن، ولم يرفع يديه ليعبر عن استسلامه للواقع.. واعتقد أن الحكم العسكري سيخرج خاسراً من هذه المعركة السياسية، لأنها لن تجبر سكان المناطق المحتلة على التنازل عن هدفهم في اقامة دولتهم، أما المساعدات الاقتصادية المزعومة فلن تزيد من قوة دودين ومؤيديه» (**المصدر نفسه**).

ضغوط الحكم العسكري لانجاح روابط القرى

يقوم الحكام العسكريون وضباط الادارة المدنية باستدعاء كافة رؤساء المجالس القروية ومخاتير القرى، في شمال الضفة الغربية، الى مراكز الحكم العسكري ويطلبون منهم الانضمام لما يسمى بروابط القرى.

وقد أوضح العديد ممن استدعوا، أن السلطات العسكرية طلبت منهم العمل على اقامة

روابط قرى وجمعيات مماثلة لها. كما أبلغتهم بوجوب عدم الإدلاء بأي تصريح للصحف المحلية في الأرض المحتلة، دون أذن مسبق (**الفجر**، ١٩٨١/٩/٨).

كما مارست روابط القرى والحكم العسكري كافة الضغوطات على قرى الروابط، بحيث كان الضغط أحياناً ظاهراً للعيان، وأحياناً أخرى لا يشعر به أحد. وكان دودين والحكم العسكري يفرضان العقوبات على غير المتعاونين مع الرابطة، بالغاء المساعدات الاقتصادية وعدم اعطاء تصاريح سفر الى عمّان. وقد ازادادت الشكوك حول نوايا دودين، كلما ازداد نشاطه في هذا المجال. وعبرت جماهير القرى عن شكوكها ومعارضتها لروابط القرى، على جدران البيوت في عدد من القرى، حيث ظهرت شعارات تقول: «لا لروابط القرى» ، «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية». كما عارضت بعض القرى الانضمام الى هذه الروابط، وهذا ماحدث في قرية دورا، مسقط رأس مصطفى دودين (**عل همشمار**، ١٩٨١/٨/٧).

أما يهودا ليطاني، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة هارتس، فقد قارن بين التجربة الفرنسية في الجزائر والتجربة الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وبعد استعراض عام ومفصل للتجربة الفرنسية، عبر المراحل التي سارت فيها في اطار خلق روابط قرى في الريف الجزائري وتعيين ضباط، حتى من بين منتقدي السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، مسؤولين عنها، إلّا أن هذه التجربة فشلت واضطر الفرنسيون، في النهاية، الى التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية، من أجل تسوية الخلاف وانهاء حالة الحرب في الجزائر، وبالتالي، من أجل المحافظة على هيبة فرنسا ومكانتها عالمياً (**هآرتس**، ١٩٨١/٩/٢٣).

ردود فعل الشخصيات الوطنية: أكد المواطنون في الأراضي المحتلة، ممثلين بمختلف البلديات والهيئات الوطنية، رفضهم القاطع لمحاولة اقامة روابط قروية في بعض مناطق الضفة الغربية المحتلة، واعتبروها خطوة نحو ايجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، واداة لتمرير مشروع الحكم الذاتي الذي رفضه الشعب الفلسطيني بأسره.

وقال بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس: «روابط القرى هي أطر سياسية وليست اطراً اجتماعية، وبالتالي فقد وجدت ضد وحدة شعبنا التي تجسدت وراء منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تهدف الى خلق النعرات بين فئات الشعب الواحد، بما يسهل عليها ضربه، لكي تقوم بخدمة السلطات التي شكلتها، من أجل تمرير مشروع الحكم الذاتي. ولذا نجد أن اقامة روابط القرى، في هذه المرحلة بالذات، تقترن بمحاربة المجالس القروية المنتخبة، مثلما حصل في الظاهرية وفي مختلف القرى الأخرى في المناطق المحتلة».

وأضاف.. «من الواضح جداً أن زعماء روابط القرى هم جماعة مسيّسون وخارجون عن وحدة شعبهم، ويمثلون السلطة باستمرار، هذه السلطة التي توجههم دائماً، ضد مصالح الشعب اليومية والوطنية» (دار الجليل، للنشر والخدمات الصحفية، عمان، ١٩٨١/٩/١٢).

وشاركه في هذا الرأي كل من: حلمي حنون، رئيس بلدية طولكرم، وحيد حمد الله، رئيس بلدية عنبتا، مصطفى النتشة، رئيس بلدية الخليل بالوكالة، الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، حنا خوري الأطرش، رئيس بلدية بيت ساحور، المحامي جريس الخوري نقيب المحامين في الضفة الغربية، الشيخ عكرمة صبري، مدير الوعظ والارشاد، الدكتور عبد الله صبري، رئيس الدائرة الفرعية لنقابة أطباء القدس، عز الدين العريان، رئيس جمعية الهلال الأحمر في البيرة، وكثيرون غيرهم من الشخصيات الوطنية في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

كما أجمع مخاتير القرى في منطقة بيت لحم على رفضهم التعامل مع رابطة القرى، وأكدوا أنهم سيحاربون كل من ينتمي اليها.

وشاركهم في هذا الرأي والموقف كل من الشيخ علي المعطي، والشيخ محمد أبوعمرية، والشيخ أحمد ابراهيم (**وفا**، ١٩٨١/٩/٧).

وأصدرت المؤسسات الوطنية والشعبية في

الضفة الغربية، بياناً رفضت فيه جميع المحاولات الجديدة، لتطبيق الحكم الذاتي في المناطق المحتلة، ووقعت البيان البلديات والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية والمنظمات النسائية. وجاء في البيان: «.. ان الغاية من الجهد الذي تبذله الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، انهاء حقوق الشعب الفلسطيني» (و.إ.إ.، العدد ٢٤٤٦، ١٧ و١٨/٩/١٩٨١، ص١١).

صلاح عبد الله

زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة واستئناف مباحثات الحكم الذاتي

كانت زيارة مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي للولايات المتحدة، وما نتج عنها في إطار التعاون الأمني والاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، من اهم المواضيع السياسية التي تركز عليها الاهتمام، خلال شهر ايلول (سبتمبر) الماضي. وبرزت كذلك في الفترة نفسها، مواضيع سياسية اخرى، تتعلّق باستئناف مباحثات الحكم الذاتي، بين مصر واسرائيل، تطبيقاً لاتفاقيات كامب ديفيد؛ وتجديد الاتصالات بين فرنسا واسرائيل، من خلال زيارات ولقاءات مختلفة بين مسؤولي البلدين.

ويتضمن هذا التقرير، عرضاً لتلك المواضيع، وللتطورات التي رافقتها، ولردود الفعل الاسرائيلية عليها، مبرزاً اهم الاتجاهات التي ظهرت، ومختلف الآراء التي طرحت، تعليقاً على كل تلك الأحداث.

١ ــ زيارة بيغن لواشنطن

قام مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، بزيارة رسمية للولايات المتحدة، في النصف الأول من شهر ايلول (سبتمبر) الماضي. ورافقه في تلك الزيارة وفد كبير، ضم كلاً من إسحق شامير وزير الخارجية، واريئيل شارون وزير الدفاع، والدكتور يوسف بورغ وزير الداخلية ورئيس الطاقم الاسرائيلي المفاوض لمباحثات الحكم الذاتي. وجاءت الزيارة بعد سلسلة من التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وفي إطار جهود الادارة الاميركية الجديدة لرسم استراتيجية جديدة في المنطقة، تستند على تدعيم اصدقاء الغرب فيها، للتصدي لما تسميه تلك الادارة، «النفوذ السوفياتي» في منطقة الشرق الأوسط والخليج.

ويبدو أن كلاً من الطرفين، حرص على تمهيد الأجواء الودية للقاء، بعد التوترات التي شهدتها العلاقات بينهما، خلال الشهور القليلة الماضية. وظهر ذلك لدى استقبال الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، لمناحيم بيغن في مطار اندريوس، حيث قال له وهو يصافحه: «دعنا ننسى الماضي ونبدأ من جديد». ولم تكن هذه هي الحادثة الوحيدة في هذا السياق، بل ان الرئيس ريغان ومساعديه اكثروا من مديحهم لدولة اسرائيل، ولمناحيم بيغن شخصياً. وبدلاً من التهديدات المبطنة التي كانت تطلقها، في بعض الأحيان، الادارات الأميركية السابقة، استمع بيغن ومرافقوه هذه المرة إلى كلمات ناعمة. ومن جانبه فقد قابل بيغن الود الأميركي بلطف مقابل، ووصف الرئيس ريغان بأنه «الصديق الأكبر» لاسرائيل. ورغم كل تلك الأجواء الحارة، كان هناك، من موظفي الادارة الأميركية من يعتقد، بأن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى استخدام «العصا» مع اسرائيل، من اجل «إجبارها على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة وطن للفلسطينيين في هذه المناطق» (**يديعوت احرنوت**، ١٩٨١/٩/١١). لكن الرئيس ريغان

تبنّى لنفسه، في هذه الفترة، الموقف الذي يقول: إن اي ضغط على شخصية مثل بيغن قد تؤدي إلى نتائج «عكسية ويزيد من تصلبه. ولهذا فإن الادارة الأميركية تعمل على اخذ بيغن باللين، لاعتقادها بأن هذا الأسلوب سيعطي ثماره على الأقل في هذه المرحلة» (**المصدر نفسه**).

المباحثات الأميركية ــ الاسرائيلية

وفي مثل تلك الأجواء، جرت المباحثات بين الوفدين: الأميركي والاسرائيلي، حيث بحثت مواضيع العلاقات الثنائية، والوضع السائد في منطقة الشرق الأوسط والعالم. ومن ثم، ترتيب مواضيع البحث بحيث تناقش مسائل العلاقات العادية بين الطرفين، خصوصاً تلك التي لا تثير حساسية معينة، بينما تترك المسائل المختلف عليها إلى نهاية المباحثات. وهكذا بحث اولاً موضوع «التعاون الاستراتيجي» بين اميركا واسرائيل، ثم المساعدات الاقتصادية لاسرائيل، والأزمة اللبنانية، واخيراً صفقة طائرات الانذار المبكر من طراز «اواكس» للسعودية، باعتبارها من اهم المسائل المثيرة للحساسية في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية.

اولاً: التعاون الاستراتيجي: بحث هذا الموضوع تحت عنوان: التصدي المشترك «للنفوذ السوفياتي» في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وهو يعبّر عن مدى العلاقة القائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة، منذ فترة طويلة. لكنها في هذه المرة، وحسب توجهات الادارة الجديدة تأخذ منحى مباشراً واكثر وضوحاً وتحديداً، في إطار المفهوم الاستراتيجي الأميركي الجديد. واتضح من اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي الذي عقد، يوم ٩/٢٠، لتقييم زيارة الوفد الاسرائيلي للولايات المتحدة، أن المقصود بالتعاون الاستراتيجي هو «الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، بطرق مختلفة، للتصدي للنفوذ السوفياتي. وفي هذا الإطار تشارك اسرائيل بهذه الجهود» (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨١/٩/٢١).

وحدد موشي آرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، طبيعة هذا التعاون الاستراتيجي حيث قال: ان الأساس للتعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة يتمثّل في «المصالح المشتركة والأهداف المشتركة». فالولايات المتحدة واسرائيل تتخوفان معاً من «دخول الاتحاد السوفياتي إلى قلب الشرق الأوسط. وهما مستعدتان للعمل من اجل مواجهة احتمال كهذا، وهذا هو الأساس» (ر.إ.إ، العدد ٢٤٤٠، ١٠ و١٩٨١/٩/١١، ص٨ و٩). واضاف ارنس: انه توجد في الشرق الأوسط «مصالح حيوية» لكل من اسرائيل والولايات المتحدة، وفي حال قيام خطر يهدد هذه المصالح، فهناك إمكانية للتعاون معاً «للدفاع عن هذه المصالح، حتى بالقوة العسكرية» (**المصدر نفسه**، ص ١٠).

مجالات التعاون: والسؤال الذي يفرض نفسه: ما هي المجالات التي يتوقع أن يشملها اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل؟. لقد تشكّلت لجان مشتركة برئاسة وزيري دفاع البلدين، وانتهت من صياغة الخطوات الأولى التي يشملها اتفاق التعاون، والتي ستسجل كل تفاصيلها في «وثيقة» قبل نهاية السنة الحالية. وكانت ابرز نقاط المراحل الأولى للاتفاق الاستراتيجي كما يلي:

أ ــ يقوم البنتاغون ووزارة الدفاع الاسرائيلية، بتحديد ممثليهما لمجموعات العمل المشتركة التي ستعمل على صياغة توصيات التعاون الرامي إلى صد «العدوان» السوفياتي، ضد عناصر معينة في الشرق الأوسط.

ب ــ يقوم وزير الدفاع الاسرائيلي، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم، بزيارة واشنطن لإجراء مباحثات مع نظيره الأميركي كاسبار واينبرغر، حاملاً توصيات وقضايا اساسية.

ج ــ في اعقاب ذلك يقوم الطرفان بصياغة وثيقة تفصيلية للتعاون الاستراتيجي.

د ــ وبعد ذلك يتم تحديد مجموعات العمل لوضع تفاصيل التنفيذ.

هـ ــ وخلال عمل هذه المجموعات، يقوم وزير الدفاع الأميركي بزيارة اسرائيل، لإجراء مباحثات مع نظيره الاسرائيلي.

و ــ وفي اول شهر من سنة ١٩٨٢ يبدأ

الطرفان في بلورة خطة سنوية، او اكثر، للنشاطات المشتركة.

وسوف يشمل التعاون الاستراتيجي المركبات التالية:

١ ــ إقامة مستودعات طوارىء في اسرائيل، لصالح القوات الأميركية. وتكون هذه المستودعات بأحجام مختلفة، ويمكن أن تعتمد على اجهزة عسكرية اسرائيلية.

٢ ــ توفير مظلة جوية اسرائيلية للقوات الأميركية التي تزور المنطقة اثناء الضرورة.

٣ ــ حماية طرق الملاحة بواسطة سلاح البحرية الاسرائيلي.

٤ ــ إقامة منشآت طبية.

٥ ــ القيام بتمرينات ومناورات مشتركة، لأسلحة البحر والبر والجو (**يديعوت آحرونوت**، ١٣/٩/١٩٨١).

واشنطن تقلل من اهمية الاتفاق: ويبدو أن الجانب الاسرائيلي كان اكثر اندفاعاً في توسيع خطوات التعاون الأمني الاستراتيجي، بينما حاول الجانب الأميركي، ظاهرياً على الأقل، التقليل من اهمية الاتفاق. وظهر ذلك اثناء إجابة الكسندر هيغ على سؤال لأحد المراسلين، حول احتمال توقيع اتفاقية للدفاع المشترك بين الجانبين، حيث نفى وجود اية نوايا للتوقيع على اتفاق للدفاع المشترك مع اسرائيل. وإنما ستكون هناك بعض الخطوات «المحدودة من الناحية السياسية، آخذين بعين الاعتبار مصالح الدول الصديقة الأخرى، في الشرق الأوسط» (ر.إ.إ، العدد ٢٤٤١، ١١ و١٢/٩/١٩٨١، ص ٤).

وبدون شك يمكن ربط هذا الموقف الأميركي «المتحفظ» برغبة واشنطن في المحافظة على مصالحها وصداقاتها في الشرق الأوسط. وربما كان هذا هو السبب الذي دفع هيغ لزيارة ولي العهد السعودي، الأمير فهد، في اسبانيا، لطمأنته، حول مسألة التعاون الاستراتيجي وبما يتعلّق بصفقة طائرات «اواكس» للسعودية. وقد أكد هيغ، في تلك المقابلة، حسب ما ذكرته المصادر الاسرائيلية، أن موضوع التعاون الاستراتيجي هو مجرد «افكار اولية للتعاون» (**المصدر نفسه**، ص ٥). وعلى اية حال، فإن النقاط التي اكدها الأميركيون، امام الوفد الاسرائيلي، تتلخص بما يلي:

أ ــ إن واشنطن تتوقع احتجاج السعودية على التنسيق الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل، ولكن الادارة الأميركية عازمة على عقد صفقة «الاواكس»، رغم معارضة اسرائيل لها. كما أنها عازمة على دراسة كافة إمكانيات التنسيق الاستراتيجي مع اسرائيل، رغم احتجاج السعودية والدول العربية الأخرى.

ب ــ إن الأميركيين غير معنيين بكافة الاقتراحات الاسرائيلية حول التنسيق الاستراتيجي، لكنهم معنيون ببعضها فقط، مثل إمكانية إيجاد مظلة جوية اسرائيلية لوحدات الأسطول السادس وسفن الشحن، في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وستتم دراسة كافة المقترحات من قبل لجان مشتركة، ثم يتم التوقيع على مذكرة التفاهم، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، او كانون الأول (ديسمبر)، عندما يعود شارون. وقبل أن تتم هذه الدراسة، فإنه من السابق لأوانه تحديد مجالات التنسيق الاستراتيجي.

ج ــ من المؤكد أن يكون التنسيق في المجال العسكري، لكن الاسرائيليين اقترحوا الموقف الأميركي نفسه الداعي بأن يحرص الطرفان كلاهما، مع تطور التنسيق، على عدم اتخاذ اية خطوة من اي طرف، قد تفاجىء الطرف الثاني (اريئيل غيناي، **يديعوت احرونوت**، ١٥/٩/١٩٨١).

وقد لخص الكسندر هيغ التصوّر الأميركي للتنسيق الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل، حين قال: ان الموضوع ليس التزامات قانونية، بل تفاهم بين الطرفين، وعلى كل طرف أن «يحافظ على المصالح الحيوية للطرف الثاني» (ر.إ.إ، العدد ٢٤٤١، ١١ و١٢/٩/١٩٨١، ص ٥).

ثانياً: المساعدات الاقتصادية: وتقدمت إسرائيل، خلال المباحثات، بطلب المساعدات المالية والاقتصادية للسنة المالية ١٩٨٣، التي

تقدمها الولايات المتحدة سنوياً لاسرائيل. وبلغ حجم المساعدات المطلوبة ٢,٢ مليار دولار مخصصة للمساعدة العسكرية والاقتصادية، إضافة إلى طلب مساعدة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، منها ٢٠٠ مليون دولار لشراء معدات عسكرية. يضاف إليها ٢٠٠ مليون دولار لشراء معدات، لصالح الولايات المتحدة، من إنتاج الصناعات الجوية الاسرائيلية. وكانت التوقعات أن الولايات المتحدة ستوافق على كل طلبات المساعدة الاسرائيلية على امل «عدم حصول مواجهة في قضية الأواكس» (ر.إ.إ، العدد ٢٤٣٨، ٨ و ١٩٨١/٩/٩، ص ٥).

وقد ارفق الوفد الاسرائيلي طلب المساعدات، بوثيقة تظهر متطلبات تمويل الاستيراد الأمني من الولايات المتحدة، والفجوة، غير المغطاة، في ميزان المدفوعات الاسرائيلي. وابرزت الوثيقة معطيات اخرى عن «تدهور» موازين القوى العسكرية في المنطقة، «إزاء تسليح دول المواجهة بأسلحة من مصادر غربية وشرقية» (**دافار**، ١٩٨١/٩/١٠). ويذكر في هذا السياق، أن المساعدة الأميركية لاسرائيل، بلغت في العام ١٩٨١، ٢,٢ مليار دولار، بينما لم يصادق مجلس النواب الأميركي على قيمة المساعدات للسنة المالية ١٩٨٢.

ورغم تحدث المصادر الأميركية عن صعوبات اقتصادية ومالية تواجهها الولايات المتحدة (**دافار**، ١٩٨١/٩/١٤)، فإن مصادر اخرى ذكرت أن الأميركيين سوف يدفعون لاسرائيل، مقابل المنتجات العسكرية ومقابل الخدمات العسكرية، من ميزانية وزارة الدفاع الأميركية، وليس من المساعدات الخارجية. وسيجعل هذا الأمر من السهل على الادارة الأميركية مساعدة إسرائيل، لأن المساعدة الخارجية كانت وما زالت «غير مرغوبة من قبل الشعب الأميركي» (**يديعوت آحرونوت**، ١٩٨١/٩/١٥).

ثالثاً: الأزمة اللبنانية: عشية سفر الوفد الاسرائيلي إلى واشنطن، حرص عدد من المسؤولين الاسرائيليين على إطلاق تصريحات مختلفة، حول انتهاك الفلسطينيين لوقف إطلاق النار في الجنوب اللبناني، إلى جانب تصريحات اخرى تتعلّق بالأزمة اللبنانية. وذكر في هذا الاطار، أن الوفد الاسرائيلي حمل معه مشروعاً لحل الأزمة اللبنانية، يرتكز اساساً على «طرد الفدائيين من لبنان، وتقليص الوجود السوري فيه، وقيام حكومة لبنانية جديدة» (ر.إ.إ، العدد، ٢٤٣٨، ٨ و ١٩٨١/٩/٩، ص ٧). ويؤكد المشروع الاسرائيلي على «ضرورة سحب» الصواريخ السورية من وادي البقاع اللبناني، وعلى أن اسرائيل لن تقطع علاقاتها مع المسيحيين في شمال لبنان، او في جنوبه، «طالما أن الوجود العسكري السوري بقي قائماً هناك» (**المصدر نفسه**).

وبتكليف من مناحيم بيغن، تباحث شارون مع الكسندر هيغ، حول مسألة وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، الذي يُكثر الأميركيون من الحديث عنه و«الثناء عليه»، بينما يصفه الاسرائيليون أنه مجرد «سراب»، حيث لم تتوقف ــ حسب قولهم ــ سوى عمليات القصف المدفعي عبر الحدود. وحدّد شارون موقف إسرائيل من هذا الموضوع فقال: إن اسرائيل تؤيد الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لحل المشاكل في لبنان بالوسائل السياسية. لكنه طالب الأميركيين بعدم تجاهل الحقائق. واضاف أن النار اطلقت، خلافاً لما اتفق عليه، باتجاه جنوب لبنان على المنطقة الخاضعة لإشراف الرائد سعد حداد. كما نقلت المنظمات الفدائية، في الآونة الأخيرة، إلى الاردن اسلحة ثقيلة «لاستخدامها ضد منطقة إيلات؛ حيث نقلت تلك الأسلحة بمساعدة سوريا» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٣٩، ٩ و ١٠/٩/١٩٨١، ص ٥).

اما الجانب الأميركي، فقد تقدم بمشروع خاص به لحل الأزمة اللبنانية؛ قالت مصادر الوفد الاسرائيلي أنها رفضته. ويدعو المشروع الأميركي إلى تعزيز الحكومة اللبنانية، «ومواصلة الحوار مع المنظمات الفدائية، وبشكل خاص منظمة التحرير الفلسطينية عبر العربية السعودية» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٣٧، ٧ و ١٩٨١/٩/٨، ص ٥).

وسيطلب من اسرائيل،حسب المشروع،تقليص تدخّلها في لبنان، بحيث تقوم في المرحلة الأولى بقطع علاقاتها مع المسيحيين في شمال لبنان، وتقوم في المرحلة التالية، بقطع علاقاتها الخاصة مع الرائد سعد حداد في جنوب لبنان. ورغم

إدّعاء مصادر الوفد الاسرائيلي أن الطرفين لم يتوصّلا إلى اتفاق بشأن الأزمة اللبنانية، إلا أن المصادر الأميركية قالت: أنه على الرغم من عدم حصول «تفاهم كامل»، فقد حقق الجانبان «نسبة ما من التفاهم حول كل ما يتعلّق بالتطورات المتوقعة في لبنان، خلال العام القادم» (**معاريف**، ١٥/٩/١٩٨١). واضافت المصادر الأميركية: ان الاتجاه العام، لدى الطرفين، هو تعزيز قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، وإبعاد المدفعية الثقيلة عن مناطق الحدود، وتوسيع نطاق سيطرة الحكومة اللبنانية. وكان الطرفان على اتفاق حول ضرورة احترام وقف إطلاق النار، «وعدم اعتبار تعزيز الفلسطينيين لمواقعهم انتهاكاً لوقف النار، طالما أنهم لا يستخدمون هذه الأجهزة» (اريئيل غيناي، **يديعوت آحرونوت**، ١٥/٩/١٩٨١).

رابعاً: صفقة «الأواكس» للسعودية: في حقيقة الأمر كان موضوع صفقة طائرات «الأواكس» للسعودية من اهم المواضيع التي طرحت على جدول اعمال الاجتماعات، بين الوفدين الاسرائيلي والأميركي؛ وارتبطت به بقية المواضيع الأخرى، خاصة، مسألة التعاون الاستراتيجي والمساعدة الاقتصادية والمالية لاسرائيل. فالصفقة تعتبر حيوية «لمصالح» الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والخليج. وقد اوضحت واشنطن موقفها بصراحة، بأن صفقة الأسلحة للسعودية، والتنسيق الاستراتيجي مع اسرائيل هما جزء من الخطة الأميركية لمواجهة «النفوذ السوفياتي» في منطقة الشرق الأوسط. لذا ترى واشنطن أن «فشل جزء من الخطة، سيؤثر على الجزء الآخر» (**يديعوت آحرنوت**، ١٥/٩/١٩٨١).

ولم يكن هذا الموقف الأميركي، بشأن صفقة «الأواكس» مفاجئاً للاسرائيليين؛ بل أنه كان واضحاً منذ زيارة الكسندر هيغ للمنطقة، في نيسان (ابريل) الماضي؛ حيث اكد للاسرائيليين ان تنفيذ الصفقة هو أمر «نهائي عند الادارة الأميركية». ثم عاد الرئيس ريغان واكد الموضوع نفسه في رسالة وجّهها إلى بيغن يوم ٢١ آب (اغسطس)، وطمأن فيها اسرائيل «باتخاذ خطوات تستجيب، بصورة نوعية، لمتطلبات ومصالح إسرائيل» (**يديعوت آحرونوت**، ١١/٩/١٩٨١).

ويبدو أن اسرائيل، أمام هذا الإصرار الأميركي على تنفيذ الصفقة، توصّلت إلى نتيجة مفادها: ان الفرص معدومة أمام إفشال الصفقة، لأن الادارة الأميركية مصرّة على إنجازها. وربما كان هذا هو السبب الذي دفع بيغن إلى تجنّب المواجهة مع الرئيس ريغان، وبذل كل جهوده لخلق أجواء التفاهم لوضع اسس التعاون المشترك في المستقبل. فقد شرح بيغن اسباب معارضته للصفقة، امام الرئيس ريغان، ثم ترك للخبراء العسكريين تبرير ادعاءات اسرائيل، لكن «العجز المتعمّد في طرح الموضوع من الجانب الاسرائيلي، كان إشارة واضحة للرئيس ريغان بأن اسرائيل قد سلّمت بالصفقة» (دازي غوترمان، **معاريف**، ١١/٩/١٩٨١).

واجتهد الجانب الاسرائيلي، خلال المباحثات الرسمية، في شرح مميزات اسرائيل وفائدتها للولايات المتحدة من مختلف الجوانب الاستراتيجية، ومدى القاعدة التحتية التكنولوجية المتطوّرة التي تمتلكها، ومقدرتها على تقديم الخدمات التي يحتاجها الأميركيون، لكن كل ذلك لم يقنع الادارة الأميركية بالتنازل عن إتمام صفقة «الأواكس». وهكذا وجد بيغن نفسه في «ورطة». فإما المخاطرة بالمواجهة مع واشنطن دون نجاح اكيد، او الاكتفاء بمعارضة مبدئية للصفقة، دون محاولة الصراع بصورة فعّالة، وهذا يزيد من احتمالات المصادقة على الصفقة، مع تقوية احتمالات التعاون الوثيق مع الادارة الأميركية؛ وقد فضّل بيغن الخيار الثاني. وتستطيع اسرائيل عبر هذا الاختيار أن تحقق «تقييدات معينة على استخدام الأواكس من جانب السعودية، وعلى المعدات المرافقة لهذه الطائرات، وتقلص من خطرها» (اريئيل غيناي، **يديعوت آحرونوت**، ١٤/٩/١٩٨١).

اما المكسب الاسرائيلي الآخر، فهو موافقة واشنطن على قيام تعاون استراتيجي بين اميركا واسرائيل، يحقق عدداً من «المزايا» لإسرائيل.

٢ ــ ردود الفعل على زيارة بيغن، ونتائجها

اثارت زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة، والنتائج التي تمخّضت عنها، ردود فعل واسعة في اسرائيل، خاصة إزاء موضوعي التعاون الاستراتيجي، وصفقة طائرات الانذار المبكر «اواكس» للسعودية. وتمحّورت تلك الردود، داخل المعارضة العمالية، وفي اوساط المعلّقين والكتّاب السياسيين. فالتعاون الاستراتيجي ــ حسب رأي بعضهم ــ تم على حساب اسرائيل، من خلال مقايضة هذا الأمر، مع موافقة اسرائيلية «ضمنية» على إتمام صفقة الطائرات للسعودية، واعتبار اتفاق التعاون يقيد حرية اسرائيل في العمل، ويورطها في مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي. بينما رأى آخرون، أن التعاون لا يحمل في مضمونه أي جديد، إذ إنه استمرار للحوار الاستراتيجي القائم بين الدولتين، منذ العام ١٩٧٥. وان الادارة الأميركية تريد فقط طمأنة اسرائيل، حتى تستطيع تنفيذ مخططاتها في المنطقة ودون عرقلة.

المعارضة العمالية تنتقد الأسلوب: تميزت ردود فعل المعارضة العمالية بعدم التطابق الكامل في أراء رموزها. فبينما كانت معارضتهم لصفقة طائرات «الأواكس» قاطعة، اقتصرت معارضتهم للتعاون الاستراتيجي على الشكل فقط، دون المضمون. فقد اعتبر شمعون بيرس، زعيم حزب العمل، أن بيع الطائرات للسعودية يشكّل سابقة خطيرة على «امن اسرائيل»؛ حيث أنها المرة الأولى التي يحصل فيها العرب على سلاح نوعي لا يوجد له مثيل في اسرائيل، وهذا يخالف ما يقوله الأميركيون دائماً، من أن التوازن الأمني يعني أن يكون لاسرائيل «تفوق نوعي». واعتبر بيرس أنه من المهم أن يكون موقف المعارضة «معروفاً في هذا الموضوع، وليس فقط موقف حكومة اسرائيل، خاصة وأن رئيس الحكومة موجود في الولايات المتحدة» (**دافار**، ١٩٨١/٩/٧).

اما بالنسبة لاتفاق التعاون الاستراتيجي، فقد كانت لهجة بيرس اقل حدة، إذ اعلن أن الاتفاق «يلفه الضباب»، فهو لم يوقع، والولايات المتحدة لم تطلبه. واشار بيرس إلى أنه كان يفضّل قيام تعاون مختلف عن التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، «تعاون فلسفي ــ فكري وعلاقات حميمة، بدل التعاون بالتصريحات التي لا يعرف ماذا يوجد خلفها» (**معاريف**، ١٩٨١/٩/١٥). وأكّد بيرس أنه يؤيد التعاون مع اميركا، فإذا توجهت هي (اسرائيل) طالبة التعاون في قضية مصيرية، عندئذ تجب الاستجابة لطلبها «كما حصل في معظم الحالات». وبرأي بيرس، أن العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية يجب أن تكون «ضمن صيغ لصالح الدولتين؛ بحيث تحتفظ اسرائيل، من خلالها، بحرية الحركة والعمل باستقلالية، من اجل قضاياها الأمنية» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٤٢، ١٣ و١٩٨١/٩/١٤، ص ٨).

ولم يكن رأي بيرس هو الوحيد المعبّر عن مواقف حزب العمل، بل ظهرت آراء اخرى، اكثر صراحة في تأييد التعاون الاستراتيجي، مثّلها رأي عضو الكنيست أبا ايبن، الذي دعا إلى النظر «بإيجابية»، إزاء استعداد حكومة الولايات المتحدة «لتوثيق علاقاتها مع اسرائيل في مجال الأمن» (**معاريف**، ١٩٨١/٩/١٨).

وذكّر إيبن، بأن حكومات حزب العمل المتعاقبة، ومنذ ايام بن ــ غوريون، عملت من اجل هذا الهدف. إلا أن هذا الموقف لم يمنع إيبن من انتقاد بعض التصريحات «غير المدروسة» التي تؤدي إلى «مجابهة» مع السوفيات. ورغم أن اللجنة السياسية لحزب العمل، انتقدت ممثلي حكومة اسرائيل «لوضعهم قوات الجيش الاسرائيلي تحت تصرّف النظام الاستراتيجي الأميركي» (**معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٤)، إلا أن موقف الحزب كان غير ذلك في اجتماع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، يوم ١٩٨١/١٠/١. فقد تحدث بيرس عن استيائه لعدم استشارة المعارضة في المواضيع التي بحثت في واشنطن. واوضح إيبن حقيقة موقف المعارضة، التي لا تنتقد «المكسب» بحد ذاته، بل أن انتقاداتها تتركّز على «شكل عرض الأمور من الجانب الاسرائيلي» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٥٦، ١ و١٩٨١/١٠/٢، ص ٤). واجمل إيبن الموقف بقوله: إن المنحى ايجابي، اي أنه تم «تحقيق مكسب».

ومن ناحية اخرى، اصدر مركز حزب مابام، الشريك الثاني لحزب العمل في الائتلاف العمالي، بياناً بعد اجتماع عقده لبحث الموضوع، في تل ــ ابيب يوم ١٤/٩/١٩٨١. وقد جاء في البيان، أن التعاون العسكري الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل يشكّل «خطوة خطيرة جداً، وسابقة خطيرة في السياسة الاسرائيلية» (**عل همشمار**، ١٤/٩/١٩٨١). واكد حزب مابام أن المصلحة الاسرائيلية، الصهيونية واليهودية، تكمن في «عدم وقوع مواجهة عسكرية مع اية دولة كبرى، كما تكمن في إبقاء اسرائيل خارج حلبة الصراع الاستراتيجي الشامل، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي» (**المصدر نفسه**). واتهم الحزب رئيس الحكومة بالتخلي عن المعركة ضد بيع طائرات «أواكس» للسعودية، اثناء زيارته لواشنطن، رغم كل المخاطر الكامنة في ذلك. وشدّد حزب مابام على ضرورة «خوض المعركة ضد العداء السوفياتي، إزاء اسرائيل والشعب اليهودي والصهيونية، بالطرق السياسية والديبلوماسية والاعلامية» (**المصدر نفسه**). وتعهّد الحزب بقيادة حملة إعلامية تهدف إلى كشف خطورة الخطوة بعيدة المدى، التي اقدم عليها رئيس الوزراء.

خطأ ربط التعاون بصفقة الأواكس: اعتبر منتقدو الزيارة من الاسرائيليين، أن المباحثات في واشنطن كانت إنجازاً سُجِّل للرئيس ريغان، اكثر مما كانت نصراً اسرائيلياً. فالهدف الأساسي، لدى الإدارة الأميركية، كان إزالة العائق من امام صفقة «الأواكس» مع السعودية، ومقابل ذلك، كان الأميركيون على «استعداد لسماع اقتراحات اسرائيل بشأن إيجاد إطار للتعاون الاستراتيجي بين الدولتين». (شموئيل سيفف، **معاريف**، ١٥/٩/١٩٨١).

ورغم تكرار نفي وجود مثل هذا الارتباط، من قبل بيغن وشارون، إلا أن متحدثين اميركيين رسميين اكدوا، في اكثر من مناسبة، وجود علاقة بين صفقة «الأواكس» والتعاون الاستراتيجي. وكان هيغ قد اعلن، صراحة، أن عدم المصادقة على صفقة «الأواكس» داخل الكونغرس الأميركي، سيكون له «تأثيرات خطيرة على سياسات الادارة الأميركية في الشرق الأوسط، وعلى التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل» (**معاريف**، ١٥/٩/١٩٨١). واعتبرت بعض الأوساط الاسرائيلية، أن الأميركيين غير جادين في مسألة التعاون الاستراتيجي، لكنهم وافقوا عليه حتى يمكن «اصطياد» بيغن في موضوع صفقة طائرات «الأواكس»، الذي يعتبر من المواضيع الحيوية جداً للادارة الأميركية. والدليل الذي يقدّمه هؤلاء، إثباتاً لادعاءاتهم، هو أن الحكومة الأميركية اجّلت وضع تفاصيل التعاون إلى شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وهذا الموعد يأتي بعد أن يكون موضوع الصفقة السعودية قد حسم داخل الكونغرس الأميركي. وبدون شك، أن الأميركيين سمحوا لبيغن بإنهاء زيارته دون نقاشات عميقة للمواضيع التي طرحت على جدول الأعمال، ولتلك التي تحتاج إلى حسمها داخل الكونغرس ايضاً. فتحقيق الصفقة السعودية، او عدم تحقيقها، يمكن أن «يغيّر كل التوجّهات السياسية الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط» (يوسف بريئيل، **دافار**، ١٦/٩/١٩٨١).

تقييد حرية عمل إسرائيل: يعتبر الاسرائيليون أن اتفاق التعاون الاستراتيجي، يتضمّن إنجازاً اميركياً آخر، يتعلّق بتقييد حرية عمل اسرائيل في المسائل الخاصة بها. فالسير المشترك في إطار جبهة واحدة، يلزم كل طرف بالتزامات تجاه الطرف الآخر، ويوجد بمثل هذه الالتزامات مدى معينا من «تقييد الحركة». وهذا ما اعترف به اسحق شامير، حين قال: أنه لا يمكن تجاهل أن المشاركة تفرض «الاهتمام بالجانب الآخر، وهنا يوجد تقييد بمدى معين» (**عل همشمار**، ١٥/٩/١٩٨١).

والسؤال الذي يطرحه منتقدو اتفاقية التعاون هو، كيف يمكن أن يحصل مثل هذا التعاون بين دولتين لا يوجد بينهما اي تكافؤ؟ فالتعاون الاستراتيجي بمثل هذه الحالة، هو عبء على الدولة الصغيرة، لأن اية دولة تدخل في إطار تنسيق شامل مع حليفة كبيرة، لن تكون «مطلقة الحرية في عمل اشياء كانت، حتى الآن، جزءاً من طبيعتها ومن صلاحياتها» (جدعون ساموط، **هآرتس**، ١١/٩/١٩٨١). فمثلاً، إن عملية ليطاني اخرى لن تتم إلا بموافقة

اميركية، لأن الدمج الاستراتيجي يؤدي بالضرورة، إلى تهديد بإلغاء هذا الدمج إذا ناقض احد الأطراف اصول اللعبة. وهناك من يعتقد، أن التعاون يدخل في إطار صفقة لاستمرار السلطة الاسرائيلية في الضفة الغربية، من منطلق اعتبار اسرائيل «ثروة استراتيجية». بينما يرى آخرون، في هذه الاتفاقية، إشارة إلى الانسحاب النهائي، في إطار اتفاق شامل يفرضه وجود «وفاق اقليمي نابع من المصالح الأميركية المختلفة، في منطقة الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**).

تورّط في «مواجهة السوفيات»: وهذه نتيجة عملية للتعاون الاستراتيجي الأميركي ـ الاسرائيلي، حسب اعتقاد بعض الاسرائيليين. فقد كشف عضو الكنيست، مئير صبان، أن الخلفية التي تقف وراء رغبة حكومة اسرائيل في توثيق علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، تعود إلى نظرة اسرائيل للتطورات المحتملة في منطقة الشرق الأوسط. فزيادة الاستقطاب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ستدفع منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا إلى توثيق علاقاتهما بالسوفيات. وهذا يساعد اسرائيل في حصولها على «تأييد اميركي لمواقفها في النزاع العربي الاسرائيلي، وفي موضوع هضبة الجولان والضفة الغربية» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٥٩، ٤ و٥/١٠/١٩٨١، ص ١٥). والنتيجة الأولى التي يقود إليها هذا التفكير، هو أن اسرائيل جعلت من نفسها «هدفاً للسوفيات، وفق المصطلحات الاستراتيجية». والمواجهة مع السوفيات تعرّض اسرائيل لخطر حقيقي على وجودها. وتجربة اسرائيل مع السوفيات، في منطقة الشرق الأوسط، كانت قاسية جداً، ابتداء من حرب سيناء عام ١٩٥٦، مروراً بحرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، وبحرب الاستنزاف، وحتى الآن. وقد وضع السوفيات بين يدي العرب، سلاحاً متطوّراً في كل الحروب، وكانت «مدافع السوفيات وصواريخهم هي التي اعطت القوة لأعدائنا. وقد عرفنا، من خلال الواقع، من هم اعداؤنا ومن يقف وراءهم» (دافيد جلعادي، **معاريف**، ٢٠/٩/١٩٨١).

ويتساءل آخرون عن مدى قدرة اسرائيل، في لعب دور حقيقي، في صراع الدول الكبرى وعمّ إذا كانت اسرائيل تستطيع أن تلعب دور الدول الأوروبية التي تحاول التقرّب من موسكو؟ فالذي يحلم بالعظمة فقط، هو الذي يفكر بأهمية اسرائيل الاستراتيجية، او العسكرية، في صراع الكتلتين: الشرقية والغربية.

وإن إعلان اسرائيل عن وقوفها، كشريك استراتيجي للولايات المتحدة في حربها ضد موسكو، هي «دعوة صريحة للمساس بإسرائيل، في حين تحاول دول اقوى من اسرائيل تجنب هذا الموقف» (**عل هشمشار**، ١٣/٩/١٩٨١). ويعتقد هؤلاء، أن الولايات المتحدة نفسها، تدرك هذه الحقيقة. وسوف يتضح أن هدف واشنطن من التنسيق الاستراتيجي، يتعلّق اساساً بممارسات اسرائيل في المنطقة. ومن المحتمل أن تساهم اسرائيل في تقديم بعض الخدمات العسكرية لأميركا، لكن الادارة الأميركية تريد «إيجاد حل للمشكلة اللبنانية، كخطوة ضرورية لحل المشكلة الفلسطينية. ولن تستطيع اسرائيل أن تعمل ثانية، بشكل منفرد ومستقل، كما فعلت عندما قصفت المفاعل العراقي، ومدينة بيروت» (**المصدر نفسه**).

وهناك جانب آخر للتورط الاسرائيلي في مواجهة السوفيات، يتعلّق باستمرار الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي. ويتساءل الاسرائيليون، هل ستبقى ابواب الهجرة مفتوحة، بعد أن تقام في اسرائيل مخازن اسلحة اميركية وتتحول موانىء اسرائيل إلى قواعد للأسطول السادس الأميركي؟.

ويبقى السؤال الكبير الذي يطرحه الاسرائيليون، والذي يتعلّق بحقيقة الاتفاقيات التي توصّل إليها بيغن مع الادارة الأميركية في واشنطن، ومدى التزام الطرفين بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه؛ وما هو الثمن الذي دفعته اسرائيل، مقابل موافقة الادارة الأمركية على اتفاق التعاون الاستراتيجي؛ وما هو جوهر هذا التعاون؟. وتعتقد غالبية الأوساط الاسرائيلية، التي اهتمت بتقييم نتائج زيارة بيغن لواشنطن، أن الأمر كله يتعلّق بالاستراتيجية الأميركية وخططها في المنطقة. فالمخطط الأميركي يستند اساساً على مواصلة عملية «تجميع القوى» الحقيقية في

الشرق الأوسط، لخلق مراكز قوى جديدة ودعم المراكز الحالية. وعندما تبلغ عملية التجميع نسبة، او مستوى كافياً، عندها يأتي وقت «استخدام» هذه القوى «واستعراضها». وما يهم الادارة الأميركية الآن، هو عقد صفقات ضخمة لتسليح الدول التابعة لها، حيث يجري إعداد القوى لاستخدامها، خلال النصف الثاني من العقد الحالي. وحتى يستمر هذا المسار فإن الولايات المتحدة معنية بعدم وقوع ازمة بينها وبين اسرائيل. وتوجد هنا مصلحة لعدة اطراف في تأجيل اتخاذ القرارات الحاسمة حول المسائل المتعلّقة بأزمة المنطقة. وفي هذا الإطار، يمكن فهم اتفاق التعاون على انه اتفاق «لعدم الحسم وعدم التشويش، على الأقل ليس في الوقت الحالي» (حفاي ايشد، **دافار**، ١٣/٩/١٩٨١).

لذلك، فإن اكثر المعلقين الصحافيين، لا يرون في اتفاق التعاون الاستراتيجي اي جديد، او اي تحوّل في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية. هذه العلاقات التي تطوّرت وتعزّزت، خلال فترة طويلة، ومنذ الخمسينات، حيث تعرّضت لاختبارات كثيرة ناجحة، عبر مواجهات صعبة جرت في الشرق الأوسط، كان ابرزها احداث ١٩٥٨ في لبنان، واحداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن. وابتداء من العام ١٩٧٥، وفي عهد حكومة المعراخ، جرت محاولات لبلورة هذا التعاون في أطر محدّدة، تحت اسم «الحوار الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة واسرائيل، ولا يزال هذا الحوار، او التنسيق، مستمراً، منذ اكثر من ست سنوات. ويبدو حسب اعتقاد معظم المراقبين، أنه لا يوجد اي «تحوّل تاريخي» في جوهر هذا التعاون، بل إنها السيدة نفسها، لكن مع تغيير الزينة فقط.

٣ ــ استئناف مباحثات الحكم الذاتي

بعد توقّف استمر اكثر من خمسة عشر شهراً، استأنفت مصر واسرائيل والولايات المتحدة مباحثات الحكم الذاتي، في القاهرة يوم ٢٣/٩/١٩٨١. وكان الهدف الأساسي من تلك المباحثات، البدء بإعادة الاتصال، ووضع خطة عمل تتناول الناحية الفنية اولاً، ثم ترتيب المواضيع التي ستناقش، والتي لا تعتبر من المواضيع السهلة، كما وصفها الدكتور يوسف بورغ رئيس الطاقم الاسرائيلي المفاوض. وفي هذا الإطار، عُلِمَ، من مصادر الوفد الاسرائيلي، ان مصر طلبت من اسرائيل «البدء باتصالات مع الفلسطينيين، واتخاذ خطوات لبناء الثقة مع سكان المناطق المحتلّة» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٥١، ٢٣ و ٢٤/٩/١٩٨١، ص ٤).

لكن الوفد الاسرائيلي رفض ذلك بشدة، ومن بين اسباب معارضته، أن اسرائيل تعمل من اجل بناء جو من الثقة في المناطق المحتلة، لكنها تعتبر ذلك الأمر خاصاً بها وحدها. وليس من المعقول إجراء مناقشات ثلاثية بصدد البدء بالاتصالات مع الفلسطينيين «خوفاً من ان تؤدي إلى اتصالات اميركية او مصرية مباشرة مع سكان الضفة الغربية وغزة» (**المصدر نفسه**). كما أن اسرائيل لا تريد تقسيم الانجازات التي تأمل في تحقيقها، من خلال الخطوات التي تتخذها في المناطق المحتلة، مع شركاء «تم إشراكهم بالقوة».

ورغم التصريحات المتفائلة التي حرص على إطلاقها اعضاء الوفدين، المصري والاسرائيلي، إلا ان اي تقدّم حقيقي لم يتم إنجازه في المباحثات. ويبدو أن مصر واسرائيل «لا تنظران إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة بالعين نفسها» (**المصدر نفسه**، ص ٦). فمصر تعتبر الحكم الذاتي مرحلة انتقالية، اما اسرائيل فإنها من جانبها لا تزال تتمسك بموقفها، وهو الموافقة على إقامة الحكم الذاتي، بحيث لا يشكّل ذلك، بأي شكل من الأشكال، «مرحلة انتقالية» لإقامة دولة فلسطينية. وتحدّث اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في جلسات العمل مطوّلاً عن الخطوات الأخيرة التي اتخذها في المناطق المحتلة، «وبارك المصريون هذه الخطوات» (**دافار**، ٢٤/٩/١٩٨١)، واعربوا عن الأمل باتخاذ مزيد من هذه الخطوات.

وفي نهاية المباحثات، التي اختتمت يوم ٢٤/٩، صدر عن الوفود الثلاثة المشاركة فيها، بيان صحافي ذكر فيه: ان الأطراف الثلاثة، اي مصر واسرائيل والولايات المتحدة، وافقت على العمل من اجل بلورة وثيقة متفق عليها «وثيقة تفاهم ومبادىء، في سبيل تحقيق اتفاقيتي كامب ديفيد»

(ر.إ.إ. العدد ٢٤٥٢، ٢٤ و١٩٨١/٩/٢٥، ص ٤). وتقرّر ان تبدأ المفاوضات الهادفة إلى وضع هذه الوثيقة في الأسابيع القادمة، على مستوى خبراء كبار ووزراء في حالة الضرورة. واضاف البيان المشترك: انه سيجري البحث عن الأساليب «لتشجيع الفلسطينيين في المناطق، لكي يشاركوا بصورة فعّالة في مسار الحكم الذاتي، بما يتلاءم واتفاقيات كامب ديفيد» (هآرتس، ١٩٨١/٩/٢٥).

٤ ــ خطوات جديدة في مجال تطبيع العلاقات

في إطار اتفاقية السلام المصرية ــ الاسرائيلية، وتحقيقاً لرغبة اسرائيل في الإسراع في عملية تطبيع العلاقات، قبل موعد الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء في نيسان (ابريل) ١٩٨٢؛ وصل إلى اسرائيل وفد مصري كبير يتألف من ٤٥ عضواً للبحث في مجال تطبيع العلاقات بين الدولتين. وقد توزعت وفود الطرفين إلى اربع لجان فرعية، تبحث قضايا المواصلات والاتصال والطيران المدني والسياحة، إضافة إلى الجوانب الفنية للانسحاب الاسرائيلي من بقية سيناء. وصرّح رئيس الوفد المصري، طاهر الشاش، وكيل وزارة الخارجية المصرية، بأن مجيء وفد بلاده يعتبر «خطوة مهمة على طريق السلام بين مصر واسرائيل، ولا علاقة لذلك بالتطوّرات الأخيرة في مصر» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٤٢، ١٣ و١٩٨١/٩/١٤، ص ١٢).

وبمناسبة استئناف مباحثات تطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية، ذكر تقرير اسرائيلي، أن ٣٠ الف سائح اسرائيلي زاروا مصر، بعد الاتفاق على التبادل السياحي بين البلدين. أما عدد السياح المصريين الذين زاروا اسرائيل خلال الفترة نفسها، فيقدّر بنحو اربعة الآف سائح (**المصدر نفسه**).

وبعد اربعة ايام من الاجتماعات بين اللجان الفنية المشتركة، توصّل الطرفان إلى اتفاق حول كل المواضيع المطروحة، ماعدا الاتفاق الجوي، بسبب خلافات بشأن الرحلات الجوية المباشرة إلى سانت كاترين. وكانت اهم عناصر الاتفاق هي: إقامة مشاريع مشتركة لنقل مجموعات السياح، بين اسرائيل ومصر، وتجديد المشاريع السياحية المشتركة، من اجل السياح الاوروبيين، ومنح تأشيرات لأكثر من سفرة واحدة لكل الأوساط السياحية، مثل مرشدي السياح، والوكلاء، وسائقي السيارات، ومرافقي الجماعات السياحية. وابدى المصريون استعدادهم لدراسة موضوع الرحلات الجوية إلى مطار عتسيون، والسماح لوزارة السياحة بتنظيم رحلات مخفّضة للمصريين في اسرائيل. وقد ابدى المدير العام لوزارة السياحة الاسرائيلية ارتياحه الكبير للاتفاقات التي تم التوصّل إليها، وقال: انها اساس جيد «لتعاون شامل بين اسرائيل ومصر في مجال السياحة» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٤٦، ١٧ و١٩٨١/٩/١٨، ص ١٣). وعلّق دافيد كمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، على توثيق العلاقات التجارية بين مصر واسرائيل قائلاً: ان تطبيع العلاقات بين الدولتين هو تعبير عن رسوخ السلام بينهما، لذا فكل إنجاز في موضوع التطبيع هو «إنجاز جيد للسلام وجيد بالنسبة لمصر واسرائيل» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٣٠، ٢٨ و١٩٨١/٩/٢٩، ص ٢٠).

٥ ــ مرحلة جديدة تشهدها العلاقات الاسرائيلية ــ الفرنسية

يبدو أن سياسة الرئيس الفرنسي الجديد، فرانسوا ميتران، ورغبته في ان تلعب بلاده دوراً فاعلاً في ازمة الشرق الأوسط، واستجابة اسرائيل لإذابة الجمود الذي لف العلاقات الفرنسية ــ الاسرائيلية، منذ عهد ديغول، كانت اقوى من تأثير أية ازمة ديبلوماسية عابرة بين البلدين. ورغم الانتقادات التي وجهتها اسرائيل إلى لقاء كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي، مع ياسر عرفات، إلا أن الصحافيين الذين شاهدوا سفير اسرائيل وهو يبتسم بعد اجتماعه مع الرئيس الفرنسي، يوم ١٩٨١/٩/١، ادركوا أن عهداً جديداً من العلاقات بين البلدين قد بدأ. وبالفعل فقد وصف السفير الاسرائيلي اللقاء بأنه جرى في «اجواء ممتازة وحميمة». واسرع السفير بنقل تفاصيل المباحثات إلى وزارة الخارجية الاسرائيلية. وكشفت الصحف الاسرائيلية، بعد

ذلك، أن الرئيس الفرنسي اعرب للسفير الاسرائيلي عن رغبته في زيارة اسرائيل، مع مطلع العام القادم. واعرب ميتران ايضاً، عن تأييده لاتفاقيات كامب ديفيد، لكن مع توسيع مسار السلام بحيث يشمل الاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب. وعلم ايضاً، أن لدى ميتران «تحفّظات» على المبادرة الأوروبية التي تعارض اتفاقيات كامب ديفيد. وتحدّث ميتران بصورة قاطعة عن «حق اسرائيل» بحدود امنه، وانه «لا يشارك رأي من سبقه في قصر الأليزيه، بشأن انسحاب اسرائيل إلى حدود ١٩٦٧» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٩/١١).

وتكرّس هذا التحوّل الجديد في العلاقات الفرنسية الاسرائيلية إثر الاعلان عن زيارات عديدة سيقوم بها كل من وزير الخارجية الفرنسي والرئيس ميتران إلى اسرائيل. وفي هذا السياق، وصل إلى اسرائيل، يوم ١٩٨١/٩/٢١، البروفسور جاك اتالي، المستشار الخاص للرئيس فرانسوا ميتران. وقد ناقش أتالي مع رئيس الحكومة الاسرائيلية المواضيع المتعلّقة بالعلاقات الثنائية، وازمة الشرق الأوسط والجهود السلمية المبذولة لحلها. واستمع أتالي من بيغن، إلى تصوراته لماهية الحكم الذاتي، ولماذا تعارض اسرائيل «إقامة دولة فلسطينية، وادماج الفلسطينيين في مسار المفاوضات» (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٣). والاستنتاج الذي خرج به الاسرائيليون من زيارة أتالي، هو أن فرنسا مهتمة بقيام «تحوّل حقيقي» في علاقاتها مع اسرائيل. واعتبرت بعض الأوساط، أن موقف فرنسا الجديد هو اعتراف بفشل سياستها السابقة إزاء الشرق الأوسط، رغم أن التغيير في الموقف الفرنسي، هو تغيير «شكلي وليس جوهرياً». فالرئيس ميتران يؤيد اتفاقيات كامب ديفيد، لكنه يعتبرها غير كافية لتحقيق تسوية شاملة. وهو يرفض ايضاً المبادرة الأوروبية، كما وردت في تصريح البندقية، الصادر في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٠. وقد حذّر الدول الأوروبية من إبداء اية معارضة لأي «تقدّم في الشرق الأوسط، حتى لو كان هذا التقدّم بطيئاً وغير كافٍ» (شموئيل سيغف، **معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٤).

اما بالنسبة للموضوع الفلسطيني، فالرئيس ميتران «متشدد» اكثر من الرؤساء الفرنسيين السابقين. ففرنسا الاشتراكية تؤيد «منح حق تقرير المصير للفلسطينيين، وهي لا تتردد في الدعوة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، في الضفة الغربية وقطاع غزة» (**المصدر نفسه**).

محمد عبد الرحمن

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة

إعلان عن قبول طلبة وطالبات عرب بالكليات والثانويات العسكرية

تنفيذاً لمقررات المؤتمرات الشعبية في دورة انعقادها الاستثنائية لعام ١٣٨٩ من وفاة الرسول، الموافق ١٩٨٠، والتي قررت أن الجماهيرية هي دولة كل العرب، وأن الجنسية العربية هي جنسية مواطنيها، وانطلاقاً من مبدأ التعبئة الجماهيرية الشاملة لكل القوى المستعدة للقتال من الرجال والنساء، فإن رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة تعلن عن فتح باب القبول للطلبة والطالبات العرب بالكليات العسكرية (البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي بالنسبة لحملة الشهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها)، والثانويات العسكرية بالنسبة لحملة الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها.

شروط القبول:

(أ) أن يكون الطالب، أو الطالبة، عربي الجنسية.

(ب) أن لا يقل العمر عن ١٧ سنة ولا يزيد عن ٢٥ سنة.

(ج) أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة بالنسبة لطلبة وطالبات الكليات العسكرية، والشهادة الإعدادية بالنسبة لطلبة وطالبات الثانوية العسكرية.

(د) أن تكون نتيجة الكشف الطبي لائقة.

(هـ) أن لا يكون قد حكم عليه، أو عليها، في جناية أو جنحة مخلة بالشرف.

(و) على طالب، أو طالبة، الالتحاق تقديم طلب كتابي مرفقاً بالأوراق التالية:

١ ــ الشهادة الثانوية أو ما يعادلها أو ما يثبت الحصول عليها.

٢ ــ صورة من كتيب العائلة أو البطاقة الشخصية (جواز سفر).
٣ ــ شهادة الخلو من السوابق.
٤ ــ صور شمسية عدد ٤ مقاس ٤ × ٦ سم.
٥ ــ العنوان الكامل وعنوان ولي الأمر.

معلومات عامة:

١ ــ تمنح مكافأة مالية شهرية أثناء الدراسة.

٢ ــ تمنح رتبة ملازم ثان عند التخرج من إحدى الكليات العسكرية.

٣ ــ أن يكون الطالب أو الطالبة خاضعاً لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها في القوات المسلحة.

٤ ــ على الراغبين، من متطوعين ومتطوعات بالخارج، تقديم طلباتهم مرفقة بالشهادات المطلوبة إلى أقرب مكتب أخوة أو مكتب شعبي.

٥ ــ يتحمل مكتب الأخوة العربية ــ بيروت نفقات الذهاب والإياب.

٦ ــ تتولى رئاسة الأركان العامة ما يخص الإقامة بالجماهيرية حتى انتهاء الفحص الطبي وتتحمل أيضاً تكاليف العودة بالنسبة للطلبة غير المقبولين بعد إجراء الفحوصات الطبية.

٧ ــ يكون ذلك خلال عشرة أيام من تاريخ حضور المتطوع أو المتطوعة إلى الجماهيرية.

٨ ــ تقدم الطلبات مرفقة بالشهادات المطلوبة إلى مكتب الأخوة العربية ــ بيروت، بئر حسن.